**متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية**

**(دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في سوق دمشق المالي)**

**إعداد: تامر مزيد رفاعه**

**إشراف: الأستاذة الدكتورة رشا حمادة**

## الملخص

هدفت الدراسة إلى تحديد متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة، وبالاستناد لمداخل تحديد القيمة العادلة، وتحديد معوقاتها في ظل بيئة المصارف السورية الحالية، وتقييم مدى إنسجام إجراءات التصنيف والتقييم والافصاح مع متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الدولية ذات العلاقة، وتحديد أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف على جودة المعلومات المحاسبية التي تنتجها. وتكمن مشكلة الدراسة في أنَّ تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية يترتب عليها تلبية مجموعة من المتطلبات إضافة للكثير من المشاكل والمعوقات التي تواجه التطبيق، والتي قد تؤثر سلباً على جودة المعلومات المحاسبية، عند عدم الالتزام بقواعدها وتلبية متطلباتها. وقد جاءت فرضيات الدراسة انعكاساً للمشكلة، ومن أجل الإجابة عن تساؤلات الدراسة، اعتمد الباحث المنهج الاستقرائي الاستنباطي في جانبين متكاملين، الجانب النظري من خلال الرجوع إلى المصادر والمراجع العلمية المختلفة من الكتب والبحوث المنشورة والمقالات الأجنبية والعربية، وإصدارات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة، والتعليمات والقوانين الرسمية، لتحديد واستنباط الجوانب المختلفة لتطبيق محاسبة القيمة العادلة (القياس والإفصاح والعرض) للأدوات المالية من متطلبات ومعوقات، والجانب العملي من خلال إجراء دراسة تطبيقية شملت القوائم المالية لعدد من المصارف المدرجة في سوق دمشق المالي، للحصول على دليل عملي لأثر تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية في كل من الملاءمة والموثوقية، حيث قام الباحث باختبار مدى موثوقية قياسات القيمة العادلة للأدوات المالية، وقياس مدى ملاءمة معلومات القيمة العادلة للأدوات المالية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، من خلال وضع نموذج لاختبار الملاءمة، وبيان أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على جودة المعلومات المحاسبية والعلاقة بينهما، من وجهة نظر عينة الدراسة، ومن خلال الاستعانة باستبيان لهذا الغرض.

ولدى تحليل بيانات الدراسة الميدانية توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

حازت كل من متطلبات الاعتراف والقياس المبدئي للأدوات المالية ومتطلبات الافصاح، على أعلى درجة تطبيق من بين متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية، أما بالنسبة للمتطلبات الأخرى (متطلبات واعتبارات تحديد القيمة العادلة وفق مدخل السوق، متطلبات واعتبارات تحديد القيمة العادلة وفق مدخل الدخل، المتطلبات التنظيمية والرقابية، المتطلبات القانونية، متطلبات ظروف البيئة الاقتصادية)، فقد حازت على درجة تطبيق متوسطة، وتم قبول فرضية العدم للفرضية الأولى، أي أن المصارف السورية عينة البحث لاتفي بمتطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية، وبالنسبة للفرضية الثانية خلصت الدراسة الميدانية إلى وجود علاقة تأثير متبادلة طردية ذات دلالة إحصائية لمتطلبات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية في تحقيق المفهوم الشامل لجودة المعلومات المحاسبية بمعاييرها المختلفة، سواء كانت المعايير الفنية (الملاءمة – الموثوقية – الاتساق وقابلية المقارنة – قابلية الفهم)، أم المعايير الرقابية والتنظيمية، أم معايير ظروف البيئة الاقتصادية، أم المعايير القانونية.

أما بالنسبة للدراسة التطبيقية فلم يجد الباحث أي دليل تجريبي من واقع القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة وأسعار أسهمها على وجود علاقة بين تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية وبين ملاءمة المعلومات لاتخاذ القرارات الاستثمارية، بسبب عدم معنوية الفرق بين المتغيرين المحسوبين قبل وبعد تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية لجهة تاثيرها على قرارات الاستثمار بالأسهم وأسعارها، كما خلصت الدراسة التطبيقية أيضاً أن تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف السورية، لم يؤدي لزيادة التقلبات لأرقام الدخل بشكل معنوي، بالتالي لا تؤثر سلباً على موثوقية قياسات القيمة العادلة ولا تؤدي بالتالي للحد من القدرة التنبؤية للمعلومات، وقدم الباحث بالنهاية مجموعة من التوصيات لضمان توفر جودة معلومات القيمة العادلة للأدوات المالية.

## التصريح

## متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية

## (دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في سوق دمشق المالي)

أصرح بأن هذه الدراسة غير مقتبسة أو منقولة أو محرفة من أي عمل علمي أخر، ولم يسبق أن قبلت للحصول على أية شهادة أو درجة علمية.

التاريخ: ١١-٢٠١١

تامر مزيد رفاعه

التوقيع:

**متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية**

**(دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في سوق دمشق المالي)**

إعداد: تامر مزيد رفاعه

**موافقة أعضاء لجنة الحكم**

| | |
|---|---|
| **الأستاذ الدكتور: حسين القاضي** | **رئيساً** |
| **الأستاذ الدكتور: خالد قطيني** | **عضواً** |
| **الأستاذة الدكتورة: رشا حمادة** | **عضواً ومشرفاً** |
| **الأستاذ الدكتور: عدنان غانم** | **عضواً** |
| **الأستاذ المساعد: الدكتور نضال العربيد** | **عضواً** |

## الشكر والتقدير

بدايةً أتقدم بجزيل الشكر والامتنان والعرفان بالجميل إلى مشرفتي الأستاذة الدكتورة رشا حمادة التي أحاطت هذا العمل بالرعاية في جميع مراحله، وأفاضت عليّ من علمها وغمرتني بأخلاقها النبيلة، وكان لملاحظاتها وتوجيهاتها الأثر الكبير في إعداد البحث وانجازه بهذا الشكل، والشكر موصول إلى السادة الأساتذة رئيس وأعضاء لجنة الحكم لتفضلهم بقبول مناقشة وتحكيم هذه الأطروحة مع اعتزازي الكبير بكل ما سيقدمونه من ملاحظات علمية قيمّة ستسهم في تصويب البحث وإثرائه، والشكر موصول إلى جامعة دمشق منبع العلم الأصيل، وإلى كلية الاقتصاد وقسم المحاسبة وإلى جميع أستاذتي في قسم المحاسبة.

تامر مزيد رفاعه

# الإهداء

إلى من حفر الزمان على أسارير وجهه الشقاء والمحبة

أبي ... مثلي الأعلى وقدوتي

إلى التي أشعلت في دربي شموع الحياة

وألهمتني العزم والأمل بدعائها

أمي ... إجلالاً وعرفاناً

إلى من أشدّ أزري واستعين بعد الله بهم

أخوتي وأخواتي ...محبة واعتزازاً

إلى كل من آزرني وزرع دربي ثقة وأملاً

بسم الله الرحمن الرحيم

قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا

إنك أنت العليم الحكيم

سورة البقرة – الآية ٣٢

## فهرس المحتويات


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| **عنوان الأطروحة** | بدون رقم |
| **ملخص البحث** | أ |
| **التصريح** | ج |
| **موافقة أعضاء لجنة الحكم** | د |
| **الشكر والتقدير** | ه |
| **الاهداء** | و |
| **الآية القرآنية** | ز |
| **فهرس المحتويات** | ح |
| **قائمة الجداول** | ل |
| **قائمة الأشكال والرسوم التوضيحية** | ن |
| **قائمة المصطلحات والاختصارات** | ن |
| **فهرس الملاحق** | ع |
| **الفصل الأول: الإطار العام للدراسة** | ١ |
| تمهيد | ١ |
| مشكلة الدراسة | 2 |
| أهمية الدراسة | ٣ |
| أهداف الدراسة | 3 |
| الدراسات السابقة | ٤ |
| فروض الدراسة | ١٦ |
| منهجية الدراسة | 16 |
| أدوات الدراسة | ١٧ |
| حدود الدراسة | 17 |
| **الفصل الثاني: مفهوم القيمة العادلة وأهميتها وتطورها في الفكر المحاسبي** | ١٩ |
| **المبحث الأول: القياس المحاسبي ومفهوم القيمة العادلة** | ١٩ |
| أولاً: مفهوم القياس المحاسبي وأنواعه وأهميته | ١٩ |

| | |
|---|---|
| ثانياً: العوامل المؤثرة في القياس المحاسبي | ٢٣ |
| ثالثاً: مفهوم القيمة ومفهوم القيمة العادلة | ٢٥ |
| **المبحث الثاني: تطور القيمة العادلة والتكيف المفاهيمي لها بالفكر المحاسبي** | 33 |
| أولاً: توجه الفكر المحاسبي نحو القيمة العادلة | 33 |
| ثانياً: محاسبة المستوى العام للأسعار أو التكلفة التاريخية المعدلة | 35 |
| ثالثاً: محاسبة التكلفة الاستبدالية أو السعر الداخل | 37 |
| رابعاً: القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية المستقبلية | 38 |
| خامساً: القيمة الجارية أو القيمة الخارجة | 39 |
| **المبحث الثالث: أهمية تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية وضرورتها** | 42 |
| أولاً: الحاجة للقيمة العادلة ومبررات تطبيقها للأدوات المالية | ٤٢ |
| ثانياً: مفهوم الدخل في ظل تطبيق القيمة العادلة | 47 |
| ثالثاً: المحافظة على رأس المال في ظل تطبيق القيمة العادلة | 50 |
| **الفصل الثالث: متطلبات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية ومشكلاتها ومعوقاتها في بيئة الأعمال المصرفية السورية** | ٥٢ |
| **المبحث الأول: متطلبات القياس والافصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية** | ٥٢ |
| تمهيد | ٥٢ |
| أولاً: الأدوات المالية في المصارف مفهومها، أنواعها، تصنيفها. | ٥٢ |
| ثانياً: متطلبات القياس والافصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً للمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية | ٦٤ |
| • الاعتراف الأولي بالأدوات المالية Initial Recognition | ٦٥ |
| • قياس الأدوات المالية Measurement | ٦٦ |
| • الالتزامات المالية | ٧٣ |
| • محاسبة التحوط Hedge Accounting | ٧٤ |
| • إعادة التصنيف Reclassification | ٧٦ |
| • إلغاء الاعتراف والاستبعاد للأدوات المالية Derecognizing | ٧٧ |
| • الافصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية | ٨٠ |
| ثالثاً: متطلبات القياس والافصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الأمريكية | ٨٤ |
| **المبحث الثاني: مداخل التقييم وقياس القيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ومعايير المحاسبة المالية الأمريكية.** | 89 |
| أولاً: مداخل التقييم Valuation Approaches | ٨٩ |
| • مدخل السوق | ٨٩ |
| • مدخل الدخل | ٩٠ |

| | |
|---|---|
| • مدخل التكلفة الاستبدالية | 92 |
| ثانياً: تدرج القيمة العادلة Fair Value Hierarchy وفقاً لأولوية الإعتماد على مداخل التقييم | ٩٢ |
| • المستوى الأول | ٩٢ |
| • المستوى الثاني | 93 |
| • المستوى الثالث | ٩٣ |
| ثالثاً: مدخلات نماذج التقييم | 94 |
| • مدخلات قابلة للملاحظة (Observable Input) | 94 |
| • مدخلات غير قابلة للملاحظة (Unobservable Input) | ٩٤ |
| رابعاً: محددات واعتبارات قياس القيمة العادلة للأدوات المالية | 96 |
| خامساً: أسس تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً لمعايير التقرير المالي الدولية ومعايير المحاسبية الدولية | 98 |
| **المبحث الثالث: مشكلات ومعوقات تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية في بيئة الأعمال المصرفية السورية** | 103 |
| تمهيد | ١٠٣ |
| أولاً: مشكلات القياس والافصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً للمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية | 103 |
| 1.تعدد المداخل لقياس وتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية. | 103 |
| 2.المشكلات الخاصة بتقدير القيمة العادلة للأدوات المالية، ودور الإدارة في ذلك. | 104 |
| 3.المشكلات المتعلقة بتصنيف الأدوات المالية. | 108 |
| ثانياً: معوقات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية في بيئة الأعمال المصرفية السورية | 109 |
| 1.تعليمات مصرف سورية المركزي. | ١١٠ |
| 2.عدم كفاءة سوق دمشق للأوراق المالية وانعكاس ذلك على قياس الأدوات المالية. | 118 |
| 3.مدى كفاية التأهيل العلمي والعملي للكوادر والإدارات في المصارف السورية لتطبيق معايير القيمة العادلة. | 123 |
| **الفصل الرابع: أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة لأدوات المصرف المالية على جودة المعلومات المحاسبية** | 125 |
| **المبحث الأول: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية** | 125 |
| أولاً: جودة المعلومات المحاسبية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية | 125 |
| ثانياً: المشاكل والمحددات لاستخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية | 135 |
| **المبحث الثاني: بيئة الأعمال الخارجية والمفهوم الشامل لمعايير جودة المعلومات المحاسبية** | 138 |
| أولاً: المعايير القانونية | 140 |
| ثانياً: المعايير الرقابية | 141 |
| ثالثاً: المعايير المهنية | 144 |
| رابعاً: المعايير الفنية | 145 |

| | |
|---|---|
| **المبحث الثالث: محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف وعلاقتها بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية** | 147 |
| أولاً: أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على ملاءمة المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية لتقييم الأدوات المالية | 148 |
| ثانياً: أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على ملاءمة المعلومات لاتخاذ قرارات الاستثمار في السوق المالي وقدرتها التنبؤية | 152 |
| ثالثاً: أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على موثوقية المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الاستثمارية والإدارية | 154 |
| رابعاً: أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على قابلية المعلومات للمقارنة | 157 |
| **الفصل الخامس: الدراسة العملية** | 158 |
| **المبحث الأول: الدراسة التطبيقية- اختبار الملاءمة والموثوقية.** | 158 |
| **تمهيد** | 158 |
| **أولاً: اختبار ملاءمة معلومات القيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف السورية** | 159 |
| 1.فرضية الاختبار | 159 |
| 2.مجتمع وحدود الدراسة | 159 |
| 3.نموذج الدراسة (التصميم التجريبي للدراسة) | 160 |
| 4.بيانات متغيرات الدراسة | 161 |
| 5.التصميم الاحصائي (الأساليب والاختبارات الاحصائية) المستخدمة في الدراسة | 162 |
| 6.تحليل البيانات واختبار الفرضية | 164 |
| **ثانياً: اختبار موثوقية معلومات القيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف السورية** | 168 |
| 1.فرضية الاختبار | 168 |
| 2.مجتمع وحدود الدراسة | 168 |
| 3.الأساليب والاختبارات الاحصائية المستخدمة | 168 |
| 4.تحليل البيانات واختبار الفرضية | 169 |
| **المبحث الثاني: الدراسة الميدانية** | 175 |
| أولاً: مجتمع الدراسة وعينتها وأداتها | 175 |
| ثانياً: نموذج الدراسة الميدانية ومتغيراتها | 175 |
| ثالثاً: التصميم الاحصائي (الأساليب والاختبارات الاحصائية) المستخدمة في الدراسة | 175 |
| رابعاً: تحليل البيانات واختبار الفرضيات | 177 |
| **النتائج والتوصيات** | 201 |
| أولاً: النتائج | 201 |
| ثانياً: التوصيات | 205 |

| | |
|---|---|
| **قائمة المراجع** | 207 |
| أولاً: المراجع العربية | 207 |
| ثانياً: المراجع الأجنبية | 216 |
| **الملاحق** | 223 |
| الملحق رقم (١): اختبار كفاءة سوق دمشق المالي | 223 |
| الملحق رقم (٢): خطوات وتفاصيل احتساب المتغيرات المستقلة للدراسة التطبيقية | 226 |
| الملحق رقم (٣): استمارة الاستبيان للدراسة الميدانية | 228 |
| الملحق رقم (٤) قائمة بأسماء الأساتذة محكمي الاستبيان | 236 |
| الملحق رقم (٥): جدول التوزيع المعياري لقيم T الجدولية وفقاً لدرجات الحرية ومستوى المعنوية | 237 |
| **الملخص باللغة الانكليزية ABSTRACT** | ٢٣٩-٢٤٠ |


## قائمة الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| ١ | جدول مقارنة الدراسات السابقة | 10 |
| ٢ | نقاط الإختلاف بين الدخل الاقتصادي والدخل المحاسبي | ٤٩ |
| ٣ | المعالجة المحاسبية للأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر FVTPL | ٦٧ |
| ٤ | المعالجة المحاسبية للاستثمارت المحتفظ بها لغاية الاستحقاق | ٦٨ |
| ٥ | المعالجة المحاسبية للقروض والمديونيات | ٧٠ |
| ٦ | المعالجة المحاسبية للأصول المتاحة للبيع | ٧١ |
| ٧ | ملخص المعالجة المحاسبية للأدوات المالية بحسب تصنيفها وفق معيار المحاسبي الدولي IAS39 | ٧٣ |
| ٨ | تصنيف الديون غير المنتجة وفقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي | 111 |
| 9 | مقارنة تعليمات مصرف سورية المركزي مع متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فيما يخص تطبيق القيمة العادلة لأدوات الدين والقروض | 115 |
| ١٠ | مقارنة تعليمات مصرف سورية المركزي مع متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فيما يخص معالجة التغيرات بالقيمة العادلة للأدوات المالية وتعليمات القياس لها | 117 |
| ١١ | الفرق بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين المعايير الأمريكية والدولية | 137 |
| **جداول الدراسة التطبيقية** | | |
| ١ | بيانات المتغيرات المستقلة لنموذج الدراسة التطبيقية | 161 |
| ٢ | أسعار الاغلاق السوقية للمصارف محل الدراسة التطبيقية | 162 |
| ٣ | نتيجة اختبار Kolmogorov-Smirnov (K-S) لمتغيرات الدراسة التطبيقية | 164 |
| ٤ | نتيجة اختبار معامل الارتباط للمتغيرين EPS(W)، EPS(WA) | 164 |
| ٥ | نتيجة اختبار معامل الانحدار | 165 |

| | | |
|---|---|---|
| ٦ | نتيجة الاختبار Vuong's Z-statistic لمعادلتي الانحدار | 166 |
| ٧ | بيانات متغيرات الدراسة واحتساب النسبة INCW/INCWA | 169 |
| ٨ | نتيجة مقارنة النسبتين INCW / INCWA | 170 |
| ٩ | الاحصاءات الوصفية لكل من INC(W) وINC(W) | 171 |
| ١٠ | نتيجة اختبار Paired Samples Test يبين معنوية الفرق بين MEAN(INCW) وبين MEAN(INCWA) | ١٧٢-١٧١ |
| ١١ | نتيجة اختبار Levene's Test for Variances | 173 |
| **جداول الدراسة الميدانية** | | |
| ١ | أوزان اجابات الاستبيان وفق مقياس ليكرت الخماسي | 176 |
| ٢ | نتيجة اختبار CRONBACH ALPHA لمتغيرات الدراسة | 177 |
| ٣ | عدد قوائم الاستبيان الموزعة والمستردة على أفراد عينة الدراسة | 178 |
| ٤ | توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي | 178 |
| ٥ | توزيع أفراد العينة حسب التخصص | ١٧٨ |
| ٦ | توزيع أفراد العينة حسب نوع الوظيفة | 178 |
| ٧ | توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة | 179 |
| ٨ | درجة تطبيق متطلبات الاعتراف والتصنيف وإلغاء الاعتراف والقياس المبدئي بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً ل IFRS | 180 |
| ٩ | درجة تطبيق متطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً ل IFRS | 181 |
| ١٠ | درجة درجة الاعتماد على أحد مداخل التقييم لقياس القيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً ل IFRS9،IFRS13 | 182 |
| ١١ | درجة تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف السورية عينة الدراسة | 185 |
| ١٢ | درجة تحقيق جودة معلومات القيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف السورية عينة الدراسة | 186 |
| ١٣ | نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الأولى | 188 |
| ١٤ | نتيجة اختبار الارتباط والانحدار للعلاقة بين تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية وبين تحقيق ملاءمة المعلومات المحاسبية | 189 |
| ١٥ | نتيجة اختبار الارتباط والانحدار للعلاقة بين تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية وبين تحقيق موثوقية المعلومات المحاسبية التي تنتجها | 190 |
| ١٦ | نتيجة اختبار الارتباط والانحدار للعلاقة بين تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية وبين تحقيق اتساق وثبات المعلومات المحاسبية التي تنتجها المصارف وقابليتها للمقارنة | 191 |
| ١٧ | نتيجة اختبار الارتباط والانحدار للعلاقة بين تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية وبين القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية التي تنتجها المصارف | 193 |
| ١٨ | نتيجة اختبار الارتباط والانحدار للعلاقة بين تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية وبين الخصائص النوعية جميعها للمعلومات المحاسبية مجتمعة (ممثلة المعايير الفنية لجودة المعلومات المحاسبية). | 194 |
| ١٩ | نتيجة اختبار الارتباط والانحدار للعلاقة بين تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية وبين المعايير الرقابية والتنظيمية لجودة المعلومات المحاسبية | 195 |
| ٢٠ | نتيجة اختبار الارتباط والانحدار لأثر تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية وبين معايير البيئة الاقتصادية المحيطة لجودة المعلومات المحاسبية | 197 |
| ٢١ | نتيجة اختبار الارتباط والانحدار بين تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية وبين المعايير القانونية لجودة المعلومات المحاسبية | 198 |
| ٢٢ | نتيجة اختبار الانحدار الخطي المتعدد لاختبار أثر المتغيرات المستقلة مجتمعةً على المتغير التابع | 199 |

# قائمة الأشكال والرسوم التوضيحية


| رقم الشكل | عنوان الشكل | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| ١ | الارتباط والتفاعل بين عناصر القياس المحاسبي | ٢٠ |
| ٢ | تصنيف الأدوات المالية وفقاً لنوع السوق المالي | ٥٦ |
| ٣ | شجرة تصنيف الأصول المالية وفق معيار المحاسبي الدولي IAS39 | ٦٠ |
| ٤ | شجرة القرارات المتعلقة بتصنيف مختلف الأدوات المالية في فئتي المقيمة بالقيمة العادلة أو التكلفة المطفأة وفقاً للمعيار IFRS (9) | ٦٣ |
| ٥ | الأصول المالية الخاضعة لمفهوم القيمة العادلة | ٧٢ |
| ٦ | شجرة قرارات استبعاد الأصل المالي وفقاً للمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية | ٧٩ |
| ٧ | مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة وأنواع المعلومات المستخدمة في كل مدخل | 95 |
| ٨ | العلاقة بين المعلومات ومستويات كفاءة سوق الأوراق المالية والقيمة العادلة | 122 |
| ٩ | خصائص جودة المعلومات المحاسبية وفقاً لمجلس معايير الحاسبة المالية الأمريكي | 131 |
| ١٠ | معايير جودة المعلومات المحاسبية وفق المفهوم الشامل للجودة | 139 |
| ١١ | العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية وبين القيمة العادلة وقياس الربح المحاسبي | 147 |
| 12 | القرارات الأساسية للنشاط الاقتصادي | 149 |
| 13 | المجالات الرئيسية لاتخاذ القرارت الاستثمارية وأجزائها المرتبطة | 150 |
| 14 | الاستراتيجيات الرئيسية للاستثمار والمقاييس المعيارية له | 150 |
| ١٥ | الاستراتيجيات الرئيسية المطلوبة والمقاييس المعيارية اللازمة لتقييم الأداة المالية (الأسهم) | 151 |
| | **أشكال الدراسة التطبيقية** | |
| | الخط البياني للتمتغيرين INC(W) , INC(WA) | 172 |
| | **أشكال الدراسة الميدانية** | |
| | الشكل رقم (١): نموذج الدراسة الميدانية | 175 |


# قائمة المصطلحات والاختصارات

| المصطلح باللغة العربية | المصطلح باللغة الانكليزية | الاختصار |
|---|---|---|
| القيمة العادلة | Fair Value | FV |
| أدوات محتفظ بها للمتاجرة | Held For Trading | HFT |
| الاستثمارات المتاحة للبيع | Available For Sale | AFS |
| الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق | Held To Maturity | HTM |
| الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر | Fair Value Through Profits & Loses | FVTPL |
| القروض والمديونيات | Loans & Receivable | L&R |
| الدخل الشامل | Comprehensive Income | CI |
| بنود قائمة الدخل الشامل الأخرى | Other Comprehensive Income | OCI |
| بنود الدخل الشامل الأخرى المتراكمة | Accumulated Other Comprehensive Income | AOCI |
| التحوط | Hedging | |
| تحوط التدفق النقدي | Cash Flow Hedge | CFH |
| تحوط العملة الأجنبية | Foreign Currency Hedge | FCH |
| تحوط القيمة العادلة | Fair Value Hedge | FVH |
| التدفقات النقدية الخصومة | Discounted Cash Flow | DCF |
| نصيب السهم من الأرباح | Earnings Per Share | EPS |

| | | |
|---|---|---|
| IVSC | International Valuation Standards Committee | لجنة معايير التقييم الدولية |
| IVS | International Valuation Standards | معايير التقييم الدولية |
| CPI | Consumer Price Index | الرقم القياسي لأسعار المستهلك |
| DCF | Discounted Cash flows | التدفقات النقدية المخصومة |
| NPV | Net Present Value | القيمة الحالية الصافية |
| FFV | Full-Fair Value | القياس الكامل بالقيمة العادلة |
| GAAP | General Accepted Accounting Principles | المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً |
| YTM | Yield To Maturity | العائد حتى تاريخ الاستحقاق |
| P/E | Price / Earning Ratio | نسبة السعر السوقي إلى العائد |
| P/B | Price / Book Value Ratio | نسبة السعر السوقي إلى القيمة الدفترية |
| P/D | Price / Dividends Ratio | نسبة السعر السوقي إلى التوزيعات |
| IASB | International Accounting Standards Board | مجلس معايير المحاسبة الدولية |
| IASs | International Accounting Standards | معايير المحاسبة الدولية |
| IFRSs | International Financial Reporting Standards | معايير التقرير المالية الدولية |
| AICPA | American Institute Certified Public Accountants | معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي |
| FASB | Financial Accounting Standards Board | مجلس معايير المحاسبة المالية |
| JWG | Joined working Group | مجموعة العمل المشتركة |
| SEC | Securities Exchange Commission | هيئة بورصة الأوراق المالية |
| IASC | International Accounting Standards Committee | لجنة معايير المحاسبة الدولية |
| APB | Accounting Principle Board | مجلس المبادئ المحاسبية |
| AAA | American Accounting Association | جمعية المحاسبة الأمريكية |
| SFAS | Statement of Financial Accounting Standards | بيان معايير المحاسبة المالية |
| ED | Exposure Draft | مسودة عرض |
| OTC | Over The Counter | الأسواق الموازية |
| | Relevance | الملاءمة |
| | Reliability | الموثوقية |
| | Timelines | التوقيت المناسب (الوقتية) |
| | Predictive Value | القدرة على التنبؤ |
| | Feedback Value | التغذية العكسية (الراجعة) |
| | Verifiability | إمكانية التحقق |
| | Neutrality | الحيادية |
| | Representational Faithfulness | صدق التمثيل |
| | Comparability | القابلية للمقارنة |
| | Consistency | الاتساق |

## فهرس الملاحق


| رقم الملحق | عنوان الملحق | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| ١ | اختبار كفاءة سوق دمشق المالي | ٢٢١ |
| ٢ | خطوات وتفاصيل احتساب المتغيرات المستقلة للدراسة التطبيقية | ٢٢٤ |
| ٣ | استمارة الاستبيان للدراسة الميدانية | ٢٢٦ |
| ٤ | قائمة بأسماء الأساتذة محكمي الاستبيان | ٢٣٣ |
| ٥ | جدول التوزيع المعياري لقيم T الجدولية وفقاً لدرجات الحرية ومستوى المعنوية | ٢٣٣ |

# الفصل الأول

# الإطار العام للدراسة

**تمهيد**

يُفْتَرض أن تعبر القوائم المالية بعدالة عن الوضع المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للمنشأة، بشكل يمكن من خلاله محاسبة الإدارة عن الأموال الموكولة إليها واتخاذ القرارات المناسبة، لكن القيم المالية في قائمة المركز المالي وبيان الدخل في ظل التكلفة التاريخية لا تقدم جواباً كافياً للإيفاء بحاجات المستثمرين لاتخاذ القرارات المناسبة، ولا تقدم معلومات عادلة تعكس الوقائع المالية لأنها تسجل الماضي ولا تأخذ الحاضر والمستقبل في الإعتبار، مما يفقدها خواصها من حيث الصدق في التمثيل والقدرة على التنبؤ وملاءمتها لاتخاذ القرارات الاستثمارية المستقبلية، وفي المقابل فإن القيمة العادلة تعكس تقديرات الأسواق والحقائق الاقتصادية السائدة في المنشأة. تظهر أهمية تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية من خلال العلاقة المتداخلة بينها وبين الأسواق المالية، فالإفصاح عن القيمة العادلة في السوق المالي، يمكِّن من معرفة قيمة الأصول والالتزامات التي تعكس قيمة المنشأة المالية الحقيقية وبالتالي تولد ثقة المستثمرين بها وتشجعهم على الاستثمار بشكل أكبر، واتخاذ قراراتهم المناسبة، كما أن عملية الإفصاح وفقاً للقيمة العادلة تجعل السوق أكثر كفاءةً، وتدعم الشفافية في الاقتصاد. أما قيام السوق المالية بدوره إنما يؤثر على تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة، حيث يمكِّن توفر الأسواق الجاهزة والأسواق المالية النشطة المنشآت من قياس القيمة العادلة بكل كفاءة وفاعلية حيث تعتبر القيم السوقية الناتجة عن الأسواق المالية النشطة بحال توفرها ممثلةً للقيمة العادلة للأدوات المالية، وتوفر أيضاً قوانين السوق المالي تشريعات تساهم في ضبط أخلاقيات إدارة الشركات المطبقة لمعايير القيمة العادلة. تتميز المصارف بمزاولة أنشطة تختلف عن تلك التي تزاولها المنشآت الأخرى من حيث حجم ووزن الاستثمارات في الأدوات المالية التي تشكل معظم أصولها والتزاماتها، لذلك فإن تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات في الأدوات المالية تقدم قوة إيضاحية أكبر مما تقدمه التكلفة التاريخية لقيمة المنشأة الحقيقية ويساعد المستثمرين على اتخاذ القرارات الملائمة، من هنا تأتي أهمية تمييز الأدوات المالية للمصرف من أصول والتزامات مالية وحقوق الملكية عن غيرها من الأصول والالتزامات وتناولها للدراسة والبحث، نتيجةً لذلك توجه

في الفترة الأخيرة كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) نحو تعديل وإصدار العديد من معايير المحاسبة والتي تركز في مضمونها على القيمة العادلة، فقد بات من الضروري إعادة النظر في بعض المفاهيم المحاسبية كالقياس المحاسبي على أساس التكلفة لعدد من الأصول والالتزامات، حيث نصت المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية على قياسها بالقيمة العادلة، وتمثلت أهمها في معيار المحاسبة الدولي IAS39 (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس)، ومعيار المحاسبة الدولي IAS32(الأدوات المالية: العرض)، ومعيار التقرير المالي الدولي IFRS7(الأدوات المالية: الإفصاح)، ومعيار التقرير المالي الدولي IFRS9(الأدوات المالية: التصنيف والقياس) الذي سيحل محل المعيار IAS39، ويعتبر المعيار بشكل كامل نافذاً للتطبيق اعتباراً من العام ٢٠١٣، ومعيار التقرير المالي الدولي IFRS13(قياس القيمة العادلة) الذي صدر في ١٢ أيار ٢٠١١ ويعتبر نافذاً للتطبيق اعتباراً بداية العام ٢٠١٣، إضافةً لكون معظم هذه الأدوات متداولة بالسوق المالي غالباً، مما يجعل الوصول إلى قيمتها العادلة أسهل مقارنةً بالأصول والالتزامات غير المالية التي ليس لها أسواق جاهزة.

**مشكلة الدراسة**

تتصف أنشطة المؤسسات المالية ومنها المصارف بطبيعتها الخاصة، حيث تتمثل معظم منتجاتها بالأدوات المالية، ويتم التوجه حالياً نحو تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة بهذه المنتجات، ولكن تطبيق القيمة العادلة يترتب عليه تلبية مجموعة من المتطلبات إضافة للكثير من المشاكل والمعوقات التي تواجه التطبيق، فقد يؤدي التطبيق غير السليم لها إلى انعكاسها بشكل سلبي على المؤسسات المالية والمستثمرين في الأسواق المالية والاقتصاد عموماً، وقد تشكل مجالاً للمحاسبة الإبداعية لتغليب مصالح أطراف على أطراف أخرى عند عدم الالتزام بقواعدها وتلبية متطلباتها، بدءً من أسس التقييم المستخدمة، وتحديد مفهوم القيمة العادلة، إلى تحقق الإيراد، وحتى التوقيت الملائم لإثبات العمليات، ولذلك فإن توافق الأنظمة المحاسبية الحالية للمصارف السورية، وتأقلمها مع متطلبات القياس والإفصاح باستخدام القيمة العادلة الواردة في المعايير الدولية ذات العلاقة، بما يساهم في خدمة المجتمع المالي وتجنب الآثار السلبية وتحسين جودة المعلومات المحاسبية يشكل تحدياً كبيراً لكل من الأكاديميين والمهنيين، وبناءً على ما سبق يمكن عرض مشكلة البحث من خلال طرح التساؤلات التالية:

١. ما متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية وما معوقاتها في ظل بيئة المصارف السورية الحالية؟
٢. ما تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف على جودة المعلومات المحاسبية التي تنتجها؟

**أهمية الدراسة**

إن التطور الكبير والتحول إلى قاعدة الإبلاغ المالي للأغراض العامة يتطلب الاعتماد على بيانات مالية ممثلة للوقائع الاقتصادية من أجل إعداد قوائم مالية تلبي حاجات الأطراف العديدة المستخدمة لهذه القوائم، وبموجب محاسبة القيمة العادلة فإن القوائم المالية للمصرف تعتبر وسيلة هامة للتنبؤ بتقديرات القيمة الاقتصادية واستشراف المستقبل بدلاً من تسجيل الماضي فقط، وتعد مدخلاً لإدارة المخاطر المالية، وتتيح لمستخدمي القوائم المالية في المجتمع المالي اتخاذ قراراتهم الاستثمارية على ضوء معلومات موضوعية تستند إلى الحقائق، ولكن استخدام محاسبة القيمة العادلة يصاحبه الكثير من المخاطر والمعوقات، أهمها عدم وجود تحديد لمفهوم القيمة العادلة يمكن الاعتماد عليه، بسبب ارتباط ذلك بوجود سوق مالي كفء ونشط وعدم توفر أسواق مالية كفوءة ونشطة في البلدان النامية ومنها سورية، وبالتالي تأثر تطبيقها بالتقلبات في الأسواق المالية الناشئة، من هنا تبرز أهمية البحث من خلال تحديد متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة وفقاً للمعايير الدولية ذات العلاقة وبالاستناد لمداخل تحديد القيمة العادلة وكيفية تلبية هذه المتطلبات، وإيجاد معوقات ذلك في ظل بيئة الأعمال المصرفية السورية، وحصر الآثار التي ستنعكس بعد ذلك من تطبيقها على القوائم المالية لمعرفة مدى تأثيره على جودة المعلومات المحاسبية سواءً لجهة ملاءمتها لاتخاذ القرارات الإدارية كتقييم أداء الأدوات المالية أو اتخاذ قرارات الاستثمار في السوق المالي، أو لجهة موثوقية قياس القيمة العادلة للأدوات المالية، وبذلك يمكن التحوط للآثار السلبية التي يمكن أن تنشأ من هذا التطبيق الخاطئ لحماية الاقتصاد وتعزيز السوق المالي.

**أهداف الدراسة:** يسعى البحث من خلال الدراستين النظرية والعملية لتحقيق الأهداف التالية:

١. رصد متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة، وبالاستناد لمداخل تحديد القيمة العادلة، وتحديد معوقاتها في ظل بيئة المصارف السورية الحالية.
٢. تحديد أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف على جودة المعلومات المحاسبية التي تنتجها.

**الدراسات السابقة**

***<u>الدراسات الأجنبية</u>***

١. دراسة Anagnostopoulos, Yiannis, ٢٠٠٥, بعنوان "محاسبة القيمة العادلة مقابل التكلفة التاريخية في المصارف: الرقابة، التحوط، إعداد التقارير المالية، انضباط الأسواق" (Anagnostopoulos et al, 2005: p109-127). هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إمكانية التطبيق لمدخلي محاسبة القيمة العادلة والتكلفة التاريخية في محاسبة المصرف، وتأثير كل منهما على الشفافية والموثوقية من جهة، وانضباط واستقرار الأسواق المالية من جهة أخرى، قامت الدراسة بتحليل المنفعة والتكلفة لكل من المدخلين المستخدمين في القياس، وتناولت الاعتراف والإفصاح للأدوات المالية في حسابات المصرف، واقترحت الدراسة في النهاية التحول لتبني وتطبيق محاسبة القيمة العادلة، لما تحققه من مزايا وملاءمة للتحليل المالي واتخاذ القرارات على الرغم من الصعوبات للتطبيق العملي لهذا المدخل، ومشاكل وسلبيات استغلاله بشكل غير مناسب، وقد ركز الجزء الرئيسي من الدراسة على تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على رأسمال المصرف وإدارة المخاطر المالية له وعلى التقارير المالية، وبالنتيجة توصل الباحث إلى أفضلية تطبيق محاسبة القيمة العادلة، بسبب القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المعد وفقاً لهذا المدخل، مما يؤسس إلى إمكانية إدارة المخاطر السوقية وتعزيز رأس مال المصرف.

٢. دراسة Gary K. Taylor ,Gregory A. Sommers, Keji Chen, ٢٠٠٦, بعنوان "تأثير محاسبة القيمة العادلة على قدرة المحاسبة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة – دراسة نظرية وإمكانية التطبيق المنشود" (Keji Chen et al, ٢٠٠٦). هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على خاصيتي الملاءمة والموثوقية للقيم المسجلة في القوائم المالية في ظل تطبيق محاسبة القيمة العادلة، وركزت على الأهمية النسبية لخاصية الملاءمة التي يمكن أن توفرها المعلومات المحاسبية المعدة على أساس القيمة العادلة من الناحية النظرية مقارنة بخاصية الموثوقية، وحاولت هذه الدراسة وضع إطار مفاهيمي لمحاسبة القيمة العادلة بالاستناد إلى أهداف التقارير المالية كما وردت في بيان مفاهيم المحاسبة الأمريكي الأول SFAC No. 1، توصل الباحثون من خلال الدراسة التطبيقية التي أجروها، بأنه لا توجد علاقة ذات أهمية بين الأرقام المحاسبية على أساس القيمة العادلة وبين التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، مما يعني أن المعلومات المحاسبية وفق نموذج

محاسبة القيمة العادلة لم تؤدي إلى زيادة القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة بشكل ملحوظ.

٣. دراسة Wayne R. Landsman, ٢٠٠٧, بعنوان "هل تحقق محاسبة القيمة العادلة الملاءمة والموثوقية دراسة بحثية على أسواق رأس المال" (Wayne R. Landsman, 2007). هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فائدة المعلومات المحاسبية المعدة على أساس محاسبة القيمة العادلة بالنسبة لقرارات المستثمرين في أسواق رأس المال، ولم يقم الباحث بفحص ذلك من وجهة نظر أكاديمية فقط بل من وجهة نظر معدي المعايير المحاسبية أيضاً، وتوصل الباحث إلى أن القياس والإفصاح بالقيمة العادلة يساهم في زيادة جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المستثمرين، ولكن مقدار المنفعة من هذه المعلومات يتوقف على مقدار الأخطاء المرتكبة عند تحديد وقياس القيمة العادلة، ويتوقف ذلك على مصدر التقديرات المبني عليها هذا القياس سواء كانت داخلية (الإدارة) أم خارجية (الأسواق)، وقدم الباحث أيضاً تطبيقات مختلفة لمحاسبة القيمة العادلة لعدد من الأصول والالتزامات، وعرض الباحث نتائج العديد من الدراسات في بريطانيا والولايات المتحدة الألمانية واستراليا، وكيف أن تبني العديد من البلدان لهذه المعايير فتح المجال للعديد من الأبحاث لدراسة التطبيق لها، ودراسة تأثيرها على ملاءمة المعلومات وموثوقيتها، وذلك بعد أن توجه كل من IASB و FASB نحو إصدار معايير محاسبة القيمة العادلة.

٤. دراسة Stephen H. Penman, ٢٠٠٧, بعنوان "جودة التقارير المالية والقيمة العادلة" (Stephen H. Penman, 2007: pp. 33-44). هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مساهمة محاسبة القيمة العادلة في تعزيز مهمتي تقييم حقوق الملكية والرقابة، حيث وجد أنه– على المستوى المفاهيمي– تعطي محاسبة القيمة العادلة لحقوق الملكية صورة عادلة عن قيمة المنشأة، وتساهم المعلومات على أساسها في التحليل والتنبؤ بمستقبل المنشأة، لكن التطبيق العملي يختلف عن الجانب النظري، فعند الاعتماد على أسعار الإقفال السوقية كأساس للتقييم في حالة الأسواق المالية غير النشطة هنا تبرز المشكلة، وتصبح القيم العادلة المشتقة من هذه الأسعار غير ممثلة للواقع المالي للمنشأة ومضللة، وكذلك فإن المعلومات المحاسبية وفقاً للتكلفة التاريخية من ناحية أخرى محبطة للمحللين الماليين، حيث أنها لا تعكس الواقع الاقتصادي للمنشأة والقيمة الحقيقية، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها للتحليل والتنبؤ بالمستقبل بقدر المعلومات المعدة وفقاً لمحاسبة القيمة العادلة.

٥. دراسة Manuel Pedro Rodríguez Bolívar & Andrés Navarro Galera, ٢٠٠٧, بعنوان "هل يمكن أن تكون محاسبة القيمة العادلة مفيدة لمستخدمي القوائم المالية– في ظل نماذج الإدارة العامة؟" (Manuel Pedro Rodríguez et al, 2007: pp263-313). هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء مدى مقدرة نظام محاسبة القيمة العادلة في تعظيم جدوى المعلومات المالية الحكومية، وبحث الجزء النظري من الدراسة مدى ارتباط نظام محاسبة القيمة العادلة بالوفاء بمتطلبات المعلومات اللازمة لتطبيق نماذج الإدارة الجديدة، وبعدها عرضت الدراسة نتائج البحث التجريبي الذي أجري لتحديد آراء المجموعات الرئيسية للمستخدمين فيما يتعلق بالجانب العملي لمحاسبة القيمة العادلة حسب الأنواع المختلفة للأصول، والربط بين الجانب العملي لمقاييس القيمة العادلة وإمكانية تطبيقها وفائدتها في تقدير القدرة على الوفاء بالالتزامات، وبينها وبين عمليات التدقيق الداخلي، انتهت الدراسة إلى أن فائدة محاسبة القيمة العادلة أكبر في حالة الأصول المالية عنه في حالة الممتلكات والمصانع والمعدات، ويرجع ذلك لتوفر سوق منظمة ونشطة وسلسة الحركة يتم فيها تداول الأصول المالية، بالإضافة إلى أنه يمكن أن يعزز تطبيق محاسبة القيمة العادلة شفافية المعلومات حول استخدام الموارد الاقتصادية، وتوفر المعلومات المتضمنة للتغيرات في الأسواق المالية.

٦. دراسة Milburn, ٢٠٠٨, بعنوان "العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة– والقيمة السوقية– وكفاءة السوق المالي" (Milburn J. Alex: 2008: p293-316). هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين هدف الملاءمة الذي يحققه تطبيق محاسبة القيمة العادلة وبين كفاءة السوق المالي، بعد دراسة الأدبيات المحاسبية والدراسات السابقة ذات العلاقة، وإصدارات مجلس معايير المحاسبة الأمريكي وأهمها معيار المحاسبة المالي رقم SFAS157 (قياسات القيمة العادلة)، قام الباحث باختبار العلاقة المفترضة، وتوصل إلى أن وجود الكفاءة والعقلانية في الأسواق المالية يساهم في توفير إطار مفاهيمي مناسب لقياس القيمة العادلة، فكما هو وارد في المعيار SFAS157 فإنه يمكن الاستناد للقيمة السوقية لتحديد القيمة العادلة للأصول والالتزامات شريطة أن تكون الأسواق نشطة وكفوءة، لأن القيمة السوقية لا تمثل القيمة العادلة إلا إذا كانت الأسواق كفوءة وعقلانية ونشطة، وعلى العكس أيضاً فإن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يساهم بدوره في جعل الأسواق أكثر عقلانية وكفاءة.

٧. دراسة Walter G. Blacconiere et al, ٢٠٠٩, بعنوان "هل التنصل من الالتزام بإفصاحات القيمة العادلة يبرر المخاوف حول عدم موثوقية معلومات القيمة العادلة"

(Walter G. Blacconiere et al, 2009). تطلبت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير المحاسبة المالية الأمريكية مؤخراً الاعتراف والإفصاح لعدد متزايد من البنود المالية بالقيمة العادلة، ونتج عن هذا التحول نشوء السؤال حول موثوقية معلومات القيمة العادلة. هدفت هذه الدراسة للتحقق فيما إذا كانت الافصاحات الاضافية التي تتطلبها المعايير تبرر هذا التحول وتواجه المخاوف المتعلقة بموثوقية القيمة العادلة، عن طريق القيام بفحص فيما إذا كانت معلومات القيمة العادلة أقل موثوقية بالنسبة للشركات التي لا تلتزم بالافصاحات الاضافية عن المداخل والطرق المستخدمة في قياس القيمة العادلة لخيارات الأسهم، انتهت الدراسة إلى أن الشركات التي تتنكر لمتطلبات الافصاح عن القيمة العادلة تتسم مدخلات نموذج التقييم لأسهمها بأنها أقل موثوقية من غيرها، كما يهدف العديد من المديرين عن طريق امتناعهم عن الالتزام بهذه الافصاحات إلى إخفاء النتيجة غير المرغوبة لحساب خيارات الأسهم التي يمكن أن تؤثر على مقاييس الأداء عند الكشف عن القيمة العالة، جاءت هذه النتائج متوافقة مع وجهة نظر كل من مجلس معايير المحاسبة الدولي ومجلس معايير المحاسبة المالي الأمريكي بأن الكشف وتبني إفصاحات عن المعلومات حول طرق ومداخل تقييم القيمة العادلة ضرورية لتعزيز موثوقية معلومات القيمة العادلة وتعزيز فهم المستخدمين وثقتهم بالقوائم المالية.

٨. دراسة Wallace ,Marsha, ٢٠٠٩، بعنوان "هل تعد محاسبة القيمة العادلة مسؤولة عن الأزمة المالية" (Wallace et al, 2009: PP9-18). هدفت هذه الدراسة إلى فحص ما إذا كانت محاسبة القيمة العادلة من ناحية تقييم الأصول هي السبب الرئيسي للأزمة المالية الأخيرة التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية، وتوصلت الدراسة إلى عكس ذلك، وأنه لا علاقة لتطبيق لمحاسبة القيمة العادلة في نشوء الأزمة المالية، وأن محاسبة القيمة العادلة تصور الوضع المالي الحقيقي للمنشآت المالية، فهي بذلك تعكس نتيجة الأزمة المالية ولا تساهم في تسببها، أي أنها تركز على النتائج ولا تدخل في الأسباب، وأنه من أجل تجاوز الأزمة ومعالجة آثارها يجب التركيز على الإجراءات الرقابية في الأسواق المالية التي تساهم في استقرارها، ووسائل تعزيز السيولة في الأسواق المالية والموازنة بين العرض والطلب في قطاع العقارات، وتحسين الأنظمة المالية وتطويرها بما يساهم في تجنب أي أزمة مالية مقبلة.

٩. دراسة Lijing, Bingjin-Li بعنوان "ملاءمة قياسات القيمة العادلة في المصارف التجارية – دليل تجريبي من المصارف التجارية الصينية" (Lijing et al, 2010: pp86,93). هدفت هذه الدراسة لفحص مدى ملاءمة تطبيق القياس بالقيمة العادلة في المصارف

التجارية، مستخدمةً عينة من المصارف التجارية الصينية للأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٨، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية بين القيمة السوقية لأسهم هذه المصارف والقيمة العادلة لاستثماراتها المالية، كما توصلت الدراسة إلى أن القوة التفسيرية لقياسات القيمة العادلة بالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية طويلة الأجل أقل منها بالنسبة للبنود الأخرى، كما أن القوة التفسيرية للأرباح والخسائر الناجمة عن البنود التي تم قياسها بالقيمة العادلة أكبر من تلك الناجمة عن البنود الأخرى.

١٠. دراسة Goncharov, Igor and Van Triest, Sander, ٢٠١١, بعنوان "هل تؤثر تعديلات القيمة العادلة على سياسة توزيع الأرباح" (Goncharov, Igor et al, 2011). هدفت هذه الدراسة إلى فحص تأثير التعديلات التي يتطلبها تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة على سياسة توزيع الأرباح، إذا كانت هذه التعديلات عابرة ومؤقتة بطبيعتها والمديرين قادرون على تقييم آثارها المستقبلية، بما في ذلك تعديلات القيمة العادلة في صافي الدخل من المتوقع أن لا يكون لها أي تأثير على التوزيعات. ومع ذلك، فإن تعديلات القيمة العادلة قد يؤدي لتوزيعات أرباح عالية عندما تقوم الادارة بالتقييم بشكل غير صحيح، ويضطرها فيما بعد للمحافظة على مستويات الأرباح الموزعة مما يشكل ضغطاً عليها. تناول الباحثان الشركات الروسية التي طبقت محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية وعدلت دخلها بالتغيرات غير المحققة في القيمة العادلة، لم يجد الباحثان دعماً تجريبياً للقلق من زيادة الأرباح الموزعة استجابةً للتعديلات الإيجابية في القيمة العادلة. بل وجدوا بدلاً من ذلك، أن هناك علاقة سلبية بين التعديلات الايجابية في القيمة العادلة وتغيرات الأرباح.

***<u>الدراسات العربية</u>***

١. دراسة طارق عبد العال، ٢٠٠٢، بعنوان "مشكلات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في البيئة المصرية بالتطبيق على المصارف" (عبد العال، ٢٠٠٢: ص ص ٥١١، ٦٠٧). هدفت الدراسة إلى تحليل نموذجي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة كأساس لقياس الأدوات المالية في المصارف المصرية، وذلك في ضوء خاصيتي الملاءمة والموثوقية، وذلك بهدف اقتراح النموذج المناسب للتطبيق في ضوء ظروف البيئة المصرية، وقام الباحث لتحقيق هذا الهدف بالتعرف على مفهوم القيمة العادلة وكيفية قياسها، وتحليل الدراسات السابقة سواء المؤيدة أم المعارضة لتطبيق نموذج القيمة العادلة لقياس الأدوات المالية في المصرف، ثم قام بدراسة ميدانية من خلال استقصاء للتعرف على آراء

العاملين في الجهاز المصرفي ومراقبي الحسابات بخصوص النموذج المناسب للتطبيق، وخلص الباحث إلى أنه:

أ. يفضل الانتقال إلى المحاسبة عن القيمة العادلة للأدوات المالية في البيئة المصرية على مراحل.

ب. تمثل مشكلة الموثوقية أهم صعوبات المحاسبة عن القيمة العادلة، لذلك يجب أن تكون قياسات القيمة العادلة موثوقة، وتعكس بصدق اقتصاديات المعاملة.

ت. يمثل أساس القياس المختلط بصدق العملية الإيرادية في المصرف وذلك لوجود نوعين من الأنشطة، بالنسبة للأنشطة المصرفية فإن كسب الدخل المتعلق بها يحدث على أساس مستمر وليس له علاقة بالتقلبات السوقية، أما الأنشطة الاستثمارية فترافقها مكاسب أو خسائر ناشئة من الاحتفاظ بمراكز قصيرة الأجل نتيجة التغيرات السوقية لذلك تقاس بالقيمة العادلة.

٢. دراسة حازم الخطيب، ظاهر القشي، ٢٠٠٤، بعنوان "توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد" (الخطيب وآخر، ٢٠٠٤). هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأسباب التي دعت مجالس معايير المحاسبة نحو التوجه إلى القيمة العادلة والدخل الاقتصادي، والتعرف على معايير المحاسبة الموجهة نحو القيمة العادلة والدخل الاقتصادي، وذلك للوقوف على أهم إيجابياتها وسلبياتها، والتعرف على معوقات تطبيق تلك المعايير، والتعرف على انعكاسات ذلك التوجه على الاقتصاد، وتوصل الباحثان إلى أنه للقيمة العادلة انعكاسات جيدة جداً على الاقتصاد، وأن عملية إظهار الأصول المالية في القوائم المالية وفقاً للقيمة العادلة، ستعكس المنفعة الاقتصادية لها بشكل منقطع النظير، وبالتالي فإن مستخدمي القوائم المالية ستكون لديهم القدرة بشكل أفضل على فهم الاستثمارات في هذه الأصول والقدرة على متابعة أداءها لاحقاً، وقياس أداء المنشأة بشكل أفضل، ولكن هذه الايجابيات مرهونة بتوفر عدة أمور أهمها:

أ. توفر الأسواق الجاهزة، والأسواق المالية الفاعلة، وبالتالي ستتمكن الشركات من قياس القيمة العادلة بكل كفاءة وفاعلية.

ب. توفر الكوادر المؤهلة للتعامل مع القيم العادلة.

ت. توفر قوانين وتشريعات تساهم في ضبط أخلاقيات إدارات الشركات المطبقة لمعايير القيمة العادلة، منعاً لاستغلالها واستخدامها في خداع المستثمرين.

٣. دراسة حسام الدين الخداش، ٢٠٠٨، بعنوان "أثر تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية في البلدان النامية: دراسة حالة في قطاع المصرف في الأردن" (الخداش، ٢٠٠٨: ص٢). ركزت هذه الدراسة على وصف وتحديد أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية في المصرف على الأداء المالي للمصرف مقاساً بنصيب السهم من الأرباح EPS، وتقوم هذه الدراسة أيضاً بفحص العلاقة بين العوائد غير العادية للسهم وبين الدخل المقرر عنه بالحالتين: بحالة احتواءه على الأرباح والخسائر غير المحققة الناجمة عن القياس بالقيمة العادلة Marking To Market، وحالة عدم احتواءه عليها، وشملت العينة المدروسة مصارف الاستثمار والمصارف التجارية الأردنية وغطت الفترات بين ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٦، وانتهت الدراسة إلى تأثر الأداء المالي للمصرف بشكل معنوي عند تقييم الأدوات المالية بالقيمة العادلة، ووجدت أنه عند تطبيق محاسبة القيمة العادلة ارتفع نصيب السهم من الأرباح بشكل معنوي وملحوظ، ولكن الباحث أشار أيضاً من ناحية أخرى إلى أنه لا يمكن الاعتماد على الأسعار في الأسواق في البلدان النامية كأساس لتحديد القيمة العادلة، بسبب أن هذه الأسواق غير نشطة وغير كفوءة، وتعاني من تغيرات وتقلبات حادة في الأسعار بسبب وجود المضاربين وعدم وجود عمق للسوق المالي، وأن تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة يمكن أن يؤدي إلى تعزيز هذه التقلبات، لذلك فهو يطالب في نهاية الدراسة بجعل هذه معايير الجديدة اختيارية وبديلة وغير ملزمة.

ويبين الجدول التالي رقم (١) مقارنة بين الدراسات السابقة:

**جدول رقم (١): مقارنة الدراسات السابقة**

| عنوان الدراسة | مؤلف الدراسة | سنة الدراسة | محور موضوع الدراسة | أهم الاستنتاجات |
|---|---|---|---|---|
| محاسبة القيمة العادلة مقابل التكلفة التاريخية في المصرف: الرقابة، التحوط، إعداد التقارير المالية، انضباط الأسواق. | Anagnostopoulos Yiannis | 2005 | التعرف على إمكانية التطبيق لمدخلي محاسبة القيمة العادلة والتكلفة التاريخية في محاسبة المصرف، وتأثير كل منهما على الشفافية والموثوقية من جهة، وانضباط واستقرار الأسواق المالية من جهة أخرى. | توصلت الدراسة إلى أفضلية تطبيق محاسبة القيمة العادلة، بسبب القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المعد وفقاً لهذا المدخل، مما يؤسس إلى إمكانية إدارة المخاطر السوقية وتعزيز رأس مال المصرف. |
| تأثير محاسبة القيمة العادلة على قدرة المحاسبة | Gary K. Taylor Gregory A. Sommers Keji Chen | 2006 | التعرف على خاصيتي الملاءمة والموثوقية للقيم المسجلة في القوائم | لا توجد علاقة ذات أهمية بين الأرقام المحاسبية على أساس |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة – دراسة نظرية وإمكانية التطبيق المنشود. | | | المالية في ظل تطبيق القيمة العادلة، ومقارنة الأهمية النسبية لخاصية الملاءمة التي يمكن أن توفرها المعلومات المحاسبية المعدة على أساس القيمة العادلة مع خاصية الموثوقية. | القيمة العادلة وبين التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، مما يعني أن المعلومات المحاسبية وفق نموذج محاسبة القيمة العادلة لم تؤدي إلى زيادة القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة بشكل ملحوظ |
| هل تحقق محاسبة القيمة العادلة الملاءمة والموثوقية؟: دراسة بحثية على أسواق رأس المال. | Wayne R. Landsman | ٢٠٠٧ | التعرف على مدى فائدة المعلومات المحاسبية المعدة على أساس محاسبة القيمة العادلة بالنسبة لقرارات المستثمرين في أسواق رأس المال من وجهة نظر أكاديمية ومن وجهة نظر معدي المعايير. | يساهم القياس والإفصاح بالقيمة العادلة في زيادة جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المستثمرين، ولكن مقدار المنفعة من هذه المعلومات يتوقف على مقدار الأخطاء المرتكبة عند تحديد وقياس القيمة العادلة، ويتوقف ذلك على مصدر التقديرات المبني عليها هذا القياس سواء كانت داخلية (الإدارة) أم خارجية (الأسواق). |
| جودة التقارير المالية والقيمة العادلة | Stephen H. Penman | ٢٠٠٧ | التعرف على مساهمة محاسبة القيمة العادلة في تعزيز مهمتي تقييم حقوق الملكية والرقابة. | إن القيم العادلة المشتقة من أسعار الإقفال السوقية في حالة الأسواق المالية غير النشطة غير ممثلة للواقع المالي للمنشأة ومضللة، والمعلومات المحاسبية وفقاً للتكلفة التاريخية لا يمكن الاعتماد للتحليل والتنبؤ بالمستقبل بقدر المعلومات المعدة وفقاً لمحاسبة القيمة العادلة. |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| هل يمكن أن تكون محاسبة القيمة العادلة مفيدة لمستخدمي البيانات المالية في ظل نماذج الإدارة العامة؟ | Manuel Pedro Rodríguez Bolívar and Andrés Navarro Galera | ٢٠٠٧ | استقصاء مدى مقدرة نظام محاسبة القيمة العادلة في تعظيم جدوى المعلومات المالية الحكومية. | إن فائدة محاسبة القيمة العادلة أكبر في حالة الأصول المالية عنه في حالة الممتلكات والمصانع والمعدات، ويرجع ذلك لتوفر سوق منظمة ونشطة وسلسة الحركة يتم فيها تداول الأصول المالية، بالإضافة إلى أنه يمكن أن يعزز تطبيق محاسبة القيمة العادلة شفافية المعلومات حول استخدام الموارد الاقتصادية، وتوفر المعلومات المتضمنة للتغيرات في الأسواق المالية. |
| العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة والقيمة السوقية وكفاءة السوق المالي. | Milburn J. Alex | ٢٠٠٨ | اختبار العلاقة بين هدف الملاءمة الذي يحققه تطبيق محاسبة القيمة العادلة وبين كفاءة السوق المالي. | هناك علاقة متبادلة بين تطبيق القيمة العادلة وكفاءة السوق المالي فوجود الكفاءة والعقلانية في الأسواق المالية يساهم في توفير إطار مفاهيمي مناسب لقياس القيمة العادلة، وعلى العكس أيضاً فإن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يساهم بدوره في جعل الأسواق أكثر عقلانية وكفاءة. |
| هل تعد محاسبة القيمة العادلة مسؤولة عن الأزمة المالية؟ | Wallace, Marsha | ٢٠٠٩ | فحص ما إذا كانت محاسبة القيمة العادلة من ناحية تقييم الأصول المالية هي السبب الرئيسي للأزمة المالية الأخيرة التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية. | لا علاقة لتطبيق لمحاسبة القيمة العادلة في نشوء الأزمة المالية، وإن محاسبة القيمة العادلة تصور الوضع المالي الحقيقي للمنشآت المالية، فهي بذلك تعكس نتيجة الأزمة المالية ولا تساهم في تسببها، أي أنها تركز على النتائج ولا تدخل في الأسباب |
| هل التنصل من الالتزام بإفصاحات القيمة العادلة يبرر المخاوف حول عدم موثوقية معلومات القيمة العادلة؟ | Walter G. Blacconiere& Others | ٢٠٠٩ | التحقق فيما إذا كانت الافصاحات الاضافية التي تتطلبها المعايير تبرر هذا التحول وتواجه المخاوف المتعلقة بموثوقية القيمة العادلة. | الشركات التي تتنكر لمتطلبات الافصاح عن القيمة العادلة تتسم مدخلات نموذج التقييم لأسهمها بأنها أقل موثوقية من غيرها، ويهدف بعض المديرين عن طريق |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | | | امتناعهم عن الالتزام بهذه الافصاحات إلى إخفاء النتيجة غير المرغوبة لحساب خيارات الأسهم التي يمكن أن تؤثر على مقاييس الأداء عند الكشف عن القيمة العادلة، جاءت هذه النتائج متوافقة مع وجهة نظر كل من IASB, FASB بأن الكشف وتبني إفصاحات عن المعلومات حول طرق ومداخل تقييم القيمة العادلة ضرورية لتعزيز موثوقية معلومات القيمة العادلة وتعزيز فهم المستخدمين وثقتهم بالقوائم المالية. |
| ملاءمة قياسات القيمة العادلة في المصارف التجارية: دليل تجريبي من المصارف التجارية الصينية. | Lijing, Bingjin-Li | ٢٠١٠ | فحص مدى ملاءمة تطبيق القياس بالقيمة العادلة في المصارف التجارية، مستخدمةً عينة من المصارف التجارية الصينية للأعوام ٢٠٠٦– ٢٠٠٨. | ١.وجود علاقة إيجابية بين القيمة السوقية لأسهم هذه المصارف والقيمة العادلة لاستثماراتها المالية.<br>٢. القوة التفسيرية لقياسات القيمة العادلة بالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية طويلة الأجل أقل منها بالنسبة للبنود الأخرى.<br>٣. القوة التفسيرية للأرباح والخسائر الناجمة عن البنود التي تم قياسها بالقيمة العادلة أكبر من تلك الناجمة عن البنود الأخرى. |
| هل تؤثر تعديلات القيمة العادلة على سياسة توزيع الأرباح؟ | Goncharov, Igor<br>Van Triest, Sander | ٢٠١١ | فحص تأثير التعديلات التي يتطلبها تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة على سياسة توزيع الأرباح. | لم يجد الباحثان دعماً تجريبياً للقلق من زيادة الأرباح الموزعة استجابةً للتعديلات الإيجابية في القيمة العادلة، بل وجدوا بدلاً من ذلك، أن هناك علاقة سلبية بين التعديلات الايجابية في القيمة العادلة وتغيرات الأرباح. |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| مشكلات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في البيئة المصرية بالتطبيق على المصارف. | طارق عبد العال | ٢٠٠٢ | تحليل نموذجي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة كأساس لقياس الأدوات المالية في المصرف المصرية، وذلك في ضوء خاصيتي الملاءمة والموثوقية، وذلك بهدف اقتراح النموذج المناسب للتطبيق في ضوء ظروف البيئة المصرية. | ١. يفضل الانتقال إلى المحاسبة عن القيمة العادلة للأدوات المالية في البيئة المصرية على مراحل.<br>٢.تمثل مشكلة الموثوقية أهم صعوبات المحاسبة عن القيمة العادلة، لذلك يجب أن تكون قياسات القيمة العادلة موثوقة.<br>٣. يمثل أساس القياس المختلط بصدق العملية الإيرادية في المصرف وذلك لوجود نوعين من الأنشطة، بالنسبة للأنشطة المصرفية فإن كسب الدخل المتعلق بها يحدث على أساس مستمر وليس له علاقة بالتقلبات السوقية، أما الأنشطة الاستثمارية فترافقها مكاسب أو خسائر ناشئة من الاحتفاظ بمراكز قصيرة الأجل نتيجة التغيرات السوقية لذلك تقاس بالقيمة العادلة. |
| توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد. | حازم الخطيب، ظاهر القشي | ٢٠٠٤ | التعرف على الأسباب التي دعت مجالس معايير المحاسبة نحو التوجه إلى القيمة العادلة والدخل الاقتصادي، والتعرف على معايير المحاسبة الموجهة نحو القيمة العادلة والدخل الاقتصادي، وذلك للوقوف على أهم إيجابياتها وسلبياتها، والتعرف على معوقات تطبيق تلك المعايير، والتعرف على انعكاسات ذلك التوجه على الاقتصاد. | للقيمة العادلة انعكاسات جيدة جداً على الاقتصاد، وأن عملية إظهار الأصول المالية في القوائم المالية وفقاً للقيمة العادلة، تعكس المنفعة الاقتصادية لها، وبالتالي فإن مستخدمي القوائم المالية ستكون لديهم القدرة بشكل أفضل على فهم الاستثمارات في هذه الأصول والقدرة على متابعة أداءها لاحقاً، وقياس أداء المنشأة بشكل أفضل، ولكن هذه الايجابيات مرهونة بتوفر عدة أمور، ومن أهمها:<br><br>١. توفر الأسواق الجاهزة، والأسواق المالية الفاعلة، وبالتالي ستتمكن الشركات من قياس القيمة |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | | | العادلة بكل كفاءة وفاعلية.<br>٢. توفر الكوادر المؤهلة للتعامل مع القيم العادلة.<br>٣. توفر قوانين وتشريعات تساهم في ضبط أخلاقيات إدارات الشركات المطبقة لمعايير القيمة العادلة، منعاً لاستغلالها واستخدامها في خداع المستثمرين. |
| أثر تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية في البلدان النامية: دراسة حالة في قطاع المصارف في الأردن. | حسام الدين الخداش | ٢٠٠٨ | تحديد أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية في المصرف على الأداء المالي للمصرف مقاساً بنصيب السهم من الأرباح EPS. | ١. يتأثر الأداء المالي للمصرف بشكل معنوي عند تقييم الأدوات المالية بالقيمة العادلة، ووجدت أنه عند تطبيق محاسبة القيمة العادلة ارتفع نصيب السهم من الأرباح بشكل معنوي وملحوظ.<br>٢. لا يمكن الاعتماد على الأسعار في الأسواق في البلدان النامية كأساس لتحديد القيمة العادلة، بسبب أن هذه الأسواق غير نشطة وغير كفوءة، وتعاني من تغيرات وتقلبات حادة في الأسعار بسبب وجود المضاربين وعدم وجود عمق للسوق المالي. |

**ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:**

بعد التعرف على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث وجد الباحث أن جميع الدراسات سواء العربية أو الأجنبية تمت في بيئات مختلفة عن بيئة الأعمال السورية التي تمت فيها الدراسة الحالية، وباستعراض نتائج الدراسات السابقة، يتضح أن هناك اتفاق بين معظم الدراسات على أهمية قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها في التقارير المالية، إلا أنه لا يوجد اتفاق بين تلك الدراسات على النماذج المستخدمة في قياس القيمة العادلة للأدوات المالية ومدى موثوقيتها، وأثرها في جودة المعلومات المحاسبية، في حين أن هذه الدراسة تركز على ناحيتين، الأولى: دراسة مدى ملاءمة بيئة الأعمال المصرفية السورية لتطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية، من خلال رصد متطلبات ذلك وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة

والمداخل الاقتصادية المختلفة لتحديد القيمة العادلة بدايةً، ثم استنتاج معوقاتها ومشاكلها في ظل بيئة المصارف السورية الحالية، وكيفية تجاوزها، والثانية: تحديد أثر تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف السورية على جودة المعلومات المحاسبية بمفهومها الشامل ومعاييرها المختلفة، مما يسهم في الحد من إساءة استخدام مساحة التقدير الشخصي المسموح بها في ظل معايير المحاسبة ذات العلاقة عند قياس القيمة العادلة للأدوات المالية.

**فروض الدراسة:** انطلاقاً من مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه وضع الباحث الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: لا تَفِي بيئة المصارف السورية الحالية بمتطلبات التطبيق لمعايير محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية.

الفرضية الثانية: لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية بالمصارف وبين تحقيق المفهوم الشامل لجودة المعلومات المحاسبية.

**منهجية الدراسة**

اعتمد الباحث المنهج الاستقرائي الاستنباطي لتحقيق أهداف الدراسة حيث يركز على جانبين متكاملين:

أولاً: الجانب النظري: من خلال الرجوع إلى المصادر والمراجع العلمية المختلفة من الكتب والبحوث المنشورة والمقالات الأجنبية والعربية، وإصدارات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة، والتعليمات والقوانين الرسمية، لتحديد واستنباط الجوانب المختلفة لتطبيق محاسبة القيمة العادلة (القياس والإفصاح والعرض) للأدوات المالية من متطلبات ومعوقات.

ثانياً: الجانب العملي: وذلك من خلال:

١. دراسة تطبيقية: شملت القوائم المالية لعدد من المصارف المدرجة في سوق دمشق المالي، للحصول على دليل عملي لأثر تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية في كل من الملاءمة والموثوقية، حيث قام الباحث باختبار مدى موثوقية قياسات القيمة العادلة للأدوات المالية، من خلال قياسه للتقلبات في الدخل بالتطبيق على المصارف عينة البحث عند تطبيقها للقيمة العادلة، وذلك للعامين ٢٠٠٩ – ٢٠١٠. وقياس مدى ملاءمة معلومات القيمة العادلة للأدوات المالية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، من خلال وضع نموذج لاختبار العلاقة بين كل من المتغيرين EPS(W), EPS(WA) اللذين يمثلان حصة السهم من الأرباح بدون ومع التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية وبين أسعار الأسهم، على اعتبار أن حصة السهم من الأرباح EPS أكثر المتغيرات المحاسبية المعبرة عن رغبة المستثمر في الاستثمار في سهم مصرف معين.
٢. دراسة ميدانية: تم من خلالها تقييم التطبيق العملي لمحاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف المدرجة في سوق دمشق المالي، وبيان أثر تطبيق محاسبة القيمة

العادلة للأدوات المالية على جودة المعلومات المحاسبية والعلاقة بينهما، من وجهة نظر عينة الدراسة، من خلال الاستعانة باستبانة لهذا الغرض.

**أدوات الدراسة**

بهدف إيجاد حل لمشكلة الدراسة واختبار فرضياتها اعتمد الباحث في الدراسة العملية على:

١. دراسة تطبيقية تناولت القوائم المالية الختامية المنشورة والواردة في التقارير المالية الربعية والنصفية والسنوية لعينة من المصارف المدرجة في سوق دمشق المالي، إضافة لبيانات أسعار أسهم هذه المصارف.
٢. استبانة تم توزيعها على عينة من مراجعي الحسابات الخارجيين للقوائم المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق المالي، ومدققي الحسابات الداخليين ومدراءالحسابات لهذه المصارف.

**حدود الدراسة**

١. حدود نظرية:

اقتصر البحث على مجالات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية فقط من أصول والتزامات مالية وأدوات حقوق ملكية، دون غيرها من الأصول والالتزامات، التي ينطبق عليها معيار المحاسبة الدولي IAS39، وتعديله معيار التقرير المالي الدولي IFRS9، والمعيار IAS32 ومعيار التقرير المالي الدولي IFRS7، ومعيار التقرير المالي الدولي IFRS13، أي تشمل الدراسة جميع الأدوات المالية باستثناء:

- الأدوات المالية التي تمثل حصص في الشركات التابعة والزميلة والمشاريع التي تتم محاسبتها بموجب معيار المحاسبة الدولي ٢٧ (القوائم المالية الموحدة والمنفصلة) والمعيار ٢٨ (الاستثمارات في الشركات الزميلة) والمعيار ٣١ (الحصص في المشاريع المشتركة)، ومعيار التقرير المالي الدولي IFRS3 (اندماج الأعمال).
- الأصول والالتزامات المالية بموجب عقد الايجار التي ينطبق عليها المعيار ١٧(عقود الايجار).
- أصول والتزامات أصحاب العمل بموجب خطط منافع الموظفين التي ينطبق عليها المعيار ١٩ (منافع الموظفين).
- الأصول والالتزامات بموجب عقود التأمين التي ينطبق عليها المعيار IFRS4 (عقود التأمين).

٢. حدود مكانية:

أ. تناول القيمة العادلة للأدوات المالية في قطاع المصارف تحديداً، نظراً للأهمية والوزن النسبي لهذه الأدوات في المصارف عن غيرها من القطاعات.

ب. يقتصر الجزء التطبيقي على المصارف المدرجة في سوق دمشق المالي، لسهولة الحصول على البيانات، أما الجزء الميداني تناول عينة المدققين الداخليين، وعينة من المدراء والعاملين في أقسام الحسابات في هذه المصارف، والمراجعين الخارجيين لهذه المصارف.

## الفصل الثاني: مفهوم القيمة العادلة وأهميتها وتطورها في الفكر المحاسبي

### المبحث الأول: القياس المحاسبي ومفهوم القيمة العادلة.

**أولاً: مفهوم القياس المحاسبي وأنواعه وأهميته.**

على الرغم من وجود خلاف في الأدبيات المحاسبية حول الطرق المستخدمة للقياس المحاسبي، بسبب تعددها واختلاف درجة الموثوقية والتمثيل الصادق لكل منها، إلا أن هذا الخلاف قد يكون أقل حدة عندما يتم تعريف القياس المحاسبي، وكيفية التعبير عنه عند عرض القوائم المالية، إذ تدور هذه التعاريف بنفس الحلقة، ولكن القياس المحاسبي وكيفية التعبير رقمياً عن البنود المالية، والقيمة التي يجب أن تظهر بها هذه البنود في القوائم المالية أو الإيضاحات المرفقة بها يشكل مجالاً واسعاً للبحث والنقاش والجدل في الأدب المحاسبي.

عرف Hendriksen القياس المحاسبي بأنه "تحويل للعمليات والأحداث المتعلقة بشركة ما إلى قيم عددية، وصياغة هذه القيم بطريقة تجعل هذه العمليات أو الأحداث مناسبة حين يتم تجميعها (مثل مجموع قيم الأصول)، أو عدم تجميعها إذا كانت مطلوبة في بعض المواقف المحددة (أي الانتقال من التجميع إلى التفصيل)" أي أن القياس المحاسبي هو التعبير عن الأحداث الاقتصادية وآثارها على المشروع ببيانات رقمية متمثلة بوحدات نقدية (Hendriksen, 1982).

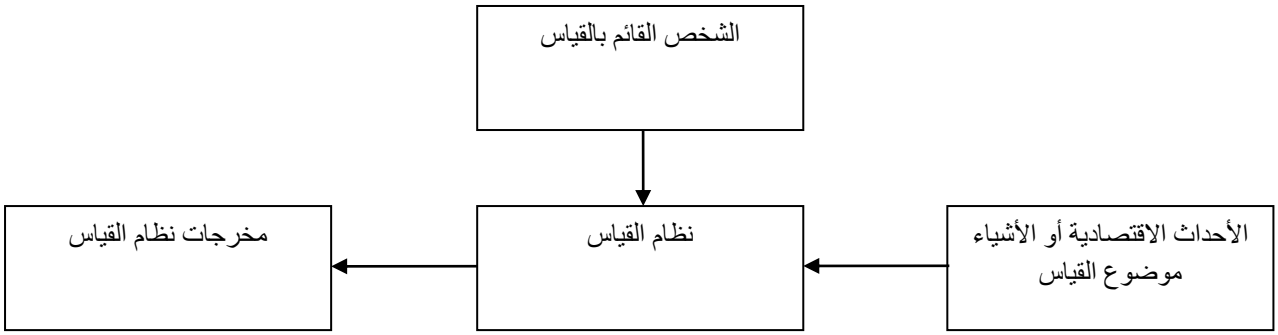
أما McDonald فيعرف القياس بأنه عملية ترجمة الوصف الفعلي إلى رقمي على أن ينصرف هذا الوصف إلى خاصية معينة في الشيئ موضع القياس، وهذا يتطلب عادة تعريف الشئ بوضوح ثم تحديد قواعد القياس، وهذه هي الاجراءات التي تنتهي بتحديد رقم معين لكل خاصية يراد قياسها (McDonald, 1968, pp38-49). ويعرف Wolk أيضاً على أنها تخصيص الأرقام لخصائص الأشياء التي يمكن قياسها (Wolk, et.al, 2001: p7). أما كل من Ijiri&Jaedicke يعرفان القياس المحاسبي بأنه "عبارة عن عملية معالجة للمدخلات ذات العلاقة بأنشطة المشروع الاقتصادية، وتحويل هذه المدخلات إلى مخرجات هي عبارة عن قيم نقدية للمدخلات التي تم قياسها" (Ijiri&Jaedicke, 1966: PP474-483). ولكن هذه العملية تتطلب وجود بعض العناصر التي تحقق الغاية منها، وتتضمن هذه العناصر: (Francis&Tearne, 1989)

١. موضوع القياس.
٢. الشخص القائم بعملية القياس.
٣. الأدوات المستخدمة في عملية القياس.

إن موضوع القياس إما أن يكون قياس أحداث أو أشياء ذات طابع اقتصادي، ومن أمثلة الأحداث هناك المبيعات والمشتريات، ومن الأشياء هناك مثلاً الأصول ورأس المال. وأما القائم بالقياس فقد يتدرج من موظف بسيط لديه خبرة متوسطة أو متواضعة في تحديد قيمة الحدث المراد قياسه ناتجة من خلال تكرار عملية القياس وممارستها، إلى مهني كبير قام باكتساب خبرته من خلال إلمامه بالجوانب المختلفة لمهمة القياس في ضوء معرفته بالأمور الفنية التفصيلية لجميع العناصر التي يمكن أن تكون موضع القياس، وخاصة أنه أصبح هناك منظمات دولية تقوم بتدريب أعضائها على تحديد القيم النقدية لأي عنصر من عناصر العمليات الاقتصادية التي تكون موجودة في الشركات، ومنها على سبيل المثال اللجنة الدولية لمعايير التقييم IVSC (International Valuation Standards Committee)، أما الأدوات المتوفرة للقياس فهي تتدرج من العد الذي لا يحتاج سوى إلى عمليات تعداد أو حساب بسيطة، إلى عمليات التجميع واحتساب المبالغ النقدية، إلى معادلات رياضية معقدة، إلى عمليات أكثر تعقيداً تتطلب دراية واسعة بالبرامج الحاسوبية. ويستوجب القياس المحاسبي معرفة كبيرة بالظروف السوقية المحيطة بالحدث الاقتصادي المراد قياسه. وقد يكون الوقت هو أكبر عائق يمكن أن يواجه القائم بالقياس، وذلك لأن جزء من ملاءمة المعلومات لمتخذي المعلومات والتي يسعى القياس المحاسبي إلى تحقيقه هو أن تقدم المعلومات لهم وقت الحاجة لها Timeliness، وليس بعد أن تفقد قدرتها على التأثير بالقرارت.

ويضيف (حسين، ١٩٩٥: ص٨،٧) عنصراً مهماً وهو نظام القياس، ويبين الشكل التالي الارتباط والتفاعل بين عناصر القياس المحاسبي:

الشكل رقم (١): عناصر القياس المحاسبي




المصدر: (حسين، ١٩٩٥: ص٨).

نلاحظ من الشكل رقم (١) الارتباط الوثيق بين نظام القياس المستخدم والمخرجات، فكلما كان نظام القياس يتسم بالدقة والعدالة كلما انعكس ذلك على المخرجات، وهنا تكمن المشكلة الحقيقية لقياس القيمة العادلة للأدوات المالية وهي اختيار نموذج القياس الذي يؤدي اتباعه إلى مصداقية وملاءمة وموثوقية في أرقام الأدوات المالية.

يمكن التعبير عن تطور مفهوم عملية القياس المحاسبية من الناحية العملية من خلال استعرض التعريفات التالية: (مطر، ٢٠٠٤، ص ص: ١١٤-١١٠)

- أول تعريف علمي ينسب إلى (Campell): "يتمثل القياس بشكل عام في قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها، وذلك بناء لقواعد طبيعية يتم اكتشافها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة".
- أضاف (Steven) بعداً رياضياً في تعريفه: "يتمثل القياس في المطابقة بين الخواص أو العلاقات بموجب نموذج رياضي".
- أكثر التعريفات تحديداً لعملية القياس المحاسبية هو ذلك الصادر عن جمعية المحاسبين الأمريكية (AAA): "يتمثل القياس المحاسبي في قرن الأعداد بأحداث المنشأة الماضية والجارية والمستقبلية بناء على ملاحظات ماضية أو جارية وبموجب قواعد محددة".
- كما عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية القياس أنه: "عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في البيانات المالية التي ستظهر بها في قائمة المركز المالي العمومية وبيان الدخل، ويتضمن ذلك اختيار أساس محدد للقياس" (إصدارات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠١: ص٨٠).

تكمن أهمية القياس المحاسبي أنه عندما يتم تجريد الأمور والأحداث والتعبير عنها بلغة الأرقام، فإن هذا الأمر يقود مستخدمي المعلومات المحاسبية والذين يختلفون في فهمهم وتفسيرهم للوقائع بشكلها الحالي، إلى توحيد رؤيتهم للأعمال التي قامت بها المنشأة، وبالتالي تتحقق الاستفادة المرجوة من المحاسبة في مساعدتهم على اتخاذ القرارات المستقبلية، وتصبح المعلومات أكثر ملاءمة في الحكم على أداء المنشأة وإدارتها، كما أن ضرورة القياس المحاسبي في مظهره النقدي، يظهر بوضوح عندما يكون هناك رغبة في إجراء مقارنة بين البدائل الاستثمارية، والتي تكون عادة مختلفة حسب طبيعة النشاط، ولكن عندما تكون جميعها معبر عنها بصورة عددية، تصبح إمكانية المقارنة أكثر سهولة. كما أن المقارنة تصبح ممكنة إلى حد ما لنفس الشركة ولكن في أوقات مختلفة، وذلك لأنه على الرغم من اختلاف الأنشطة فيها من زمن لآخر، إلا أن إمكانية المقارنة موجودة لكون جميع هذه العمليات على تعددها بنفس أداة القياس الكمي ألا وهي

الوحدة النقدية. وبالتالي فإن أهمية القياس تنبع من أنها لغة التخاطب المشتركة التي يتم التعامل بها من قبل جميع المستخدمين للمعلومات.

إذاً يرى الباحث أن القياس المحاسبي: هو التحديد الكمي للأحداث والأنشطة التي تتم من قبل الوحدة المحاسبية، وإن مصداقية القياس تعتمد على دقة عناصر المدخلات لنموذج القياس المستخدم، حيث يتم معالجتها من خلال أدوات القياس المحاسبية الملائمة، لينتج مجموعة مخرجات تمثل قيم عددية نقدية موثوقة، وإن نموذج القياس الذي يجب استخدامه عند تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية لا بد أن يجمع بين المعلومات التاريخية والمستقبلية عن العوامل المؤثرة في قياس الأدوات المالية، وأن يجمع بين الدقة والموثوقية والملاءمة لاتخاذ القرارت.

أما أنواع المقاييس فهي: (Kieso et al, 2003: P.501)

أ. المقياس الاسمي: ويعنى بتصنيف الأشياء المقاسة دون ترتيبها أو منحها أرقاماً، ويتم تحديد أنواع الأشياء ضمن مجموعات، كتصنيف بنود قائمة المركز المالي إلى: أصول، التزامات، والأصول المتداولة إلى: نقدية وحسابات مدينة وبضاعة ومقدمات، وكذلك الأمر في تصنيف بنود قائمة التدفقات النقدية إلى: نشاطات تشغيلية واستثمارية وتمويلية، مع الانتباه إلى أن التصنيف الاسمي فقط يرتبط بتحديد بنود رئيسة دون ترتيبها أو منحها أرقاماً وأبرز مثال على ذلك هو دليل الحسابات.

ب. المقياس الترتيبي: ويعنى بتمييز الأشياء المقاسة استناداً إلى الأسماء التفصيلية مثل أكبر، أصغر، أفضل، أسوأ، فيمكن ترتيب الأشياء حسب أداة القياس المستخدمة ولكن أيضاً لا يمكن منح قيم لهذه الأشياء، والأمثلة على ذلك كثيرة في المحاسبة مثل: إجمالي الأصول أكبر من حقوق الملكية عندما يكون هنالك التزامات، والأصول المتداولة أقل من الأصول الثابتة في الشركات الصناعية، وقائمة الدخل ذات المراحل المتعددة أكثر إفصاحاً من قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة.

ت. المقياس الفئوي: ويعنى بمنح قيم رقمية للأشياء المقاسة ولكن ضمن فئات ويكون للصفر قيمة، والقيم تكون مطلقة أي أرقاماً صحيحة خالية من الكسور، والصفر لا يعني أنه لا شيء يقاس، مثل: قياس درجة الحرارة لدى المتنبئ الجوي يحددها في منطقة معينة مثلاً من ٥ درجات نهاراً إلى صفر مساءاً فالصفر يعني درجة حرارة متدنية ولا يعني عدم وجود درجة حرارة، والمقياس الفئوي في المحاسبة غير مستخدم كونها تتعامل مع الأرقام التي لها قيمة بما في ذلك الصفر.

ث. المقياس النسبي: وهو المقياس الذي يبنى على الأرقام وكسورها والصفر يعني عدم توفر القيمة، وهذا النوع من المقاييس هو الأكثر دقة وينبني عليه العمل المحاسبي حيث إن الشيء الذي لا يمكن قياسه لا يمكن تسجيله أو منحه قيمة ولو نظرنا إلى أرقام قائمة الدخل وتبين أن نتيجة الأعمال من الربح كانت صفراً فذلك يعني عدم تحقيق أرباح. وتبرز أهمية هذا القياس عند التحليل المالي للأرقام التي تتضمنها القوائم المالية بإيجاد علاقات بين أرقام لها دلالات ومعايير ومعاني، فقولنا مثلاً أن معيار نسبة التداول ٢٠٠٪ أو ٢ : ١ يعني أن الأصول المتداولة يفترض بها أن تساوي ضعف قيمة الالتزامات المتداولة.

**ثانياً: العوامل المؤثرة في القياس المحاسبي**

إن الوصول إلى أسس قياس تتوافق مع هدف المحاسبة في إعداد وإصدار التقارير المالية، لتزويد مستخدمي هذه التقارير بمعلومات مفيدة لاتخاذ القرارت الإدارية والاستثمارية، تتطلب أن تكون مخرجات القياس دقيقة وغير متحيزة في قياس القيمة المالية للحدث الاقتصادي وذات مصداقية عالية، وحتى يكون القياس المحاسبي فعالاً ويمكن الوثوق بنتائجه عند اتخاذ القرارات، لا بد أن يتسم بالقدرة على التمثيل والدقة لأنهما يمنحان قراء القوائم المالية (التي تمثل نتاج عملية القياس المحاسبي) الثقة بالمعلومات، للتنبؤ بالقرارات المستقبلية والحكم على الأداء الماضي للشركة.

ولتحقيق ذلك لا بد من التنبه لأسباب التحيز المتمثلة فيما يلي: (مطر، ٢٠٠٤، ص:١٣٣)

- عدم وجود مفهوم محدد لدى المحاسبين للخاصية محل القياس، مما يجعلهم مختلفين في قياس القيمة المالية للحدث الاقتصادي.
- إن عملية القياس محكومة بقواعد ومبادئ ينقصها التحديد، مما يجعلها عرضة للاجتهاد والتقدير الشخصي للمحاسب.
- عدم ثبات قيمة وحدة القياس المحاسبية (وحدة النقد).

كما أن الدقة في القياس تظهر في كون أداة القياس المستخدمة نموذجية، أي أن يكون هناك إجماع بين مستخدمي الأداة على استخدامها ودقة نتائجها. ولا توجد مشكلة في دقة القياس عند إجراء القياس الكمي والزمني، إلا أن المشكلة تظهر عندما يكون القياس نقدياً باستخدام وحدات نقدية تختلف قوتها الشرائية من وقت لآخر (Chambers, 1965: PP 32-62)، إذ لا يمكن الحصول على مقارنة سليمة لقيم هذه الأحداث، لأنها مقاسة بوحدات نقدية تختلف في قوتها الشرائية. وتؤثر القدرة التمثيلية للقياس المحاسبي في مصداقيته، حيث يفترض في القياس

المحاسبي أن يمثل بصدق ما يدعي أن يمثله. فالأرقام في أي مجال من مجالات العلوم تحاول أن تعطي صورة كمية (تمثيل رقمي) لشئ أو حدث. وهذا ينطبق على المحاسبة فالأرقام النقدية تحاول أن تعطي تمثيلاً لخاصية شئ (الأصول مثلاً) أو حدث (المبيعات مثلاً). ولكن المشكلة الجوهرية بين كافة المنظرين المعنيين بالقياس المحاسبي هو الادعاء بأن طريقة قياس محاسبي معينة متفوقة في قدرتها التمثيلية بشكل أكبر مع طرق القياس الأخرى، أي أن السبب الرئيسي وراء ظهور طرق قياس مختلفة هو ادّعاء كل منظر مؤيد لطريقة معينة، بأن النظرية التي يتبناها ينجم عنها طريقة معينة للقياس هي الأفضل.

ولقد أشار(Hendriksen, 1982) إلى أكثر المحددات تأثيراً على القياس المحاسبي، وأن سبب وجود هذه المحددات هو إما طبيعة البيئة أو ضعف في ملاءمة أدوات القياس، وبما أن المرء لا يستطيع التحكم في البيئة في ظل وجوده في عالم يتسم بعدم الثبات، فإن أدوات القياس يمكن أن لا تعبر نتائجها بمصداقية عن الحقائق الاقتصادية، ومن أهم هذه المحددات:

أ- عدم التأكد: ينشأ عدم التأكد في المحاسبة من مصدرين، الأول: أن نتائج القياس المحاسبي التي تظهر في المعلومات المحاسبية تستند إلى افتراض أن الوحدة المحاسبية مستمرة في نشاطها في المستقبل (فرض الاستمرارية)، وبالتالي فإن الانفاق الحاصل في الماضي يرتبط بشكل منطقي بما سيحدث في المستقبل، إلا أن هذا الأمر لا يتم في معظم الأحوال ولا يكون بالامكان التأكد من وجود هذه العلاقة. والثاني: أن القياس المحاسبي يفترض، عند التعبير عن الثروة، وجود تدفقات نقدية مستقبلية مجهولة لابد من تقدير قيمتها، لكن هذه التقديرات لا يمكن الوثوق بها، وقد تكون بعيدة عن الواقع.

ب-الافتقار إلى الموضوعية وإمكانية الاثبات: ويقصد بالموضوعية في القياس أن يكون بعيداً عن الأحكام الشخصية ومعتقدات القائم بالقياس المحاسبي وأن تعبر نتائج القياس المحاسبي عن حقائق الواقع. وتظهر أكثر ما يكون عند احتساب الدخل وعند احتساب بعض عناصر الأصول في قائمة المركز المالي، إذ يمكن أن تختلف القيم من شخص لآخر والسبب يعود إلى أن ثقافة القائم بعملية القياس تساهم بشكل مباشر في تحديد القيمة، وبما أن الثقافة والأحكام الشخصية تختلف من شخص لآخر (لعدم وجود مقاييس وقواعد معيارية تفرض على الجميع إلزامية التطبيق)، فإن نتيجة القياس تختلف باختلاف الأشخاص، وبالتالي تفتقر هذه القيم إلى الموضوعية. أما إمكانية الاثبات أو التحقق فقد تم استخدامها لتدعيم الموضوعية في القياس الذي يستوجب وجود أدلة وقرائن والالتزام بقواعد وأسس ثابتة. وإذا ما تم التأكد من أن القياس لم يمسه تحيز أو أحكام مسبقة فهذا

يعني أنه موضوعي إلا أنه لغاية الآن لا يوجد اتفاق بين المحاسبين على ماهية المعايير الكمية الممكن تطبيقها حتى تصبح إمكانية الاثبات أمراً سهلاً (Kam, 1990).

ت-محددات الوحدة النقدية: يستخدم النقد في عملية القياس المحاسبي للتعبير عن الأحداث الاقتصادية ونتائجها بالوحدة المحاسبية. وحتى لو كانت وحدة النقد ثابتة بتغير الزمن، فإن قوته الشرائية متغيرة بتأثير عوامل مختلفة. لهذا فإن القوة الشرائية لوحدة النقد غير مستقرة بمرور الزمن. وحيث أن القرارات والتنبؤات المستقبلية تعتمد على المقارنات الزمنية للمعلومات المحاسبية، فإن هذا يستوجب إما ثبات وحدة النقد أو أخذ تغيرات قيمة وحدة النقد بالاعتبار وإلا فإن هذه المقارنات سوف تفتقر إلى الموثوقية. وستكون القرارات التي ستتخذ استناداً عليها بعيدة عن الواقع. وحيث أن ثبات قيمة وحدة النقد وتغيرات قوتها الشرائية أمر لا يمكن التحكم به، فإن القياس المحاسبي يجب أن يتكيف مع هذا التغير. وهذا يستوجب وجود بدائل للقياس القائم على التكلفة التاريخية التي تفترض ثبات وحدة النقد.

ث-التحفظ: ويطلق عليه مبدأ الحيطة والحذر إلا أنه في نظر الكثيرين هو أقرب ما يكون إلى أحد محددات الموضوعية والملاءمة في القياس المحاسبي على أن يكون مبدأ من مبادئ المحاسبة. وقد ظهر هذا المحدد بتأثير حالة عدم التأكد من الظروف المستقبلية التي يمكن أن تمر بها الشركة. وهذا ما دعا الشركات إلى تسجيل أقل القيم المحتمل تحققها لكل من الأصول والايرادات والمكاسب، وتسجيل أكثر القيم المحتملة التحقق لكل من الالتزامات والنفقات والمصاريف والخسائر، والسبب في ظهور هذا المبدأ الأزمات التي واجهت الشركات وخاصة خلال فترة الكساد العالمي والظواهر التي تلت الأزمة كالتضخم وارتفاع الأسعار، عجز الشركات عن استبدال أصولها، غير أن السبب الحقيقي للتمسك بمبدأ الحيطة والحذر كما يرى (Sterling, 1967: PP109-132) هو لتبرير التمسك بالتكلفة التاريخية.

**ثالثاً: مفهوم القيمة ومفهوم القيمة العادلة.**

**١. مفهوم القيمة**

يصعب تحديد ماهية القيمة العادلة وما المقصود بها دون التطرق لماهية القيمة ومفهومها، فقد أشار أحد تقارير لجنة تابعة للجمعية المحاسبية الأمريكية AAA إلى أنه لا يوجد إجماع أو قبول عام حول مضمون مصطلح القيمة في الأدبيات المحاسبية، حيث يختلف مفهوم القيمة من شخص لآخر، إذ يمكن أن يرى كل منهم الظواهر والأشياء وخصائصها وأهميتها بشكل مختلف لأن هذه الظواهر يمكن أن تعطي انطباعاً إيجابياً أو سلبياً لكل شخص يختلف عن الانطباع

الذي تتركه لدى شخص آخر، وذلك لأن ما يتمتع به كل شخص من ثقافة وسلوك تختلف عن الآخر، وينعكس هذا الاختلاف في رؤيته للأشياء، فالقيمة مسألة نسبية فيقول كل من Jaedicke&Ijiri أنه من المستحيل التأكد من معنى القيمة ما لم يتم الخوض في عملية التفكير لهؤولاء الذين يقومون بعملية القياس (Jaedicke&Ijiri, 1966: PP474-483).

إن أحد أسباب عدم الاتفاق على مضمون معنى القيمة بشكل واضح هو اختلاف المنظور المستخدم عند تحديد القيمة: المحاسبي أو الاقتصادي (Lee, 1985)، ويمكن أن يعود السبب كذلك إلى اختلاف وتنوع فئات مستخدمي نتاج القياس المحاسبي واختلاف الأهداف التي يسعون إليها عند قياسهم للظواهر الاقتصادية، ومن الصعب جداً إيجاد تلك القيمة التي تحقق مصلحة الجميع (Willett, 1987: PP155-171)، كما أن الدخل المحاسبي الذي مازال ينظر إليه أنه الأساس الذي يمكن أن يسعى المستفيدون من المعلومات المحاسبية لمعرفته والذي يعكس القوة الربحية للشركة يمثل العنصر الأساسي الذي يتأثر بالقيم المحددة بالقياس المحاسبي، والأكثر حساسية في إعطاء تصور عنه من وجهة نظر اقتصادية أو محاسبية (Paton et al, 1940)، فيصف MacNeal الفرق بين الدخل من منظور اقتصادي أو من منظور محاسبي، بأنه أساساً يستند إلى التقييم، إذ أن المحاسب يستند في إدراكه لمفهوم الدخل على الأسعار والمعاملات السوقية (الحدوث الفعلي للصفقات) في حين أن الاقتصادي يعتمد في تفسيره للدخل على التنبؤات والأحكام الشخصية والفلسفية (MacNeal, 1970) (Zeff, 1982: pp528-553)، وعلى الرغم من وجود صعوبات لتحديد مفهوم واضح لمعنى القيمة، إلا أن بعض التعاريف تم وضعها كي تلائم الدور الذي يقوم به القياس المحاسبي، فقد حددت الجمعية الأمريكية المقصود بمصطلح القيمة بأنه "تحديد أوزان من النقدية، تعبر عن الظواهر الاقتصادية الماضية والحاضرة والمستقبلية لكيان ما، على أساس من الملاحظة وتبعاً لقواعد معينة، من أجل إدراك الحقائق" (AAA, 1972: PP534-540)، لكن kam كان أكثر تفصيلاً في إيضاحه لمعنى القيمة، فقد قام بتحديد عدة معاني للقيمة تشمل المعنى المحاسبي للقيمة والمعنى الاقتصادي لها، فهو يرى بأن القيمة الاقتصادية تظهر من خلال رغبة شخص في تفضيله لشئ ما تختلف عن رغبة شخص آخر في تفضيله نفس الشئ، والسبب وجود لكل شخص منفعة تخصه وحده دون الآخر، فالقيمة تشير إلى العلاقة التي تظهر بين الشخص أو الكيان وبين الهدف الاقتصادي. فالقيمة لا تعني السلعة بالذات، ولكن تتعلق برغبة الشخص للتخلي عن شيء ما قابل الحصول على منفعة محددة (kam, 1990). أما المعنى المحاسبي للقيمة، فيقول Kam أن قيمة الأصل (المحاسبية) تظهر في ضوء قدرة هذا الأصل على توليد (إنتاج) السلع والخدمات. وهنا يتجلى المفهوم المحاسبي للقيمة من خلال ربطها بالتدفقات النقدية المستقبلية التي ينتجها الأصل، والتي تمثل

المنافع المتوقع أن ينتجها الأصل، ويظهر هنا من خلال هذا المفهوم المحاسبي تقاربه مع المفهوم الاقتصادي للقيمة، من خلال قوله أن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية هي الأقرب للتعبير عن مفهوم القيمة الاقتصادية الحقيقية، وذلك لأنها تأخذ عنصر الزمن المستقبلي في احتساب القيمة، ويشير Kam إلى أن كل طريقة قياس لا تعبر عن الإيرادات المستقبلية لن تكون مفيدة في التعبير عن القيمة، وبهذا فهو متأثر بالمدخل الاقتصادي لقياس القيمة الذي يلاقي عموماً عزوفاً من المحاسبين عن استخدامه لأسباب عملية ونظرية (Belkaoui, 2004).

يرى الباحث أن معرفة القيمة لبند معين أمر خاضع للجدل وقد يكون نسبياً، حتى لو كان للعملية التي أمكن قياسها طرفان محددان وأدوات قياس محددة، إلا أن الدقة المطلقة في تحديد القيم للبنود ذات العلاقة تبقى عملية صعبة، ويرجع ذلك إلى أن التقييم لا يمكن إلاّ أن ينضوي على التقدير والتخمين والتوقع.

**٢. مفهوم وتعريف القيمة العادلة**

استُخدِم مفهوم القيمة العادلة في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بشكل كبير، لكن تم الرجوع عنها بسبب إساءة استخدامها في التلاعب بالأرقام المحاسبية عند إعداد التقارير المالية، وقد وصلت إساءة استخدام القيمة العادلة إلى ذروتها خلال العشرينات من القرن الماضي في كثير من الدول الصناعية، فقد شجع الرخاء والتضخم على وضع انعكاسات متفائلة جداً للقيم، وكثيراً منها عاد لينخفض بشكل كبير بسبب الكساد العالمي فيما بعد (Dean, 1998: p2).

ويرجع الاهتمام بمحاسبة القيمة العادلة من جديد في بداية الثمانينيات من القرن الماضي إلى عوامل عدة، أهمها انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد مما أدى إلى زيادة في الأسعار، وظهور التضخم الذي انعكس على القيم الاستبدالية للأصول، ومع تمسك المحاسبة بفرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد، لم تعد هذه القيم ممثلة للقيمة الاستبدالية للأصول المختلفة، وتعددت مرادفات القيمة العادلة بتعدد آراء ووجهات النظر المرتبطة بالتكيف المفاهيمي لمنهج القيمة العادلة، فمن تكلفة الإحلال إلى ما يسمى بالقيمة الخارجة، ثم القيمة السوقية وصافي القيمة الحالية وصافي التدفقات النقدية المستقبلية إلى غير ذلك من مرادفات لها نفس المفهوم العام، ولكنها تختلف في طريقة الاحتساب (مطر وآخرون، ٢٠٠٦: ص٩،١٠).

ويعد مفهوم القيمة العادلة أحد المفاهيم التي تضمنتها مدرسة القيمة الجارية في القياس المحاسبي، من أجل مواجهة القصور في التكلفة التاريخية والتي لم تستطيع أن تعبر عن المركز المالي بشكل موثوق، هذه القيم تمكن كل من الإدارة والمستثمرين التعرف على الظروف البيئية

الحقيقية للشركة (kam, 1990)، ووفقاً ل chambers فإن طرق التقييم قبل القيمة العادلة لا تقدم معلومات حديثة ومعاصرة في بيئة أعمال الشركات، ولا تقدم معرفة متجددة عما يدور ضمن هذه البيئة تساعد الشركة على التكيف مع الظروف المتغيرة، وفي ضوء ذلك قام بتسمية تلك القيم بالمحاسبة المستمرة المعاصرة continuously contemporary accounting (COCOA) وهو الإسم الذي أطلقه على المعلومات المحاسبية التي يتم تقديمها عند التقييم بالقيمة العادلة (chambers, 1970: pp. 39-55)، أما sterling فقد أطلق على القيمة العادلة تسمية القيمة على أساس المخرجات (Sterling, 1970).

كما يعرفها Kaye بأنها: "السعر الذي يتم من خلاله انتقال الملكية من بائع راغب في البيع ومشترٍ راغب بالشراء وبدون أي إجبار في البيع أو الشراء، وكلاهما على معرفة كاملة بالحقائق المرتبطة بالعملية" (Kaye.T, 1999: p1).

ويعرفها السعافين "هي المبلغ الذي يتم الاتفاق عليه لاستبدال الأصول (بيع) أو تسوية (دفع) التزامات بين طرفين على إطلاع ورغبة وليسوا ذوي مصلحة" (السعافين، ٢٠٠٤: ص٢٧).
أما دهمش يعرفها بأنها: "هي المبلغ الذي يمكن أن يباع ويشتري به الأصل في عملية تجارية حقيقية بين طرفين راغبين على ألا تكون حالة تصفية" (دهمش، ٢٠٠٤: ص٨).
هناك خلط بين القيمة العادلة والقيمة السوقية لدى البعض عند تعريفهم للقيمة العادلة ولا يتفق الباحث مع الرأي الذي يقول إن هناك ترادف بين القيمة العادلة والقيمة السوقية (المعتمدة على سعر السوق)، حيث أنه هناك فرق بين القيمة العادلة والقيمة السوقية من وجهة نظر الباحث، فالقيمة السوقية هي القيمة التي تعكس سعر السوق سواء كان كفء أم غير كفء أما القيمة العادلة فهي القيمة التي تعكس سعر السوق الكفء فقط. من هنا يتضح أنه عند تحديد القيمة العادلة في سوق كفء فإن القيمة العادلة تتفق مع القيمة السوقية، أما في السوق غير الكفء فينبغي الابتعاد عن القيمة السوقية والاتجاه لأساليب أخرى لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

حيث تختلف القيمة السوقية عن القيمة العادلة كما يرى كل من Nelso & Karen للأسباب التالية: (Karen.K, Nelso, 1996: p.163, 164)

١. تتأثر القيمة السوقية بعوامل العرض والطلب في السوق المالي بينما تتحدد القيمة العادلة بناءً على دراسة موضوعية للعناصر المؤثرة في الأدوات المالية (كالقدرة على توليد التدفقات النقدية المستقبلية مثلاً).
٢. تتأثر القيمة السوقية ببعض العوامل المعنوية كالشائعات، بينما تتأثر القيمة العادلة بالعوامل الموضوعية المقاسة أو القابلة للقياس النقدي.

٣. القيمة السوقية قد لا تعبر عن القيمة الحقيقية للأدوات المالية لتأثرها بالعوامل الشخصية والسلوكية والمصالح للأطراف المتبادلة بينما ترتبط القيمة العادلة بالقيمة الحقيقية لهذه الأدوات.

وفي ضوء ما سبق يأتي تعريف العوام الذي يعكس الاختلاف السابق للقيمة العادلة عن القيمة السوقية، ويأخذ بالاعتبار عوامل أخرى غير العوامل السوقية المحددة للقيمة العادلة، بأنها: "القيمة التي تعكس حقيقة المركز المالي المصدرة للأداة المالية، والعوائد المتوقعة منها في صورة توزيعات معلنة أو زيادة رأسمالية في قيمتها وذلك في ضوء المتغيرات الاقتصادية المؤثرة فيها" (العوام، ١٩٩٦: ص ص١٠٥٩، ١٠٦٤).

أما من وجهة نظر الجمعيات المهنية الدولية والأمريكية، أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إلى ضرورة قيام الشركات بإظهار أصولها والتزاماتها المالية بالقيمة العادلة بدلاً من التكلفة التاريخية، وقد أصدر مجلس المعايير الدولية عدة معايير تناول فيها تعريف القيمة العادلة فقد عرفها في الفقرة ٩ من المعيار IFRS13 بأنها: "المبلغ المستلم لقاء بيع الأصل، أو المدفوع لقاء تحويل الالتزام، بين الأطراف المشاركة والمطلعة بالسوق في تاريخ القياس" ( IASB, IFRS13: 2011, para9)، وقد ورد هذا التعريف في العديد من المعايير أهمها الفقرة (١١) من المعيار رقم (٣٢) والفقرة (٨) من المعيار رقم (٣٨)، والفقرة (٩) من المعيار رقم (٣٩)، والفقرة (٥) من المعيار رقم (٤٠)، والفقرة (٨) من المعيار رقم (٤١)، وقد تعزز هذا التوجه بإصدار معيار الإبلاغ المالي رقم IFRS7 بعنوان: (الأدوات المالية: الإفصاحات)، الذي ركز على الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية، ومعيار التقرير المالي الدولي IFRS9 (الأدوات المالية: التصنيف والقياس).

يتطلب تعريف مجلس معايير المحاسبة الدولية للقيمة العادلة وجود "أطرافاً راغبة ومطلعة" ويقصد بذلك مايلي: (السعيد، ٢٠٠٨: ص٦٢)

المشتري الراغب: هو المشتري المحفز على الشراء وليس المجبر عليه أو المفرط في الرغبة للشراء بأي سعر، وهذا المشتري يقوم بالشراء وفقاً لحقائق السوق الحالي وضمن توقعاته في هذه السوق.

البائع الراغب: هو البائع غير المجبر على البيع أو المفرط في الرغبة للبيع بأي سعر، فهو بائع محفز للبيع بأفضل سعر يمكن الحصول عليه في السوق المفتوح بعد قيامه بإجراءات التسويق المناسبة.

الأطراف المطلعة: تعني أن كلاً من المشتري الراغب والبائع الراغب على علم ودراية كافية بطبيعة ومواصفات الأدوات الاستثمارية واستخداماتها الفعلية والمتوقعة وحالة السوق بتاريخ قائمة المركز المالي، وأن لاتربطها علاقة محددة أو خاصة مؤثرة في تحديد السعر بشكل متفق عليه.

كما ورد بالتطبيق رقم (٦٩) من الملحق A لمعيار المحاسبة الدولي IAS39 أن مفهوم القيمة العادلة مبني على أساس أن المنشأة مستمرة في أعمالها لأجل غير محدود في المستقبل المنظور، بدون نية أو حاجة إلى تصفية أو تقليص حجم عملياتها بشكل كبير أو تنفيذ معاملة بشروط غير مواتية. وبالتالي فالقيمة العادلة لا تمثل المبلغ الذي سوف تتسلمه أو تدفعه المنشأة في عملية إجبارية أو تصفية غير اختيارية (IASB, IAS39, Appendix A, AG 69).

كما عرفتها معايير التقييم الدولية International Valuation Standards (IVS) الصادرة عن لجنة معايير التقييم الدولية (IVSC) في المعيار الثالث الخاص بتقييم الأصول لأغراض إعداد القوائم المالية والحسابات المرتبطة بها بأنها: "القيمة التقديرية التي يتوجب تبادل الأصل بها بتاريخ التقييم ما بين مشترٍ راغب وبائع راغب في عملية تجارية بحتة بعد إجراء تسويق ملائم، والذي تصرفت ضمنه الأطراف بإطلاع وحصافة وبدون إكراه"(IVSC, IVS3, ٢٠٠٣).

ومن ناحيتها هيئة الأوراق المالية (SEC) في الولايات المتحدة الأمريكية قامت بالضغط على واضعي المعايير المحاسبية في بداية عام ١٩٩٠ لغرض استخدام القيمة السوقية عند المحاسبة عن الإستثمارات في الأوراق المالية بخاصة لدى المؤسسات المالية، كون محاسبة التكلفة التاريخية تنتج معلومات غير ملائمة لتقييم المحافظ الإستثمارية، كما أنها توفر للمديرين مجالاً للتلاعب بالأرقام الواردة في القوائم المالية، وتناول مجلس معايير المحاسبية المالية الأمريكي القيمة العادلة في معيار المحاسبة المالي رقم SFAS107 " Disclosures about Fair Value of" Financial Instruments" الافصاحات عن القيمة العادلة للأدوات المالية" وعرفها على أنها: "قيمة تبادل الأصل في عملية تبادلية حقيقية بين أطراف راغبة في التعامل، دون أن تكون هذه العملية في حالات التصفية أو البيع الجبري"، إلا أن هذا التعريف واجه العديد من الانتقادات يمكن تلخيصها بالنقاط الآتية: (Barth&Landsman, 1995: pp99,100)

١. إذا كان الهدف من التقييم هو التقدير المالي للمنشأة التي تملك الأصل وليس بيعه، فإن المقصود بالقيمة العادلة هنا هو سعر البيع لهذا الأصل وبالتالي لم يحدد التعريف كيفية تحديد القيمة العادلة بحال عدم الرغبة في بيع الأصل.
٢. لم يشر التعريف إلى حالة أو وضع اقتصادي معين.
٣. لم يشر التعريف إلى وجود معلومات خاصة قد يمتلكها أحد أطراف العملية التبادلية.

جاء بعد ذلك المعيار رقم SFAS157 "Fair Value Measurements" "قياسات القيمة العادلة" الذي أصدره FASB وبدأ سريانه بعد 15 تشرين الثاني 2007م، وذلك بشأن تعريف وإنشاء إطار لقياس القيمة العادلة، ولقد عرف هذا المعيار القيمة العادلة بأنها "ذلك السعر الذي يتسلمه البائع عند بيع أحد الأصول أو يدفعه عند تحويله لأحد الالتزامات في عملية منتظمة بين شركاء السوق في تاريخ القياس".

ونلاحظ من تعريف المعايير الدولية والأمريكية للقيمة العادلة أنها تشير إلى القيمة السوقية بشكل كبير، فالتعريف يركز على السعر الذي سيستلم نظير بيع أصل أو السعر الذي سيدفع نظير تحويل التزام، وليس السعر الذي يجب سداده للاستحواذ أو السعر المستلم نظير التزام مفترض، فالافتراض هنا دائماً بوجود عملية تبادل (بيع أو شراء) ولكن المصرف بحاجة لتقييم أدواته المالية دورياً سواء حدثت عملية التبادل أم لم تحدث.

ويرى الباحث أن تحقق هذه الخصائص في تعريف القيمة العادلة لا يمكن الوصول له إلاّ نظرياً، وإن حدث ذلك عملياً ففي حالات قليلة، ولا يعني هذا الرأي معارضة الباحث تطبيق محاسبة القيمة العادلة أو معارضة تطبيق هذا المفهوم في القياس، كما يرى Schroeder أن هناك مثالية عالية في صياغة التعريف للأسباب التالية: (Schroeder et.al, 2001:p140)

أولاً : إن افتراض وجود طرفين (بائع ومشتري) لا يتوفر إلا في حالات التبادل الفعلي أو أن يكون هناك نية للتبادل، وهذا غير متحقق في عمليات تقييم الأصول غير المتداولة مثلاً.

أ. شمول التعريف "طرفين راغبين" يلغي حالات الحصول على سعر تقييم بين طرف مرتبط بالأصل أو الالتزام ويريد تقييمه وطرف آخر يحدد سعر البيع أو الشراء ومستعد للتنفيذ في ظل هذا السعر.
ب. عدم القدرة على التحقق من إطلاع الطرفين ودرايتهما بظروف السوق بشكل معقول.
ت. عدم إمكانية تحديد عمليات التبادل المتفق عليها بين طرفيها بهدف التأثير على السوق باتجاه محدد يخدمهما، خاصة إذا ما كان أحد هذين الطرفين أو كلاهما من صناع السوق (Maker Market).
ث. يكاد يكون السوق النشط محصوراً في أسواق بعض الأدوات المالية، وبالتالي فهو غير متوفر في أسواق البنود الأخرى، بالإضافة إلى عدم توفر أسواق أساساً لبعض البنود.

وفي النهاية يستخلص الباحث أن جميع تعريفات القيمة العادلة تتجاهل تحديد القيمة العادلة في حال عدم وجود سوق كفء، وتفترض شروط مثالية لقياس القيمة العادلة حيث ترتكز معظم التعاريف أن يكون طرفي التبادل في عقد الصفقة (البائع والمشتري) مطلعة على الحقائق

الأساسية ذات الصلة وهذا يتطلب تماثل المعلومات المتاحة في الأسواق من جهة ووجود أسواق مستقرة تتم بها عمليات البيع والشراء بشكل نشط لمختلف أنواع الأدوات المالية من جهة أخرى، لذلك كان من الضروري وضع تعريف يشتمل على تعريف القيمة العادلة في السوق الكفء والسوق غير الكفء، **ويقترح التعريف التالي للقيمة العادلة:** "هي الثمن أو السعر الذي اتفق الطرفان (البائع والمشتري) على تبادل المعاملة به، سواء كانت المعاملة شراء أصل أو تسوية إلتزام ما بين أطراف تامي الرضا وبكامل الحرية والرغبة بالتعامل.

## المبحث الثاني: تطور القيمة العادلة والتكيف المفاهيمي لها بالفكر المحاسبي

### أولاً: توجه الفكر المحاسبي نحو القيمة العادلة

أفرزت محاولات الخروج عن محاسبة التكلفة التاريخية العديد من أسس القياس الأخرى، وتعددت مرادفات القيمة العادلة بتعدد آراء ووجهات النظر المرتبطة بالتكيف المفاهيمي لمنهج القيمة العادلة كمحاسبة المستوى العام للأسعار، والتكلفة الجارية، والتكلفة الاستبدالية، وصافي القيمة القابلة للتحقق، والقيمة السوقية وغيرها، وتباينت الآراء ووجهات النظر حول هذه الأسس وكيفية تطبيقها وإمكانية تحديدها والمفاضلة بينها، ولكن محاولات البحث في ضرورة أن تعكس القوائم المالية حقيقة الوضع المالي ونتائج الأداء للمنشأة وأن توفر المعلومات المحاسبية الملائمة والموثوقية لمستخدمي هذه القوائم استمرت وصولاً لمحاسبة القيمة العادلة، كل ذلك أدى إلى جمع وتوحيد أسس القياس الأخرى غير التكلفة التاريخية، وما تتضمنه هذه الأسس من مفاهيم وأهداف في أساس قياس واحد، في محاولة لمعالجة نقاط الضعف والانتقادات الموجهة للمحاسبة التقليدية على أساس التكلفة التاريخية، وأطلق على هذا الأساس "القيمة العادلة"، ليطبق جنباً إلى جنب مع أساس التكلفة التاريخية، بل أنه يقدم في التطبيق حيثما توفرت الشروط والظروف المناسبة لذلك تحقيقاً لأفضل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وخاصة ما يتعلق بخاصيتي الملاءمة والموثوقية، حيث أشارت العديد من الدراسات إلى توجه واضعي المعايير في معظم الدول بالإضافة إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية، لمطالبة الشركات بما فيها المصارف بضرورة قيامها بإظهار أصولها والتزاماتها المالية بالقيمة العادلة بدلاً من التكلفة التاريخية، ويأتي هذه التوجه الآن كون الأسواق المالية أصبحت أكثر وضوحاً، بحيث أصبحت الأسعار متاحة لمعظم الأدوات المالية، بالإضافة إلى نمو استخدام وتنوع الأدوات المالية، وفشل التكلفة التاريخية في توفير معلومات ملائمة عنها (Dean, 1998: p2).

ويعرض الباحث أهم مظاهر الفكر المحاسبي فيما يتعلق بمعالجة آثار التغير في القوة الشرائية ومحاسبة المستوى العام للأسعار والقيمة الجارية، وبعض الآراء والمواقف الشخصية والرسمية التي ظهرت منذ مطلع القرن السابق: (نانه، ١٩٩٨: ص٣٣-٣٨)، (الطرايرة، ٢٠٠٥: ص٨٠-٨٢)

يُشار إلى أن أرفنج فيشر هو أول من كتب في مشكلة تغيرات مستويات الأسعار في عام ١٩١١، حيث أيّد استخدام أرقام قياسية لتعديل البيانات المحاسبية حسب تغيرات مستوى الأسعار، كما اقترح ميدليتش في مقال ورد في مجلة المحاسبة الأمريكية عام ١٩١٨ كوسيلة لإظهار القيم المعدلة بالدفاتر من أجل بيان حقيقة نتائج أعمال الوحدة الاقتصادية ووضعها المالي، أن يتم

إجراء قيد محاسبي بفروقات تغير مستوى الأسعار، بحيث يظهر الحساب المدين في قائمة الدخل والدائن في حقوق الملكية، ونصح هيرام سكوفل بضرورة الاعتراف بالتغير في القوة الشرائية للنقود عند إعداد البيانات المحاسبية لأغراض معينة، واقترح وليم باتون إعداد قوائم إضافية في نهاية كل دورة محاسبية تظهر آثار التغير في مستوى الأسعار.

وفي بريطانيا صدر المعيار المحاسبي البريطاني (٧)SSAP عام ١٩٧٤ الذي أوصى بتقديم بيان إضافي ملحق بالقوائم المالية يظهر تعديل البيانات التاريخية وفق القوة الشرائية الجارية في تاريخ الدورة المحاسبية، وذلك باعتماد الرقم القياسي لأسعار التجزئة Retail Price Index، وقد تم سحب هذه التوصية عام ١٩٧٨، وفي عام ١٩٧٥ قدمت لجنة محاسبة التضخم تقريرها المعروف باسم "تقرير ستانلاد" الذي أوصى بإتباع محاسبة القيمة الجارية.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد وجهت اهتماماً بالغاً لظاهرة تغير مستويات الأسعار، ويرجع ذلك لضخامة المشاريع ورؤوس الأموال المستثمرة فيها وإلى التعاون الوثيق بين رجال الأعمال والهيئات العلمية والمهنية، ففي عام ١٩٤٧ شكل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AISPA لجنة من ستون عضواً ممن يعمل في شؤون المحاسبة والاقتصاد والإدارة ودوائر الحكومة، وخلصت اللجنة في تقريرها إلى وجوب قياس الإيرادات والتكاليف بمعيار واحد باستخدام الرقم القياسي للقوة الشرائية العامة، وأنه يمكن تسجيل البيانات المعدلة للتقارير السنوية باعتبارها بيانات تكميلية للقوائم المالية المتعارف عليها، ثم في عام ١٩٧٦ أصدرت هيئة تداول الأوراق المالية SEC بيانها رقم /١٩٠/ وألزمت تطبيقه على جميع الشركات المسجلة لديها، بأن تقوم بإتباع طريقة تكلفة الإحلال الجارية بجانب القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية.

أما على مستوى معايير المحاسبة الدولية، فقد تم إصدار معيار المحاسبة الدولي رقم ٦ "المعالجة المحاسبية للتغير في الأسعار" والذي أصبح ساري المفعول منذ ١٩٧٨/١/١، ثم استبدل بالمعيار رقم ١٥ "المعلومات التي تعكس آثار التغير في الأسعار" بتاريخ ١٩٨١، وقد نص المعيار على أنه "يتم إعداد البيانات المالية التي يكون القصد منها الاستجابة لآثار تغير الأسعار بعدة طرق، كطريقة إظهار البيانات المالية على أساس محاسبة المستوى العام للأسعار، كما أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي رقم IAS29 في تموز ١٩٨٩ الذي نص على إعادة عرض القوائم المالية باستخدام الرقم القياسي العام عندما تعاني عملة الاقتصاد من تضخم عالي، وحدد المعيار ملامح الاقتصاد المتضخم الذي يستوجب تطبيق المعيار (إصدارات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠١: ص٣٤١).

**ثانياً: محاسبة المستوى العام للأسعار أو التكلفة التاريخية المعدلة**

من أجل مواجهة آثار التضخم وانخفاض القوة الشرائية للنقد على نتائج القياس المحاسبي، وأمام الانتقادات الموجهة للتكلفة التاريخية ظهرت طريقة محاسبة المستوى العام للأسعار لتظهر التغيرات في الأسعار من فترة لأخرى، وتؤدي لتحسين المحتوى الإعلامي للتقارير المالية المنشورة، ومن ثم تحسين مستوى الفائدة المحققة منها بالنسبة لمستخدمي القوائم المنشورة بزيادة قابليتها للمقارنة (مطر وآخرون، ١٩٩٦: ص ص١٤٩، ١٥٠).

فبعد الارتفاع المتزايد في معدلات التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية في عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي، والذي أدى إلى انخفاض كبير في قدرة التقارير المالية المعدة وفقاً للتكلفة التاريخية أن تعكس الواقعية في الاقتصاد، أصدر FASB مسودة مشروع عام ١٩٧٨ بعنوان: "التقارير المالية وتغيرات الأسعار"، يطالب فيه الشركات بالإفصاح عن معلومات إضافية في ظل المستوى العام للأسعار (Baran et al, 1980, pp135-144).

ويقصد بمحاسبة المستوى العام للأسعار حسب مجلس مبادئ المحاسبة APB بأنها: إعادة صياغة القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية حسب التغيرات التي تطرأ على القدرة الشرائية للعملة، ومن أجل تحقيق هذه الغاية يستخدم المؤشر العام لمستوى الأسعار، لذلك تسمى أيضاً بمحاسبة التكلفة التاريخية المعدلة (الزعبي، ٢٠٠٥: ص٥٠).

وتهدف طريقة محاسبة المستوى العام للأسعار إلى إعادة تقييم كافة بنود القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية باستخدام الأرقام القياسية العامة للأسعار، ويختلف الرقم القياسي الذي يفضل استخدامه من دولة إلى أخرى، حيث بعض الدول تستخدم الرقم القياسي للسلع الاستهلاكية Consumer Price Index (CPI) بينما تفضل دول أخرى استخدام إجمالي الناتج القومي the Gross National Implicit Deflator هذا وقد تفضل دول أخرى استخدام الرقم القياسي لأسعار الجملة The Wholesale Price Index.

ويرى مؤيدو محاسبة المستوى العام للأسعار أنها تحقق موضوعية القياس من خلال قابلية التحقق من القيم التي تظهرها، ويظهر هذا من خلال الميزات التالية التي تتحقق من تطبيقها: (القاضي، حمدان، ٢٠٠٤: ص٤١١،٤١٠)

١. تظهر القوائم المالية المعدة تبعاً للمستوى العام للأسعار أثر التضخم والتغيرات الخاصة على القوة الشرائية للنقود.

٢. تصبح المقابلة بين النفقات والإيرادات في قائمة الدخل أكثر واقعية من جراء استخدام وحدة قياس موحدة للنفقات والإيرادات معاً.
٣. سهولة المقارنة للقوائم المالية، لاستخدامها وحدة قياس مشتركة في القياس، حيث يتم تعديل جميع القيم بمؤشر سعر موحد وهو الرقم القياسي للأسعار العامة.
٤. لا تظهر هذه الطريقة أية أرباح وهمية كما في طريقة التكلفة التاريخية، لأنها تأخذ أثر التغير العام للأسعار بالحسبان.

أما الآلية التي يتم من خلالها تطبيق محاسبة المستوى العام للأسعار، فتتم من خلال فصل البنود النقدية التي تشمل الأصول النقدية والخصوم النقدية، عن البنود غير النقدية، فالأصول النقدية مثل أوراق القبض وأوراق الدفع والمدينين والدائنين والنقدية في المصرف أو الخزينة، لن تتغير قيمتها النقدية مهما تغيرت المستويات العامة للأسعار، فالمبلغ الذي يتم تحصيله من المدينين لن يتغير بتغير القوة الشرائية للنقد، لذلك تظهر الأصول النقدية في قائمة المركز المالي المعدلة كما هي دون تعديل، والخصوم النقدية عبارة عن التزامات على المنشأة تجاه الغير حيث سيتم دفع هذه الالتزامات سوء في المستقبل القريب أو البعيد، وهذه الالتزامات تمثل الدائنين وأوراق الدفع حيث لن تتغير قيمتها النقدية مهما تغيرت القوة الشرائية لوحدة النقد، وهي تظهر في قائمة المركز المالي المعدلة كما هي دون تعديل مهما تغيرت الأرقام القياسية العامة للأسعار، أما العناصر غير النقدية (التي تتغير قيمتها بتغير الأسعار)، يتمم تعديل قيمها بالرقم القياسي في نهاية العام، ويتم ذلك من خلال ضرب كل عنصر من العناصر غير النقدية بالرقم القياس في نهاية العام مقسوماً على الرقم القياسي للعنصر نفسه تاريخ شرائه، وأما بالنسبة لعناصر قائمة الدخل، فيتم تعديل كل عنصر من خلال قسمة الرقم القياسي بنهاية العام على متوسط الرقم القياسي خلال العام وضربها ببنود قائمة الدخل، وذلك لحدوث عناصر قائمة الدخل في تواريخ مختلفة خلال العام، أما عناصر النقدية فلا يتم تعديلها، لأنها مثبتة بعقود ولا تتغير مبالغها بتغير القدرة الشرائية للنقد (Gordon, 2001: PP177-200).

إن الانتقادات الموجهة لمحاسبة المستوى العام للأسعار حددها Miller في أمور عديدة منها: (Miller, 1978, pp111,118)

١. اختلاف الرقم القياسي العام المستخدم من بلد لآخر مما يعيق عملية المقارنة.
٢. إن المستوى العام للأسعار لا يعالج التغيرات الحاصلة في أسعار محددة.
٣. يتم تجاهل الأرباح والخسائر الناجمة عن الأصول غير النقدية.
٤. إن مؤشرات الأسعار العامة ليست دائماً ملائمة، فليست كل السلع والشركات تتأثر بنفس الاتجاه.

كما يشير Paton في انتقاده لمحاسبة المستوى العام للأسعار إلى أن النظام السعري الجيد هو الذي يمنح للأفراد حرية التسعير من خلال التحرك بحرية، استجابة لتأثيرات العرض والطلب، حيث إن وجود مؤشر سعري وحيد لجميع البدائل ممثلاً بالرقم القياسي، يؤدي لعجز الأفراد عن الاختيار بين البدائل المختلفة التي تحقق عوائد مختلفة تبعاً لظروف السوق وتفاعل العرض والطلب في السوق، فعند وجود مؤشر سعري يساوي بين هذه البدائل يقف الأفراد في حيرة عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار الذي يحقق أعلى عائد، كما أنه ليس من المنطقي توحيد قيمة النقد بمؤشر عام في حين ليس هناك شخصين لهما نفس العادات والرغبات الاقتصادية في السوق، كما أنه من المستحيل وضع مؤشر لكل شخص، ومن أهم الانتقادات أيضاً تداخل نتائج التغيرات المالية المختلفة نتيجةً لدمج دخل النشاط الجاري مع مكاسب التغيرات السابقة التي تحققت خلال الفترة الحالية (Paton, 1968: pp72,85).

إن الانتقادات والسلبيات التي تعاني منها هذه الطريقة، ما دفع الحكومة البريطانية في تقرير لجنة ستانديلاندز بالعام ١٩٧٥ للتراجع عن محاسبة القوة الشرائية العامة وأقرت محاسبة القيمة الجارية بشكل مشابه لما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية (الطرايرة، ٢٠٠٥: ص٨١).

**ثالثاً: محاسبة التكلفة الاستبدالية Replacement Cost أو السعر الداخل Entry Price.**

أشارت الأدبيات المحاسبية إلى أن البحث في مقاييس أكثر واقعية من التكلفة التاريخية قد بدأت منذ فترات طويلة، فقد بين Camfferman أن جهود المفكر المحاسبي Theodore Limperg كانت هي أساس نشأة محاسبة القيمة الاستبدالية في هولندا، وكان ذلك نتيجة لجهوده المتواصلة في البحث عن بدائل لمحاسبة التكلفة التاريخية، إلى أن أوجد هذا المفهوم في العشرينات من القرن العشرين ، وأشار خلال ذلك إلى مفهومين آخرين للقيمة يضاهيان ما هو متعارف عليه الآن بصافي القيمة القابلة للتحقق والقيمة الحالية. حيث أشار إلى أن الأصل في القياس استخدام القيمة الاستبدالية، إلا إذا كان هناك نية للتخلص الفوري من البند المالي، فتستخدم صافي القيمة القابلة للتحقق أو القيمة الحالية في حالة نية التخلص المؤجل (Camfferman, 1998: P1920).

وأطلق على هذا الأساس الجديد في القياس المحاسبي بتكلفة الاستبدال، قد أطلق عليه أيضاً سعر المدخلات Entry Price، تتمثل تكلفة الاستبدال بذلك القدر من النقدية (أو ما يعادلها) الذي يمكن أن تتحمله المنشأة فيما لو قامت بإعادة شراء ما تمتلكه من أصول في الوقت الحالي، أو فيما يمكن أن يتوفر للمنشأة من نقدية (أو مايعادلها) عند تحملها بالتزام من الالتزامات في الوقت الحالي، وبعبارة أخرى فإن التكلفة الاستبدالية لأصل ما، هي تكلفة

الحصول على أصل مشابه، سواء كان جديداً أو قديماً أو أصل مكافئ من حيث الطاقة الإنتاجية أو إمكانية الخدمة (دهمش، ٢٠٠٥: ص١٠).

والمشكلة الرئيسية في هذا الأسلوب تنحصر في كيفية تحديد قيم التكلفة الاستبدالية للأصول، وخصوصاً الأصول التشغيلية مثل المكائن والمعدات العينية، فقد تلجأ المنشأة في ظل غياب سوق جاهز لها إلى تقيمها بشكل شخصي وبالتالي يكون التقييم عرضة لعوامل تلاعب كثيرة لا تكسبه الثقة المناسبة من قبل مستخدمي القوائم المالية (الخطيب وآخر، ٢٠٠٤: ص١٧).

**رابعاً: القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة Discounted Present Value of Expected Future Cash Flows.**

تقوم هذه الطريقة على تقدير التدفقات المستقبلية حسب الفترات الزمنية باستخدام معدل الخصم المناسب الذي يمثل معدل الفائدة في تاريخ القياس الذي يشير إليه الاقتصاديون بتكلفة الفرصة البديلة، ويتضمن معدل الفائدة الخالي من المخاطر، بالإضافة إلى علاوة المخاطرة، اللازمة للبنود التي يتم قياسها. وبنفس الطريقة يمكن من الناحية النظرية تقدير صافي القيمة الحالية للمتحصلات المستقبلية التي تنسب للأصل أو لمجموعة من الأصول مخصومة بشكل مناسب، إلا أنه قد يصعب عملياً تحديد مساهمة كل أصل في توليد التدفقات النقدية، وبذلك فقد يصعب تجميع كامل التدفقات من أجل التوصل إلى القيمة الحالية للمنشأة.

وفقاً لهذه الطريقة فإن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من الأصل Discounted Cash Inflows هي قيمة الأصل التي يجب أن يقيد بها والإفصاح عنها في قائمة المركز المالي، وتقيد الإلتزامات بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية Net Discounted Cash Outflows المتوقع أن يحتاج إليها المشروع لسداد الإلتزامات ضمن الظرف الطبيعي للنشاط، والدخل يعادل الفرق بين القيمة الحالية لصافي الأصول في نهاية الفترة وقيمتها الحالية في بداية الفترة. وتتلاءم هذه الطريقة مع مفهوم الدخل الاقتصادي حيث أن القيمة الحالية المخصومة قد تكون التقريب الأقرب للقيمة الفعلية للأصول.

ويشترط بالتالي لتطبيق هذه الطريقة مايلي: (القاضي، حمدان، ٢٠٠٤: ص٤١٤)

١. التنبؤ بالتدفقات النقدية التي يمكن أن تتحقق من خلال امتلاك الأصل.

٢. حصر التدفقات النقدية المتوقعة في كل فترة مالية من حياة الأصل.

٣. تحديد عدد السنوات المتوقع أن يبقى فيها الأصل صالحاً للاستخدام.

٤. تحديد معدل الخصم المناسب.

ورغم أن هذه الطريقة تعد من أفضل الطرق السابقة إلا أنها تعاني من ثلاث مشاكل رئيسية: (Schroeder, 2001)

١. بما أن المفهوم يعتمد على تقدير التدفقات المستقبلية حسب الفترات الزمنية، فانه يتوجب تحديد كل مبالغ التدفقات النقدية التي ستتولد في المستقبل وكذلك توقيت هذه المبالغ، وهذا ليس بالأمر البسيط ويعتمد على التقديرات الشخصية وبالتالي سيؤثر على موثوقية القوائم المالية.
٢. إن عملية اختيار الخصم المناسب عملية صعبة جداً، ومعرفة معدل الخصم على الأصل هو الذي سيعبر عن معدل العائد عليه، وبالتالي فإن معرفة معدل العائد الصحيح يتطلب معرفة صحيحة لمبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وتوقيتها المتوقع عندما يتم شراء الأصل، وهذا أمر يصعب تحقيقه.
٣. بما أن الإيرادات تتولد نتيجة الاستعمال الموحد لموارد المنشأة، فإن استطعنا تحديد التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة ومعدل الخصم بشكل دقيق، فسيكون من الصعب تحديد مساهمة كل أصل في توليد التدفقات النقدية بشكل دقيق، نظراً لأن أصول المنشأة متداخلة مع بعضها البعض في توليد الإيرادات.

**خامساً: القيمة الجارية أو القيمة الخارجة Exit Price**

تتمثل القيمة الجارية في ذلك العدد من النقدية الذي يمكن أن تحصل عليها المنشأة، فيما لو أنها قامت ببيع ما هو متوفر لديها من أصول في الوقت الحالي، وتعكس هذه القيمة ظروف السوق السائدة وقت التغير، مما يوفر إمكانية المقارنة بين قيمة الأصول التي تم اقتناؤها والحصول عليها في أوقات مختلفة، ويوفر المركز المالي رؤية جيدة للمستثمرين تساعدهم على الاستفادة من القوائم المالية، عندما يوضح الإفصاح كيفية التوصل إلى القيمة الجارية سواء باقتباس الأسعار من الدليل التجاري للأدوات المتشابه أو المقارنة مع أسعار أدوات مشابهة معروضة للبيع، أو ما تنشره الأسواق الثانوية عن أسعار الاستثمارات والأدوات المالية المختلفة (دهمش، ٢٠٠٥، ص١٠).

وقد عرَّف Snavely القيمة الجارية للأصل بأنها: أدنى تكلفة في التاريخ المحدد للحصول على أصل بنفس انتاجية الأصل الممتلك بافتراض ظروف السوق العادية (Snavely, 1969: P344).

كما عرفتها معايير المحاسبة الدولية بأنها: مبلغ من النقد أو النقد المعادل الذي يجب دفعه إذا تم حالياً امتلاك أصل بنفس المبلغ أو ما يعادله أو هو المبلغ النقدي أو ما يعادله لتسوية التزام جاري (إصدارات المجمع العربي للمحاسبين القانونين، ٢٠٠٣).

وفقاً لهذه الطريقة فإنه يتم التخلي عن مفهوم التكلفة التاريخية عند إعداد القوائم المالية، بعكس المحاسبة باستخدام التكلفة التاريخية المعدلة (الرقم القياسي للأسعار) التي لم يتم الاستغناء فيها عن إعداد القوائم التاريخية أولاً ثم تعديلها بالرقم القياسي للأسعار، حيث تقوم هذه الطريقة على تقدير القيمة الجارية للأصول وصافي القيمة البيعية لأصول المنشأة وذلك طبقاً لحالتها في تاريخ إعداد القوائم المالية، التي تعرف بأنها النقدية الصافية التي ينتظر الحصول عليها أو سدادها بعد خصم التكاليف اللازمة لتحويل أحد الأصول أو أحد الالتزامات إلى نقدية، وتمثل صافي القيمة القابلة للتحقيق بشكل هام، صافي سعر البيع الجاري الأصلي (دهمش، ٢٠٠٥: ص١١). لذلك يطلق على هذه الطريقة أيضاً اسم طريقة القيمة الخارجة أو سعر البيع حيث يتطلب هذا الأسلوب المقدرة على تقدير قيمة التخلص من الأصل، حيث تقيم جميع الأصول على قيمتها البيعية المتوقعة (أصول خارجة) التي يمكن الحصول عليها عند بيعها فيما إذا اختارت المنشأة التخلص منها، مع افتراض بيعها في ظروف عادية ليس تصفية (القشي، ٢٠٠٤: ص٨١).

وقد لخص Snavely المزايا من تطبيق محاسبة القيمة الجارية بالنقاط التالية:

(Snavely,1969: P345)

١. الاعتراف بمكاسب الحيازة وخسائرها.
٢. يمكن أن تظهر مكاسب الحيازة أو خسائرها بشكل منفصل عن الأرباح أو الخسائر التشغيلية.
٣. الاعتراف بمكاسب الحيازة أو خسائرها في الفترات التي تحدث فيها تغيرات الأسعار وليس عند القيام ببيع الأصل فقط.
٤. إمكانية إثبات المصاريف على أساس القيمة الجارية.
٥. تظهر الأصول في قائمة المركز المالي بقيم تمثل أهميتها الاقتصادية الحالية.
٦. تسمح بإجراء المقارنة بين الفترات والمنشآت المختلفة بشكل أفضل.
٧. تعطي قائمة الدخل مؤشراً أفضل لتقدير الدخل التشغيلي المستقبلي.
٨. تعكس القوائم المالية تأثير البيئة التي تعمل بها المنشأة بالإضافة لتأثير عمليات التبادل الفعلية.

كما أشار الطرايرة لمزايا أساس التكلفة الجارية وعيوبه كمايلي: (الطرايرة، ٢٠٠٥: ص٨٨،٨٧)

١. يأخذ بالاعتبار التغيرات في أسعار كل نوع من أنواع عناصر المركز المالي، فقد تكون أسعار بعض العناصر في انخفاض مستمر، فيما يوجد هناك ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

٢. يعتبر أساساً أفضل لقياس الكفاءة، فعلى سبيل المثال يعتبر مصروف الاهتلاك الذي يتم احتسابه على أساس التكلفة الجارية بدلاً من التكلفة التاريخية مقياساً أفضل لتقييم كفاءة الأداء.

٣. تعتبر أقرب لقيمة المنافع المتوقع الحصول عليها مستقبلاً من الأصل، فقد يكون من الصعب تحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية من حيازة أصل ما، في الوقت الذي يمكن الحصول فيه على التكلفة الجارية التي يمكن اعتبارها أقرب قيمة لتلك المنافع المتوقعة مستقبلاً.

٤. تعتبر وسيلة للمحافظة على رأس المال المادي.

ومن أبرز مشاكل وعيوب هذا الأسلوب عدم توافر أسواق جاهزة لتقييم السعر الجاري بالإضافة لمايلي: (الطرايرة، ٢٠٠٥: ص٨٩،٨٨)

١. من الصعب الحصول على التكلفة الجارية لكل الأصول أو تحديدها في كل الأوقات، مما يؤدي لاستخدام التقديرات الشخصية غير الموضوعية.

٢. لا تعتبر المحافظة على رأس المال المادي من وظائف المحاسبين بل هي من أهم مسؤوليات الإدارة.

٣. لا يمكن اعتبار التكلفة الجارية للأصل قريبة من قيمته السوقية العادلة حيث تحدد قيمة الأصل التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن الاحتفاظ به.

بعد عرض طرق التقييم قبل تطبيق القيمة العادلة والتعرف على خصائص وطبيعة كل طريقة، نستنتج أن الطرق السابقة تعاني من انتقادات كثيرة، فبعضها يقوم على أساس التقدير وهناك صعوبة في تطبيقه، والبعض الآخر لم يستطع أن توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لتكون مفيدة لمتخذي القرارات.

## المبحث الثالث: أهمية تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية وضرورتها

### أولاً الحاجة للقيمة العادلة ومبررات تطبيقها للأدوات المالية.

نتج عن تزايد التعامل بالأدوات المالية مؤخراً ازدياد الجدل حول قياسها والإفصاح عنها بالقيمة العادلة، فالطرق السابقة لم تكن تتميز بصفات موضوعية في القياس، ولم تستطع أن توفر الخصائص النوعية للمعلومات لتكون مفيدة لمتخذي القرارات، وتعاني من انتقادات كثيرة كما ذكر الباحث من المبحث السابق، ممّا دفع الهيئات المهنية في معظم الدول وأهمها مجلس معايير المحاسبة الدولية للمطالبة بضرورة تطبيق القيمة العادلة لها عوضاً عن التكلفة التاريخية تحقيقاً لأفضل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الملاءمة والموثوقية)، حيث أشار مجلس معايير المحاسبة الدولي في الفقرة ٧٨ من المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٢) إلى مبررات استخدام القيمة العادلة للأدوات المالية وإيجابياتها وأهمها: (IASB, IAS32, para78)

أ. تعكس القيمة العادلة تقدير الأسواق المالية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من الأداة المالية.

ب. توفر القيمة العادلة أساساً محايداً لتقييم كفاءة الإدارة في إدارة الأموال عن طريق توضيح تأثير قراراتها بالبيع أوالشراء أو الاحتفاظ بأصول مالية وتكبد الالتزامات المالية أو سدادها أو الالتزام بها.

ج. تمكن من إجراء مقارنات بين أدوات مالية لها غالباً نفس الخصائص الاقتصادية بغض النظر عن الهدف منها ومتى تم إصدارها أو شراؤها ومن قام بذلك.

كما أشار خوري إلى أن اختلاف التقييم بين الأصول المالية في المصارف القائم على التكلفة التاريخية انسجاماً مع مبدأ موضوعية القياس، وتقييم الالتزامات المالية بالقيمة الحالية انسجاماً مع مبدأ الحيطة والحذر، يؤدي إلى عدم عكس قائمة المركز المالي للعلاقات المتبادلة بصورة صحيحة، بسبب اختلاف أساس القياس المستخدم لطرفي قائمة المركز المالي مما يتطلب القياس بالقيمة العادلة لطرفي قائمة المركز المالي(خوري، ٢٠٠٧: ص١١)، كذلك فإن اعتماد التكلفة التاريخية أساساً للقياس للأدوات المالية يشوه ما تعكسه القوائم المالية، وذلك لأن إظهار الأدوات المالية بكلفتها التاريخية عندما تكون قيمتها السوقية أعلى من التكلفة التاريخية، يعني إن هنالك أرباحاً غير معترف فيها، ولا تظهر في القوائم المالية، وأن الأرباح سوف تتحقق عند بيعها وقد تكون في سنة غير تلك السنة التي حدثت فيها، هذا بجانب أن الخسارة يتم الاعتراف بها قبل تحققها، مما يعني عدم التماثل في معالجة الربح أو الخسارة، كما أن محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية لا تتناول فقط تسجيل اقتناء الأصول المالية بل تبحث في أبعد من ذلك، وهي المخاطر المالية الناجمة عن الاحتفاظ بها، وهي مخاطر اقتصادية ناشئة عن التقلبات في القيمة

السوقية، وفي أسعار الفوائد، وفي أسعار العملات الأجنبية، وفي مقدرة المدينين على الدفع، ومقدرة الشركة على تسديد التزاماتها الجارية، وهذه المخاطر ذات جذور اقتصادية بحتة.

كما أوضح Kieso أن هناك فائدة كبيرة لإظهار بنود الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة بشكل عام وللأدوات المالية تحديداً في تزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية بمعلومات مفيدة في تقدير القيمة السوقية للمنشأة، وإن الاهتمام المتزايد بمفهوم القيمة العادلة، ناجم عن ازدياد حاجة المستثمرين والمقرضين إلى معلومات مفيدة وملائمة تساعدهم في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، والمؤيدين لمحاسبة القيمة العادلة يعتقدون بأنها مقياس أكثر ملاءمة في ضوء الظروف الاقتصادية السائدة وقت تقديم المعلومات، لأنه وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، بمجرد تسجيل القيم في الدفاتر فإنها لا تتغير لتعكس التغيرات إلا في الحدود التي تتطلبها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها كالانخفاض في التكلفة أو القيمة العادلة للمخزون، لذلك فقد أصبح التوجه إلى ملاءمة المعلومات التي توفرها المحاسبة أكثر منها إلى موثوقيتها (Kieso et al, 2005: P45).

وبالنسبة للأدوات المالية على وجه التحديد أشار Beatty في دراسته أن تطبيق التكلفة التاريخية لها لا يعكس التغيرات في قيمتها الناتجة عن تغير أسعار الفائدة السوقية، وقد أدى فشل العديد من المصارف في الثمانينات إلى تصريح ريتشارد وبريدن الرئيس السابق لهيئة تداول الأوراق المالية (SEC) بأن محاسبة التكلفة التاريخية قد تؤدي إلى المزيد من الخسائر الكبيرة في أسواق المصارف (Beatty, 1996: pp43-77).

وبين كارن نيلسون أيضاً أن أساس التكلفة التاريخية للأدوات المالية لا يعكس القيمة السوقية للمصارف للأسباب التالية: (Nelson, 1996: P164)

١. أن التكلفة التاريخية لا تعكس قيم السوق الحالية للعديد من البنود المالية (الأصول والالتزامات).
٢. عدم وجود قيمة أصلا لبعض البنود وبالتالي عدم ظهورها في القوائم المالية بالرغم من وجود قيمة سوقية فعلية لها مثل الأدوات المالية التي كانت تظهر خارج بنود قائمة المركز المالي قبل تطبيق محاسبة القيمة العادلة كالأدوات المالية المشتقة.
٣. تجاهل قيمة صافي الأصول غير الملموسة في العديد من الحالات.

كما تناولت ورقة العمل التي قدمتها مجموعة العمل المشتركة (JWG) في آب ١٩٩٩ قياس الأدوات المالية وإثباتها في دفاتر المصرف، ونقاشت هذه الورقة موضوع المقارنة بين ملاءمة معلومات القيمة العادلة والمقاييس القائمة على التكلفة للأدوات المالية، وبينت هذه الورقة أن القيمة العادلة تعكس آثار الظروف الاقتصادية الجارية، بينما الأرقام المبنية على أساس التكلفة تعكس فقط آثار الظروف التي كانت قائمة عند حدوث المعاملات، وآثار تغيرات الأسعار

تنعكس فقط عندما تتحقق بالبيع أو التصرف أو التسوية، كما بينت هذه الورقة أن ملاءمة القيمة العادلة يدعمها الحجم المتنامي لهذه الأدوات في السوق.

وكذلك يبرر أسانيوس معارضته أساس التكلفة التاريخية ويدعو إلى التحول نحو أساس القيمة العادلة للأدوات المالية بالأسباب التالية: (أسانيوس، ٢٠٠٢: ص١٥٣)

١. أن قاعدة التكلفة التاريخية تفشل في قياس الحقائق الاقتصادية السائدة في البيئة المالية التي تعمل فيها المنشأة.
٢. تفشل قاعدة التكلفة التاريخية في توفير المعلومات الكافية عن المخاطرة والعائد الناتج عن عملية الاستثمار في الأدوات المالية.
٣. يصعب الاعتماد على قاعدة التكلفة التاريخية كأساس للمحاسبة عن الأدوات المالية المستخدمة في تغطية المخاطر (التحوط)، كالمحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة، حيث تبتعد عن إظهارها في قائمة المركز المالي، وتصنفها كبنود خارج قائمة المركز المالي Off Balance Sheet Items لأن إظهار هذه العلاقات ضمن القوائم المالية يعدّ مخالفاً للسياسات المحاسبية ومبادئها التقليدية المتعارف عليها، كالتكلفة التاريخية أو تعذر القياس أو عدم موضوعيته، ولهذه الأسباب فإن المحاسبة لم تتطرق إليها على الرغم من تأثيرها الكبير على أداء منشاة الأعمال، التي تسعى باستمرار نحو التنويع في أنشطتها، والبحث عن أنشطة جديدة، بالإضافة لعدم اعترافها بالأرباح الناتجة عن تقلبات الأسعار، سواء أسعار الفائدة أم أسعار الصرف، وتأجيلها إلى الفترة التي تتحقق فيها هذه الأرباح فعلاً بالتصرف في الأداة المالية.

كما أشار الخطيب إلى الانعكاسات الايجابية للمعيار IAS32 الذي تناول القياس للأدوات المالية المشتقة بالقيمة العادلة كمايلي: (الخطيب وآخر، ٢٠٠٤: ص٢١،٢٢)

١. يساهم هذا المعيار بتحقيق ما يسمى بالإفصاح الشامل، حيث يستطيع المستثمرون الاطلاع على قوائم الشركة المالية، ومعرفة أنواع الاستثمارات التي تقوم بها من خلال الأدوات المالية ومساءلة الشركة عن كل منها وسبب الاحتفاظ بها.
٢. عملية الإفصاح وفقا للقيمة العادلة ستساهم بجعل السوق المالي سوق كفء، وبالتالي استجابة السوق لمعلومة القيم العادلة وتشجيع المستثمرين على الاستثمار بشكل أكبر وخصوصاً إن عملية الإفصاح تضفي عليهم الإحساس بالأمان.
٣. يستطيع المستثمرون معرفة أسباب احتفاظ الشركة بهذا النوع من الأدوات المالية، وخصوصاً إن كان محتفظ بها لغايات التحوط، والتي يعتبرها الكثيرون نوع من أنواع

المقامرة، وبالتالي ستضطر الإدارة إلى اخذ الحيطة والحذر قبل الإقدام على استخدام هذا النوع من الأدوات المالية لدرايتها ألاكيدية بعلم المستثمرين بها.

٤. لقد كانت الإدارة بالسابق وقبل ظهور هذا المعيار تعالج الخسائر الناتجة عن بعض أدوات التحوط مثل (عقود الخيار وعقود المقايضة) برسملتها وتنزيلها بالدخل تدريجيا دون شعور أصحاب المصالح بذلك، ولكن الآن وفقاً للمعيار الجديد يجب على الإدارة إظهار تلك الأدوات ضمن أصولها ومعالجتها وفقاً للقيمة العادلة، وبالتالي لن تستطيع إخفاء نتائج استخدامها لتلك الأدوات، مما ساهم بإظهار القوائم المالية بشفافية عالية.

كما أنه لا تقتصر فائدة القيمة العادلة على المستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية بل تقيس المنشأة أدواتها المالية بالقيمة العادلة لعدد من العمليات الداخلية أهمها:

(دهمش، ٢٠٠٥: ص١٠)

١. اتخاذ قرارات استثمارية وتجارية.
٢. إدارة وقياس المخاطر.
٣. تحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة.
٤. حساب التعويضات.

يبين كل من دهمش وأبو زر مبررات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية كمايلي:

(دهمش وآخر، 2006: ص٢١،٢٠)

١. رغبة كل من المستثمرون والمقرضون في وضع أهمية أكبر للملاءمة (أكثر من الموثوقية)، من أجل اتخاذ قرارات سليمة في الوقت المناسب.
٢. تعتبر القيمة العادلة أداة قياس كفء وفاعلة، حيث أن معلومات القيمة العادلة واسعة الاستخدام لأغراض اتخاذ القرارات تخص الأدوات المالية، وفي تحديد الوضع المالي العام للمنشأة، خاصة إذا تعلق ذلك بأسعار الأسهم وأدوات حقوق الملكية.
٣. يرتبط مفهوم القيمة العادلة بمفهوم المحافظة على رأس المال العيني (Physical Capital Maintenance) الذي يعطي الصورة الفعلية لأداء المنشأة.
٤. تساعد القيمة العادلة في تحسين عملية التحليل المالي، وذلك لإعطاء نسب تبين لنا الواقع الفعلي لأداء المنشأة.
٥. تعكس القيمة العادلة تقدير الأسواق المالية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأدوات المالية.
٦. تساعد معلومات القيمة العادلة في إجراء المقارنات بين أدوات مالية لها نفس الخصائص الاقتصادية بغض النظر عن الهدف منها، ومتى تم إصدارها أو شراؤها.

٧. توفر القيمة العادلة أساساً أفضل للتنبؤ، حيث إنها تعكس التأثيرات الاقتصادية الجارية، وحالة الأسواق المالية تجاه الأدوات المالية وأسعارها.

وفي دراسة أجراها Hodder على عينة شملت ٢٠٢ من المصارف الأمريكية للفترة من ١٩٩٦ ولغاية ٢٠٠٤ توصل من خلال مقارنة التقلب في الدخل باستخدام كل من مقاييس الدخل الثلاثة (الدخل الصافي، الدخل الشامل، الدخل الكامل للقيمة العادلة Full-Fair Value) إلى أن قياس الدخل الكامل للقيمة العادلة (FFV) الذي يتضمن خسائر ومكاسب القيمة العادلة غير المتحققة للأدوات المالية يصور أداء الشركة والمخاطر على نحو مختلف ومرغوب بالنسبة للشركات المعرضة بشكل كبير للتغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية (Hodder, 2006: p338).

كما تَبيَّن في بداية هذا المبحث أن أحد أهم الأسباب التي يقدمها معارضو أساس التكلفة التاريخية والدّاعون إلى التحول نحو أساس القيمة العادلة هو أن التكلفة التاريخية تفشل في توفير المعلومات الكافية عن المخاطرة والعائد الناتج عن عملية الاستثمار في الأدوات المالية، كما يصعب الاعتماد على قاعدة التكلفة التاريخية كأساس للمحاسبة عن الأوعية الاستثمارية المتنوعة والأدوات المالية المستخدمة في تغطية المخاطر كالأدوات المالية المشتقة، نظراً لعدم اعترافها بالأرباح الناتجة عن تقلبات الأسعار، سواء أسعار الفائدة أم أسعار الصرف، وتأجيلها إلى الفترة التي تتحقق فيها هذه الأرباح فعلاً بالتصرف في الأداة المالية (أسانيوس، ٢٠٠٢: ص١٥٣)، وتظهر العلاقة واضحة بين القيمة العادلة للأداة المالية والمخاطر في أن القيمة العادلة تعكس الثمن الذي يمكن للمتعاملين في السوق تقاضيه أو دفعه مقابل تحمل مخاطرة عدم اليقين في التدفقات النقدية لهذه الأداة التي يمكن أن تنجم عن التقلبات في القيمة السوقية، أو في أسعار الفوائد، أو في أسعار العملات الأجنبية، أو في مقدرة المدينين على تسديد التزاماتها بالنسبة لأداة الدين، (Jenkins, 2000: p24)، لذلك فقد راعت معايير القيمة العادلة قدرة المصرف على إدارة المخاطر، وخاصة تطبيق المعيار IAS39 الذي ساعد على الاعتراف بالمخاطر، من حيث إدخال المخاطر إلى قائمة المركز المالي بدلاً من إبقائها خارجها، من خلال السماح بإتباع مفهوم القيمة العادلة في تقييم الأصول والالتزامات المالية بدلاً من التكلفة التاريخية، ومثال ذلك السماح بتقييم الأدوات المالية المشتقة بالقيمة العادلة وعرضها في قائمة المركز المالي، ما يسمح بالتعرف على مخاطرها وكيفية استخدامها في إدارة مخاطر الأدوات المالية الأخرى، بالإضافة إلى ذلك فقد ساهم المعيار IFRS7 بالتوسع في الإفصاح حول المخاطر، وفي هذا الإطار أشار الشطي إلى أن دراسة حميدات بينت مدى أهمية معيار التقرير المالي الدولي IFRS7 لأنه يزود المستخدمين بالإفصاحات النوعية والكمية حول تعرض المنشأة للمخاطر الناجمة عن الأدوات

المالية، كما تربط متطلبات هذا المعيار نتيجة أعمال الشركة بالمخاطر، من خلال المتطلبات الموسعة لافصاحات المخاطر والقيمة العادلة للأدوات المالية (الشطي، ٢٠٠٧: ص١٧).

يرى الباحث أنه على الرغم من أن مدخل القيمة العادلة أدى لظهور جدل كبير في أدبيات القياس المحاسبي، إلا أن ذلك لا ينفي ملاءمة هذا المدخل، فالقيمة العادلة تظهر ما هو موجود على أرض الواقع دون التحيز لمصلحة أي طرف، لذلك يفرض هذا المنهج في القياس المحاسبي موضوعيته وملاءمته لجميع متخذي القرارات ويقدم معلومات محاسبية لا يشوبها التحيز تساعدهم بالتنبؤ في القرارات الأكثر صواباً فيما يحقق مصالحهم، وهو الغاية والهدف الذي تسعى المحاسبة بمجملها لتحقيقه، وبالنسبة للأدوات المالية فإن تطبيق القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية كالأسهم مثلاً يعطي قوة تفسيرية لأسعارها أكبر من تلك التي توفرها التكلفة التاريخية، وكذلك لأدوات الدين (القروض والمديونيات) يؤدي لتحديد القيمة الحقيقية لها، وكذلك لغيرها من الأدوات المالية للمصرف، وصولاً بالتالي للمركز المالي الحقيقي والعادل للمصرف.

بناءً على ذلك يمكن القول إن القيمة العادلة هي المقياس الأكثر ملاءمة ووثيق الصلة بالأدوات المالية. ويفضل استخدامها في المصارف، ذلك لأن معظم أصول والتزامات المصارف تتكون من الأدوات المالية، بخاصةً في حالة توافر أسواق مالية نشطة توفر دليلاً على القيمة العادلة، تصبح عندها قياسات القيمة العادلة أكثر شفافية من القياسات المستندة الى التكلفة التاريخية.

**ثانياً: مفهوم الدخل في ظل تطبيق القيمة العادلة**

لم تقم محاسبة القيمة العادلة بالتركيز على تقييم الأصول فقط دون الإهتمام باحتساب الدخل الذي يشكل جزءً أساسياً من قيام المنشأة، ويعتبر الدخل أحد العناصر التي تتأثر بطريقة التقييم المستخدمة، فإن هناك نقص عام في الاتفاق على التعريف الصحيح للدخل، ويبدو هذا ملحوظاً من وجهة نظر المحاسبيين والاقتصاديين بالرغم من أن كل من المحاسبة والاقتصاد علوم متصلة مع بعضها البعض، وذلك بسبب عدم الإتفاق بينهما فيما يتعلق بالتوقيت المناسب لقياس الدخل (Schroeder, 2001)، فوجهة النظر الاقتصادية تفضل رؤية الدخل من منظور الأسلوب أو المنهج في صافي الحقوق "الثروة" والتي حصلت فعلاً خلال فترة معينة ووفقاً لهذه النظرة فإن قائمة المركز المالي هي المقياس الحقيقي لقياس تلك الثروة. بينما وجهة النظر المحاسبية تفضل أسلوب قائمة الدخل حيث يعبر صافي ناتج قائمة الدخل والمتولد عن مقابلة التكاليف مع الإيرادات لفترة معينة عن حقيقة الدخل (أسلوب أو منهج العمليات)، لكن على الرغم من ذلك يحاول المحاسبون التوجه نحو مفهوم الدخل الاقتصادي، لما له من إيجابيات تكاد تكون الموجه الرئيسي في صحة القرارات الاستثمارية المبنية على قوائم المنشآت المالية، ولكن وجود معوقات

كثيرة تقف أمام تطبيق هذا التوجه، دعا المنشآت سابقاً إلى اتباع الدخل المحاسبي في عرض قوائمها المالية رغم سلبياته الكثيرة، ولكن الآن ونتيجة التوجه لاستخدام القيم العادلة من خلال المعايير المحاسبية أصبح من الممكن تفعيل استخدام الدخل الاقتصادي، حيث أشار مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB في بيانه رقم SFAS(3) بأن الدخل الشامل هو التغير الحاصل في حقوق الملكية (صافي الأصول) للوحدة المحاسبية خلال الفترة فمن خلال هذا المفهوم يتم الربط بين رأس المال المستثمر في الشركة والمتمثل بقيمة أصولها مع الدخل المراد احتسابه، ففي الولايات المتحدة الأمريكية هناك بين المحاسبين على المفهوم الواجب إتباعه، حيث كان موقف مجمع المحاسبين والمراجعين القانونيين الأمريكيين مؤيداً لمفهوم الربح للنشاط الجاري ثم تحول بعد ذلك إلي مفهوم الدخل الشامل، وتأخذ التوصيات المحاسبية المعاصرة بالجمع بين مفهومي الدخل من خلال إعداد قائمة دخل تحتوي على قسمين يختص الأول منها ببيان نتائج النشاط الجاري، ويختص القسم الثاني ببيان نتائج الأنشطة غير التشغيلية التي لا ترتبط بالنشاط الجاري وإضافة هذه النتائج إلي القسم الأول من قائمة الدخل، وتسمى بقائمة الدخل الشامل (FASB, SFAS NO.2: 1974).

أما وفقاً للمعايير الدولية لاعداد التقرير المالية فقد ورد في المعيار IFRS1 تعريف الدخل بأنه كلاً من الايرادات والمكاسب، ويتحقق الايراد في سياق النشاطات العادية للمشروع ويشار إليه بأسماء مختلفة تشمل المبيعات والرسوم والفائدة وأرباح الأسهم وريع حق الامتياز والايجار, وتمثل المكاسب بنود أخرى تحقق تعريف الدخل وقد تنشأ أو لا تنشأ في سياق النشاطات العادية للمشروع، وتمثل المكاسب زيادات في المنافع الاقتصادية، وعلى هذا فإنها ليست مختلفة عن الايراد من حيث الطبيعة ولا تعتبر عنصراً مختلفاً عن إطار هذا التعريف الشامل للدخل، ويشمل تعريف الدخل وفقاً لهذا المعيار أيضاً المكاسب غير المحققة على سبيل المثال تلك الناشئة عن اعادة تقييم الأوراق المالية المتداولة وتلك الناشئة عن الزيادات في القيمة المرحلة للأصول طويلة الأجل، وعندما يتم الاعتراف بالمكاسب في قائمة الدخل عادة ما يتم عرضها بصورة منفصلة لأن العلم بها مفيد لغرض صنع القرارات الاقتصادية (إصدارات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٩: ص٩١).

يستنتج الباحث أن هناك اتفاقاً في التوجه للمفهوم الشامل للدخل في المعايير المحاسبية، ويؤيد هذا التوجه تطبيق محاسبة القيمة العادلة إذ يشمل المفهوم الشامل للدخل كافة التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية سواء كان أداة دين أم أداة حقوق ملكية.

**الدخل المحاسبي والدخل الاقتصادي**

يبين Chambers أن الدخل يتكون من جزأين في ظل تطبيق القيمة العادلة، يتضمن الجزء الأول صافي الإيرادات الذي يتكون من المبالغ المستلمة مطروحاً منها كل المدفوعات التي تقوم بها الشركة خلال سير أعمالها، وهي عبارة عن مبالغ فعلية. وهذا الجزء يدخل ضمن مقدار الدخل المحتسب في ظل المحاسبة التقليدية (الدخل المحاسبي)، وبالتالي لم يتم انكار وجوده عند استخدام القيمة العادلة، ويعرف بأنه الفرق بين الإيرادات المحققة والنفقات التي أنفقتها الوحدة الاقتصادية من أجل الحصول على هذه الإيرادات (Chambers, 1976: pp137-151)، فالدخل المحاسبي يعد تحليلاً عملياً فالمحاسب ينظر إلى الماضي والحقائق التاريخية، ويعتمد على مجموعة من الفروض والمبادئ المحاسبية لذلك يسمى بدخل التكلفة التاريخية، لأنه ناتج مقابلة الإيرادات المحققة من عمليات الفترة بالتكاليف التاريخية لهذه الإيرادات. وأما الجزء الثاني فيتضمن التعديلات الحاصلة نتيجة تغير الأسعار، وهذا الجزء عبارة عن المقدار الصافي لكل التغيرات في معادلات النقد للأصول، أو القيمة العادلة للأصول والالتزامات، غير تلك المتضمنة في صافي الايرادات، وهذا المفهوم يظهر عند احتساب الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة، ومجموع هذين الجزأين يشكل (الدخل الإقتصادي) والجزء الثاني هو الذي يشكل جدلاً حول الدخل المحتسب عند تطبيق القيمة العادلة بحجة عدم تحقق الدخل، وإنما قابل للتحقق، وبمقارنة الباحث ذلك مع تعريف FASB للدخل بأنه "التغير في قيمة الأصول"، يرى أنه لم يتم ذكر أن يكون هذا التغير متحققاً، وهذا ما تقوم به محاسبة القيمة العادلة، إذ يتم تقييم الأصول في بداية الفترة مقيمة بنقدها المكافئ المساوي لقيمتها العادلة وإعادة تقييمها في نهاية العام بنفس الطريقة، والفرق بينهما يحدد الدخل الناتج عن نشاط الشركة (الخطيب، ١٩٩٨: ص٣٠).

ويلخص الجدول التالي الفروقات بين مفهوم الدخل الاقتصادي والدخل المحاسبي:

**جدول رقم (٢) نقاط الإختلاف بين الدخل الاقتصادي والدخل المحاسبي**

| الترتيب | الدخل الاقتصادي | الدخل المحاسبي |
|---|---|---|
| ١ | يحدد صافي الربح الاقتصادي على أساس مايتم توزيعه على المالكين من دون إنقاص لقدرتهم على تحقيق الربح الاقتصادي | يتم على أساس المقابلة بين الإيرادات والمصروفات متخذاً من مبدأ التكلفة التاريخية وثبات وحدة النقد أساساً للاحتساب |
| ٢ | يتحدد الربح الاقتصادي عند الإنتاج لأنه القيمة المضافة الناتجة عن النشاط الاقتصادي عملية مستمرة. | ان القاعدة العامة له عند البيع بوصفه يمثل الحدث الذي له دلالة مالية. |
| ٣ | يتضمن كل التكاليف الفعلية والمحتسبة مثل الفوائد على راس المال ومرتبات الشركاء وريع الأرض. | يتضمن التكاليف المسددة أو المستحقة ولا يأخذ في الاعتبار التكاليف الضمنية مثل فائدة راس المال ورواتب الشركاء. |

| | | |
|---|---|---|
| ٤ | يأخذ بعين الاعتبار تقلبات الأسعار | يعتمد الربح المحاسبي على التكلفة التاريخية. |

المصدر: (السبتي، ١٩٩٧: ص٧٩)

يلاحظ الباحث من الجدول أعلاه أنه بموجب شمولية المفهوم الاقتصادي للدخل يمكن تحديد مصادر رئيسية للدخل بكل من العمليات التبادلية التي تجريها الوحدة المحاسبية مع الغير، بالاضافة لنتائج تفاعل نتائج تفاعل الوحدة المحاسبية مع الظروف البيئية المحيطة مثل التغيرات بالأسعار السوقية ومعدلات الفوائد والتغيرات التقنية، وعلى اعتبار أن التغيرات في الأسعار والمعدلات للأدوات المالية ومعدلات الفائدة لأدوات الدين يعتبر من الظروف البيئية المحيطة والمؤثرة في قياس القيمة العادلة للأدوات المالية، بالتالي فإن هذه التغيرات تدخل ضمن المفهوم الشامل للدخل، ومن هنا تظهر العلاقة واضحة بين القيمة العادلة مفهوم الدخل الاقتصادي.

**ثالثاً: المحافظة على رأس المال في ظل تطبيق القيمة العادلة.**

ترتكز فكرة المحافظة على رأس المال (Capital Maintenance Concept) "أن هناك عائد على رأس المال المستثمر، ويحصل العائد على رأس المال المستثمر فقط بعد أن يكون المبلغ قد استرد أو تمت المحافظة عليه" (Schroeder, 2001) ويندرج تحت هذا المفهوم مفهومان رئيسيان:

١. مفهوم المحافظة على رأس المال المالي Financial Capital Maintenance
٢. مفهوم المحافظة على رأس المال العيني Physical Capital Maintenance

تتم المحافظة على رأس المال المالي عندما يكون المبلغ المالي (النقدي) لصافي أصول المشروع في نهاية المدة يزيد عن المبلغ المالي لصافي الأصول في بداية المدة. ومن أبرز عيوبه استبعاد العمليات مع أصحاب المشروع (الزيادة والنقصان في رأس المال) وعدم أخذ التضخم في الحسبان، ويطلق على هذا الأسلوب "قاعدة أو أساس العمليات لاحتساب الدخل" وهو الأسلوب التقليدي المتبع من قبل المحاسبين، والسبب في اتباعه رغم عيوبه العقبات التي تواجه تطبيق مفهوم المحافظة على رأس المال العيني والذي يعني بأن العائد على رأس المال (الدخل) يحصل عندما تكون الطاقة الإنتاجية المادية (المتمثة بالقيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المتوقعة للأصول المستخدمة في توليد الإيراد) في نهاية الفترة تزيد عن الطاقة الإنتاجية المادية في بداية الفترة، أو صافي التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة للأداة المالية في نهاية الفترة تزيد عن صافي التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة للأداة المالية في بداية الفترة، ووفقاً له يتم الاعتراف بالدخل فقط عند الأخذ بعين الاعتبار الإحلال المادي للأصول التشغيلية (الخطيب والقشي، ٢٠٠٤: ص١٥،١٦).

رغم أن مفهوم المحافظة على رأس المال العيني هو المفهوم المرغوب تطبيقه نظراً لاعتباره أرباح وخسائر الاقتناء كاسترداد لرأس المال، وبناءً عليه يعالجها مباشرة في حقوق الملكية، إلا أن عملية تطبيقه يعيقها كيفية إثبات ومعالجة القيم الجارية في ظل المعالجة المحاسبية التقليدية بالتكلفة التاريخية، ولذلك يتطلب المحافظة على رأس المال العيني بأن تكون جميع الأصول والالتزامات مسجلة على أساس قيمتها العادلة (الخطيب والقشي، ٢٠٠٤: ص١٦)، ولما كان مفهوم القيمة العادلة يهدف إلى إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد القوائم المالية، بحيث يعترف بالدخل بعد الحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في المنشأة وبعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للمنشأة، فإن تطبيق القيمة العادلة يمكن المنشأة من المحافظة على رأسمالها بالمفهومين المالي والعيني، لأن التقييم وفقاً للقيمة العادلة يأخذ بعين الاعتبار الطاقة الانتاجية بحال كانت الأصول مادية، والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة بحال كان الأصل المقيم أداة مالية، لأنه يتم الاعتراف بالدخل (بالمكاسب أو الخسائر) بالمبالغ الفائضة أو الناقصة عن القيمة العادلة للأصل وتحافظ بالتالي على قيمتها العادلة، مما يتيح للمنشأة فيما بعد استبدال هذا الأصول، مما يتيح للمنشأة فيما بعد استبدال هذا الأصل أو الأداة دون تكبد أي مبالغ إضافية.

وتظهر العلاقة واضحة بين مفهوم القيمة العادلة والدخل الاقتصادي والمحافظة على رأس المال المستثمر في التعريف الذي أورده (جون هيكس) للدخل الاقتصادي بأنه: القيمة التي يمكن التصرف فيها بالتوزيع على أصحاب المشروع من دون أن يؤثر على راس المال المستثمر، ومن أجل المحافظة على رأس المال وتطبيق هذا التعريف لابد من تقييم الأصول والالتزامات بشكل دوري (أحمد عبدة، ٢٠٠٦: ص٦٠).

**مما سبق يرى الباحث أن القيمة العادلة ملائمة للمصارف والمستثمرين الذين يديرون محافظهم الاستثمارية والذين يمكن أن يتعرضوا لمخاطر مختلفة، ويمكّن من التقدير الملائم والعادل للأصول المالية المستخدمة في حساب رأس المال الاقتصادي، والوفاء بالتالي بمتطلبات معايير الرقابة العالمية لحساب كفاية رأس مال المصرف، وينسجم ذلك مع الدور الذي تقوم به المحاسبة في توفير معلومات الكافية عن المخاطرة والعائد من الاستثمار في الأدوات المالية، وبالتالي إنتاج معلومات عالية الجودة ومقبولة من كافة الأطراف المهتمة بالقطاع المصرفي من خلال تمثيلها العادل للوضع المالي ونتائجه والمخاطر الكامنة في عمل تلك المؤسسات المالية.**

# الفصل الثالث: متطلبات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية ومشكلاتها ومعوقاتها في بيئة الأعمال المصرفية السورية.

## المبحث الأول: متطلبات القياس والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية.

**تمهيد:**

في هذا المبحث تناول الباحث بدايةً الإطار النظري للاستثمار في الأدوات المالية، تناول خلاله لمفهوم الاستثمار بشكل عام وتعريفه، ومفهوم وتعريف استثمارات الأدوات المالية، ثم تطرق إلى أهم الأسس التي يتم وفقها تصنيف الاستثمارات في الأدوات المالية، ثم بعد ذلك تناول أسس القياس والافصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية من خلال دراسة وتحليل المعايير الدولية والأمريكية ذات العلاقة، الصادرة عن كل من مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB، وذلك من خلال النقاط الآتية:

**أولاً: الأدوات المالية في المصارف مفهومها، أنواعها، تصنيفها.**

**مفهوم وتعريف الاستثمار والأدوات المالية.**

يختلف مفهوم الاستثمار في كل من علم الاقتصاد والمالية اذ يشير الاقتصاديون إلى الاستثمار الحقيقي، في حين يشير الماليون إلى الاستثمار المالي مثل الأموال التي تودع في المصرف أو السوق والتي تستخدم فيما بعد لشراء الأصول الحقيقية، فمن وجهة نظر الاقتصاد يتمثل الاستثمار في الاستخدام لجزء من الموارد المتاحة لدى المجتمع لتكوين رأس المال سواء كان هذا التكوين للتوسع أو لإنشاء وحدات جديدة يعاد استخدامها في العملية الإنتاجية لإنتاج سلع أخرى، ويعرفه كل من (Winger & Frasca, 1995: P10) بأنه: "أي موجود ملموس أو غير ملموس من المحتمل أن يؤدي إلى تحقيق عائد دوري و/ أو يؤدي إلى زيادة في القيمة، أما من الناحية المالية فينظر للاستثمار على أنه التضحية بأموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولمدة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية (Gangadnar & Babu, 2006: p2)، كما يعرف بأنه "إلتزام بأموال لغرض تحقيق عوائد مالية منها، أو لإستخدامها لمنافع أو فوائد مستقبلية" (Hearth&Zaima, 2002: P4)، ويعرف أيضاً بأنه "قيام الأفراد والمؤسسات بشراء أحد الأصول المالية والتي تنتج عوائد معينة، في فترة زمنية معينة، وذلك بأقل الأخطار الممكنة" (جابر، ١٩٨٢: ص٢٨)، أما الاستثمار بمفهومه الشامل هو "عملية اقتصادية مدروسة من شخص طبيعي أو معنوي تقوم على أسس أو قواعد علمية أو عقلانية بموجبها يجري توجيه أصول مادية

أو مالية أو بشرية أو معلوماتية نحو تحقيق عوائد اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو علمية في المستقبل بتدفقات مستمرة عادة تضمن قيما تتجاوز القيم الحقيقية المالية للأصول الرأسمالية (المطلوبة) وفي ظل ظروف تتسم بالأمان والتأكد قدر المستطاع مع عدم استبعاد هامش مقبول للمخاطر" (معروف، ٢٠٠٣: ص١٧).

تمثل أدوات الاستثمار الأصل الذي حصل عليه المستثمر من جراء استثمار أمواله والتي تتخذ أشكالاً متعددة ما بين أوراق مالية سواء أكانت أدوات ملكية (أسهم) أم أدوات دين (سندات)، أوعقار، أوسلعة، أومشروعات اقتصادية، أوعملات أجنبية، أومعادن نفيسة، أوصناديق استثمار، مع توقع عوائد مستقبلية منها تتناسب مع حجم المخاطرة، وتقسم أدوات الإستثمار إلى:

أ. أدوات الاستثمار الحقيقي: يعد الاستثمار حقيقياً عندما يكون للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي (عقارات، سلع، ...) (كداوي، ٢٠٠٨: ص١٥).

ب. أدوات الاستثمار المالية: هي أي عقد ينتج عنه في آن واحد أصل مالي لمشروع والتزام مالي أو أداة ملكية لمشروع آخر.

وقد عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية الأدوات المالية بأنها "أي عقد ينتج عنه في آن واحد نشوء أصول مالية للوحدة الاقتصادية، وإلتزامات مالية أو حقوق ملكية مقابل ذلك لوحدة اقتصادية أخرى (IASB, IAS32, para11).

وإن الأصل المالي قد يكون: (إصدارات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٦: ص١٣٠٦)

- نقد.
- حق تعاقدي لاستلام نقد أو أصول مالية أخرى من مشروع آخر.
- حق تعاقدي لتبادل الأدوات المالية مع مشروع آخر بموجب شروط مواتية.
- أداة حقوق ملكية لمشروع آخر.

أما الالتزامات المالية: هي عبارة عن التزامات تعاقدية (IASB, IAS32, para11)

- لتسليم نقد أو أصول مالية أخرى لمشروع آخر.
- لتبادل الأدوات المالية مع مشروع آخر بموجب شروط من المحتمل أنها ليست مواتية.

ومن الأمثلة الشائعة للأصول المالية، التي تمثل حقاً تعاقدياً لاستلام النقدية فى المستقبل، والالتزامات المالية المقابلة التى تمثل التزاماً تعاقدياً لتسليم النقدية فى المستقبل ما يلي:

- حسابات العملاء والموردون.
- أوراق القبض وأوراق الدفع.
- الإقراض والإقتراض.

- السندات المستحقة للتحصيل و الدفع.

وفي كل حالة، فإن الحق التعاقدي لأحد الأطراف لاستلام (أو التزام بتسليم) النقدية يقابله التزام الطرف المقابل بالتسليم (أو حقه فى الاستلام).

كما يعتبر الحق أو الالتزام التعاقدي لاستلام أو تسليم أو مبادلة الأدوات المالية فى حد ذاته أداة مالية، فينطبق على سلسلة الحقوق أو الالتزامات التعاقدية تعريف الأداة المالية، إذا كانت ستؤدي في النهاية إلى استلام أو دفع النقدية، أو إلى اقتناء أو إصدار أداة حقوق ملكية، فإن أوراق الدفع في السندات الحكومية مثلاً التي تعطى لحاملها الحق التعاقدى لاستلام السندات الحكومية وليس النقدية، كما تعطى المصدر الالتزام التعاقدي لتسليم تلك السندات وليس النقدية، تعتبر أصلاً مالياً لحاملها وإلتزاماً مالياً على مصدرها.

أما حقوق الملكية: هي أي عقد يظهر حصة متبقية في أصول مشروع ما بعد خصم كافة الالتزامات التي عليها (IASB, IAS32, para11).

ومن أمثلة أدوات حقوق الملكية الأسهم العادية غير القابلة للبيع Non-Puttable وبعض أنواع الأسهم الممتازة Preference Shares، وخيارات الشراء المكتوبة Written Sell Options التى تسمح لحاملها بالاكتتاب في أو شراء عدد محدد من الأسهم العادية غير القابلة للبيع للمنشأة المصدرة، وذلك مقابل مبلغ نقدي محدد أو أصل مالي آخر.

**أنواع الأدوات المالية وتصنيفها.**

تتعدد وتتنوع الأدوات المالية المتاحة للمصارف للإستثمار فيها، ولكل أداة مالية صفة وخاصية مختلفة فيما يخص المخاطرة والحساسية للتضخم والظروف الاقتصادية الأخرى، مما ينجم عنه أنواع متعددة للأدوات المالية، وتصنيفات وفق أسس مختلفة. قام الباحث بعرض أنواع الأدوات المالية وفقاً للتصنيفات المختلفة وصولاً للتصنيف لأغراض المحاسبة والتقرير المالي وهو الأهم بالنسبة للباحث وفقاً للآتي:

- **التصنيف وفقاً لأنواع الأسواق المالية:**

أ- أدوات سوق النقد:

وهي الأدوات التي يكون موعد استحقاقها سنة واحدة أو أقل وهي ذات مخاطرة ضعيفة وتسويقها سريع وتشمل الأدوات المالية لسوق النقد مايلي:

١. أذونات الخزينة تكون عالية السيولة ومضمونة بشكل كامل من الحكومة، وتباع على أساس مزاد أسبوعي غالباً بخصم من القيمة الاسمية وعليه فان الخصم يحدد العائد. ويمكن بيعها في سوق ثانوية (Jones, 1999: P26).
٢. شهادات إيداع قابلة للتداول: وهي عبارة عن شهادات صادرة من مصرف تجاري بإيداع مبلغ معين بمعدل فائدة محددة وذلك لأجل محدد، ويتم تداولها في سوق الأوراق المالية عن طريق بيعها قبل استحقاق أجلها نظير تنازل حاملها عن جزء من العائد (الوطيان، ١٩٩٠: ص٣٧).
٣. الأوراق التجارية: وهي أداة غير مضمونة قصيرة الأجل تصدرها الشركات المالية وتباع عادة بخصم بشكل مباشر من المصدر أو بشكل غير مباشر عبر التاجر، على الرغم من وجود سوق ثانوية للأوراق التجارية إلا انه سوق ضعيف ومعظمه يحتفظ به لحين الاستحقاق (Rose, 1999: P314).
٤. يورو دولار: ظهرت هذه الأداة عندما أخذت بعض المصارف الأوربية تفتح لعملائها حسابات ودائع لأجل بالدولا وتستخدمها بالاقراض وتلتزم بدفعها لهم بحلول أجلها بالدولار أيضاً، وذلك بخلاف العرف السائد لديها والقاضي بدفع الودائع بالعملات المحلية (مطر، ١٩٩٩: ص١٧٣).
٥. القبولات (الكفالات) المصرفية: وهي عبارة عن سحوبات مصرفية Drafts يستخدمها المستوردون المحليون في استيراد بضاعة أجنبية على الحساب، ويلجأ إليها المستورد متى كانت لا تتوافر لديه السيولة الكافية لدفع ثمن البضاعة فوراً، وذلك بأن يتفق المستورد مع أحد المصارف المحلية لإصدار قبول مصرفي يضمن فيه هذا المصرف للمورد الحصول على ثمن البضاعة بواسطة مصرف مراسل في دولة المورد، ويكون بإمكان المورد الاحتفاظ بالقبول المصرفي لحين موعد استحقاقه أو بيعه في السوق الثانوي للأوراق المالية بخصم معين وتقوم المصارف التجارية عادة بشراء هذا النوع من القبولات فتحقق بذلك عائداً هو نسبة الخصم (مطر، ١٩٩٩: ص١٧٠).

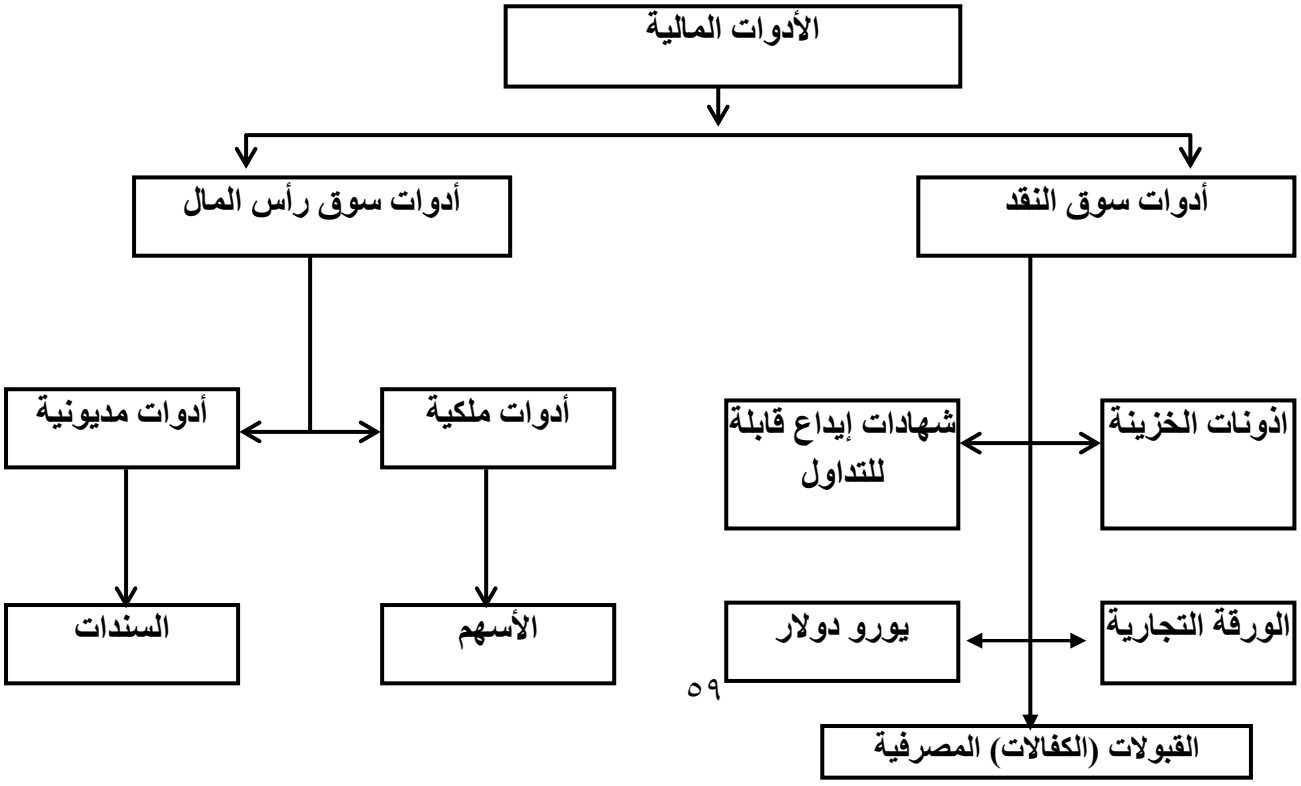
ب–أدوات سوق رأس المال:

هي الأدوات التي يكون لها تاريخ استحقاق أكثر من سنة، وتقسم الأوراق المالية في سوق رأس المال من حيث حقوق الملكية في رأس مال الشركة المصدرة إلى نوعين رئيسيين هما:

١. أدوات ملكية (الأسهم): هي أوراق المالية التي تمثل حصة في ملكية الشركة المساهمة وذلك في صورة أسهم عادية أو أسهم ممتازة، ويمثل السهم العادي مستند ملكية له قيمة اسمية وقيمة دفترية وقيمة سوقية، ويتمتع حامل السهم العادي بحق التصويت في الجمعية العمومية والحق في نقل ملكية الأسهم كما ويتمتع بمسؤوليته المحدودة بمقدار حصته في رأس المال، بينما تجمع الأسهم الممتازة بين سمات الأسهم العادية والسندات، فالسهم الممتاز يشبه السهم العادي بأنه ليس له تاريخ استحقاق وأن مسؤولية حامله محدودة بمقدار مساهمته ولا يحق لحامله المطالبة بنصيبه في الأرباح إلا إذا قررت الإدارة إجراء توزيعات، ومن ناحية أخرى تشبه الأسهم الممتازة السندات في أن نصيب السهم من الأرباح محدد بنسبة معينة من قيمته الاسمية وأن حملتها لهم الأولوية في أموال التصفية (الكراسنة، ٢٠٠٥: ص٤-١٣).

٢. أدوات الدين (السندات): هو عبارة عن قرض تتعهد الجهة التي أصدرته بدفع قيمته في تاريخ معين بالإضافة لدفع الفوائد المستحقة عليه بشكل دوري، وتوجد أنواع مختلفة للسندات منها السندات الحكومية التي تصدرها الدولة والسندات التي تصدرها الشركات، وأيضا سندات قابلة للتحويل الى أسهم عادية أو ممتازة وسندات الدخل وبمقتضاها لا يتم دفع الفوائد المستحقة عليها إلا إذا حققت الشركة دخلاً وسندات قابلة للاسترداد يمكن للجهة التي أصدرتها استردادها قبل تاريخ الاستحقاق (تركي، ١٩٩٥: ص٢٥٨).

الشكل رقم (٢) تصنيف الأدوات المالية وفقاً لنوع السوق المالي



المصدر: (منى محمد، ٢٠٠٩: ص٤٨)

وظهرت مؤخراً أنواع مبتكرة من الأدوات المالية الحديثة المعقدة تلبيةً لرغبة المتعاملين بالأسواق المالية سميت بالأدوات المالية المشتقة، ويتناولها الباحث باختصار وفقاً لمايلي:

**مفهوم الأدوات المالية المشتقة** Derivative Financial Instruments

وضعت العديد من التعاريف للأدوات المالية المشتقة لبيان ماهيتها، فقد عرفها مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في الفقرة (١٠) من المعيار رقم ٣٩، بأنها "أداة مالية:

١. تتغير قيمتها استجابة للتغير في معدل فائدة، سعر أوراق مالية، سعر سلعة، معدل صرف عمله، معدلات أو أسعار المؤشر، أو مؤشر ائتمان Credit Index.
٢. لا تتطلب صافي استثمار أولي أو تتطلب مبلغاً قليلا كصافي استثمار أولي نسبة إلى أنواع أخرى من العقود التي تستجيب بشكل مماثل للتغير في شروط السوق.
٣. يتم تسويتها في تاريخ مستقبلي" (إصدارات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٦: ص١٧١٧).

هناك عدة أنواع للمشتقات المالية: أهمها العقود الآجلة Forward Contracts والعقود المستقبلية Future Contractsوعقود الخيار Options وعقود المبادلة Swaps والمشتقات المالية الأخرى.

**عقد الخيار Option Contract**

هو عقد بين طرفين بائع ومشتري يعطي هذا العقد مشتري حق الخيار الحق في بيع أو شراء أصل ما في وقت لاحق وبسعر محدد مسبقاً عند التعاقد (Don N. Chance, 2004: p2)، يقوم مشتري حق الخيار بدفع مبلغ من المال يمثل قيمة الخيار لبائع حق الخيار وهو غير قابل للرد، أي أن مشتري العقد سيدفع قيمة الخيار سواء نفذ العقد أو لم ينفذه، مقابل ذلك يكون بائع الحق مستعداً لتنفيذ هذا العقد عندما يرغب مشتري حق الخيار بذلك، والخيار الذي يعطي مشتري حق الخيار الحق بشراء الأصل المتضمن يسمى خيار الشراء Call Option أما الخيار الذي يعطي مشتري حق الخيار الحق ببيع الأصل المتضمن يدعى خيار البيع Put Option، وتنقسم عقود الخيار من حيث وقت التنفيذ إلى قسمين: (John C. Hull, 2003: pp6,7)

١. عقد الخيار الأوربي European Option Contract حيث لا يحق لمشتري حق الخيار تنفيذ العقد إلا في وقد محدد وهو وقت التنفيذ Expiration Date.

٢. عقد الخيار الأمريكي American Option Contract يمكن لحامل حق الخيار تنفيذ العقد في أي وقت خلال مدة العقد بدءاً من بداية عقد الخيار وحتى نفاذه.

**العقود الآجلة Forward Contracts**

العقد الآجل هو عقد يبرم بين طرفين، مشتري وبائع للتعامل على أصل ما (أسهم أو سندات أو عقارات أو عملات أجنبية أو الذهب أو السلع) على أساس سعر يتحدد عند التعاقد، على أن يكون التسليم في تاريخ لاحق وتكون لتلك العقود المالية مدة زمنية محددة وسعر وشروط معينة يتم تحديدها عند تحرير العقد بين البائع والمشتري (John C. Hull, 2005: P6).

- **التصنيف وفقاً لحقوق حامل الأداة المالية:**

تصنف أدوات الاستثمار المالي من حيث الحقوق التي ترتبها لحاملها إلى: (السعودي، ١٩٩٩: ص٢٥٧)

أ- أدوات ملكية: تعطي لحاملها حق ملكية في صافي أصول الشركة المصدرة مثل الأسهم الممتازة والأسهم العادية.

ب-أدوات دين: لا تعطي لحاملها الحق بالملكية وإنما الحق بالحصول على دفعات سداد مقابل الدين فقط، ومن أمثلتها اذونات الخزينة وشهادات الإيداع والأوراق التجارية والقبولات والسندات.

- **التصنيف وفقاً لأجل الأداة المالية:**

يمكن تصنيف أدوات الاستثمار المالية من حيث الأجل إلى:

أ- أدوات مالية قصيرة الأجل: وهي أوراق مالية ذات استحقاق اقل من سنة واحدة مثل اذونات الخزينة وشهادات الإيداع والقبولات.

ب- أدوات مالية طويلة الأجل: وهي أوراق مالية يحتفظ بها لمدة أكثر من سنة ومن أمثلتها الاسهم والسندات.

- **التصنيف وفقاً لدخل الأداة المالية:**

تصنف أدوات الاستثمار المالي من حيث الدخل الى: (رمضان، ١٩٩٨: ص٤٦)

أ- ذات الدخل الثابت: مثل اذونات الخزينة والسندات ذات سعر الفائدة الثابت والأسهم الممتازة.

ب- ذات الدخل المتغير: مثل الأسهم العادية والسندات ذات سعر الفائدة العائم (المتغير).

- **التصنيف لأغراض المحاسبة والتقرير المالي**

تناول معيار المحاسبة الدولي IAS39 (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس) تصنيف الأدوات المالية إلى عدة مجموعات أساسية وحدد مفهوم وتعريف كل منها، حيث أشارت الفقرة ٤٥ منه إلى أن الأصول المالية تصنف إلى إحدى الفئات الأربع التالية:

(IASB, IAS39, Revised 2008: para45)

**أولاً: الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل (FVTPL)**

هي الأصول التي تم امتلاكها أو تحملها بشكل رئيسي لغرض المتاجرة وتوليد ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر أو هامش التعامل، وتعد الأصول المالية محتفظ بها للمتاجرة بغض النظر عن سبب امتلاكها إذا كانت جزءً من محفظة يوجد دليل على أن لها نمطاً فعلياً لتحقيق

الربح قصير الأجل، وتعتبر الأصول المالية المشتقة والالتزامات المالية المشتقة دائماً محتفظ بها للمتاجرة إلا إذا حددت بأنها أدوات تحوط فعلية.

ويوضح (السعافين، ٢٠٠٥: ص٩) صفات الأصول بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بأنها:

١. اشتريت بشكل أساسي بغرض البيع أو إعادة شرائها خلال مدة قريبة.
٢. جزء من محفظة محددة من الأدوات المالية التي تدار مع بعضها البعض عندما يكون هناك دليل على ربح حالي سوف يتم تحقيقها في مدة قصيرة.
٣. أداة مالية مشتقة باستثناء ما إذا كانت مصممة لاغراض التحوط ويتوقع أن يكون التحوط فعال.

**ثانياً: الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق Held to Maturity (HTM)**

هي أصول مالية مع دفعات ثابتة أو قابلة للتمديد أو استحقاق ثابت، للمشروع نية ايجابية وقدرة على الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق، عدا عن القروض والذمم المدينة التي أحدثها المشروع، ونلاحظ مما سبق أنه يجب أن يتوافر شرطان أساسيان لتصنيف أي منشأة لأصولها المالية ضمن هذه الفئة:

**النية:** النية الكاملة لدى المنشأة في الاحتفاظ بالأصل المالي لتاريخ الاستحقاق.

**القدرة:** القدرة على الاحتفاظ به لتاريخ الاستحقاق.

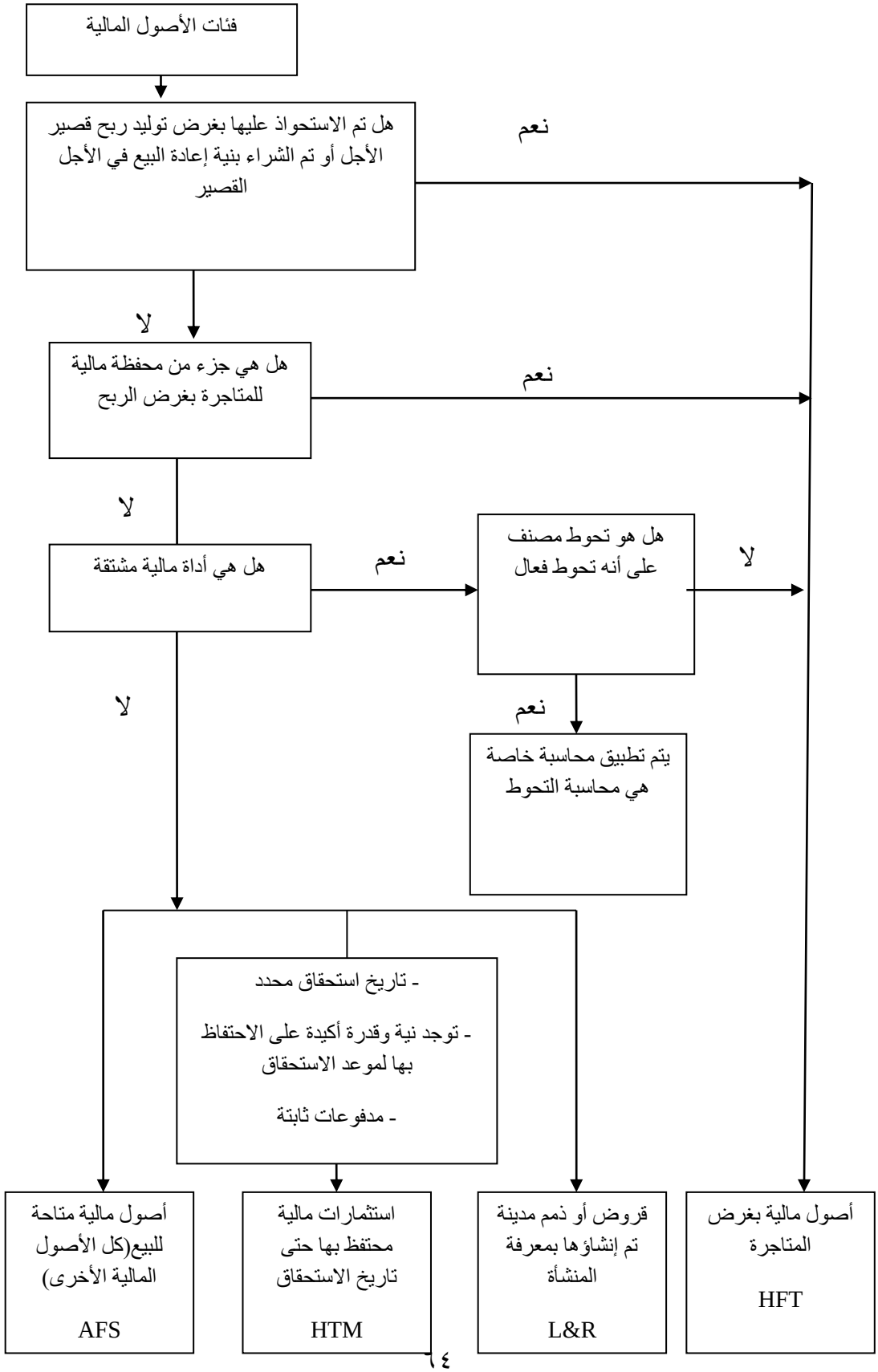
**ثالثاً: الاستثمارات المتاحة للبيع Available For Sale (AFS)**

وهي الاستثمارات التي لا يمكن تصنيفها ضمن المتاجرة أو المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، كالأسهم والسندات المحتفظ بها لغايات غير المتاجرة، وتتميز الأصول المالية المصنفة ضمن هذه المجموعة بأنها تحتفظ بها لفترة غير محددة فهي ليست لأغراض المتاجرة بحيث يتم بيعها فور ارتفاع أسعارها في السوق كما أن النية عند شرائها لم تكن الاحتفاظ بها لتاريخ الاستحقاق (السعافين، ٢٠٠٤: ص١٣)، إلا أنه يحتفظ بها لأهداف استراتيجية كالأسهم المشتراة لغاية السيطرة مثلاً، تصنف الأدوات المالية على أنها للمتاجرة أو أنها متوفرة للبيع بناءً على نية الادارة، فإذا كان مدير المحفظة مخولاً بيع أو شراء الأوراق المالية لمعادلة وموازنة المخاطر في المحفظة ولكن لا توجد نية للمتاجرة ولا توجد ممارسة سابقة للبيع لتحقيق الربح على المدى القصير، فإنها عندئذٍ تصنف على أنها متوفرة للبيع، أما إذا كان مدير المحفظة ينشط في بيعها وشرائها في المحفظة تصنف على أنها محتفظ بها للمتاجرة (إصدارات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،٢٠٠٣، ص٣٥- ٣٩).

**رابعاً: القروض والمديونيات التي تنشأ عن الأنشطة المعتادة Loans &Receivable**

وهي الأصول المالية المنشأة عن المؤسسة نفسها وذلك بقيام المؤسسة بتزويد المدين مباشرة بمبالغ أو بضائع أو خدمات ومثال عليها القروض والتسهيلات كافة التي تقدمها المصارف.

الشكل رقم (٣) شجرة تصنيف الأصول المالية وفق معيار المحاسبي الدولي IAS39



المصدر: (حماد، ٢٠٠٢: ص٣٠٠)

**أما الالتزامات المالية** تصنف حسب المعيار IAS39 ضمن المجموعتين التاليتين:

١. الالتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر FVTPL: ويقسم هذا التصنيف بدوره إلى فرعين هما:

أ- التزامات مالية محتفظ بها للمتاجرة Held For Trading (HFT) وتتضمن:

- التزامات لتسليم أصول مالية مقترضة لأجل بيع قصير.
- التزامات حاصلة بنية إعادة شرائها في الأجل القصير.
- تلك الالتزامات التي هي جزء من محفظة الأدوات المالية، ويوجد دليل فعلي بالحصول على أرباح قصيرة الأجل منها.
- التزامات مشتقة وليست جزء من عملية تحوط.

ب- التزامات مالية مقاسة عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة.

٢. التزامات مالية مقيمة وفق التكلفة المستهلكة.

أما معيار التقرير المالي الدولي IFRS7 (الأدوات المالية: الإفصاح) فيتطلب تصنيف الأدوات المالية المقتناة في بنود منفصلة وواضحة، ويجب على المنشأة تجميع البنود المتشابهة في خصائصها مع بعضها بما يتناسب مع طبيعة وسمات هذه الأدوات وطبيعة المعلومات المفصح عنها، والتزويد بالمعلومات الكافية والملائمة لكل منها (IASB, IFRS7, 2005: para6).

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي معيار التقرير المالي الدولي IFRS9 (الأدوات المالية: التصنيف والقياس) الذي سيحل محل المعيار IAS39، حيث تناول جانب الأصول المالية فقط من تصنيف وقياس في إصداره بتاريخ ١٢ تشرين الثاني ٢٠٠٩ (IASB, IFRS9: 2009)، وتناول جانب الالتزامات المالية في تشرين الأول ٢٠١٠، تم بموجب هذا المعيار إلغاء تصنيف الأصول المالية المتوفرة للبيع والمحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق واقتصر المعيار الجديد التصنيف للأصول المالية على فئتين فقط هما: (IASB, IFRS9: 2010)

أ- فئة الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل: وتشمل الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية كالأسهم، بالاضافة لجميع الأدوات المالية المشتقة باستثناء ما تعذر منها تحديد قيمتها العادلة، وبشكل عام فهي تشمل:

١. الأصول المالية لأغراض المتاجرة.

٢. الأصول المالية التي صممت منذ نشوءها (شرائها أو توليدها) لتقاس بالقيمة العادلة.

٣. الأصول المالية المتاحة للبيع هي تلك الأصول التي لا يمكن تصنيفها ضمن ١-٢ أعلاه، حيث لم يكن الهدف عند شراءها هو المتاجرة وإعادة بيعها، وبنفس الوقت ليس هناك النية بالاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

ب- فئة الأصول المالية المقيمة بالتكلفة المطفأة: التكلفة المطفأة هي تكلفة أصل أو التزام معدلة لتحقيق سعر فائدة فعلي ثابت خلال عمر الأصل أو الإلتزام، وتشمل أدوات الدين التي كانت تصنف سابقاً وفق IAS39 في إحدى الفئتين (معدة للبيع، محتفظ بها للاستحقاق)، أما وفق المعيار الجديد IFRS (9) تصنف في فئة أصول الدين بالتكلفة المطفأة بشرط أن تحقق الشرطين التاليين:

١. أن تكون الأداة جزء من نموذج الأعمال Business model: الذي يهدف من امتلاكه للأصل الحصول على دفعات تدفقات نقدية وفق شروط تعاقدية وليس بيع الأصل قبل تاريخ الاستحقاق.

٢. للأداة تدفقات نقدية تعاقدية: عبارة عن جزء من أصل الدين زائداً الفائدة.

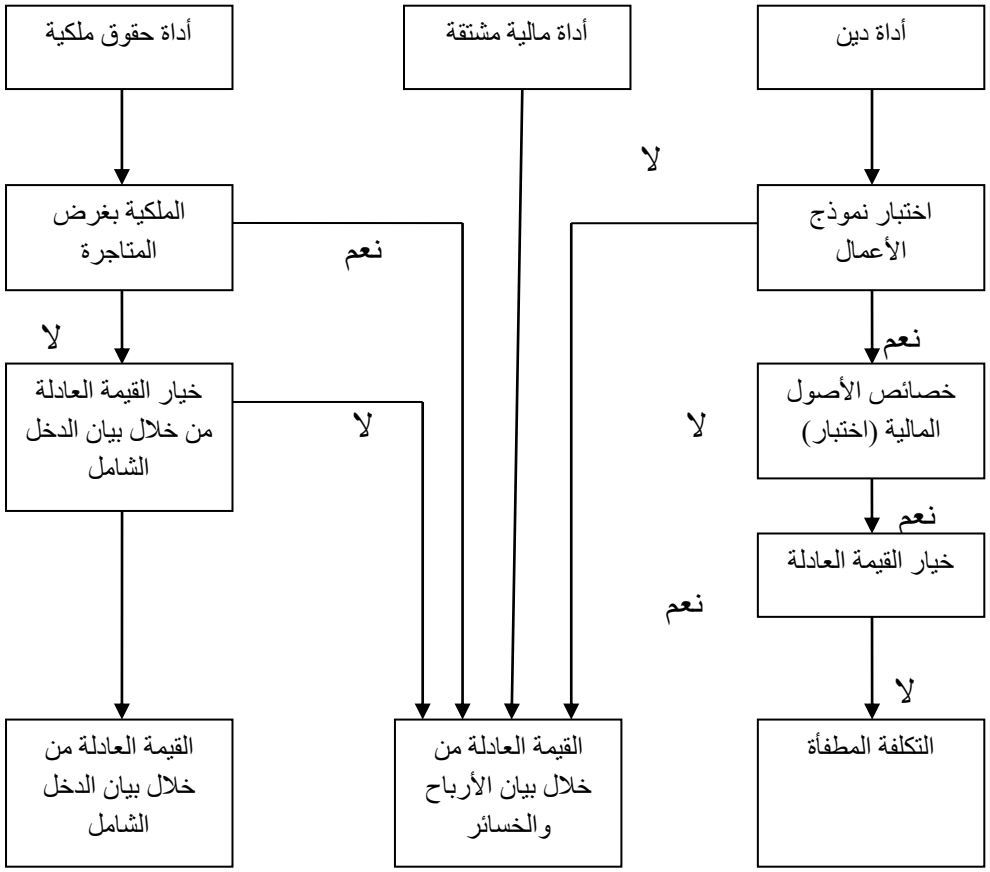
وبحال لم تحقق أداة الدين الشرطين السابقين تصنف في فئة الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

وبالنسبة للالتزامات المالية وضعها في فئتين:

١. التزامات مالية مقيمة بالقيمة العادلة.
٢. التزامات مالية مقيمة بالتكلفة المطفأة.

ويبين الشكل رقم (٤) شجرة القرارات المتعلقة بتصنيف مختلف الأدوات المالية في فئتي المقيمة بالقيمة العادلة أو التكلفة المطفأة وفقاً معيار التقرير المالي الدولي IFRS (9).

الشكل رقم (٤) يبين شجرة القرارات المتعلقة بتصنيف مختلف الأدوات المالية في فئتي المقيمة بالقيمة العادلة أو التكلفة المطفأة وفقاً للمعيار IFRS (9)




المصدر: (IASB, IFRS9, 2010)

يستنتج الباحث أن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، وهو جزء من مشروع أوسع لاستبدال معيار المحاسة رقم ٣٩، يبسط نموذج القياس المختلط ويحدد التصنيف الجديد للأدوات المالية لأغراض القياس، فبالنسبة للأصول المالية على اختلاف أنواعها تنصب بالنهاية إما في فئة الأدوات المقيمة بالقيمة العادلة سواء من خلال الأرباح أو الخسائر أو من خلال بيان الدخل الشامل أو فئة المقيمة بالتكلفة المطفأة، ويحدد فئتين أساسيتيين لقياس الالتزامات المالية، وهما فئة الالتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة أوالتكلفة المطفأة بحال اجتازت اختبار نموذج الأعمال والمنوه عنه سابقاً، ويعتمد أساس التصنيف على نموذج أعمال المنشأة، وسمات التدفقات النقدية التعاقدية لها.

**ثانياً: متطلبات القياس والافصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً للمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية.**

منذ التسعينات من القرن الماضي بدأ اتجاه جديد لدى معايير المحاسبة الدولية يظهر بشدة ويفرض نفسه وهو نموذج القيمة العادلة في القياس، ونظراً لحداثة هذا النموذج وكثرة المشكلات المتعلقة به فقد فضلت لجنة معايير المحاسبة الدولية الإنتقال التدريجي إلى تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية، وذلك من خلال إصدار معيار يتناول بدايةً الإفصاح عن القيمة العادلة فقط وهو IAS32، وخلال فترة زمنية معقولة من إصدار هذا المعيار يتم خلالها إبراز منافع القيمة العادلة واستخدامها في التحليل والمساعدة في اتخاذ القرار يتم إصدار معيار آخر للقياس والاعتراف وهو المعيار IAS39 (الأدوات المالية: الإعتراف والقياس)، وهو نفس المنهج الذي اتبع من قبل مجلس معايير المحاسبة المالي الأمريكي، حيث أصدر بالبداية SFAS107 بعنوان "الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية"، ثم المعيار SFAS115 بعنوان "المحاسبة عن بنود معينة في الاستثمارات المالية"، وكان نتيجة ذلك تقسيم مشروع المعايير الدولية للأدوات المالية إلى مراحل ابتداءً من الإفصاح وعرض البيانات المالية انتهاءً بالاعتراف والقياس، حيث تم إنجاز المرحلة الأولى في آذار ١٩٩٥ عندما اعتمدت لجنة معايير المحاسبة الدولية المعيار IAS32، والمرحلة الثانية من المشروع هي النظر في مواضيع الاعتراف (إلغاء الاعتراف) والقياس ومحاسبة التحوط، حيث تم إصدار المعيار IAS39 في عام ١٩٩٨، واعتبر نافذ المفعول للقوائم المالية التي تغطي الفترات التي تبدأ من الأول من كانون الثاني ٢٠٠١ أو بعد ذلك التاريخ، وتم تعديل هذه النسخة أكثر من مرة، فبتاريخ ٣١ آذار ٢٠٠٤ صدرت نسخة معدلة منه تعكس اعتبارات محاسبة القيمة العادلة للتحوط الكلي بعنوان "محاسبة تحوط القيمة العادلة للتحوط ضد التعرض لخطر معدلات الفائدة للمحفظة المالية" (Fair Value Hedge Accounting for a Portfolio Hedge of Interest Rate Risk)، وفي ١٧ كانون الأول ٢٠٠٤ أصدر المجلس تعديل بسيط للمعيار IAS39 حول "التحويل والاعتراف الأولي للأرباح والخسائر( Transition and Initial Recognition of Profit or Loss)، وبتاريخ ١٤ نيسان ٢٠٠٥ تم تعديل المعيار حول "تحوط التدفق النقدي للعمليات المستقبلية"، وفي ١٥ حزيران ٢٠٠٥ تم تعديل هذا المعيار أيضاً ليعكس "خيار القيمة العادلة للأدوات المالية" وقد جاءت هذه التعديلات لتخفيض درجة التعقيد في المعيار من خلال توضيح متطلبات المعيار وزيادة الإرشادات التطبيقية المرفقة به واستبعاد عدم الإتساق في المعالجات المحاسبية والتفسيرات المتعلقة بها، وتم بتاريخ ٣٠/تموز/٢٠٠٨ اعتماد نسخة معدلة للمعيار بعنوان: "Eligible Hedged Items" (البنود المؤهلة لاعتبارها بنود محوطة) ليصبح هذا التعديل نافذ المفعول للقوائم المالية التي تغطي الفترات التي تبدأ اعتباراً من

١/ تموز/٢٠٠٩، وأتت هذه التعديلات نهاية عام ٢٠٠٨ استجابة لتأثير الازمة المالية العالمية حيث يعد هذا التعديل آخر تعديل معتمد للمعيار، أما التعديلات التي صدرت بعد ذلك فهي تمهيداً لإصدار معيار التقرير المالي IFRS9 (الأدوات المالية التصنيف والقياس) واستبداله تدريجياً للمعيار IAS39 بسبب تعقيداته (IASB, IAS39, Revised 2008: Introduction).

وفي نيسان ٢٠٠٩ قام رؤساء مجموعة الدول الـ ٢٠، ومجلس الاستقرار المالي بالبحث مع مجلس المعايير الدولية على تخفيض تعقيدات معايير المحاسبة المتعلقة بالأدوات المالية بالتعاون مع واضعي معايير المحاسبة في الولايات المتحدة الأميركية بالعمل جاهدين على تطوير معايير محاسبية موجودة، وقام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتقسيم المشروع إلى ثلاث مراحل، على أن يكون التركيز الرئيسي للمرحلة الأولى هو "التصنيف والقياس للأصول المالية"، حيث تناول جانب الأصول المالية فقط من تصنيف وقياس في اصداره بتاريخ ١٢ تشرين الثاني ٢٠٠٩، وتناول جانب الالتزامات المالية في اصداره الجديد في تشرين الأول من عام ٢٠١٠، أما المرحلة الثانية تتناول "انخفاض القيمة للأدوات المالية"، تم اصدار مسودة العرض في ١-١-٢٠١١، وانتهت فترة استقبال التعليقات على المسودة في ١-٤-٢٠١١، والمداولات حوله لاتزال مستمرة لتاريخه، أما المرحلة الثالثة تتناول "محاسبة التحوط"، حيث أصدرت مسودة العرض بتاريخ ١٢-٢٠١٠، وانتهت فترة استقبال التعليقات على المسودة في ٩-٣- ٢٠١١، والمداولات حوله لاتزال مستمرة لتاريخه.

وأصدر IASB بتاريخ ١٢- أيار – ٢٠١١ المعيار IFRS13 بعنوان "قياس القيمة العادلة"، يوفر المعيار الدولي الجديد الإرشادات اللازمة للوحدات المختلفة لكيفية وطريقة تحديد القيمة العادلة للأصول والالتزامات التي تتطلب المعايير الدولية الأخرى قياسها بالقيمة العادلة والإفصاح عن معلومات القيمة العادلة عند قياسها بها، ومن أبرز هذه المعايير IAS16، IAS39، IAS36، IAS38، IAS32، IFRS9.

قام الباحث بعرض متطلبات الاعتراف والقياس الأولي واللاحق للأدوات المالية وفقاً للمعايير الدولية ذات العلاقة وفقاً للآتي:

- **الإعتراف الأولي بالأدوات المالية Initial Recognition**

نص معيار المحاسبة الدولي IAS39 بالنسبة للاعتراف الأولي للأدوات المالية، على أنه يجب الاعتراف بالأصل المالي أو الالتزام المالي في بيان مركزها المالي، بمجرد أن أصبحت الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية (IASB, IAS39, Revised 2008: para14)، مثال ذلك

أوراق القبض أو غيرها من الأدوات المالية المدينة وأوراق الدفع والمستحقات الدائنة Receivables & Payables، فعندما تصبح الشركة طرفاً في عقدها فهي بالنتيجة تملك الحق التعاقدي في استلام النقدية بالنسبة لأوراق القبض أو تتحمل التزام تعاقدي بدفع النقدية بالنسبة لأوراق الدفع، بالتالي يعترف بهما كأصل أو التزام مالي في تاريخ التعاقد.

- **قياس الأدوات المالية Measurement**

يأخذ الاستثمار في الأدوات المالية أشكالاً متعددة من حيث الأثر الاقتصادي المترتب عليه، ومن حيث أجله ومدة الاحتفاظ به، ومن حيث حجمه والهدف منه سواء كان للمتاجرة أم ممارسة تأثير في السياسات المالية والتشغيلية للمنشأة المستثمر فيها. وقد أدى هذا التعدد والاختلاف في الهدف من الاستثمار في الأدوات المالية وآجاله وحجمه الى ضرورة إتباع طرائق محاسبية وأسس قياس تلاءم كل شكل من إشكاله.

بالتالي يتوقف قياس الأدوات المالية الأولي والقياس اللاحق والاعتراف بالمكاسب والخسائر الناتجة عن التغير في قيمها العادلة أو تكاليف إطفاءها على تصنيفها الذي حدده المعيار وفقاً للمجموعات الأربعة التالية التي يعرض الباحث خصائصها وأسس القياس لكل تصنيف وفقاً لمايلي: (IASB, IAS39, Revised 2008: para45), (IASB, IAS39, Revised 2008: para46) (القاسم، ٢٠١٠: ص ص ١٧-٧٨)، (الريشاني، ٢٠٠٩: ص ص ٨-٢٦)

**١. الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر FVTPL**

هي الأصول التي تم امتلاكها أو تحملها بشكل رئيسي لغرض المتاجرة وتوليد ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر أو هامش التعامل، ويجب تصنيف الأصول المالية على أنها محتفظ بها للمتاجرة إذا توافرت فيها أياً من الشروط التالية:

أ. تم تبويبه كأصل محتفظ به لأغراض المتاجرة HFT، ويحتفظ بالأصل المالي لأغراض المتاجرة إذا حقق الشروط التالية:
- ❖ تم اقتناؤه لغرض البيع أو إعادة الشراء في مدى زمني قصير.
- ❖ يمثل جزء من محفظة أدوات مالية يتم إدارتها بغرض الحصول على أرباح قصيرة الأجل.
- ❖ من المشتقات المالية ماعدا التي تمثل منها أداة تحوط فعالة.

ب. الأصول المصممة لتقاس بالقيمة العادلة منذ اقتناءها Designated: تلك التي تختار المنشأة أن تبوبها عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر فيما عدا الاستثمار في أدوات حقوق ملكية التي ليس لها أسعار سوقية من خلال سوق أدوات مالية نشطة والتي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بموثوقية.

وبالنسبة للقياس فينطبق على الأدوات المالية ضمن هذا التصنيف القياس بالقيمة العادلة وهو خيار للاعتراف الأولي وغير قابل للتغيير لاحقاً بالنسبة لأدوات خيار القيمة العادلة FVO، حيث تبقى الأداة المالية ضمن هذا التصنيف حتى يتم بيعها أو تنتهي مدتها أو تطفىء، وإن تغيرات القيمة العادلة يجب أن تسجل ضمن بنود قائمة الدخل بالفترة التي حصلت فيها، بغض النظر عنه سواءً تم بيعها أو التصرف بها أم لا. كما أن دخل الفائدة المكتسب من الأوراق المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة تسجل في قائمة الدخل (Dychman, 2001: p649)، وتعرض هذه الأدوات بالقوائم المالية (قائمة المركز المالي) كأنها أصول متداولة (Needles et al, 2002: p335).

ومن أمثلة هذا التصنف من الأصول المالية الأسهم المخصصة للمتاجرة قصيرة الأجل وقد تكون جزء من محفظة مشكلة لتولد مكاسب في الأجل القصير، أدوات مالية مشتقة كالخيارات والمستقبليات مخصصة للمضاربة بالأجل القصير للاستفادة من تقلبات الأسعار في السوق المالي وغير محددة كأداة تحوط، وفيمايلي الجدول رقم (٣) يوضح المعالجة المحاسبية للأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر FVTPL.

**جدول رقم (٣): المعالجة المحاسبية للأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر FVTPL**

| البيان | المعالجة المحاسبية |
|---|---|
| القياس الأولي | القيمة العادلة، إلا إذا كان من غير الممكن قياس القيمة العادلة بموثوقية مثل أدوات الملكية والمشتقات غير المعروضة (Unquoted) |
| القياس اللاحق | القيمة العادلة |
| الاستهلاك: فائدة فعالة | في الأرباح والخسائر ضمنياً |
| تغيرات القيمة العادلة | في الأرباح والخسائر |
| خسائر إنخفاض القيمة | في الأرباح والخسائر ضمنياً |
| عكس إنخفاض القيمة | في الأرباح والخسائر ضمنياً |

المصدر: (الريشاني، ٢٠٠٩: ص٩)

نلاحظ أنه لا يتم إجراء اختبار انخفاض القيمة للأدوات المصنفة ضمن هذه الفئة، لأن التقييم الدوري بالقيمة العادلة يعكس التغير في القيمة (الانخفاض أو عكسه) ضمنياً بالأرباح والخسائر إن وجد.

**٢- الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق HTM**

هي أصول مالية غير مشتقة تتميز بما يلي:

- لها مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد.

- ولها تاريخ استحقاق محدد.

- ولدى المصرف النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها.

تقاس الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بالتكلفة المستهلكة[*] Amortized Cost باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال Effective Interest Rate Method، ولا يتم ذكر أي مكسب أو خسارة غير متحققة في الدخل، بينما يتم تضمين دخل الفائدة أو المكاسب والخسائر المتحققة ومن ضمنها أي قسط استهلاك في بيان الدخل (Wild et al, 2007: p240)، ومن أهم وأشهر أمثلتها السندات سواء كانت السندات الحكومية أم سندات الشركات.

ويلخص الجدول التالي رقم (٤) المعالجة المحاسبية للاستثمارت المحتفظ بها لغاية الاستحقاق:

| البيان | المعالجة المحاسبية |
|---|---|
| القياس الأولي | القيمة العادلة + تكاليف المعاملة |
| القياس اللاحق | تكلفة مستهلكة مع إجراء اختبار انخفاض القيمة |
| الاستهلاك: فائدة فعالة | في الأرباح والخسائر |
| تغيرات القيمة العادلة | لا يعترف بها |
| خسائر إنخفاض القيمة | في الأرباح والخسائر |
| عكس إنخفاض القيمة | في الأرباح والخسائر |

المصدر: (الريشاني، ٢٠٠٩: ص١٢)

نلاحظ بما أنه لا يتم التقييم دورياً بالقيمة العادلة لهذه الفئة من الأدوات، فيتم إجراء اختبار انخفاض القيمة للأدوات المصنفة ضمن هذه الفئة، وينعكس الانخفاض في القيمة بالتالي بالأرباح والخسائر إن وجد، وكذلك الأمر بالنسبة لعكس الانخفاض بالقيمة.

---

[*] الكلفة المستهلكة: تعني ان العلاوة أو الخصم يتم إستهلاكه كل فترة لحساب دخل الفوائد، ويعالج إستهلاك العلاوة أو الخصم على أنه تعديل لدخل الفوائد وحساب الاستثمارات (Schroeder et al, 2006: P383)

وإذا باعت المنشأة أو أعادت تصنيف مبلغ من الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ولو كان هذا المبلغ قليل قبل تاريخ الاستحقاق فإن ذلك يجرد المنشاة من الأهلية لتصنيف الأصول المالية بصفة محتفظ بها لمدة عامين لاحقين باستثناء:

- المبيعات القريبة من تاريخ الاستحقاق.
- المبيعات التي يمكن أن تنسب إلى حدث منعزل خارج سيطرة المنشاة مثل التدهور الائتماني الكبير في ملاءة الجهة المصدرة.
- المبيعات التي تحصل بعد أن تقوم المنشاة بتحصيل كامل المبلغ الأصلي للأصل المالي من دفعات مسبقة مجدولة.

**٣- القروض والمديونيات Loans & Receivables (LR)**

وهي الأصول المالية الناتجة عن المنشأة نفسها وذلك عند قيامها بتزويد المدين مباشرة بمبالغ أو بضائع أو خدمات ومثال عليها القروض والتسهيلات كافة التي تقدمها المصارف.

وتعرف القروض والمديونيات على أنها أصول مالية (غير مشتقة) ذات تاريخ سداد محدد أو قابل للتحديد وغير متداولة في سوق مالي نشط فيماعدا:

أ- الأصول التي تنوي الشركة بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير، والتي تم تبويبها في هذه الحالة كأصول محتفظ بها لأغراض المتاجرة HFT، والتي تم الاعتراف بها أولياً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ب- الأصول التي بوبتها الشركة على أنها متاحة للبيع.

وكمثال على هذا النوع من الأصول المالية القروض لزبائن المصرف التي تولد نقدية، بالاضافة لحسابات الزبائن والمدينين المولدة من قبل المصرف نتيجة تقديم الخدمات.

تقاس القروض والمديونيات بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

ويوضح الجدول التالي رقم (٥) المعالجة المحاسبية للقروض والمديونيات:

| البيان | المعالجة المحاسبية |
|---|---|
| القياس الأولي | القيمة العادلة + تكاليف المعاملة |
| القياس اللاحق | تكلفة / تكلفة مستهلكة مع إجراء اختبار انخفاض القيمة |
| الاستهلاك: فائدة فعالة | في الأرباح والخسائر |
| تغيرات القيمة العادلة | لا يعترف بها |
| خسائر انخفاض القيمة | في الأرباح والخسائر |
| عكس انخفاض القيمة | في الأرباح والخسائر |

المصدر: (الريشاني، ٢٠٠٩: ص١٨)

نلاحظ من الجدول أنه بالنسبة لهذه الفئة أيضاً لا يتم تقييمها دورياً بالقيمة العادلة، لذلك إجراء اختبار انخفاض القيمة للأدوات المصنفة ضمن هذه الفئة، ويعكس الانخفاض في القيمة إن وجد بالأرباح والخسائر.

**٤- الأصول المالية المتاحة للبيع Available For Sale (AFS)**

وهي أصول غير مشتقة تم تحديدها كأصول متاحة للبيع عند الإقتناء، وغير المبوبة:

أ- كقروض ومديونيات LR.

ب- كاستثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق HTM.

ج- كأصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر FVTPL.

ومن أمثلتها الاسهم والسندات غير المصنفة للاحتفاظ بها حتى الاستحقاق أو لبيعها في الأجل القصير، حيث ينوي المصرف من شراءها بيعها وعدم الانتظار لاستحقاقها ولكن ليس بالأجل القصير. وتقاس بالقيمة العادلة ويعترف بالأرباح والخسائر الناجمة عن تغيرات القيمة العادلة من خلال قائمة التغيرات في قائمة حقوق الملكية، إلا أنه مؤخراً ووفق التعديل الجديد للمعيار IAS1 (IASB, IAS1, 2009)، نص على الاعتراف بالتغيرات غير المحققة في القيمة العادلة للأدوات

المالية المتاحة للبيع كأحد بنود الدخل الشامل الآخر (Henning et al, 2010: P5)، ويمكن أن يعاد عرضه كمكون منفصل في حقوق الملكية في بند مكاسب وخسائر غير محققة، إلا أنه في حال بيع الأصل أو انخفاض قيمته عند إجراء اختبار انخفاض القيمة يتم إعادة الاعتراف بالأرباح والخسائر المتراكمة في حقوق الملكية في بيان الدخل لهذه الفترة، وبما أن هذه الأدوات لا يتم المتاجرة بها على نحو فعال فإن العديد يؤيدون هذه المعالجة ويعتقدون أن تضمين الدخل التغيرات في القيمة السوقية لهذه الأدوات تسبب زيادة في تقلب الدخل (Larson, 2005: p430). ويمكن أن يختار المصرف معالجة التغيرات في القيمة العادلة لهذه الأدوات في قائمة الدخل شريطة الاستمرار في هذه السياسة وثباتها.

وفيمايلي الجدول رقم (٦) يعرض خلاصة المعالجة المحاسبية للأصول المتاحة للبيع:

| البيان | المعالجة المحاسبية |
|---|---|
| القياس الأولي | القيمة العادلة + تكاليف المعاملة |
| القياس اللاحق | القيمة العادلة |
| الاستهلاك: فائدة فعالة | في الأرباح والخسائر |
| تغيرات القيمة العادلة | تعالج كأحد أحد بنود الدخل الشامل الآخر في بند التغيرات غير المحققة في القيمة العادلة، ويعاد عرضه كمكون منفصل في حقوق الملكية، وإذا تم بيعها يعترف عندئذن بالأرباح أو الخسائر في قائمة الدخل. |
| خسائر انخفاض القيمة | في الأرباح والخسائر |
| عكس انخفاض القيمة العادلة | الاستثمارات في حقوق الملكية: تعالج في حقوق الملكية<br>الاستثمارات في سندات الدين: تعالج في الأرباح والخسائر |

المصدر: (الريشاني، ٢٠٠٩: ص١٨-١٩)

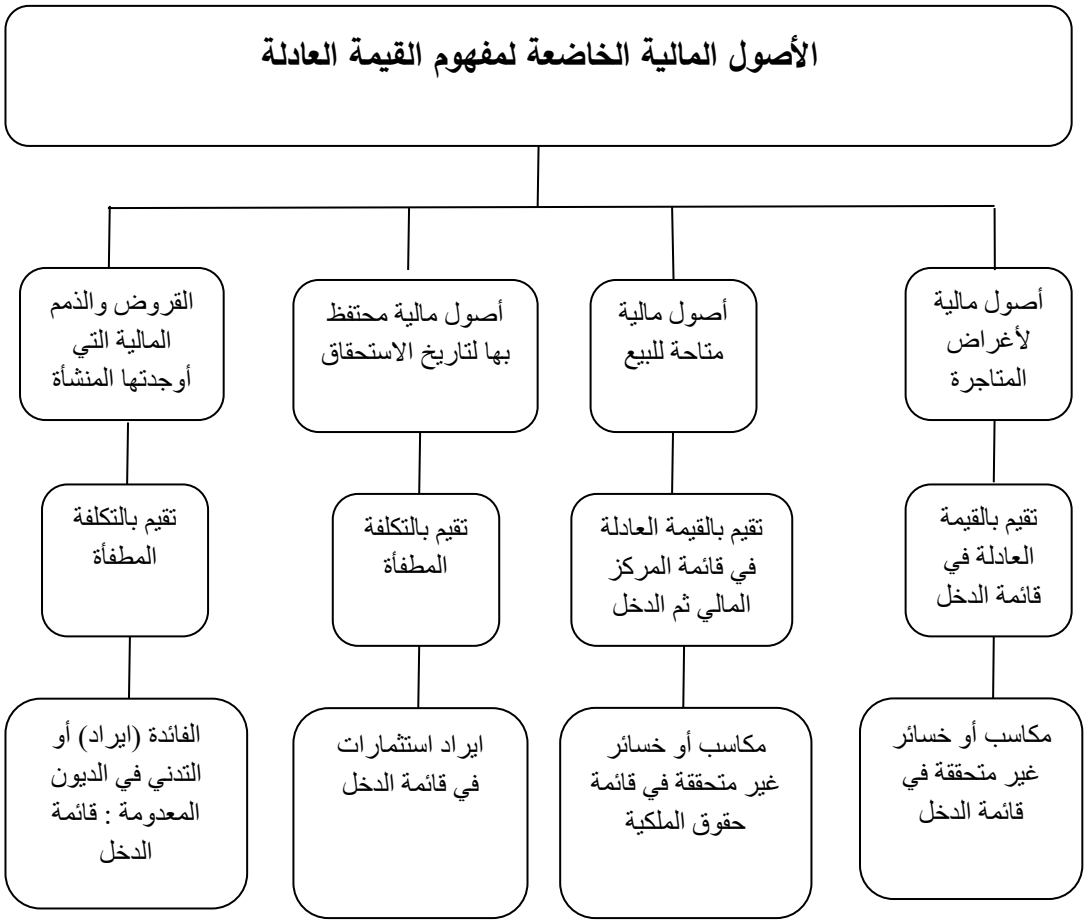
نلاحظ بالنسبة لهذه الفئة من الأدوات المالية على الرغم من أنه تقاس بالقيمة العادلة، إلا أن التغيرات بالقيمة العادلة يتم الاعتراف بها في قائمة حقوق الملكية إلا إذا انخفضت القيمة فيتم الاعتراف في قائمة الدخل، بالتالي فإن الخسائر الناجمة عن الانخفاض تكون متضمنة في الأرباح والخسائر، لكن الارتفاع (عكس الانخفاض) فيتم إما في قائمة حقوق الملكية إلا اذا تم بيعها أو التخلص منها يعترف عندها بالأرباح أو الخسائر في قائمة الدخل، بالنسبة للاستثمارات

في حقوق الملكية يتم الاعتراف بعكس انخفاض القيمة في حقوق الملكية، أما بالنسبة للاستثمارات في سندات الدين تعالج في الأرباح والخسائر، لأن لها وقت محدد للسداد يجب أن تنعكس خلالها التغيرات في الأرباح والخسائر.

بالنسبة لمصاريف الشراء للأدوات المالية مثل العمولات والرسوم وأجور المستشارين تعد مصاريف تحمل على بيان الدخل بالنسبة لكل من الاستثمارات المالية (الأصول والالتزامات) بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ولا تعد جزءً من قيمتها المعترف بها, أما بالنسبة للأصول المالية المتوفرة للبيع نلاحظ كما يوضح الجدول أعلاه رقم (٥) أن هذه التكاليف تعتبر جزءً من القيمة عند الاعتراف الأولي.

ويلخص الشكل التالي رقم (٥) ما ورد بالجداول أعلاه بالنسبة للمعالجة المحاسبية لفئات الأدوات المالية المختلفة وفقاً لمعايير الدولة لاعداد التقارير المالية.

الشكل رقم (٥) يبين الأصول المالية الخاضعة لمفهوم القيمة العادلة.



المصدر: (الشطي، ٢٠٠٧: ص٣٦)

- **الالتزامات المالية.**

يتم قياس الالتزامات المالية حسب تصنيفها وفقاً المعيار IAS39 ضمن المجموعتين التاليتين:

١. الالتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر FVTPL: ويقسم هذا التصنيف بدوره إلى فرعين هما:

أ- التزامات مالية محتفظ بها للمتاجرة HFT، كالمشتقات المالية غير المحددة كأدوات تحوط.

ب-التزامات مالية مقاسة عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة، مثل بعض ايداعات العملاء والأوراق التجارية القابلة للخصم والتداول.

تقاس هذه الفئة بالقيمة العادلة، وتسجل التغيرات فيها ضمن قائمة الدخل (إلا إذا كانت مشتقات مالية محددة على أنها أداة تحوط).

بالنسبة للتغير في القيمة العادلة الناجمة عن مخاطر الائتمان للالتزامات المالية، فبعد أن حددت مسودة العرض التي تم نشرها في أيار ٢٠١٠ بأنه يتم اثباتها أولاً في الأرباح الخسائر ثم في قائمة الدخل الشامل الآخر OCI كخطوة تالية، إلا أن مشروع المعيار IFRS9 الصادر في تشرين الأول ٢٠١٠ عدل هذه المسودة ونص على اثبات هذه التغيرات في مباشرة في قائمة الدخل الشامل الآخر، وذلك للحد من التقلبات التي يمكن أن تصيب حساب الأرباح والخسائر نتيجة التغيرات الشديدة في مخاطر الائتمان للالتزامات المالية (IASB, IFRS9, 2010).

**٢.** التزامات مالية مقيمة وفق التكلفة المستهلكة، كأدوات الدين التي يصدرها المصرف (السندات، أوراق الدفع).

يبين الجدول التالي رقم (٧) ملخص المعالجة المحاسبية للأدوات المالية بحسب تصنيفها وفق معيار المحاسبي الدولي IAS39. المصدر: (Pauline Wallace, 2005: p7)

| التصنيف | القياس | التغيرات في القيمة المسجلة (عدا المحدد منها كطرف في علاقة تحوط) | فحص انخفاض القيمة المطلوب |
|---|---|---|---|
| الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر | القيمة العادلة | قائمة الدخل | غير مطلوب |
| الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق | التكلفة المستهلكة أو المطفأة | قائمة الدخل | نعم مطلوب |
| القروض والمديونيات | التكلفة المستهلكة أو المطفأة | قائمة الدخل | نعم مطلوب |
| الأصول المالية المتاحة للبيع | القيمة العادلة | قائمة حقوق الملكية | نعم مطلوب |

| | | | |
|---|---|---|---|
| الالتزامات المالية | القيمة العادلة أو التكلفة المستهلكة (المطفأة) | قائمة الدخل | ---------- |

- **محاسبة التحوط Hedge Accounting**

يعرف التحوط على أنه" استراتيجية تحمي المنشأة ضد مخاطر التقلبات غير المرغوبة في أسعار بعض أصولها أو التزاماتها أو معاملاتها المتوقعة، ويستخدم لتجنب أو تقليل المخاطر من خلال إيجاد علاقة يتوقع من خلالها أن تتم موازنة الخسائر في مراكز معينة كلياً أو جزئياً بواسطة مكاسب في مراكز أخرى" (إصدارات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٥: ص٨٦٥)، ويعرف أيضاً أنه عبارة عن مجموع النشاطات المتخذة من قبل إدارة المنشأة لتخفيض تأثيرات حالات عدم التأكد فيما يتعلق بقيمة المنشأة ككل (Christine Helliar et al, 2005: p15)، تتوقف المعالجة المحاسبية للأدوات المالية المحددة كأدوات تحوط أنواع التحوط الثلاثة وفقاً لمايلي:

**محاسبة تحوط القيمة العادلة Fair Value Hedge Accounting**

(IASB, IAS39, Revised 2008: para.89)

وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي IAS39 بالنسبة لتحوطات القيمة العادلة إذا لبى تحوط قيمة عادلة الشروط اللازمة لتطبيق محاسبة التحوط خلال فترة تقديم التقارير المالية فإنه يجب التعجيل في الإقرار بالدخل(مكسب أو خسارة) الناتج عن البند المحوط لمناظرة ومقابلة Matching التأثير على قائمة الدخل الناجم عن مشتق التحوط الذي تتم محاسبته على أساس مراقبة تحركات الأسعار(Marking To Market) في أسواق المشتقات لتعديل القيمة العادلة للأداة المالية المشتقة حيث:

أ- المكسب أو الخسارة من إعادة قياس أداة التحوط بمقدار القيمة العادلة يجب الاعتراف بها فوراً في صافي الربح أو الخسارة.

ب- المكسب أو الخسارة من البند المحوط يجب أن تعدل المبلغ المسجل للبند المحوط والاعتراف بها فوراً في صافي الربح أو الخسارة.

**محاسبة تحوط التدفق النقدي Cash Flow Hedge Accounting**

(IASB, IAS39, Revised 2008: para.95-96)

في حالة تحوط التدفق النقدي تقوم محاسبة التحوط على أساس تأجيل الإقرار بالمكاسب أو الخسائر الناجمة عن أداة التحوط عندما يكون التحوط فعالاً حيث تؤجل في مكون مستقل في قائمة الدخل الشامل، كأحد بنود الدخل الشامل الآخر (IASB, IAS1, 2010) (بعد أن كان يعترف به سابقاً في قائمة حقوق الملكية قبل التعديل الجديد للمعيار الأول)، بسبب أن البند المحوط يكون تأثيره على قائمة الدخل مستقبلياً وليس فورياً، ويعاد إدراج هذه المكاسب أو الخسائر المؤجلة وتصنيفها في قائمة الدخل في الفترة التي يؤثر فيها البند المحوط في قائمة

الدخل لتحقيق التناظر والمقابلة Matching المطلوبة بين تأثير كل أداة التحوط والبند المحوط، وبقدر ما يكون التحوط غير فعال يتم الاعتراف بمكاسب وخسائر أداة التحوط في قائمة الدخل فوراً حيث يجب التمييز بين التحوط الفعال والتحوط غير الفعال، فالجزء من المكسب أو الخسارة من أداة التحوط المحدد على أن تحوط فعال يجب الاعتراف به في قائمة الدخل الشامل كأحد بنود الدخل الشامل الآخر (IASB, IAS1, 2010)، والجزء غير الفعال من التحوط يجب الإبلاغ عنه مباشرة في صافي الربح أو الخسارة إذا كانت أداة التحوط مشتقاً.

بشكل أكثر تحديداً تتم محاسبة تحوط التدفق النقدي كما يلي:

أ- يتم تعديل الجزء المكون المنفصل لقائمة الدخل الشامل المرتبط بتحوط التدفق النقدي الفعال بمقدار ما يلي:

١- القيمة العادلة للتغير التراكمي في التدفقات النقدية المستقبلية للبند المحوط من بداية التحوط.

٢-المكسب أو الخسارة المتراكمة من أداة التحوط اللازمة لمعادلة التغير التراكمي في التدفقات النقدية المستقبلية من البند المحوط من بداية التحوط باستثناء الجزء المكون غير الفعال الذي يعالج في أرباح وخسائر الفترة.

ب- أي مكسب أو خسارة متبقية من أداة التحوط (التي هي ليست تحوطاً فعالاً) يتم إدخاله في صافي الربح أو الخسارة إذا كانت أداة التحوط مشتقاً.

إذا نجم عن الالتزام الثابت المحوط أو العملية المتنبأ بها المحوطة الاعتراف بأصل أو التزام عندئذ في الوقت الذي يتم فيه الاعتراف بالأصل أو الالتزام يجب استبعاد المكاسب أو الخسائر التي تم الاعتراف بها كدخل شامل آخر في قائمة الدخل الشامل بموجب أحكام محاسبة تحوط التدفق النقدي وإدخالها في القياس المبدئي لتكلفة الامتلاك أو في المبلغ المسجل الآخر للأصل أو الالتزام (IASB, IAS39, Revised 2008: para.97). ففي حالة التحوط لعملية شراء لمواد أولية متوقعة (متنبأ بها) مثلاً، يتم تجميع مكاسب أو خسائر أداة التحوط لهذه العملية في جزء قائمة الشامل الممثل لبنود الدخل الشامل الآخر بحالة تقييم التحوط أنه فعال، وقيمة أداة التحوط المتمثلة بالأرباح غير المحققة المتجمعة في هذا القائمة تدخل في القياس المبدئي لتكلفة الامتلاك أو المبلغ المسجل لهذه المواد، والجزء من التحوط غير الفعال يتم إقفاله فوراً في أرباح وخسائر الفترة (Dennis R. Jennings et al, 2000, chapter26:p11-12).

**محاسبة التحوط لصافي استثمار في وحدة أجنبية**

**Foreign Unit Net Investment Hedge Accounting**

(IASB, IAS39, Revised 2008: para.102)

يمكن أن تتعرض المنشأة عند ترجمتها للقوائم المالية للاستثمار الأجنبي إلى عملة التقرير لمخاطر التغيرات في أسعار الصرف غير المرغوبة، لذلك تقوم بالتحوط لذلك باستخدام الأدوات المالية المشتقة، وبحال لبى التحوط قواعد محاسبة التحوط فإنه يجب محاسبة تحوطات صافي استثمار في وحدة أجنبية بشكل مماثل لتحوطات التدفقات النقدية حيث أن الجزء من المكسب أو الخسارة في أداة التحوط المحدد على أنه تحوط فعال يجب الاعتراف به كأحد بنود الدخل الشامل الآخر في قائمة الدخل الشامل، ويجب الإبلاغ عن الجزء غير الفعال مباشرة في صافي الربح أو الخسارة إذا كانت أداة التحوط مشتقاً.

مما تقدم يستنتج الباحث أن المعالجة المحاسبية للأدوات المالية تعتمد بشكل كبير على خطة الإدارة للاحتفاظ بها أو التخلص منها، وليس على خصائص الأداة ذاتها، فتختلف مثلاً المعالجة المحاسبية لأداتي دين متشابهتين باختلاف الهدف من اقتناءها وتاريخ الاستحقاق لكل منهما، فإذا كانت قصيرة الأجل ومخصصة للمتاجرة تقيم بالقيمة العادلة، وإذا كانت محددة من قبل الادارة كمحتفظ بها للاستحقاق تقاس بالتكلفة المطفأة، ويرى الباحث أن هذا يشكل أحد نقاط الضعف في المعالجة المحاسبية وفقاً لهذا المعيار حيث يعطي للإدارة صلاحية ومرونة كبيرة مما يفسح مجالاً للتلاعب وإدارة الأرباح بالشكل المرغوب به من قبلها.

- **إعادة التصنيف Reclassification**

لا يجوز إعادة تصنيف أي أداة مالية من فئة "الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" الى أي فئة أخرى (متاحة للبيع، محتفظ بها لتاريخ الإستحقاق، القروض والمديونيات) (Schroeder et al, 2006: p384)، ويسمح المعيار في التعديل الذي تم في شهر تشرين أول ٢٠٠٨ التحويل من فئة "الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" وفق الشروط التالية:

١. في الحالات النادرة فقط إذا لم يعد الإحتفاظ بالأصل المالي لغرض بيعه أوإعادة شرائه في المدى القريب –حتى لو كان قد تم اقتنائه بدايةً بغرض بيعه أو إعادة شرائه بالمدى القريب– ويتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة له بتاريخ إعادة التصنيف، ويُمنع عكس أي ارباح او خسائر تم الاعتراف بها سابقاً في الأرباح والخسائر لذلك الأصل، وتعتبر القيمة العادلة بتاريخ إعادة التصنيف هي التكلفة أو التكلفة المطفأة للأصل المعاد تصنيفة – حسب الحالة–، وهذا التعديل جاء على خلفية الأزمة المالية العالمية التي بدأت اثارها السلبية الجوهرية تظهر في الربع الاخير من عام ٢٠٠٨.

٢. يسمح بتحويل الأصول المالية التي ينطبق عليها تعريف "القروض والذمم" والمصنفة ضمن فئة الأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر المخصصة بالقيمة العادلة الى فئات أخرى من الأصول المالية، إذا كان لدى المنشأة النية والقدرة على الإحتفاظ بهذه الأصول في المستقبل أو لتاريخ استحقاقها.

ويتم معالجة الأرباح والخسائر المعترف بها سابقاً في قائمة الدخل الشامل الأخر OCI للأصول المعاد تصنيفها كما يلي:

- الأصول المالية التي لها تاريخ استحقاق محدد يتم إطفاء الربح او الخسارة والمعترف بها سابقاً في (قائمة الدخل الشامل كدخل شامل أخر) في بيان الدخل على مدار العمر المتبقي للاصل بطريقة الفائدة الفعالة.
- أما اذا لم يكن للأصل المالي تاريخ استحقاق ثابت فيتم الاعتراف بالربح والخسارة المعترف به سابقا كدخل شامل أخر في بيان الدخل عند البيع أو وجود تدني في قيمته.
- عند التحويل من "متوفر للبيع" إلى "معده للمتاجرة"، لا يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناجمة عن عملية التحويل لأن هذا يعطى مرونه أكبر في توقيت الاعتراف بالدخل في الارباح والخسائر الصافية (IASB, IAS39, para107)، والتغير المتراكم في القيمة العادلة لتلك الاداة والذي كان قد سبق الاعتراف به مباشرة في حقوق الملكية يترك في حقوق الملكية إلى حين أن يتم بيع الاداة المالية أو التخلص منها بطريقة أخرى وعندئذن تدخل في بيان الدخل (IASB, IAS39, para92).

أما بالنسبة للالتزامات المالية لايجوز إعادة تصنيف من وإلى فئة الالتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر FVTPL.

- **إلغاء الاعتراف والاستبعاد Derecognizing**

يجب على المنشأة إلغاء الاعتراف بالأصول المالية أو بجزء من الأصول المالية، وذلك فقط عندما تفقد المنشأة السيطرة على الحقوق التعاقدية التي تشمل الأصل المالي (أو جزءاً من الأصل المالي)، وتفقد المنشأة هذه السيطرة إذا تحققت الحقوق والمنافع المحددة في العقد أو إذا انقضت الحقوق أو تنازلت المنشأة عن هذه الحقوق، وبشكل أكثر تحديداً عندما تقوم منشأة ببيع أو نقل أصل مالي إلى طرف أخر، يجب عليها تقييم مدى نقل المخاطر والمكافئات من خلال تقويم التعرض للتغير في مبالغ وتوقيت صافي التدفقات النقدية للأصل قبل وبعد الالغاء.

أما بالنسبة للالتزامات المالية فيجب على المنشأة استبعاد الالتزام المالي عندما يتم تنفيذ الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء مدته, ويحدث ذلك بشكل عام عندما:

- يقوم المدين بالوفاء بالتزاماته.
- عند إخلاء ذمة المدين من المسؤولية القانونية عن الالتزام.

حدد معيار المحاسبة الدولي IAS39 شروط إلغاء الاعتراف بالأصول المالية، حيث يجب على المنشأة أن تلغي الاعتراف بالأصل المالي عندما: (IASB, IAS39, 2008: para17)

١. تنقضي الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية للأصل المالي.

٢. تحويل الأصل المالي لطرف آخر Transfer.

إلا أنه ليس كل تحويل للأصل يؤهله للاستبعاد، حيث يعد الأصل المالي المحول مؤهلاً للاستبعاد من القوائم المالية عندما يتم: (IASB, IAS39, Revised 2008: para.18)

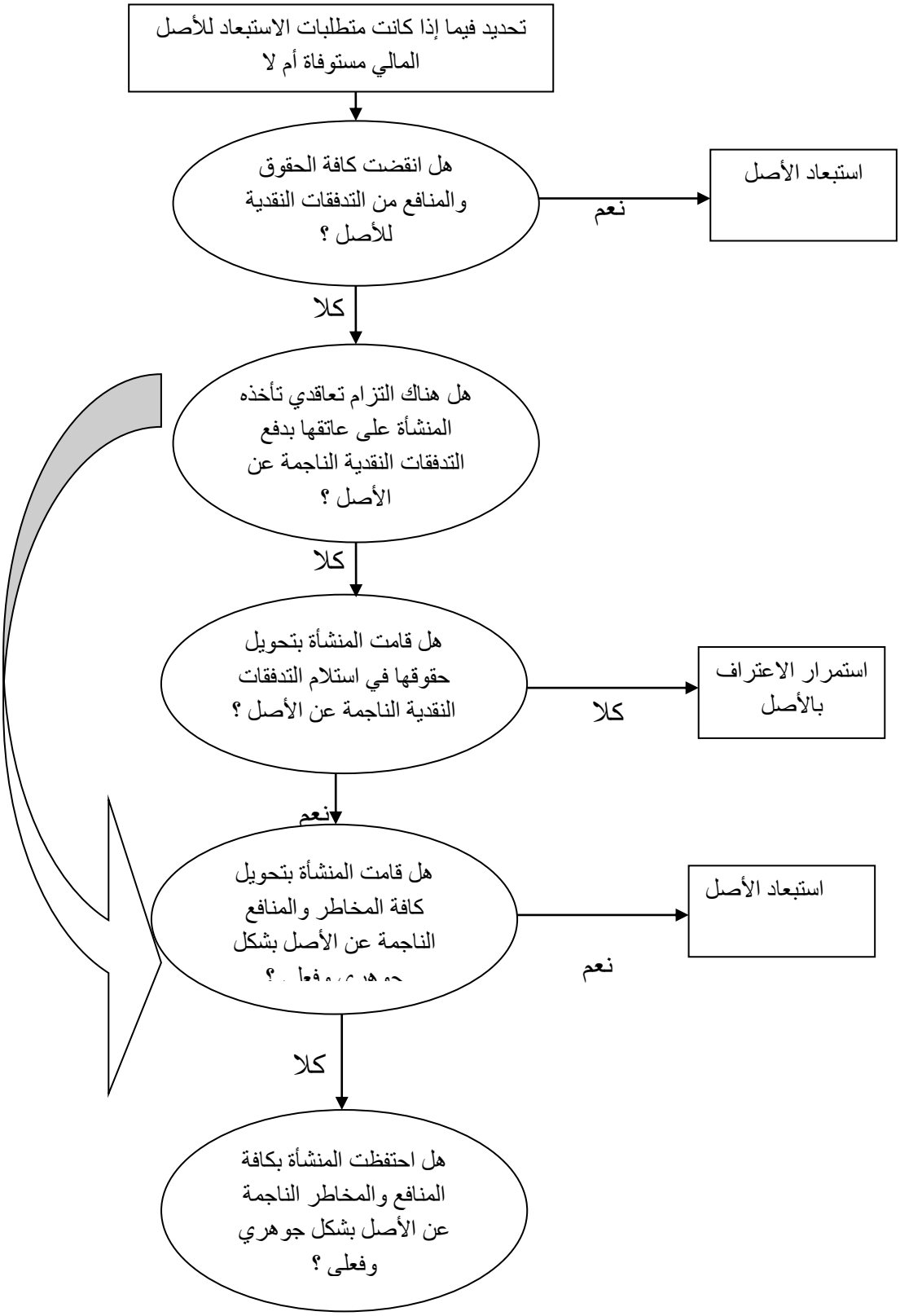
أ- تحويل الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي أو

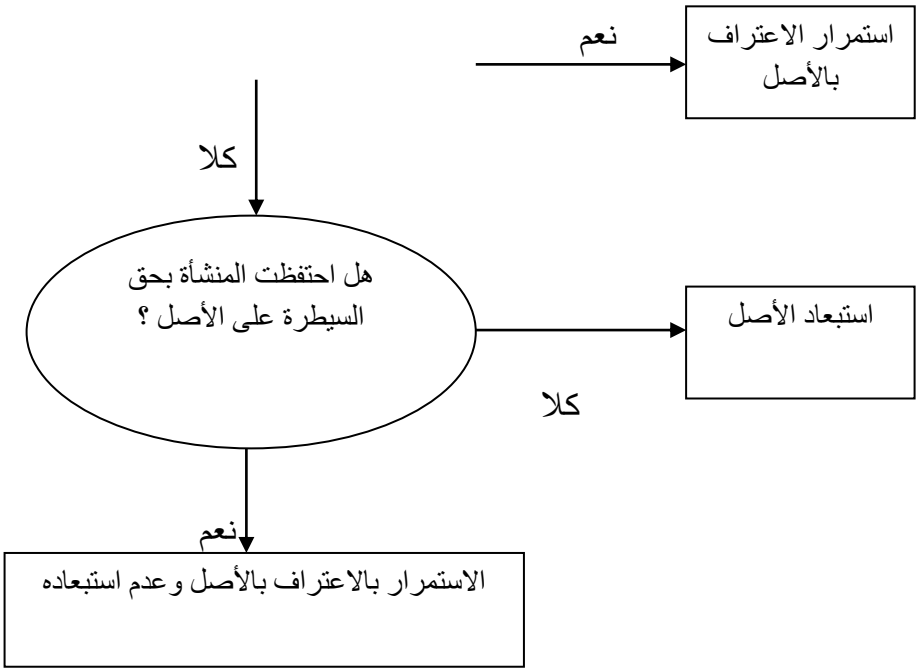
ب-تحويل كافة المنافع و المخاطر الناجمة عن ملكية هذا الأصل.

لكن بحالة أن المنشأة لم تحول كافة المنافع والمخاطر الناجمة عن الأصل المالي ولم تحتفظ بها جميعها، عندها يجب عليها أن تحدد فيما إذا كانت قد احتفظت بإمكانية السيطرة على الأصل المالي أم لا، فإذا كانت لم تعد تحتفظ بحق السيطرة على الأصل المالي عندها تقوم باستبعاد الأصل بالكامل وإعادة الاعتراف بالمنافع والمخاطر التي لا تزال تحتفظ بهما كأصل أو التزام جديد بشكل منفصل، أما إذا كانت لا زالت تحتفظ بحق السيطرة على الأصل على الرغم من تحويل بعض المنافع والمخاطر عندها لايتم استبعاد الأصل المالي بل تستمر بالاعتراف به (IASB, IAS39, Revised 2008: para20)، كذلك إذا كان هناك التزام تعاقدي تأخذه المنشأة على عاتقها بدفع التدفقات النقدية الناجمة عن الأصل عندها يعتبر ذلك تحويلاً للأصل يؤهله للاستبعاد لأنه يعتبر تحويلاً للمنافع الناجمة عن الأصل.

تبين لنا شجرة القرارات التالية في الشكل رقم (٦) أدناه فيما إذا كان يجب استبعاد أصل مالي ما

الشكل رقم (٦) شجرة قرارات استبعاد الأصل المالي






المصدر: (IASB, IAS39, Revised 2008: para.17-18-19-20)

(ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٦: ص١٧٦٤).

- **الافصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية**

إن أهم ما جاء بالمعيار IAS32 حول الإفصاحات اللازمة بحال قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة ما يلي: (IASB, IAS32, Para. 90, 93)

١. الطرق والافتراضات الهامة المستخدمة في تحديد القيمة العادلة للأصول المالية والالتزامات المالية، وذلك بصورة منفصلة لكل مجموعة منها.
٢. ما إذا كان تحديد القيمة العادلة قد تم بناء علي سعر معلن في سوق نشط أم باستخدام طريقة من طرق التقييم.
٣. ما إذا كانت القوائم المالية تتضمن أدوات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال استخدام أسلوب تقييم يعتمد على افتراضات لا تستند إلى أسعار أو معدلات سوقية واضحة.
٤. إجمالي القيمة المقدرة للتغير في القيمة العادلة عند استخدام أسلوب تقييم والتي تم الاعتراف به في الأرباح أو الخسائر خلال الفترة.
٥. الإفصاح عن الطريقة المستخدمة في تحديد القيمة العادلة، والافتراضات الهامة المستخدمة في تلك الطريقة، مثل الافتراضات المتعلقة بمعدلات السداد المبكر، المعدلات التقديرية للخسائر الائتمانية، أسعار الفائدة وأسعار الخصم إذا كانت ذات أهمية.

٦. في حالة قياس الاستثمارات في حقوق الملكية غير المدرجة بالبورصة أو لمشتقات مرتبطة بتلك الأدوات بالتكلفة نظراً لعدم إمكانية قياس قيمتها العادلة بصورة يعتمد عليها، يجب الإفصاح عن ذلك، مع تقديم وصف لهذه الأدوات المالية وقيمتها الدفترية، وشرح أسباب عدم إمكانية قياس القيمة العادلة بصورة يعتمد عليها، والتقديرات التي من المرجح أن تقع القيمة العادلة في حدودها (إن أمكن).

كما أوضح Mirza أنه وفقاً لهذا المعيار وفي حالة كانت الأدوات غير متداولة في سوق نشط يجب على المنشأة أن لا تفصح عن مبلغ أو قيمة واحدة تمثل تقديراً للقيمة العادلة، بل يجب حتى تكون المنفعة أكبر أن يتم الإفصاح عن مدى من المبالغ التي يعتقد أن القيمة العادلة تقع ضمنها، ويتم تزويد المستخدمين بمعلومات تساعدهم على تقدير القيمة العادلة .(Epstien&Mirza, 2002: P.P189,190)

وفي تاريخ ٢٠٠٥\٨\١٨ قام مجلس معايير المحاسبة الدولي بإصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS7 (الأدوات المالية: الافصاحات)، بهدف توحيد وتعزيز متطلبات الإفصاح فيما يتعلق بالأدوات المالية، والتي تأتي ضمن مجال المعيار الدولي IAS32 (الأدوات المالية: الإفصاح والعرض)، والمعيار الدولي IAS30 (القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة) الذي تم إلغاءه، ويعرض الباحث أهم التغيرات التي طرأت على المعيار الدولي (٣٢) فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية الواردة في المعيار الجديد IFRS7 قسم المعيار IFRS7 الافصاحات عن الأدوات المالية إلى: (IASB, IFRS7, 2005: para7)

١. إفصاحات قائمة المركز المالي: يجب الإفصاح عن فئات وبنود الأصول والالتزامات المالية في المركز المالي للمصرف كمايلي:(IASB, IFRS7, 2005: para8)

- الإفصاح عن الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة والتي تعود أرباح أو خسائر تقييمها لقائمة الدخل بشكل منفصل.
- الأدوات المالية المصنفة كاستثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.
- القروض والمديونيات.
- الاستثمارات المحتفظ بها للبيع.
- الالتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة والتي تعود أرباح أو خسائر تقييمها لقائمة الدخل بشكل منفصل.
- الالتزامات المالية المقيمة بالتكلفة المطفأة Amortized Cost.

- إفصاح خاص بالأصول والإلتزامات المالية التي تخصص لتقاس بالقيمة العادلة وتعالج فروق القياس بقائمة الدخل، بحيث يشمل هذا الإفصاح على مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومقدار التغيرات في القيمة العادلة.

٢. إفصاحات قائمة الدخل والملكية: يجب الإفصاح في قائمة الدخل فيما يتعلق بالأدوات المالية عن: (IASB, IFRS7, 2005: para20)

أ. صافي الربح أو الخسارة الناجمة عن:

- الأصول المالية والالتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة.
- الأصول المالية المتاحة للبيع، مبيناً بشكل منفصل الربح أو الخسارة المعترف بها في حقوق الملكية مباشرة خلال الفترة، ومقدار الربح أو الخسارة التي تم حذفها من حقوق الملكية وتحويلها إلى قائمة الدخل.
- الاستثمارات المحتفظ بها للاستحقاق.
- القروض والحسابات المدينة.
- الالتزامات المالية المعترف بها بالتكلفة المطفأة.

ب. دخل الفائدة المحتسب باستخدام طريقة الفائدة الفعالة للأصول والالتزامات المالية.

ت. إيرادات الفوائد الناتجة عن إنخفاض القيمة العادلة للأدوات المالية.

ث. قيمة أي خسارة انخفاض في القيمة لكل بند من بنود الأصول المالية.

٣. إعادة التصنيف (IASB, IFRS7, 2005: para12)

بحال قامت الشركة بإعادة التصنيف للأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة لأداة مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق أو العكس، يجب الإفصاح عن البنود المعاد تقييمها بشكل منفصل ضمن كل فئة، مع بيان أسباب ومبررات إعادة التصنيف.

٤. افصاحات محاسبية أخرى

الإفصاح عن ملخص السياسات المحاسبية، مثل أسس القياس المستخدمة لتحضير القوائم المالية والسياسات الأخرى المستخدمة لفهم وإعداد القوائم المالية.

٥.إفصاحات محاسبة التحوط (Patricia Teixeira Lopes, 2007: p24)

يجب الإفصاح بشكل منفصل عمايلي:

أ. بالنسبة لتحوط القيمة العادلة الإفصاح عن مكاسب وخسائر كل من

- أداة التحوط.
- البند المحوط.

ب. بالنسبة لتحوط التدفق النقدي الإفصاح عن:

- التحوط غير الفعال المعترف به في ربح أو خسائر الفترة.
- القيمة التي تم ترحيلها ونقلها خلال الفترة من قائمة حقوق الملكية، وإضافتها إلى قائمة الدخل، بحال التحوط الفعال.
- القيمة التي تم ترحيلها ونقلها خلال الفترة، من قائمة حقوق الملكية وإضافتها إلى القياس الأولي لتكاليف الإصدار (Acquisition Costs) أو إلى قيمة أي من الأصول غير المالية أو الإلتزامات غير المالية؛ من خلال عملية تحوط فعال لعمليات مستقبلية متوقع حدوثها.

ت. بالنسبة لتحوط صافي الاستثمار في وحدة أجنبية أيضاً النقدي الإفصاح عن التحوط غير الفعال المعترف به في ربح أو خسائر الفترة.

ث. إفصاح منفصل عن الخسائر المتحققة من التحوط على التدفقات النقدية والتحوط عن الإستثمارات، خاصة في المعاملات الأجنبية.

كذلك فقد تطلب المعيار IAS39 باعتباره مكملاً لأحكام المعيار الدولي IAS32 من ناحية الإفصاح إفصاحات إضافية حول القيمة العادلة، في حال حددت المنشأة قرضاً أو ذمة مدينة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، فبالاضافة للتغيرات في ظروف السوق كالتغيرات في سعر الفائدة (الأساسية) أو سعر سلعة أو سعر الصرف الأجنبي أو مؤشر الأسعار التي تمت ملاحظتها، هناك افصاحات تتعلق بمخاطر الائتمان المرافقة لهذا النوع من الأدوات المالية وأثره في تحديد القيمة العادلة لها، وحددت الفقرة رقم (٩) من هذا المعيار هذه الافصاحات بمايلي: (IASB, IAS39, Para9)

١. أقصى تعرض لمخاطرة الإئتمان للقرض أو الذمة المدينة (أو مجموعة القروض أو الذمم المدينة) في تاريخ إعداد القوائم المالية.
٢. مقدار التغير خلال الفترة وبشكل تراكمي في القيمة العادلة للقرض أو الذمة المدينة (أو مجموعة القروض أو الذمم المدينة) الذي ينسب للتغيرات في مخاطرة الإئتمان للأصل المالي المحدد ويعبر عنه إما:
   أ. كمقدار التغير في القيمة العادلة الذي لا ينسب للتغيرات في ظروف السوق؛ أو
   ب. بإستخدام أسلوب بديل تعتقد المنشأة أنه يمثل بشكل أكثر أمانة مقدار التغير في القيمة العادلة الذي ينسب للتغيرات في مخاطرة الإئتمان للأصل.
٣. مقدار التغير في القيمة العادلة الذي حدث لأية مشتقات إئتمان ذات علاقة أو أدوات مماثلة خلال الفترة وبشكل تراكمي منذ أن تم تحديد القرض أو الذمة المالية.

أما بالنسبة للإلتزامات المالية فإذا حددت المنشأة إلتزاماً مالياً بقيمته العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تطلب المعيار ٣٩ في الفقرة رقم(١٠) منه الإفصاح عما يلي: (IASB, IAS39, Para10)

١. مقدار التغير خلال الفترة وبشكل تراكمي في القيمة العادلة للإلتزام المالي الذي ينسب للتغيرات في مخاطرة الإئتمان لذلك الإلتزام الذي تم تحديده إما:

أ. كمقدار التغير في قيمته العادلة التي لا تنسب للتغيرات في ظروف السوق التي تتسبب في نشوء مخاطرة السوق (أنظر الملحق ب والفقرة ٤ب)؛ أو

ب. بإستخدام أسلوب بديل تعتقد المنشأة أنه يمثل بشكل أكثر أمانة مقدار التغير في قيمته العادلة الذي ينسب للتغيرات في مخاطرة الإئتمان للإلتزام.

الفرق بين المبلغ المسجل للإلتزام المالي والمبلغ الذي سيطلب من المنشأة تعاقدياً دفعه عند الإستحقاق لصاحب الإلتزام.

يستخلص الباحث من متطلبات الافصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية التي عرضها أنه بشكل عام عند عدم القدرة على تحديد القيمة العادلة بموثوقية كافية لأي سبب، فإنه يتم تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات حول الخصائص الأساسية للأدوات المالية المراد تقييمها، بما في ذلك الشروط والأحكام ذات الأهمية التي قد تؤثر على مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية، ودرجة التيقن منها وذلك لمساعدتهم على عمل تقديراتهم الخاصة لتحديد القيمة العادلة.

**ثالثاً: متطلبات القياس والافصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الأمريكية.**

دفع عجز مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً GAAP عن تقديم معلومات ملائمة للمستثمرين في الأسواق المالية عن القيمة العادلة للأدوات المالية مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB لإصدار العديد من المعايير لهذا الغرض، تناول الباحث أهمها لاستنتاج وتحديد متطلبات القياس والإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً لمايلي:

أصدر FASB في كانون الأول من عام ١٩٩١ بيان مفاهيم المحاسبة المالي SFAS107: "الإفصاحات عن القيمة العادلة للأدوات المالية"، الذي يعتبر أول خطوة عملية نحو الاتجاه إلى نموذج القيمة العادلة في قياس الأدوات المالية والافصاح عنها، لذلك فقد تضمن مجموعة من القواعد التي يجب استخدامها عند قياس القيمة العادلة، على الرغم من أنه تناول بشكل رئيسي أسس الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية، وتشمل هذه القواعد مايلي:

(Karen.k, Nelson, 1996: p163-164)

١. تعتبر أسعار السوق المحددة والمعلنة Quoted market prices أفضل مقياس لتحديد القيمة العادلة.

٢. في حالة غياب أسعار السوق المحددة والمعلنة تقوم الإدارة بتقدير القيمة العادلة من خلال استخدام إحدى الطرق التالية:

- استخدام القيمة السوقية أسعار السوق المحددة والمعلنة للأدوات المالية ذات الخصائص المتشابهة.
- استخدام إحدى طرق التقدير التالية:
  - تحليل التدفقات النقدية المخصومة.
  - نماذج تسعير الخيارات.
  - نماذج مصفوفة التسعير.

٣. الحسابات الدائنة غير محددة تاريخ الاستحقاق يتم تقييمها بالقيمة الدفترية.

٤. الأصول المعنوية التي لا تعبر عن استثمارات مالية يجب عدم احتساب قيمتها ضمن القيم العادلة للأدوات المالية.

بالنسبة للإفصاح ترك المعيار حرية اختيار طريقة الافصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية في صلب القوائم المالية أو في الايضاحات المتممة، ونص على الافصاح عمايلي في حال تعذر تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية:

١. المعلومات وثيقة الصلة بتقدير القيمة العادلة مثل القيمة الدفترية وسعر الفائدة الفعال وتاريخ الاستحقاق للأدوات المالية.

٢. الأسباب التي دعت لعدم امكانية تقدير القيمة العادلة.

يرى الباحث أن هذا المعيار شكَّل خطوة عملية باتجاه تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية، ولكنه يختلف معه باستخدامه القيمة السوقية كتعبير عن القيمة العادلة، ويرى أنه من الأفضل استخدام القيمة السوقية المعلنة والمأخوذة في سوق مالي كفء، كما أنه ترك حرية الاختيار لطريقة قياس القيمة العادلة في حال عدم وجود قيمة سوقية بالطرق التي حددها دون تحديد أولوية للاعتماد على كل طريقة وشروط ومتطلبات تطبيق كل منها.

وفي عام ١٩٩٣ صدر البيان رقم SFAS115: "المحاسبة عن الاستثمارات في أوراق مالية معينة" "Accounting for certain investments in debt and equity securities"، وأحدث تغيراً جوهرياً في القواعد المحاسبية الخاصة بالأدوات المالية، وبعد أن كان يتم تصنيفها على أساس ثنائي إلى استثمارات مالية قصيرة الأجل واستثمارات مالية طويلة الأجل تم تبويبها ولأول مرة إلى ثلاث فئات وفقاً لمايلي:(الليثي فؤاد، ١٩٩٥: ص ص٢٣-٣٩)، (Needles, et al, 2002: pp, 394, 397)

١. استثمارات مقتناة بهدف الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق HTM

كالسندات التي تشتريها المنشأة مثلاً بهدف الاحتفاظ بها حتى موعد استحقاقها، ويتم تقييمها والافصاح عنها في قائمة المركز المالي باستخدام التكلفة المعدلة بقيمة علاوة أو خصم الإصدار.

٢. استثمارات مقتناة بغرض المتاجرة HFT

تكون مخصصة للمتاجرة لتحقيق الربح كالأسهم المقتناة بغرض إعادة بيعها، يتم تقييمها بالقيمة العادلة، ويفصح عنها في قائمة المركز المالي تحت بند الأصول أو الالتزامات المتداولة، أما الأرباح والخسائر غير المحققة الناجمة عن الاحتفاظ بها فيتم الافصاح عنها في قسم خاص من قائمة الدخل منفصل عن الأرباح الناتجة من النشاط الجاري للوحدة الاقتصادية.

٣. الاستثمارات المتاحة للبيع AFS

تتمثل بالاستثمارات كالأسهم والسندات التي لم تصنف وفقاً للمجموعتين السابقتين، وتعامل مثل الاستثمارات المقتناة بهدف المتاجرة من حيث تقييمها بالقيمة العادلة، وتختلف عنها من حيث الافصاح عن الأرباح والخسائر غير المحققة حيث يتم الافصاح عنها في بند خاص في حقوق الملكية في قائمة المركز المالي وليس في قائمة الدخل.

يرى الباحث أن قيام هذا المعيار باستحداث التقسيمات للأدوات المالية يسهل عملية القياس والافصاح وفقاً للتصنيفات، لكن يؤخذ عليه صعوبة الفصل بين الأدوات المعدة للمتاجرة والمتاحة للبيبع لأن ذلك يتوقف على نية الادارة من الاستثمار في هذه الأدوات، مما يتيح للإدارة مجالاً للتلاعب بالايرادات من خلال الاعتراف بالأرباح غير المحققة في قائمة الدخل أو قائمة حقوق الملكية وفقاً لتصنيفها الذاتي لهذه الأدوات التي تتحكم به بارادتها، كما يرى الباحث أن ما يؤخذ

على هذا المعيار أيضاً أنه يتفق مع المعيار SFAS107 في اعتبار القيمة السوقية هي أفضل مؤشر عن القيمة العادلة دون الأخذ بعين الاعتبار كفاءة السوق المقتبسة منه هذه الأسعار.

وأصدر مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB سنة ٢٠٠٠ المعيار SFAS140: "المحاسبة عن التحويلات وخدمات الأصول المالية والتخلص من الخصوم" " Accounting for Transfers and Servicing of Financial Assets and Extinguishments of Liabilities"، وتطلب هذا المعيار أن تكون الأسعار المأخوذة عن الأسواق النشطة هي أفضل شاهد على القيمة العادلة وسوف تستخدم كأساس للقياس إذا كانت متاحة، وحدد لأول مرة تعريف السوق النشطة بأنها السوق التي تتوفر فيها جميع الشروط التالية: (FASB, SFAS No. 140, Para: 68-70)

أ- جميع الأصناف التي يتم التعامل فيها متجانسة.

ب-يتواجد المشترون والبائعون الراغبون في التعامل عادة في أي وقت.

ت-تكون الأسعار متاحة للجمهور.

ونتيجة لوجود تعاريف متعددة للقيمة العادلة وقلة الإرشادات لتطبيق قياس القيمة العادلة للأدوات المالية في أدبيات GAAP وتوزع هذه الإرشادات وتفرقها في العديد من المعايير الأمريكية وعدم اتساقها، أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي في ١٥ أيلول ٢٠٠٦ البيان رقم SFAS157: "قياسات القيمة العادلة" "Fair Value Measurements" الذي يعدل بيان المفاهيم رقم SFAS140 محاولةً منه لمايلي: (SFAS157, 2006)

أ- وضع تعريف محدد للقيمة العادلة.

ب-تأسيس إطار مفاهيمي لقياس القيمة العادلة للأدوات المالية.

ت-التوسع في إفصاحات القيمة العادلة.

تناول هذا البيان بشكل رئيسي التقييم وتحديد القيمة العادلة وفقاً للمداخل المختلفة، ووضع تدرج وتسلسل هرمي بثلاث مستويات يحدد فيه أولوية الاعتماد على المدخل المناسب لإيجاد القيمة العادلة للأدوات المالية، ولم يقم الباحث بالتطرق لهذا المعيار بالتفصيل في هذا المبحث، لأنه سيتناوله بالمبحث الخاص بمداخل التقييم وتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

توسع المجلس فيما بعد في تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية بإصداره للمعيار SFAS 159 بعنوان "خيار القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية" فى شباط ٢٠٠٧ ليكون سارى المفعول فى ١٥/تشرين الثاني/٢٠٠٧، حيث هذا المعيار يعطى للشركات حرية إختيار الأدوات المالية التى يتم قياسها بالقيمة العادلة والاعتراف بالتغيرات فى القيمة العادلة فى قائمة الدخل، بشرط تحديد هذه الأدوات والافصاح عن الأسباب التى أدت إلى أختيار هذا الأساس، وتوفير

المعلومات الإضافية التى يمكن أن تساعد مستخدمى القوائم المالية على فهم أثر إختيار الشركة للقيمة العادلة على أرباحها.

لكن يؤخذ على هذا المعيار أنه يعطي الحرية في اختيار البنود المقاسة بالقيمة العادلة دون أن يقدم أسس أو إرشادات لهذا الاختيار، مما قد يؤدى إلى وجود عنصر التحيز في الاختيار، وأن تقييم بعض الأصول والإلتزامات المالية المتشابهة بإستخدام أسس محتلفة حسب خيار الادارة يؤثر على سياسة الثبات فى عرض القوائم المالية.

تم تشكيل مجموعة عمل مشتركة JWG بين مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB مهمتها الإستمرار في إجراء مزيد من الدراسة لاستخدام محاسبة القيم العادلة لكافة الأصول والإلتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية، ويمكن تحديد مهامها بمايلي: (JWG, 1999: PP1-71)

١. تقوم مجموعة العمل المشتركة بدراسة كيف يمكن بشكل موثوق به تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية غير المدرجة.

٢. تبحث في التقييم العادل للالتزامات المالية هو موضوع عدة دراسات تقوم بها لجنة العمل المشتركة.

٣. استعمال أكبر وأكثر موثوقية للقيم العادلة للأدوات المالية في ظل الأسواق المالية غير السائلة.

## المبحث الثاني: مداخل التقييم وقياس القيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ومعايير المحاسبة المالية الأمريكية

**تمهيد:**

بعد أن قام الباحث بعرض القيمة العادلة للأدوات المالية في أدبيات مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي، يتناول في هذا المبحث المداخل المختلفة لتحديد وقياس القيمة العادلة، تلك المداخل ذات المنشأ الإقتصادي حيث استمدت هذه المنظمات المعايير الخاصة بالقيمة العادلة من هذه المداخل، ويعرضها الباحث وفق مايلي:

**أولاً: مداخل التقييم Valuation Approaches**

**١) مدخل السوق Market Approach**

يستخدم هذا المدخل أسعار السوق الممكن ملاحظتها Observable والحصول عليها من السوق، بالإضافة إلى المعلومات ذات العلاقة التي تنشأ عن معاملات السوق بما فيها المعلومات عن الأصول والالتزامات المالية المشابهة Identical أوالمقارنة Comparable، وحدد مصادر الحصول على القيم السوقية مثل: (FASB, SFAS No. 157, Para7)، (IASB, 1FRS13, Appendix B5-B7, 2011)

- أسواق البورصة Exchange Markets.
- أسواق المتعاملين بالبيع والشراء Dealers Markets.
- خدمات التسعير Quotation Services.

يتطلب الاعتماد على هذا المدخل أن يكون السوق نشطاً، وقد نصت معايير المحاسبة الدولية على أن السعر في السوق النشط يمثل أفضل دليل على القيمة العادلة للأصول المراد قياسها وصفات السوق النشط هي: (السعافين، ٢٠٠٥: ص١٣).

١. يتواجد في السوق البائع والمشترى في أي لحظة.
٢. الأسعار معلنة ومتوفرة للعامة.
٣. البنود التي يتم تداولها في هذا السوق تكون متجانسة.

كما أشار (صيام، ٢٠٠٦: ص٤) أن تطبيق هذا المدخل في قياس القيمة العادلة للأدوات المالية يتطلب:

١. وجود موضوع للتبادل.
٢. وجود أطراف عملية التبادل.
٣. التمتع بالارادة الحرة لأطراف عملية التبادل.

٤. وجود سوق نشطة.
٥. استمرار طرفي عملية التبادل في ممارسة نشاطهما دون وجود أي اتجاه للتصفية أو تقليل حجم النشاط بصورة جوهرية.
٦. تمتع البيئة الاقتصادية بالاستقرار النسبي.

وتشير خريسات أنه من محددات هذا المدخل أن المؤسسات المنشأة حديثاً أو المدرجة حديثاً في سوق المال عادة ما تقدّر حجم نموها المستقبلي على أساس مضاربات عالية خاصة أنه لا يوجد لها قوائم مالية سابقة يمكن الرجوع إليها، وبالتالي لا يمكن الاعتماد على السوق في تحديد القيمة العادلة (خريسات، ٢٠٠٨: ص٥٠)، وكمثال عن ذلك يعرض الباحث من بيانات في سوق دمشق للأوراق المالية مايلي:

نلاحظ أن سهم مصرف قطر الوطني مثلاً تم إدراجه اعتباراً من جلسة التداول بتاريخ ٢٦-٤-٢٠١٠ بسعر 471.19 ليرة سورية، وتضاعف إلى 862.5 ليرة سورية خلال فترة قصيرة بتاريخ ٤-٧-٢٠١٠، إلى أن وصل إلى 1251.6 ليرة سورية في جلسة التداول بتاريخ ٢٦-٨-٢٠١٠، وكذلك الأمر بالنسبة لسهم مصرف سورية الدولي الإسلامي الذي أدرج في جلسة ٤-٦-٢٠٠٩ بسعر استكشافي ٥٥٠ ليرة سورية ووصل باليوم الأول إلى 632.5 بنسبة ارتفاع بلغت ١٥٪ وتضاعف إلى ١٠١١ ليرة بتاريخ ٥-١١-٢٠٠٩ إلى أن وصل إلى ١٥٢٦ بجلسة تاريخ ٢٦-٨-٢٠١٠ [١]، بالتالي يجب برأي الباحث مراعاة أنه قد لا يمثل سعر السوق السعر الحقيقي للقيمة العادلة خاصة إذا لم يكن السوق مؤسساً بشكل جيد، أو وجود نشاط غير مألوف في السوق، أو إذا كانت المتاجرة في السوق ضئيلة جداً بالنسبة للعدد الإجمالي من الوحدات التجارية الموجودة، مما يتيح لأعضاء مجلس الادارة بالتدخل والتحكم بالسعر كما يحصل في سوق دمشق للأوراق المالية.

**٢) مدخل العائد أو الدخل Income Approach**

يستخدم هذا المدخل تقنيات التقييم باستخدام تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة أو الخارجة من الأصل أو الالتزام المالي لتحديد قيمته العادلة بناءً على الدخل والمنافع المستقبلية المتوقعة منه، أي يقوم مدخل الدخل على تحويل المبالغ المستقبلية إلى مبلغ موحد للقيمة الحالية، ومن أمثلة تقنيات التقييم هذه: (FASB, SFAS No. 157, Para7) (IASB, 1FRS13, Appendix B10-B11, 2011)

- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.
- نماذج تسعير الخيارات المختلفة المستخدمة لتقييم عقود الخيارات.

[١] – موقع سوق دمشق للأوراق المالية, البيانات التاريخية لنشرات التداول, تاريخ الدخول ٦-١٢-٢٠١٠.

يستخدم هذا الأسلوب كبديل للمدخل الأول في حالة عدم توافر الأسواق النشطة، حيث تحدد القيمة على أساس هذا المدخل من خلال تقدير الدخل المتوقع والتدفق النقدي المستقبلي، حيث يتم خصم التدفقات النقدية للمنافع الاقتصادية المستقبلية للوصول للقيمة الحالية، وفي حال ثبات التدفقات النقدية المستقبلية تستخدم طريقة رسملة العوائد المتوقعة من الأصل (Capitalization – of – earning method) لتقدير القيمة العادلة له.

وتأخذ التدفقات النقدية المتوقعة عدة أشكال، فقد تكون دفعات ثابتة خلال الفترة وقد يضاف إليها أصل المبلغ في آخر الفترة كما هو الحال في عوائد السندات، وقد تكون متزايدة بناءً على معدل النمو، وقد تكون الدفعات غير متساوية وغير منتظمة مثل الأدوات المالية من نوع خاص (Privately Issued Securities).

ويعتمد مدخل الدخل على العديد من الفرضيات والتي لها تأثير جوهري على نتائج التقييم أهمها: (خريسات، ٢٠٠٨: ص٥١)

- احتساب التدفقات النقدية المستقبلية واحتمالية حدوثها وفقاً لطريقة التدفق النقدي المتوقع، فيتم أخذ التدفقات المتنبأ بها ونسبة النمو ومعدل الخصم أو الرسملة.
- اعتماد الخبير على التدفقات النقدية المتنبأ بها من قبل الإدارة، وتتم مراجعة معقولية هذه التنبؤات، ويجب على الخبير الأخذ بعين الاعتبار أنه كلما ازدادت فترة التدفقات النقدية المتوقعة قلت الموثوقية.

هناك العديد من التحديات المرتبطة بمدخل الدخل، تتمثل في تقييم المخاطر وتحديدها، كما أن المخاطر التي يمكن ملاحظتها، والتي تكون مرتبطة بالتدفقات النقدية المستقبلية، تفرض تطبيق معدل خصم عالي (لأنه يكون معدل بالمخاطر)، وبالتالي قيمة مخصومة أقل، وكما هو الحال في السندات حيث يتم تحديد قيمتها السوقية وقياس المخاطر بناءً على معدل العائد المعدل بالمخاطر والتغيرات التي تصيب العائد حتى تاريخ الاستحقاق (YTM)، وفي حال أمكن تقسيم التدفقات النقدية المتوقعة من الأداة إلى مجموعتين أو أكثر حيث تتشابه كل مجموعة بخصائصها المتمثلة بمعدل الخصم وتوقيت ومبلغ هذه التدفقات يقوم خبراء التقييم بفصل التدفقات النقدية إلى مجموعتين أو أكثر وبمعدل خصم مختلف لكل مجموعة (خريسات، ٢٠٠٨: ص٥١).

**٣) مدخل التكلفة الإستبدالية Cost Approach**

(FASB, SFAS No. 157, Para7) (IASB, 1FRS13, Appendix B8-B9, 2011)

يقوم هذا المدخل على أساس تحديد القيمة العادلة من خلال التكلفة التي يتم تحملها لاستبدال أصل بآخر يولد نفس المنافع التي يولدها الأصل المستبدل، ويستخدم مفهوم تكلفة الاستبدال من قبل العديد من المحللين الماليين في تقييم الأعمال، حيث تولد عندهم الاعتقاد أن القيمة السوقية لمنشأة قد لا تستمر لفترة طويلة أعلى من القيمة الاستبدالية، وإذا ما استمرت في الارتفاع فإن ضغط المنافسين في السوق يؤثر على تخفيض قيمتها السوقية لتتساوى مع كلفة الاستبدال، ويعزز هذا الرأي العالم الاقتصادي (James Tobin) الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد في مؤشره (Tobin, q)، ويفترض هذا المؤشر أن القيمة السوقية مقسومة على تكلفة الاستبدال تساوي (١) على المدى الطويل، بالرغم من وجود انحرافات جوهرية لهذه النسبة على المدى القصير، بالتالي تساوي القيمة السوقية مع تكلفة الاستبدال (خريسات، ٢٠٠٨: ص٤٩).

ويعطي هذا الأسلوب معلومات أكثر ملاءمة إذا تم تطبيقه في الأصول الانتاجية، لأنه يأخذ بعين الاعتبار إمكانية استبدال الأصل في نهاية عمره الانتاجي بأصل آخر له نفس الطاقة الانتاجية بما يضمن استمرار المشروع دون تكبد مصاريف إضافية عند استبداله لأصوله.

**ثانياً: تدرج القيمة العادلة ومستوياتها Fair Value Hierarchy وفقاً لأولوية الإعتماد على مداخل التقييم**

يتمثل التدرج وفق التسلسل هرمي الذي يحدد أولوية الاعتماد على الطرق المناسبة لإيجاد القيمة العادلة في ثلاثة مستويات كمايلي: (IASB, 1FRS13, Para76-90, 2011)

**المستوى الأول:** الأسعار السوقية المعروضة (Quoted Market Prices)، إن الأسعار المعلنة والمأخوذة من الأسواق النشطة للأصول والالتزامات موضوع القياس والتي يمكن للمنشأة أن تحصل عليها بتاريخ القياس لها تشكل أفضل وسيلة للحصول على القيمة العادلة في حال توفرها (IASB, 1FRS13, Para76, 2011)، ويشير مصطلح السوق النشط وفقاً للمعيار (FASB, SFAS157: para24) إلى السوق الذي تتم فيه الصفقات المتعلقة بالأصول أو الالتزامات بتكرار وحجم كاف لإعطاء معلومات تسعير على أساس مستمر، **يؤيد الباحث أن السعر المعلن في السوق النشط يمثل الدليل الأكثر مصداقية وموثوقية حول القيمة العادلة والذي يجب استخدامه في قياس القيمة العادلة عندما يكون متاحاً وهذا ما أشارت له الفقرة ٧٧ من المعيار IFRS13.**

فمثلاً إذا كان للمنشأة عدد من الأدوات المالية المتداولة بالسوق فإن القيمة العادلة لها هو ناتج ضرب عدد الوحدات التجارية للأدوات المالية بالسعر السوقي لها في السوق النشطة وقت التقييم، في حالة عدم إمكانية الحصول على الأسعار السوقية للأصول والالتزامات موضوع القياس ننتقل في الخيارات إلى المستوى الثاني.

**المستوى الثاني:** يقوم على أساس ملاحظة الأسعار السوقية للأصول والالتزامات موضوع القياس بشكل غير مباشر (Indirectly) حيث يمكن الاعتماد على الأسعار السوقية المقتبسة من السوق النشطة للأصول والالتزامات المشابهة (Similar) للأصول والالتزامات موضوع القياس، بحالة عدم إمكانية الاعتماد على المستوى الأول في القياس (IASB, 1FRS13, Para81, 2011)، أو الأسعار المأخوذة من الأسواق غير النشطة نسبياً للأصول والالتزامات ذات العلاقة، أو الأسعار المشتقة بشكل غير مباشر من مؤشرات الأسواق المختلفة أو أسعار معدلات الفائدة، حيث يشمل هذا المستوى جميع الطرق والأساليب غير المباشرة للحصول على الأسعار السوقية كدليل للقيمة العادلة، وتسمى معلومات هذا المستوى بأنها مدخلات أخرى قابلة للملاحظة (Other Observable Inputs)، ويعني أن مدخلات نموذج تحديد القيمة العادلة يمكن ملاحظتها من السوق لأدوات مالية مشابهة أو لنفس الأداة من الأسواق غير النشطة أو تشتق بشكل غير مباشر من مؤشرات السوق النشط، وتتضمن مدخلات المستوى الثاني مايلي:
(IASB, 1FRS13, Para82, 2011) ,(FASB, SFAS157: para[٢٨])

١. الأسعار المعلنة في السوق النشط بالنسبة للأصول أو الالتزامات المشابهة.
٢. الأسعار المعلنة في السوق غير النشط بالنسبة للأصول أو الالتزامات المطابقة أو المشابهة.
٣. المدخلات الأخرى القابلة للملاحظة مثل معدلات الفائدة ومنحنى العائد.
٤. المدخلات المشتقة بشكل رئيسي من بيانات السوق القابلة للملاحظة.

**المستوى الثالث:** عند استنفاذ جميع الخيارات في المستويات السابقة وعدم توفر مدخلات قابلة للملاحظة في الأسواق للأداة المالية تلجأ المنشأة للمستوى الثالث، الذي يقوم على أساس الإعتماد على الرؤية الخاصة بالشركة حول الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق في تسعير الأصل أو الالتزام فيما لو كان مدرجاً (بما في ذلك الافتراضات حول المخاطر) (FASB, SFAS157:para30), (IASB, 1FRS13, Para87-89, 2011). وتسمى معلومات هذا المستوى بأنها مدخلات غير قابلة للملاحظة (Unobservable Inputs)، أي مدخلات نظام تحديد القيمة العادلة التي لا يمكن ملاحظتها في السوق أبداً وإنما بناءً على معلومات وافتراضات خاصة بالادارة.

**ثالثاً: مدخلات نماذج التقييم:**

يشير مصطلح المدخلات إلى الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق في تسعير الأصل أو الالتزام، وتتمثل مدخلات التقييم بما يلي: (FASB, SFAS157: para٢١), (IASB, IASB, 1FRS13, Para67-71, 2011) ,1FRS13, B34)

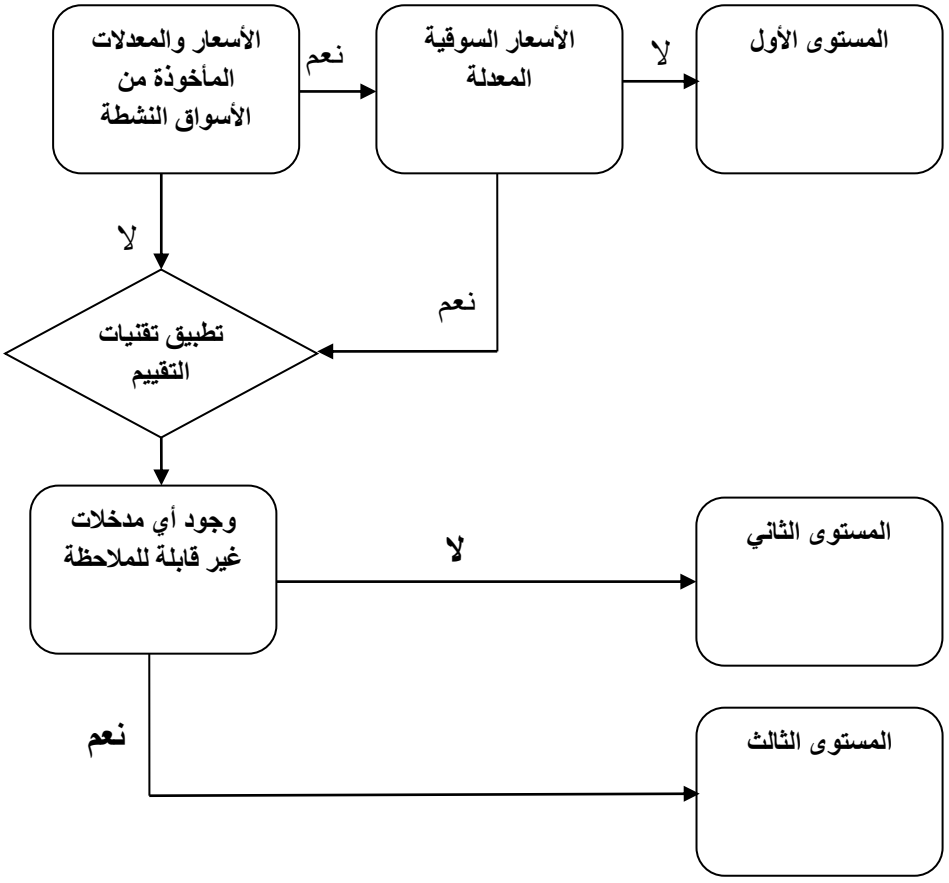
أ- مدخلات قابلة للملاحظة (Observable Inputs): وهي المدخلات التي تعكس الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق في تسعير الأصل أو الالتزام وذلك بالاستناد لبيانات السوق التي يتم الحصول عليها من مصادر مستقلة عن الشركة، كأسعار الاغلاق والمعدلات السوقية المأخوذة من أسواق البورصات Exchange markets أو أسواق المتعاملين Dealer markets أو أسواق المضاربين Brokered markets أو أسواق المتعاملين الرئيسيين Principal-to-principal markets.

ب-مدخلات غير قابلة للملاحظة (Unobservable Inputs): وهي المدخلات التي تعكس الرؤية الخاصة بالشركة حول الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق في تسعير الأصل أو الالتزام وذلك بالاستناد للبيانات المتاحة في ظل الظروف السائدة.

وقد يتم استخدام أكثر من نوع من أنواع مدخلات للتقييم في نفس الوقت، وطبقاً للمعيار رقم SFAS 157 الأمريكي فإن استخدام مدخل واحد للقياس يكون مناسباً في بعض المواقف، وفي مواقف أخرى فإن استخدام مداخل متعددة للقياس يكون مناسباً بشرط تماسك وترابط Consistency كل أساليب التقييم المستخدمة للوصول لقياس مناسب للقيمة العادلة (FASB, ١٥٧ SFAS).

ويبين الشكل الآتي المستويات المختلفة لتدرج القيمة العادلة وما يقابلها من أنواع مدخلات يعتمد عليها كل مدخل في التقييم.

الشكل رقم(٧) مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة وأنواع المعلومات المستخدمة لكل مدخل




المصدر: (KPMG Practice Issue, Fair Value Hierarchy, 2009: P9)

أشارت الفقرة ٦١ من المعيار IFRS13 أنه يجب على المنشأة استخدام تقنية التقييم المناسبة لظروفها، والي توفر المعلومات المتاحة لقياس القيمة العادلة، معززةً استخدامها مدخلات قابلة للملاحظة (Observable Input) لنموذج التقييم إلى حدها الأعظمي، ومخفضةً من استخدامها للنماذج التي تعتمد على مدخلات غير قابلة للملاحظة (Unobservable Inputs) ما أمكن إلى حدها الأدنى (IASB, 1FRS13, Para61, 2011)، وفي حال مراجعة وتغيير تقنية التقييم المستخدمة، تعتبر التغيرات الناجمة عن ذلك كتغير في التقديرات وتعالج وفقاً لذلك بحسب المعيار IAS8 (السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء) .(IASB, IFRS13, Para66, 2011)

**رابعاً: محددات واعتبارات قياس القيمة العادلة:**

مفهوم القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المالية يأخذ بعين الاعتبار الظروف الحالية والمستقبلية للمنشأة عند تقدير القيمة العادلة، وإن عدم التأكد حول دقة التقديرات المستقبلية قد ينجم عنه شك حول موثوقية معلومات القيمة العادلة، لذلك حددت المعايير الدولية أن القيمة العادلة لأداة مالية تكون قابلة للقياس بشكل موثوق به (إصدارات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠١: ص١٢٠٣).

١. إذا كان التغير في نطاق تقديرات القيمة العادلة المعقولة ليس كبيراً لتلك الأداة.

٢. إذا كان التقييم له احتمالات مختلفة التقديرات لكن ضمن النطاق بشكل معقول.

وهناك العديد من العوامل والاعتبارات المؤثرة في تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية، حيث أشار التطبيق رقم ٨٢ لمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ إلى أن القيمة العادلة للأداة المالية تستند إلى واحد أو أكثر من العوامل التالية:

(IASB, IAS39, Appendix A, AG 82) ،(IFRS, 2006)

- القيمة الزمنية للنقود The time value of money أي الفائدة بالسعر الأساسي والتي تشتق من أسعار السندات الحكومية أو سعر الفائدة المعروض من المصرف أو السعر الخالي من المخاطر، التي يتم الإعلان عنها في المنشورات المالية. وتختلف هذه الأسعار نمطيا بإختلاف التواريخ المتوقعة للتدفقات النقدية المقدرة على طول منحنى العائد لأسعار الفائدة للآفاق الزمنية المختلفة. ولأسباب عملية، يمكن أن تستخدم المنشأة سعراً عاماً مقبولاً وسهل الملاحظة، مثل سعر الفائدة المعروض بين بنوك لندن أو سعر المبادلة LIBOR، على أنه السعر الأساسي. (ولأن سعراً مثل سعر الفائدة المعروض بين بنوك لندن ليس سعر فائدة خالياً من المخاطر، يتم تحديد تعديل مخاطر الإئتمان الملائمة للأداة المالية المعينة على أساس مخاطر الإئتمان الخاصة بها فيما يتعلق بمخاطر الإئتمان في هذا السعر الأساسي).
- مخاطر الائتمان Credit risk ويمكن اشتقاقها من أسعار السوق الملحوظة لأدوات الدين التي تختلف باختلاف تلك القروض في ملائتها الإئتمانية، أو من أسعار الفائدة الملحوظة التي يحملها المقرضون بالنسبة لأدوات الدين، ويشتق أثرها على القيمة العادلة من أسعار السوق للأدوات المتداولة ذات الجودة الائتمانية المختلفة.
- أسعار صرف العملة الأجنبية Foreign Currency Exchange Prices عند الاستثمار في الأدوات المالية بالعملة الأجنبية، ويمكن الوصول إليها من المنشورات اليومية.

- أسعار السلع، بحال كانت الأداة المالية مشتق مالي تتوقف قيمته على اسعار السلع المتضمنة.
- أسعار أدوات حقوق الملكية Equity Prices ويمكن الحصول عليها من السوق، حيث تكون تكون (ومؤشرات أسعار) أدوات حقوق الملكية المتداولة سهلة الملاحظة في بعض الأسواق، أو يمكن استخدام الأساليب التي تقوم على أساس القيمة الحالية لتقدير سعر السوق الحالي للأدوات التي ليس لها أسعار ملحوظة في الأسواق.
- التقلبات Volatility (مقدار التغيرات المستقبلية في أسعار الأدوات المالية أو البنود الأخرى) ويمكن تقديرها على أساس بيانات السوق التاريخية أو استخدام التقلبات المتضمنة في أسعار السوق الحالية.
- مخاطر الدفع المسبق Prepayment Risk للأصول المالية ومخاطر التنازل المتوقعة Surrender Risk للالتزامات المالية ويمكن تقديرها على أساس البيانات التاريخية مع مراعاة ألا تكون القيمة العادلة للالتزام المالي الذي يمكن التنازل عنه من قبل الطرف المقابل أقل من القيمة الحالية للمبلغ المتنازل عنه (IASB, IAS 39 ,Para.49).
- تكاليف خدمة الأصل أو الالتزام المالي: ويمكن تقدير هذه التكاليف باستخدام المقارنات مع الأتعاب والرسوم الحالية التي يحملها المشاركون الآخرون في السوق، وإذا كانت التكاليف هامة وتوجد تكاليف مقارنة يجب على المصدر أن يأخذها بعين الاعتبار أثناء تحديد القيمة العادلة.

كما تطلب المعيار الدولي IFRS13 قياس القيمة العادلة" بأنه (IASB, IFRS13: ED2009):

١. يجب أن يعكس قياس القيمة العادلة وجهة نظر السوق بالدرجة الأولى تجاه الأصل أو الالتزام المطلوب قياسه، ويجب ألا يعكس وجهة نظر الوحدة المعدة للتقارير بحال كانت تختلف عن وجهة نظر السوق.
٢. يجب أن يراعى عند تحديد القيمة العادلة المنافع لأصل أو التزام ما وموقع وظروف هذا الأصل أو الالتزام وقت القياس.

يعتبر المعيار IAS39 معيار ثوري حيث استحدث بعض المعالجات المحاسبية لاثبات الأدوات المالية وكيفية قياسها بالقيمة العادلة يمكن تلخيصها بالآتي: (رزق، ٢٠٠٣: ص١٦٤،١٦٣)

١. استحدث المعيار معالجات محاسبية لاثبات الأدوات المالية، وتعرض لمشكلات اختلاف تواريخ الاعتراف بالأدوات المالية.
٢. توحيد قياس معظم الأدوات المالية باستخدام نموذج القياس الجديد بالقيمة العادلة.
٣. وضع المعيار عدد من الاعتبارات عند قياس القيمة العادلة للأدوات المالية.

٤. استكمل المعيار متطلبات الافصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية الواردة بالمعيار الدولي IAS32

وقد حدد المعيار الدولي IAS39 الأدوات المالية التي يمكن تحديد قيمتها بموثوقية على النحو التالي: (إصدارات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ١٩٩٩: ص٩٢٠)

١. الأدوات المالية ذات الأسعار الدارجة والمتداولة في سوق نشط.
٢. أداة الدين (Debt Instrument) التي تصنف (Rated) من قبل وكالة تصنيف مستقلة، وأن يكون لهذه الأداة تدفقات نقدية يمكن تقديرها بشكل معقول.
٣. الأداة المالية التي لها نموذج تقييم مناسب وتعتمد مدخلات هذا النموذج على بيانات من الأسواق النشطة (Active markets).

**خامساً: أسس تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً لمعايير التقرير المالي الدولية ومعايير المحاسبية الدولية.**

استمدت المنظمات المهنية ومن أهمها مجلس معايير المحاسبة الدولي ارشاداتها في تحديد القيمة العادلة من هذه المداخل التي أشار لها الباحث، فيحدد المعيار IFRS13 التسلسل الهرمي ومستويات القياس المستخدمة لتحديد القيمة العادلة اعتماداً على طبيعة المعلومات المتاحة للتقييم سواء كانت من الأسواق النشطة أم مصادر داخلية أم بالاعتماد على نماذج قياس محددة، ومستويات المعلومات المعتمد عليها كمدخلات في كل مدخل، وتوسع معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) في قياس الأدوات المالية على أساس القيمة العادلة، فلم يتوقف عند حد وجود أسعار متاحة بأسواق نشطة، وإنما امتد الأمر إلى تقدير القيمة العادلة من خلال النماذج وطرق التقييم، وقد حدد هذا المعيار اعتبارات تحديد القيمة العادلة وفقاً للحالتين التاليتين:

١. **في حالة توافر أسعار معروضة في سوق نشط للأصل المالي أو الالتزام المالي المراد قياس قيمته العادلة، أو أداة مالية مشابهة للأداة موضوع القياس يجب مراعاة الأسس التالية:** (IASB, IAS 39, Pars. 48-54, Appendix A, AG71-73)

- إن أفضل قياس للقيمة العادلة يأتي من سعر معروض بسوق نشط، ويتم تسعير الأداة المالية في السوق النشط بناءً على الأسعار المعلنة والمتوفرة بسهولة وبشكل منتظم عن طريق عمليات التبادل التي تحدث بشكل منتظم بين المشتري الراغب والبائع الراغب في معاملة على أساس تجاري، أو عن طريق التاجر أو السمسار أو مجموعة صناعية أو خدمة التسعير أو هيئة تنظيمية، والهدف من تحديد القيمة العادلة لأداة مالية متداولة في السوق النشط هو الوصول إلى السعر الذي تحصل به المعاملة في إعداد القوائم المالية.

- في حالة عدم تحديد سعر آخر معاملة للأداة المالية بالسوق على أساس تجاري بحت كأن تكون آخر معاملة معبرة عن تصفية إلزامية أو بيع جبري بأسعار مخفضة)، يجب على المنشأة أن تعدل هذا السعر ليعبر عن القيمة العادلة.
- يراعي أنه يستخدم لقياس القيمة العادلة سعرين، الأول هو سعر العرض ويستخدم لقياس القيمة العادلة للأصل المحتفظ به أو الالتزام الذي سيتم إصداره، والثاني هو السعر المطلوب ويستخدم لقياس القيمة العادلة للأصل الذي سيتم شراءه أو الالتزام المحتفظ به.
- في حالة الإعلان عن معدل ما (بدلاً من السعر) في سوق نشط، تستخدم المنشأة هذا المعدل على أنه أحد معطيات أسلوب التقييم لتحديد القيمة العادلة، وإذا لم يتضمن هذا المعدل مخاطر الائتمان أو العوامل الأخرى التي يتعامل على أساسه المشاركون في السوق تقوم المنشأة بتعديل المعدل ليشمل هذه العوامل.
- إذا كانت الأداة المالية تعبر عن محفظة من مجموعة من الأدوات المالية، وله سعر خاص معلن بالسوق النشطة، يستخدم هذا السعر لقياس القيمة العادلة، أما إذا كان عرض الأسعار المعلن لا يخص المحفظة بمجمل أدواتها، وإنما يخص أجزائها المكونة، فإنه يتم تحديد القيمة العادلة للمحفظة ككل على أساس أسعار السوق الخاصة بكل جزء من الأجزاء المكونة لهذه لهذه المحفظة.
- عندما تكون أسعار العرض والأسعار المطلوبة غير متوفرة، يقدم سعر أحدث معاملة دليلاً على القيمة العادلة الحالية طالما أنه لم يحدث تغيير جوهري في الظروف الإقتصادية منذ وقت المعاملة.
- وإذا تغيرت الظروف منذ وقت المعاملة حتى وقت التقييم أو اعداد القوائم المالية (مثلاً تغير في سعر الفائدة الخالي من المخاطر يلي أحدث سعر معلن لسند الشركة)، يجب أن تعكس القيمة العادلة التغير في الظروف من خلال الرجوع إلى الأسعار أو المعدلات الحالية للأدوات المالية المشابهة، حيثما يكون مناسباً.

٢. **في حالة عدم وجود سوق نشط للأصل المالي أو الالتزام المالي المراد قياس قيمته العادلة، تلجأ المنشأة إلي استخدام أساليب التقييم لقياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام عندها يجب مراعاة الأسس التالية: (IAS 39, Appendix AG, Pars 74-٨١).**

- يجب أن تبني هذه الأساليب على أحدث معاملات السوق، وعلى أساس تجاري بحت، بحيث يستفيد أسلوب التقييم من معطيات السوق إلي أقصي حد ممكن، ويعتمد بأقل ما يمكن على المعطيات الخاصة بالمنشأة، وتتضمن أساليب التقييم إستخدام أحدث معاملات السوق على أساس تجاري بين الأطراف الراغبة والمطلعة، إذا توفرت، وتحليل التدفق النقدي المخصوم، ونماذج تسعير الخيار. وإذا كان هناك أسلوب تقييم مستخدم بشكل شائع من قبل المشاركين في السوق لتسعير للأداة وتبين أن ذلك الأسلوب يقدم تقديرات موثوقة للأسعار التي يتم الحصول عليها في معاملات السوق الفعلية، تستخدم المنشأة ذلك الأسلوب.
- يقدم أسلوب التقييم تقدير واقعي للقيمة العادلة إذا كان يعكس بشكل معقول التسعير المتوقع من السوق للأداة المالية محل القياس، بالإضافة إلى اعتماده على معطيات السوق ومتضمنا لمقاييس عوامل المخاطر المرتبطة بالأداة المالية.
- يجب علي المنشأة أن تفحص بشكل دوري أسلوب التقييم وتحدد مدي فاعليته باستخدام الأسعار المتداولة بأي سوق ملحوظ للأداة المالية أو بناء على أي بيانات سوق ملحوظ متوفرة، وذلك إما من السوق الذي تم فيه إنشاء أو شراء الأداة أو من الأسواق الأخرى.
- يمكن للمنشأة أن تستخدم سعر الشراء أو النشوء الأولي للأصل أو الالتزام المالي كأساس لتقدير القيمة العادلة – خاصة إذا كانت الأداة المالية تمثل أداة دين كقرض مثلاً – وذلك من خلال مقارنة ظروف السوق القائمة في تاريخ شرائها أو إنشائها وظروف السوق الحالية أو أسعار الفائدة التي تحملتها المنشأة حالياً أو من قبل الآخرين لأدوات الدين المشابهة وأخذ أي تغيرات في الحسبان.
- عند تطبيق المنشأة لأسلوب تحليل التدفق النقدي المخصوم لتقدير القيمة العادلة، تستخدم المنشأة واحد أو أكثر من معدلات الخصم المساوية لنسب العائد السائدة للأدوات المالية، والتي يكون لها بشكل أساسي نفس الشروط والخصائص مثل جودة ائتمان الأداة المالية، المدة المتبقية التي يتم خلالها تحديد سعر الفائدة التعاقدي، المدة المتبقية لتسديد المبلغ الأصلي، العملة التي

ينبغي تسديد الدفعات بها، ويمكن قياس الذمم المدينة والذمم الدائنة قصيرة الأجل التي ليس لها سعر فائدة معلن بمبلغ الفاتورة الأصلية إذا كان أثر الخصم غير هام.

- بشكل عام فإن أسلوب التقييم يجب أن: (أ) يشمل جميع العوامل التي يدرسها المشاركون في السوق أثناء تحديد السعر، (ب) ينسجم مع المنهجيات الإقتصادية المقبولة لتسعير الأدوات المالية.
- قد لا تتوافر نفس المعلومات في كل تاريخ قياس، على سبيل المثال في التاريخ الذي تقدم فيه المنشأة قرضاً أو تشتري أداة دين غير متداولة بشكل نشط، يكون لدى المنشأة سعر معاملة هو أيضاً سعر السوق. إلا أنه قد لا تتوفر معلومات جديدة عن المعاملة في تاريخ القياس التالي، وبالرغم أنه بإمكان المنشأة تحديد المستوى العام لأسعار الفائدة في السوق، غير أنها قد لا تعرف ما هو مستوى الإئتمان أو المخاطر الأخرى الذي يأخذه بعين الإعتبار المشاركون في السوق أثناء تسعير الأداة، وقد لا تملك المنشأة معلومات عن أحدث المعاملات لتحديد توزيع الإئتمان المناسب على سعر الفائدة الأساسي لإستخدامه في تحديد معدل خصم معين لحساب القيمة الحالية. وفي غياب دليل بخلاف ذلك، يمكن الاعتبار أنه لم تحدث تغيرات في التوزيع الذي كان قائماً في التاريخ الذي تم فيه تقديم القرض. وتقوم المنشأة ببذل جهودا معقولة لتحديد ما إذا كان هناك دليل على حصول تغيير في تلك العوامل. وعند وجود دليل على التغيير، تقوم بدراسة آثار التغيير في تحديد القيمة العادلة للأداة المالية.

يستنتج الباحث أن الاعتماد على المدخل السوقي في تحديد القيمة العادلة على اعتبار أنها قيمة تتحدد بتفاعل العرض والطلب مرهون بشروط معينة، أهمها وجود سوق مالي كفء لكي تعبر الأسعار السوقية عن حقيقة القيمة العادلة للأداة المالية، وأن يكون هذا السوق نشط أي يوفر أسعار سوقية دائمة، لذلك يعد مدخل التدفقات النقدية المخصومة (العائد) في رأي الباحث أكثر إمكانية حالياً لاعتماده عند قياس القيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف في ظل عدم وجود السوق النشط والكفء، إضافة إلى أنه يعد مدخلاً لتدفق المعلومات لأنه يعتمد على تقدير العائد المتوقع من الأصل موضوع التقييم وخصمه بمعدل الخصم السائد، وعند الاعتماد على المعلومات من المستوى الثالث (معلومات غير مشتقة من السوق بل بناءً على افتراضات وتقديرات الادارة)، فإنه يجب توخي الحذر، ويجب الإفصاح عن الفروض والنماذج المستخدمة

لتحديد القيمة العادلة وفقاً للمستوى الثالث، ويمكن اللجوء إلى خبراء لتحديد القيم العادلة بصورة يمكن الاعتماد عليها نسبياً.

وبشكل عام أياً كان مدخل القياس وأسلوب التقييم المستخدم للأداة المالية يجب أن يكون متفق مع هدف القياس لهذه البنود بالقيمة العادلة، فإن الهدف من تقييم الالتزامات المالية مثلاً بالقيمة العادلة هو تقدير قيمة الأصول المطلوبة حالياً واللازمة من أجل تسوية هذه الخصوم مع صاحبها مستقبلاً، فيمكن استخدام أسلوب القياس باستخدام تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة لهذا الأصل، الذي يعد أكثر ملاءمة بهذه الحالة. أما بالنسبة للأصول المالية المتداولة يمكن تحديد القيمة العادلة بالاعتماد على مدخل السوق في حال توفرت شروط ومتطلبات تطبيق هذا المدخل، لأن الأصل المتداول من الضروري أن تعكس قيمته العادلة وجهة نظر المتعاملين به بالسوق المالي، وإن تقييمه بالقيمة السوقية يجعل من قيمته العادلة معبرة عن وجهة نظر السوق.

## المبحث الثالث: مشكلات ومعوقات تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية في بيئة الأعمال المصرفية السورية

**تمهيد:**

بعد أن تم التعرف على متطلبات القياس والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الأمريكية ومعايير المحاسبة والتقرير المالي الدولية، وتحديد الطرق والأساليب لقياس القيمة العادلة وفقاً للمداخل المختلفة في المباحث السابقة، يقوم الباحث في هذا المبحث بتحديد مشكلات ومعوقات تطبيق هذه المعايير والمداخل، سواءً ما يتعلق منها بالمعايير نفسها والثغرات الموجودة فيها نتيجة تعدد البدائل المسموح بها ومشاكل التقدير للقيمة العادلة، أم ما يتعلق ببيئة الأعمال السورية بشكل عام والمصرفية والسوق المالي وعدم كفاءته بشكل خاص.

قام الباحث لهذا الغرض بعرض وتحليل المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق المحاسبة والافصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً لمايلي:

**أولاً: مشكلات القياس والافصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً للمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية وتشمل:**

١. تعدد المداخل لقياس وتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.
٢. المشكلات الخاصة بتقدير القيمة العادلة للأدوات المالية، ودور الإدارة في ذلك.
٣. المشكلات المتعلقة بتصنيف الأدوات المالية.

حيث يوضح الباحث كل نقطة منها على حدى:

**١. تعدد المداخل لقياس وتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.**

إن كثرة الطرق والسياسات وتعدد البدائل والنماذج المحاسبية التي وإن نظر إليها على أنها تحقق التنوع، بحيث تختار كل منشأة ما يناسب حجمها وظروفها وطبيعة أعمالها والبيئة المحيطة بها، إلا أنها قد تسبب الإفصاح عن معلومات مالية مضللة ومتضاربة عن قصد أو عن غير قصد، ورغم جاذبية منهج القيمة العادلة الذي قدمته المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير المحاسبة المالية الأمريكية، كونه قدم نموذجاً متكاملاً في مجالات الاعتراف والقياس والابلاغ المالي عن الأدوات المالية، وشكَّل بديلاً ملائماً للتكلفة التاريخية، لكنه ساهم في زيادة البدائل، وقد يسبب إساءة استخدام معايير القيمة العادلة مجالاً أكبر للتلاعب، حيث أن البدائل الموجودة كالاعتراف بالمكاسب والخسائر غير المحققة كبنود في قائمة الدخل أو في قائمة التغير في

حقوق الملكية، أو كأحد بنود الدخل الشامل الآخر، يمكّن الادارة من التحكم بنتائج الأعمال والايرادات عند إعداد القوائم المالية وفقاً لرغباتها ومصالحها، بالإضافة للبدائل المتعلقة باختيار أسلوب التقييم المناسب، فإن عدم الالتزام بشروط ومتطلبات وأولوية الاعتماد على كل أسلوب أو مدخل مستخدم لقياس القيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً لما حددته المعايير الدولية ذات العلاقة، قد يجعل من هذه البدائل والمرونة المتاحة في المعايير تشكل مجالاً للاستغلال السئ والتلاعب وفقاً لرغبات الادارة.

**٢. المشكلات الخاصة بتقدير القيمة العادلة للأدوات المالية، ودور الادارة في ذلك.**

إن القيام بالتقديرات والتقييمات المترتبة على اتباع مفهوم القيمة العادلة، إذا لم يتوفر سوق نشط وكفء للأدوات المالية موضوع القياس، كما هو الحال لأغلب الأدوات المالية في بيئة الأعمال السورية كما بيَّن الباحث في الملحق رقم (١) من الأطروحة، قد ينجم عنه عدم دقة القياس المحاسبي، بسبب اختلاف الاجتهادات والآراء الشخصية لعملية التقييم، ويتطلب بذل جهود وتحمل مصاريف إضافية لاستخدام تقنيات التقييم وتطبيقها والاستعانة بالخبراء، ويؤدي بالتالي لرفع التكلفة الذي قد لا يتناسب مع العائد الذي ينتظره المصرف من التقييم، وتظهر هذه المشكلات في حال عدم إمكانية الاعتماد على السوق بسبب عدم كفاءته، أو عدم وجود سوق للأداة المراد قياسها، والاستعانة بأساليب تقديرية لقياس القيمة العادلة قد تكون ذاتية وغير موضوعية، مما يفقد القيمة العادلة موثوقيتها.

فعند اللجوء مثلاً لطريقة خصم التدفقات النقدية المتوقعة من الأداة المالية تنضوي على عدة تقديرات تظهر في جوانب عدة تتمثل في:

أ. تقدير مبلغ التدفقات النقدية المتوقعة من الأداة: تختلف أشكال هذه التدفقات باختلاف الأداة فتتمثل بالفوائد بالنسبة للسندات والعوائد بالنسبة للأسهم، فالفوائد يمكن تحديدها وفقاً لشروط إصدار السند ومعدل فائدته المتفق عليها، ولكن المشكلة تظهر عند التنبؤ بعوائد الأسهم، فإذا كان من الممكن التنبؤ بعائد السهم وفقاً للمعادلة التالية: (محروس، ١٩٩٤: ص٨٣)

$$\text{العائد المتوقع من السهم} = \frac{\text{الربح الموزع للسهم}}{\text{سعر السهم}} + \text{معدل النمو للعائد}$$

فإن المشكلة التي تواجهنا عند تقدير العائد تتمثل في تقدير معدل النمو للعائد، لأنه يعتمد على التقدير للتدفقات النقدية المستقبلية المتمثلة بالتوزيعات للسهم.

ب. تقدير توقيت الحصول على مبالغ التدفقات النقدية المتوقعة: تمثل بالنسبة للسندات تاريخ استحقاق الفوائد، ولكن لا يمكن تحديدها بدقة بالنسبة للأسهم لأن عوائدها تتوقف على توقيت توزيعات الأرباح الحالية والمتوقعة.

ت. تحديد معدل الخصم المتوقع: هو معدل الخصم الذي يستخدم في خصم التدفقات النقدية لاحتساب القيمة الحالية، وتكمن المشكلة في وجود أكثر من معدل خصم يمكن الاختيار منها، فهناك معدل الفائدة على الإقتراض العام، ومعدل الفائدة على الاقتراض الخاص بالمصرف نفسه، ومعدل تكلفة الفرصة البديلة، ومعدل العائد على الاستثمار، ومعدل التكلفة الراجحة للأموال معدل الخصم الجاري في السوق، وإن معدل الخصم المستخدم يجب أن يشمل على جزأين: (عبد الحميد، ٢٠٠٣: ص٤٣)

أ- معدل العائد الخالي من المخاطرة.

ب-عائد المخاطرة.

وتنطبق نفس الفكرة عند تقييم السندات على اختلاف أنواعها، ففي سندات الكوبون الثابتة سواء التي تصدرها الحكومة أو الوحدات إقتصادية، وتنتج عنها كوبونات دورية لها تاريخ إستحقاق محدد وتقيم بإستخدام المعادلة التالية: (Brealey & Marcus , 2001 : p41)

$$PV = C_1 / (1+r) + C_2 / (1+r)^2 + \ldots\ldots + (C_n+F_n) / (1+r)^n$$

حيث:

PV: القيمة الحالية للإستثمار في سندات الكوبون الثابتة. n : عدد السنوات الخاصة بالإستثمار.

$C_1$: كوبونات في نهاية السنة الأولى. $F_n$ : سعر السندات في نهاية آخر سنة للإستثمار.

$C_2$: كوبونات في نهاية السنة الثانية. r : معدل الفائدة.

$C_n$: كوبونات في نهاية السنة الأخيرة للإستثمار.

نلاحظ أن عنصر التقدير واضح من خلال تحديد معدل الفائدة r الذي يمثل معدل الخصم الذي تخصم بموجبه كل من الدفعات الدورية وسعر السند، وكذلك بالنسبة للأنواع الأخرى للسندات ففي سندات الخصم الصافية Zero- Coupon Bonds والتي تتسم بدفعة وحيدة في تاريخ مستقبلي ثابت ويطلق عليها عادةً سندات الكوبون الصفري، ويتم تقييم مثل هذا النوع من السندات بإستخدام المعادلة الآتية: (Ross & Jaffe , 2002 : pp102-105)

$$PV = F / (1+ r)^{T}$$

**حيث:**

PV: القيمة الحالية. r: معدل الفائدة.

F: مقدار الدفعة المستقبلية في تاريخ معين في المستقبل . T: عدد السنوات.

وكذلك سندات Consols لها تاريخ إستحقاق فهي سندات لا تتوقف أبداً عن دفع كوبونات، وليس لها تاريخ إستحقاق نهائي، ويتم تقييم هذهِ السندات بإستخدام المعادلة الآتية:

(Ross & Jaffe , 2002 : pp102-105)

$$PV = C / r$$

**حيث:** PV : القيمة الحالية. r : معدل الفائدة.

C : يقصد بها الكوبونات.

ويشير (Lockyer, 2002: p4) بأن إساءة استخدام محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية يساعد المديرين في التأثير على حقوق الملكية من خلال:

أ. التحكم في التوقيت: في تحديد وقت إجراء التعديلات الممكنة للاستفادة من تطبيق متطلبات معايير القيمة العادلة.

ب. التحكم في القيمة: من خلال تحديد الأدوات التي سيتم تصنيفها كأدوات متاحة للبيع.

وإن عدم وجود معايير محددة وكافية لتقدير القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة قد يخلق مشاكل للمدققين والجهات الإشرافية، عند المصادقة أو الحكم على دقة تقديرات القيمة العادلة لدى المصارف.

ولعل أهم الشواهد التي تدلل على إساءة استخدام القيمة العادلة في القياس المغالاة في تقييم القيمة العادلة للأسهم من خلال الثغرات الموجودة في المعيار الدولي IAS39، وكمثال على ذلك التدني الكبير الذي حدث في أسعار أسهم الشركات المساهمة العامة المتداولة في أسواق المال الخليجية في عام ٢٠٠٦، حيث تراوحت نسبة الهبوط فيها من ٢٨٪- ٧٥٪. وقد عزا معظم المحللين الماليين وخبراء الاقتصاد هذا الهبوط السريع، إلى سوء تطبيق المعيارين IAS32,IAS39 على مدار عام ٢٠٠٥، عن طريق المبالغة في تقييم القيمة العادلة لأسهم الشركات لاسيما تلك العاملة في قطاع الخدمات – وغالبيتها من شركات الاستثمار – سواء في الأوراق المالية أو في العقارات، سعياً منها إلى تعظيم الأسعار السوقية لتلك الأسهم، إذ استغلت مجالس إدارات تلك الشركات، مكاسب التقييم غير المحققة في تضخيم أرباحها لعام (٢٠٠٥) وبالتالي انعكس ذلك بشكل سلبي على عام (٢٠٠٦) بسبب عدم تحقق تلك المكاسب فعلاً لتدني

أرباحها وقد أثر ذلك على أنهيار الأسعار السوقية لأسهمها (خريسات، ٢٠٠٨: ص٦٢) نقلاً عن (مطر، ٢٠٠٦: ص١٤،١١).

يرى الباحث أن المشكلة تكمن بأن المعايير الدولية تطلبت الاعتماد على مدخل الدخل في حال عدم توفر السوق النشط، دون الخوض في تفاصيل تحديد التدفقات المتوقعة وتوقيتها، وكيفية تحديد معدل الخصم الملائم الذي يجب استخدامه لذلك، مما يفسح المجال للإدارة بوضع التقديرات التي يمكن أن تكون ذاتية وغير موضوعية، ويؤثر بالتالي على موثوقية قياسات القيمة العادلة، وكذلك الأمر بالنسبة للاعتماد على أي أسلوب آخر من أساليب التقييم سواء كان استخدام نماذج التسعير أو المصفوفات، فإن عدم التطرق للافتراضات والتقديرات المستخدمة لهذه النماذج ووضع ضوابط لها يعيق من تطبيق القياس العادل للأدوات المالية.

أما بالنسبة للأدوات المالية المتداولة يطبق مدخل السوق في القياس، إما من خلال اقتباس قيمها مباشرة من السوق المالي بحال كان كفء، أو بشكل غير مباشر من خلال اشتقاقها من بعض النسب السوقية ومقارنتها بمعايير القطاع لإيجاد القيمة العادلة للأداة المالية ومن النسب المستخدمة عادة في الحصول على القيمة العادلة للأسهم المتداولة مثلاً هي:

(هيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية، ٢٠٠٦: ص١٦٥،١٦٩)

١. السعر السوقي إلى العائد P/E Ratio

P/E للسهم

حيث يتم حساب القيمة العادلة للسهم = سعر الاغلاق للسهم x .....

P/E للقطاع

٢. السعر السوقي إلى القيمة الدفترية P/B Ratio

P/B للسهم

حيث يتم حساب القيمة العادلة للسهم = سعر الاغلاق للسهم x .....

P/B للقطاع

٣. السعر السوقي إلى الأرباح الموزعة P/D Ratio

P/D للسهم

حيث يتم حساب القيمة العادلة للسهم = سعر الاغلاق للسهم x .....

P/D للقطاع

وعند اختلاف القيمة المحسوبة وفقاً للطرق الثلاثة السابقة عن بعضها نأخذ متوسط القيم الثلاث ممثلة القيمة العادلة للسهم.

ويرى الباحث أن المشكلة هنا تظهر في محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية واضحة عند استخدام الأسلوب السابق في حالة التغير المستمر بالسعر السوقي للأداة المالية المقيمة، حيث تكون هناك صعوبة في تعديل أرقام الأدوات المالية في السجلات المالية كل يوم أحياناً لمواجه التغيرات الدائمة والمستمرة في الأسعار والمعدلات، ويتطلب ذلك أن يكون نظام المعلومات المحاسبي مؤتمت ومربوط بشكل مباشر بأسعار ومؤشرات السوق المالي، كما أن تلبية متطلبات التقييم وفقاً لمفهوم القيمة العادلة يتطلب فترة زمنية أطول لجمع البيانات وإعداد القوائم المالية، مما قد يؤدي إلى تأخير إعداد هذه القوائم، وقد يترتب عليه عدم استيفاء لبعض متطلبات الافصاح المطلوبة من بعض الجهات كالسوق المالي، وتأخير وصول المعلومات إلى مستخدمي القوائم المالية، بالإضافة للتكاليف المرتفعة لمعرفة القيمة العادلة لبعض الأدوات المالية وتتسبب في زيادة التكلفة عن المنفعة.

**٣. المشكلات المتعلقة بتصنيف الأدوات المالية**

على الرغم من قيام المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية بوضع مجموعة من الضوابط التي تحكم عمليات التصنيف وإعادة التصنيف للاستثمارات في الأدوات المالية، إلا أن بعض إدارات المصارف تجد من المنافذ ما يمكنها من نقل أداة مالية معينة من مجموعة إلى أخرى لتحقيق أغراض خاصة بها، من خلال اعتماد أساس النية أو القصد أو الغرض من اقتناء الأدوات المالية كمعيار لتصنيفها ضمن واحدة من المجموعات الثلاث (المتاجرة، المحتفظ بها للاستحقاق، المتاحة للبيع) كأن تنقل مثلاً أداة مالية كانت مصنفة ضمن مجموعة الاستثمارات المتاحة للبيع إلى مجموعة الاستثمارات المعدة للمتاجرة، وذلك كي يتم الاعتراف بالمكاسب غير المحققة من إعادة التقييم لاحقاً في قائمة الدخل بقصد تضخيم الربح بدلاً من قائمة حقوق المساهمين، ويمكن أن تلجأ الادارة لهذه السياسة عند ارتفاع الأسعار والمعدلات السوقية للأدوات موضوع التصنيف،

أو أن يتم نقل أداة دين كانت مصّنفة ضمن مجموعة المحتفظ بها لحين الاستحقاق إلى مجموعة المحتفظ بها للبيع، وذلك كي يتم تقييمها بالقيمة العادلة بدلاً من تقييمها بالتكلفة المطفأة، ومن ثم تنعكس لاحقاً المكاسب غير المحققة من إعادة التقييم على قائمة المركز المالي ضمن حقوق المساهمين، سعياً وراء تحسين المركز المالي للمصرف، وكمثال آخر يمكن لمصرف لديه مجموعة سندات، أن تصنف بناءً على معيار النية ثلاثة سندات متشابهة بثلاث طرق مختلفة، فتضع واحدة منها ضمن مجموعة المتاجرة، والثانية ضمن مجموعة الاستثمارات المتاحة للبيع، والثالثة ضمن مجموعة الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. ويتعارض ذلك مع مبدأ الاتساق أو التماثل فضلاً عن أنه يوفر الفرصة للتلاعب بكل من نتيجة أعمال الشركة ومركزها المالي، بسبب اختلاف معالجة المكاسب والخسائر غير المحققة الناتجة عن فروق التقييم بين الطرق الثلاث، وفي دراسة أجراها القشي حول الاستراتيجية المتبعة في تصنيف الأدوات المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي IAS39 وجد بأن متخذو القرارات في تصنيف الأدوات المالية ضمن المعده للبيع والمعده للمتاجرة هم في الغالب من الإدارة العليا للشركات عينة البحث، ووجد أن بعض الشركات المساهمة لا تملك سياسة واضحة بخصوص آلية تصنيف الاستثمارات في الاوراق المالية، وأن قليل من الشركات عينة البحث تكون لجان متخصصة لدراسة وتطبيق سياسة تصنيف الأدوات المالية ضمن المعده للبيع والمعده للمتاجرة (القشي، ٢٠٠٧: ص٢١).

وعلى الرغم من المشاكل والمعوقات السابقة فإن واضعي معايير محاسبة القيمة العادلة الدولية يجادلون بأن التقدم الحديث للتكنلوجيا والخبرة تسمح لكثير من القيم العادلة أن يتم تقديرها بموثوقية، باستخدام تقنيات تدمج مبادئ التسعير في سوق رأس المال مع المعلومات حول ظروف السوق الجارية.

**ثانياً: معوقات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية في بيئة الأعمال المصرفية السورية.**

١. تعليمات مصرف سورية المركزي.
٢. عدم كفاءة سوق الأوراق المالية السوري وانعكاس ذلك على قياس الأدوات المالية.
٣. مدى تمتع كوادر إدارات المصارف السورية بالمؤهلات العلمية والعملية الكافية لتطبيق معايير القيمة العادلة.

يرى الباحث أن أهم الجهات التي تؤثر على المصارف السورية واختيارها للسياسات المحاسبية، ويمكن اعتبارها تندرج ضمن بيئة الأعمال المصرفية السورية تتمثل في مصرف سورية المركزي وسوق دمشق للأوراق المالية، اللذين يمثلان بيئة الأعمال الخارجية، وإدارة وكوادر هذه

المصارف ممثلةً بيئة الأعمال الداخلية، لذلك تم تناول كل منها وتأثيرها على تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف السورية وفقاً لمايلي:

**١- تعليمات مصرف سورية المركزي**

أصدر مصرف سورية المركزي باعتباره الجهة الإشرافية والرقابية الأساسية على المصارف العامة والخاصة في الجمهورية العربية السورية عدد من التعليمات والقرارات بخصوص القياس والإفصاح عن الأدوات المالية في المصارف، كقياس أدوات الدين من قروض ومديونيات وتسهيلات ائتمانية، وإعادة التقييم وتكوين مخصصات الديون وغيرها، متمثلة بقرار مجلس النقد والتسليف بالقرار٥٩٧/م ن/ب٤ تاريخ ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٩ الذي ألغى القرار رقم٩٤/م ن/ ب٤ المعمول به منذ عام ٢٠٠٤، ثم القرار ٦٥٠/م ن/ب٤ تاريخ ١٤-٤-٢٠١٠ الذي أجرى تعديلاً طفيفاً على القرار ٥٩٧/م ن/ب٤، ومن جهة أخرى طالب مصرف سورية المركزي بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بقرار مجلس النقد والتسليف رقم ٦٤/ م ن/ ب٤ تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٧، ثم جاء القرار رقم ١٠٨ / م ن/ ب٤ تاريخ ١٣/ ٢/ ٢٠٠٥ ليقابل التعديلات التي حصلت على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أهمها معيار المحاسبة الدولي (عرض القوائم المالية) IAS1 والمعيار الدولي IAS39 (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس) ومعيار المحاسبة الدولي IAS32 (الأدوات المالية: العرض)، وتبعها فيما بعد بالعديد من القرارات التي تناولت تعليمات القياس لبعض الأدوات المالية والإفصاح عنها وطرق تقييمها وتحديد القيمة العادلة لها، ويعرض الباحث أسس القياس والافصاح لبعض الأدوات المالية وطرق تقييمها وتقدير القيمة العادلة التي تناولها مصرف سورية المركزي في تعليماته، وبعد تحليلها يبين بالمقارنة التناقض بينها وبين متطلبات المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية في كثير من الجوانب وفق الآتي:

**أ. تعليمات الاعتراف والقياس بالقيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف:**

ورد بالنماذج الموحدة للبيانات[٢] المالية الصادرة عن مصرف سورية المركزي (السياسات المحاسبية والافصاحات في المصارف) التي نص عليها مجلس النقد والتسليف أنه: (قرار م/ ن رقم ٤٣٩ تاريخ ٢٥-١١-٢٠٠٨)

يتم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الأصول والالتزامات المالية للمتاجرة والمتوفرة للبيع، والمحددة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، والمشتقات المالية

[٢] – مصطلح "النماذج الموحدة للبيانات" ورد في القرار رقم ٤٣٩ المادة أ-ب, يرى الباحث تعديله ليصبح النماذج الموحدة للتقارير المالية لأن هذه النماذج تمثل مخرجات وليست مدخلات.

التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ البيانات المالية. كما تظهر بالقيمة العادلة الأصول والالتزامات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة، أما بالنسبة للأدوات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق يتم تسجيل الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق بدايةً بالقيمة العادلة (التكلفة عند الشراء مضافاً اليها تكاليف الإقتناء كالعمولات) وبعد ذلك يتم قياسها بالتكلفة المطفأة (Amortized cost) بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية (Effective Interest Rate Method) مطروحاً منها مخصص التدني في القيمة.

**ب. تعليمات قياس واحتساب الدين وإعادة التقييم وتكوين المخصصات للديون.**

تعتمد أسس وطرق تحديد قيمة أدوات الدين من قروض ومديونيات وتسهيلات ائتمانية وقياسها على تصنيفها المعتمد وفقاً للتعليمات، لذلك تطلبت التعليمات في البداية تصنيفها في فئات معينة ثم حددت أسس وطرق التقييم والقياس لكل فئة، نصت تعليمات مصرف سورية المركزي على التصنيف لهذه الأدوات وفقاً للفئات التالية: (قرار ٥٩٧ /م ن/ ب٤ تاريخ ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٩)، (قرار ٩٤/ م ن/ ب٤/ تاريخ ١٩/ ٩/ ٢٠٠٤)

- الديون المنتجة للعوائد وتقسم إلى:
  ١) ديون متدنية المخاطر.
  ٢) ديون عادية/مقبولة المخاطر.
  ٣) ديون تتطلب اهتماماً خاصاً.
- ديون غير منتجة: تصنف الديون في هذه الفئة عند مضي ٩٠ يوماً على عدم سداد أقساطها وتقسم الديون غير المنتجة إلى ثلاث فئات حيث يراعى التصنيف لكل منها حسب الجدول التالي:

جدول رقم (٨): تصنيف الديون غير المنتجة وفقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي

| الفئة | عدد أيام التأخر عن السداد |
|---|---|
| ديون دون المستوى | (٩٠) يوم إلى (١٧٩) يوم |
| ديون مشكوك في تحصيلها | (١٨٠) يوم إلى (٣٥٩) يوم |
| ديون رديئة | (٣٦٠) يوم فأكثر |

المصدر: قرار ٥٩٧ /م ن/ ب٤ تاريخ ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٩.

على المصرف أن يقوم بشكل دوري بتحليل وتقييم محفظة القروض والتسليفات وتصنيف الديون وفق الفئات المنوه عنها سابقاً، وتعد وفقاً لها المخصصات تبعاً لتصنيفها كمايلي وفق القرار (٥٩٧ /م ن/ ب٤ تاريخ ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٩)، وتعديله بالقرار (٦٥٠ م ن/ ب٤ تاريخ ١٤/ ٤/ ٢٠١٠)

- **الديون غير المنتجة:** يجب تكوين مخصص تدني للديون غير المنتجة تغطي أصل الدين بعد استبعاد قيمة الضمانات المقبولة (إن وجدت)، وذلك حسب تصنيفها وحسب الضمانات كمايلي:

١) الجزء من الديون غير المغطى بضمانات مقبولة:

أ. دين دون المستوى المقبول: يتم قياسه باحتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية لأقساط الدين على أساس ٨٠٪ من القيمة الاسمية لكل قسط، أي يتم أخذ مخصص بكامل الفرق بين مجموع القيم الحالية لهذه الأقساط والقيمة الدفترية للدين ويشكل بالتالي المخصص ٢٠% (١٠٠-٨٠) من رصيد الديون دون المستوى.

ب. ديون مشكوك بتحصيلها: تُقيّم بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية لأقساط الدين على أساس ٥٠٪ من القيمة الاسمية لكل قسط، أي يتم أخذ مخصص بكامل الفرق بين مجموع القيم الحالية لهذه الأقساط والقيمة الدفترية للدين ويشكل بالتالي المخصص ٥٠%(١٠٠-٥٠) من رصيد الديون المشكوك في تحصيلها.

ج. الديون الرديئة: يكوَّن مخصص بمعدل ١٠٠٪ من الديون الرديئة أي بكامل رصيد الدين.

٢) الجزء من الديون المغطى بضمانات مقبولة:

حال وجود ضمانة مقابل الدين، تؤخذ القيمة العادلة لهذه الضمانة وتقارن بالفرق بين القيمة العادلة للدين وقيمته الدفترية، ويعتبر ما يزيد عن القيمة العادلة لهذه الضمانة خسائر ينبغي تكوين مؤونة مقابلها.

أ. إذا كانت الضمانات تأمينات نقدية: لا يتم تشكيل أي مخصص على هذا الجزء.

ب. أما بحال كانت عقارات: يتم تكوين مخصص تدني بكامل قيمة الجزء المغطى بضمان مقبول على مدار (٥) سنوات (منذ تاريخ تصنيف الدين في فئة الديون غير المنتجة) وبنسبة (٢٠٪) سنوياً، وذلك في حال لم يتمكن المصرف من تسييل الضمانة بمرور سنة على تصنيف الدين في فئة الديون غير المنتجة.

ج. أما بحال كانت أوراق المالية أو سيارات أو آليات أو معدات: في حال لم يتمكن المصرف من تسييل الضمانة بمرور سنة على تصنيف الدين في فئة الديون غير المنتجة، يتم في نهاية السنة تكوين مخصص تدني بكامل قيمة الجزء المغطى بضمان مقبول، وكذلك الأمر بحال كانت الديون بضمانة مؤسسات ضمان القروض وشركات التأمين، ففي حال لم تقم مؤسسة ضمان

القروض أو شركة التأمين بالدفع خلال سنة يتم تكوين مخصص تدني بكامل قيمة الجزء المغطى بهذا الضمان.

• **الديون المنتجة للعوائد** (المادة ٢ من القرار ٦٥٠ م ن/ ب٤ تاريخ ١٤/ ٤/ ٢٠١٠)

يجب تكوين مخصص تدني للديون التي تتطلب اهتماما خاصاً بنسبة ٢٪ من جزء الديون بعد استبعاد الديون التي تتطلب اعداد مخصصات خاصة مقابلها.

لا تعتبر الفوائد والعمولات المحتسبة على الديون غير المنتجة بأنواعها الثلاثة إيرادات أو فوائد مقبوضة في قائمة الدخل، بل تعتبر فوائد وعمولات محفوظة يجري تبويبها بالحساب رقم ١٢٨٢٠ في النموذج رقم (١) من نماذج إعداد القوائم المالية للأوضاع المصرفية الصادرة بالقرار رقم ٤٨٤٤ تاريخ ٥-٨-٢٠٠٤ والمعدلة بالقرار رقم ١٠٨تاريخ ١٣-٢-٢٠٠٥ (قرار م/ن رقم ١٠٨ تاريخ ١٣-٢-٢٠٠٥).

**ت. تعليمات الافصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف.**

يتم الإفصاح بشكل محدد عن: (قرار م/ن رقم ٤٣٩ تاريخ ٢٥-١١-٢٠٠٨)

١) الاجتهادات والفرضيات التي قامت بها الادارة خلال تطبيق السياسات المحاسبية والتي لها اثر جوهري في الاعتراف بالأرصدة المسجلة في البيانات المالية.

٢) الفرضيات الرئيسية المتعلقة بالتقديرات المستقبلية للأمور غير المؤكدة في تاريخ البيانات المالية والتي قد ينتج عنها مخاطر هامة من الممكن ان تؤدي الى تعديلات جوهرية في أرصدة الأصول والالتزامات الظاهرة في البيانات المالية خلال السنة المالية القادمة، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- الطرق المستخدمة في تقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية التي ليس لها أسعار في أسواق نشطة.
- تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية عند احتساب خسائر تدني القيمة على التسهيلات المباشرة.
- تقدير خسائر تدني القيمة للأصول المالية ضمن مجموعة المتوفر للبيع أو المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.
- قيمة الأصول المالية التي تظهر بالتكلفة بسبب عدم إمكانية تحديد قيمتها العادلة وبشكل مقارن.
- طريقة وأسس تقدير القيمة العادلة للاستثمارات العقارية والجهة التي قامت بالتقييم في تاريخ إعداد القوائم المالية.

**ث. تعليمات طرق تقدير وتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف.**

إن أسعار الإغلاق (شراء أصول/بيع التزامات) بتاريخ القوائم المالية في أسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للأدوات المالية التي لها اسعار سوقية، أما في حال عدم توفر أسعار معلنة أو عدم وجود تداول نشط لبعض الأدوات والمشتقات المالية يتم تقدير قيمتها العادلة باستخدام نماذج تقييم (Valuation Technique) مثل: (قرار م/ن رقم ٤٣٩ تاريخ ٢٥-١١-٢٠٠٨)

- تحليل التدفقات النقدية المستقبلية وخصم التدفقات النقدية المتوقعة بنسبة مستخدمة في أداة مالية مشابهة لها.
- مقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير.
- نماذج تسعير الخيارات.

وفي حال وجود أدوات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إظهارها بالتكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها.

تتمثل نقاط الاختلاف والتوافق بين تعليمات مصرف سورية المركزي ومتطلبات تطبيق القيمة العادلة لبعض الأدوات المالية (أدوات الدين–القروض) التي تناولها مصرف سورية المركزي في تعليماته وبين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في جدول المقارنة الآتي:

**جدول رقم (٩) يبين مقارنة تعليمات مصرف سورية المركزي مع متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فيما يخص تطبيق القيمة العادلة لأدوات الدين والقروض.**

| الرقم | موضوع الاختلاف أو الفروقات | تعليمات مصرف سورية المركزي | متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية |
|---|---|---|---|
| ١ | **تقييم الديون واحتساب القيمة العادلة لها واحتساب المخصصات اللازمة لها.** | | - تقيم بالقيمة العادلة المتمثلة بالقيمة الإستردادية لهذه الديون والمحددة على أساس صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية مخصومة بسعر الفائدة الأصلي، وذلك سواء كانت الديون منتجة أم غير منتجة.<br>- يكون المخصص على أساس الفرق بين القيمة العادلة ممثلة بالقيمة الإستردادية والقيمة الدفترية لهذه الديون |
| أ | القيمة العادلة للديون غير المنتجة وتصنف إلى: | | |
| ١) | ديون دون المستوى المطلوب | تقيّم بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية لأقساط الدين على أساس ٨٠٪ من القيمة الإسمية لكل قسط، ويكون مؤونة بالفرق أي بمقدار ٢٠٪ (١٠٠-٨٠) | |
| ٢) | ديون مشكوك بتحصيلها | تقيّم بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية لأقساط الدين على أساس ٥٠٪ من القيمة الاسمية لكل قسط، ويكون مؤونة بالفرق أي بمقدار ٥٠٪ (١٠٠-٥٠) | |
| ٣) | الديون الرديئة | تكوّن مؤونة بكامل رصيد الدين | |
| ب | القيمة العادلة للديون المنتجة | يتم تكوين مخصص تدني بنسبة ٢٪ من جزء الديون الممنوحة للديون التي تتطلب اهتماماً خاصاً بعد استبعاد الديون التي تتطلب اعداد مخصصات خاصة مقابلها | |
| ٢ | **تقدير القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل الديون والتسهيلات الإئتمان** | | - تقدر الأوراق المالية المتداولة بالقيمة العادلة بعد طرح مصاريف البيع، أما الأوراق المالية غير المتداولة فتقدر بصافي القيمة البيعية أو صافي التدفقات النقدية المتوقعة منها.<br>- تقدر قيمة الضمان بصافي القيمة البيعية وتدخل ضمن التدفقات النقدية المتوقعة لاحتساب القيمة العادلة للدين |
| أ | بحال كانت الضمانات عبارة عن أوراق مالية | القيمة السوقية للأوراق المالية إذا كانت متداولة في الأسواق المالية الناشطة | |
| ب | بحال كانت الضمانات استثمارات عقارية | القيمة التخمينية العادلة للتأمينات العقارية المستلمة شرط أن تكون هذه التخمينات قد تمت من قبل خبراء معتمدين | |
| ج | بحال كانت الضمانات عبارة عن كفلاء | يؤخذ بعين الاعتبار إمكانات وقدرة واستعداد الكفلاء لتسديد الديون المكفولة موضوع التصنيف | |
| د | بحال كانت الضمانات أصول عينية (سيارات – بضاعة ---) | يؤخذ بعين الاعتبار مدى القدرة والسرعة في تسييل قيمة الضمانات المستلمة | |

المصدر: (رفاعه، ٢٠١٠: ص٦٤١)

عند إلقاء نظرة تحليلية للجدول السابق أمكن للباحث استنتاج نقاط الاختلاف التي تشكل معوقات لتطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً للمعايير الدولية ذات العلاقة ويعرضها الباحث من خلال النقاط التالية:

١. لا تتوافق تعليمات مصرف سورية المركزي فيما يخص القيمة العادلة للديون وإعادة تقييمها وتكوين المخصصات مع متطلبات المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية ذات العلاقة، حيث تنص التعليمات على نسب محددة للتقييم تختلف باختلاف التصنيف واحتساب المخصص وفقاً لها، في حين تعتمد المعايير على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من الدين التي يحددها معدل فائدة الدين والفترة الزمنية.

٢. بالنسبة لكيفية احتساب المخصص الخاص للديون غير المنتجة فإن هناك فروق متعددة بين الطريقتين في تحديد القيمة العادلة للديون غير المنتجة كما يوضحها الجدول رقم (٩) أعلاه.

٣. يمثل المخصص المحتسب وفقاً لتعليمات المصرف المركزي الحد الأدنى الواجب على المصرف الاحتفاظ به، بالتالي فإن المخصص الواجب الاعتراف به في السجلات هو المخصص المحتسب بموجب أي من (المعايير – التعليمات) أيهما أكبر، وبالتالي ليس بالضرورة أن يتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

٤. لم تنص تعليمات مصرف سورية المركزي على تفاصيل تصنيف وقياس الاستثمارات والأوراق المالية وأدوات حقوق الملكية والالتزامات المالية وغيرها من الأدوات المالية وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، بل اقتصرت على تعليمات تصنيف وقياس أدوات الدين والقروض كأحد أنواع الأدوات المالية، ويرى الباحث أن السبب في ذلك قد يعود لمحدودية أنواع الأدوات المالية المستخدمة من قبل المصارف السورية، ولكن ذلك لا يبرر القصور في تعليمات المركزي في هذه الناحية.

٥. بالنسبة للقيمة العادلة للضمانات العقارية المقدمة مقابل الديون، تطلبت تعليمات المركزي اعتماد القيمة التخمينية للعقار من قبل خبير، بينما المعايير الدولية تطلبت تحديد قيمتها البيعية الصافية كقيمة عادلة لها أو خصم التدفقات النقدية المتولدة منها بحال لم يتوفر لها سوق.

وفيما يتعلق بنقاط الاختلاف حول المعالجة المحاسبية للتغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية والفوائد الناتجة عنها وتحديد طرق القياس يعرض الجدول التالي رقم (١٠) بشكل مقارن هذه النقاط كالآتي:

**جدول رقم (١٠) يبين مقارنة تعليمات مصرف سورية المركزي مع متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فيما يخص معالجة التغيرات بالقيمة العادلة للأدوات المالية وتعليمات القياس لها.**

| الرقم | موضوع الاختلاف | تعليمات مصرف سورية المركزي | متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية |
|---|---|---|---|
| ١ | الأرباح أو الخسائر الناجمة عن فروقات القيمة العادلة للأصول المالية المتاحة للبيع | يعترف بها ضمن حقوق المساهمين حصراً في الحساب رقم ٢٩٢٠٠ (أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات مالية متاحة للبيع). | السماح بالمعالجة البديلة المتضمنة قيد هذه الأرباح أو الخسائر في بيان الدخل الشامل مباشرةً |
| ٢ | الفوائد والعمولات المحتسبة على أدوات الدين غير المنتجة | تعتبر فوائد وعمولات محفوظة يجري تبويبها بالحساب رقم ١٢٨٢٠ في النموذج رقم (١) من نماذج إعداد القوائم المالية للأوضاع المصرفية. | ترحل ضمن الفوائد في قائمة الدخل |
| ٣ | تعليمات تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية | اعتماد القيمة السوقية في الأسواق نشطة، وفي حال عدم توفر أسعار معلنة او عدم وجود تداول نشط فيتم تقدير القيمة العادلة باستخدام نماذج التقييم المناسبة. | حددت تدرج تفصيلي لمداخل القياس وشروط ومتطلبات استخدام كل مدخل |

المصدر: إعداد الباحث من واقع تعليمات مصرف سورية المركزي ومعايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة.

ونلاحظ الاختلاف بين تعليمات القيمة العادلة لمصرف سورية المركزي فيما يتعلق بإعداد النماذج الموحدة لإعداد البيانات المالية للأوضاع المصرفية مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة، ويعرض الباحث أهم الاختلافات المستخلصة من المقارنة بينهما كمايلي:

١. تقيد الأرباح أو الخسائر الناجمة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع وفقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي ضمن حقوق المساهمين حصراً في الحساب رقم ٢٩٢٠٠ (أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات مالية متاحة للبيع)، على أن يتم اعادة الاعتراف بها في قائمة الدخل عند تحققها (قرار م/ن رقم ١٠٨ تاريخ ١٣-٢-٢٠٠٥)، ولم تسمح بالمعالجة البديلة المسموح بها وفقاً للمعيار IAS39، المتضمنة قيد هذه الأرباح أو الخسائر في بيان الدخل الشامل مباشرةً، بالتالي نجد أن المعالجة الذي أتت بها المعايير لهذه الأدوات وإدراجها للتغيرات بالقيمة العادلة في قائمة الدخل أو حقوق المساهمين قام بتعطيله تعميم المصرف المركزي عندما حظر على المصارف إدراج تلك التغيرات في قائمة الدخل، ومعالجتها في حقوق الملكية حصراً.

٢. لا ترحل الفوائد والعمولات المحتسبة على الديون غير المنتجة بأنواعها الثلاثة إيرادات أو فوائد مقبوضة في قائمة الدخل، بل تعتبر فوائد وعمولات محفوظة يجري تبويبها بالحساب رقم ١٢٨٢٠ في النموذج رقم (١) من نماذج إعداد القوائم المالية للأوضاع

المصرفية، الصادرة عن مصرف سورية المركزي (قرار م/ن رقم ١٠٨ تاريخ ١٣-٢-٢٠٠٥) وهو جزء من حساب الأصول رقم ١٢٠٠٠، بخلاف المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية التي تنص على ترحيلها لقائمة الدخل.

٣. بالنسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على الرغم من أن التعليمات راعت التدرج الذي نصت عليه المعايير الدولية من حيث: اعتماد أسعار الإغلاق (شراء أصول/بيع التزامات) بتاريخ القوائم المالية في أسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للادوات المالية التي لها اسعار سوقية، وفي حال عدم توفر أسعار معلنة او عدم وجود تداول نشط لبعضها فيتم تقدير قيمتها العادلة باستخدام نماذج تقييم (valuation technique) مثل تحليل التدفقات النقدية المستقبلية وخصم التدفقات النقدية المتوقعة، والمقارنة بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها، واستخدام نماذج تسعير الخيارات (قرار م/ن رقم ٤٣٩ تاريخ ٢٥-١١- ٢٠٠٨)، إلا أنها لم تحدد تفاصيل قياس القيمة العادلة، واستخدام نماذج التقييم، وشروط ومتطلبات استخدام كل طريقة كما هي واردة في المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية ذات العلاقة.

**٢- عدم كفاءة سوق سوق دمشق للأوراق المالية وانعكاس ذلك على قياس الأدوات المالية.**

هناك العديد من الباحثين الذين تعرضوا لمفهوم كفاءة سوق المال ووضعوا التعريفات لهذا المفهوم وجاءت غالبية هذه التعريفات مشابهة نذكر منها تعريف (Belkaoui) الذي عرف السوق الكفء بأنه "السوق التي تكونت فيه حالة توازن مستمر بحيث تكون أسعار الأوراق المالية فيه مساوية تماماً لقيمتها الحقيقية، وتتحرك بطريقة عشوائية دون إمكانية السيطرة عليها (المزيني، ٢٠٠٢، ص٣١)، أما العربيد يعرفها: "تعتبر السوق الكفء بالنسبة لمجموعة محددة من المعلومات إذا اتضح استحالة تحقيق أرباح غير عادية في المتوسط باستخدام هذه المجموعة من المعلومات، عند اتخاذ قرارات البيع أو الشراء (العربيد، ٢٠٠٢: ص٣١).

تقسم كفاءة السوق إلى: كفاءة التسعير، وكفاءة التشغيل.

١) كفاءة التسعير Price Efficiency: يطلق على كفاءة التسعير بالكفاءة الخارجية ويقصد بها "أن المعلومات الجديدة تصل إلى المتعاملين في السوق بسرعة دون فاصل زمني كبير مما يجعل أسعار الأسهم مرآة تعكس كافة المعلومات المتاحة" (الهندي، ١٩٩٦: ص٤٩)، وفي ظل كفاءة التسعير لا يستطيع أي مستثمر أن يحقق أرباح غير مبررة متكررة على حساب الآخرين باعتماده على تلك المعلومات التي تتوفر له.

٢) كفاءة التشغيل Operational Efficiency: وتسمى بالكفاءة الداخلية ويقصد بها قدرة السوق على خلق التوازن بين العرض والطلب، دون أن يتكبد المتعاملين فيه تكلفة عالية للسمسرة، وتنفيذ العمليات بأقصى سرعة ممكنة وكذلك دون أن يتاح للسمسار تحقيق ربح غير مبرر (جودة، ٢٠٠٠: ص١٠٢).

تتمثل أهم شروط تحقق الكفاءة أو خصائص السوق الكفء: (المزيني، ٢٠٠٢: ص٣٣)

١- المنافسة الكاملة في السوق: أي أن يكون هناك عدد كبير من المتعاملين في السوق، وبالتالي عدم وجود قوة احتكارية على الأسعار، بحيث يصبح المشاركون يتلقون السعر بدلاً من كونهم قادرين على فرض الأسعار للسوق.

٢- الأمن: أي يجب أن تتوفر الحماية اللازمة ضد المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المستثمر، وبالتالي يجب على إدارة السوق المالي متابعة الصفقات غير الأخلاقية أو الوهمية ويكون لديها الإجراءات الرادعة لها، مع وجود مؤسسات للتأمين ضد المخاطر.

٣- العقلانية: وهو أن يكون هدف المتعاملين تحقيق الأرباح من خلال معالجة المعلومات واختيار البديل الاستثماري الأفضل، حيث يتم الاستعانة بالخبراء والمحللين ومكاتب استشارية في هذا المجال.

٤- دقة وسرعة وصول المعلومات: على السوق المالي تزويد المتعاملين بالمعلومات الدقيقة في الوقت المناسب عن كافة الصفقات التي أبرمت من حيث الحجم والسعر، وأن يزودهم بالظروف السائدة في السوق بالنسبة لأسعار الأوراق المالية المتداولة، والتي تعكس حقيقة مستوى الطلب والعرض لكل الأوراق المالية.

٥- السيولة: يقصد بالسيولة أن يستطيع البائع والمشتري للأوراق المالية إبرام الصفقة بسرعة وبسعر قريب من السعر الذي أبرمت فيه آخر صفقة على ذات نفس الورقة، وهذا يعني أن السيولة تتطلب سهولة التسويق واستقرار الأسعار.

كما تقيم مستويات كفاءة السوق وفقاً للعلاقة بين تغيرات القيمة السوقية والمعلومات المتوفرة للمستثمرين بالسوق إلى ثلاثة صيغ (صالح وآخرون، ٢٠١٠: ص٦،٥)، (ناصر،٢٠٠٥: ص١٢)

أ- الصيغة ضعيفة الكفاءة: وتسمى أيضاً ب"نظرية الحركة العشوائية للأسعار" ووفقا لهذه الصيغة يفترض أن المعلومات التاريخية بشأن التي جرت في الماضي (سواء في الأيام أو الأشهر أو السنين) لا تؤثر على سعر السهم الحالي، ولا يمكن الاستفادة منها للتنبؤ

بالتغيرات المستقبلية في الأسعار، ولذلك فإن التغيرات المتتالية في أسعار الأسهم مستقلة عن بعضها البعض ولا يوجد بينها أي ارتباط أو علاقة واضحة، ومن هنا يطلق على الصيغة الضعيفة لكفاءة السوق بالحركة العشوائية للأسعار باعتبار أن التغير في السعر من يوم لأخر لا يسير على نمط واحد.

ب- الصيغة متوسطة الكفاءة: تقتضي هذه الصيغة بأن الأسعار الحالية للأدوات المالية لا تعكس المعلومات التاريخية فقط، بل تعكس كذلك كافة المعلومات المتاحة للجمهور أو التوقعات حول الظروف الاقتصادية العامة وظروف القطاع الذي تنتمي إليه الشركة، وفي ظل الصيغة المتوسطة لكفاءة السوق يتوقع أن تستجيب أسعار الأدوات المالية لما يتاح من تلك المعلومات، وإلا إذا أدرك المستثمر القيمة التي ينبغي أن يكون عليها سعر الأداة في ظل تلك المعلومات قبل انعكاسها على السعر سوف يحقق أرباح غير عادية مقارنة بغيره من المستثمرين.

ت-الصيغة قوية الكفاءة: وفقاً لهذه الصيغة يفترض أن تعكس الأسعار بصفة كاملة كل المعلومات المتاحة للعامة والخاصة، التي تشمل كل من المعلومات التاريخية والحالية (الاقتصاد والصناعة)، والمعلومات المستقبلية عن خطط الشركة المتاحة لبعض المستثمرين الذين يملكون وسائلهم الخاصة للحصول عليها، وبالتالي فإن توفر هذه المعلومات للجميع يجعلها تنعكس مباشرة على قيم الأدوات المالية وعدم قدرة بعض الفئات دون الأخرى من الاستفادة منها وتحقيق عوائد غير عادية، وتتحقق كفاءة السوق المالي عندها بشكلها القوي.

ولقد أكدت نتائج الأبحاث والدراسات المتعلقة باختبار كفاءة الأسواق المالية فى مجال التمويل أن سوق الاوراق المالية فى الدول المتقدمة كالولايات المتحدة أحياناً تكون من النوع متوسط الكفاءة وفى أغلب الأحيان تكون من النوع ضعيف الكفاءة وأن السوق بشكله القوى غير موجود فى الواقع العملى حتى الآن.

**العلاقة بين كفاءة سوق الأوراق المالية وقياس القيمة العادلة للأدوات المالية**

تبين للباحث بعد دراسة أشكال (مستويات) كفاءة أسواق الأوراق المالية مدى ارتباط المعلومات بكفاءة سوق الأوراق المالية وبالتالي ارتباطها بالقياس المحاسبي، فإذا كانت المعلومات المتاحة في السوق لجميع المستثمرين هي معلومات تاريخية فقط تكون الكفاءة في شكلها الضعيف، وبالتالي لا يمكن أن تعبر الأسعار في هذه السوق عن القيمة العادلة، وإذا كانت المعلومات المتوفرة في السوق هي معلومات تاريخية وحالية في الوقت الحاضر، تكون السوق متوسطة الكفاءة، وبالتالي لا يمكن أن تعبر الأسعار في السوق عن القيمة العادلة للأدوات المالية وإن كانت تعكس بعض خصائص القيمة العادلة لكنها لا تعكس جميع خصائص القيمة العادلة، وإذا توفر للمتعاملين في السوق جميع المعلومات التاريخية والحالية بالاضافة للمعلومات (الخاصة) تكون الكفاءة في شكلها القوي، وبالتالي تعبر الأسعار في هذه السوق عن القيمة العادلة.

بالتالي فإن قياس القيمة العادلة للأدوات المالية يتوقف على:

١. توفر المعلومات لجميع المستثمرين في الوقت نفسه وبأقل تكلفة ممكنة.

٢. نوع المعلومات المتوفرة في سوق الأوراق المالية، وفهم السوق واستيعابه للرسالة التي تتضمنها هذه المعلومات، ومقدرة المستثمرين على تفسير الرسالة التي تحتويها هذه المعلومات، بما يمكنهم من تقدير الأدوات المالية بقيمتها العادلة.

والمقصود بالقيمة العادلة السابقة في السوق قوي الكفاءة القيمة العادلة المطلقة والتي يصعب تواجدها في الواقع العملي بسبب صعوبة تحقق الكفاءة الكاملة في أي سوق مالي.

لكن يرى (زهران، ٢٠٠٥: ص٨١،٨٢) أن القيمة العادلة يمكن أن تتحقق في أشكال السوق المختلفة ولكن بصورة نسبية، ومن هنا يقترح تصنيف الأدوات المالية من حيث عدالتها إلى:

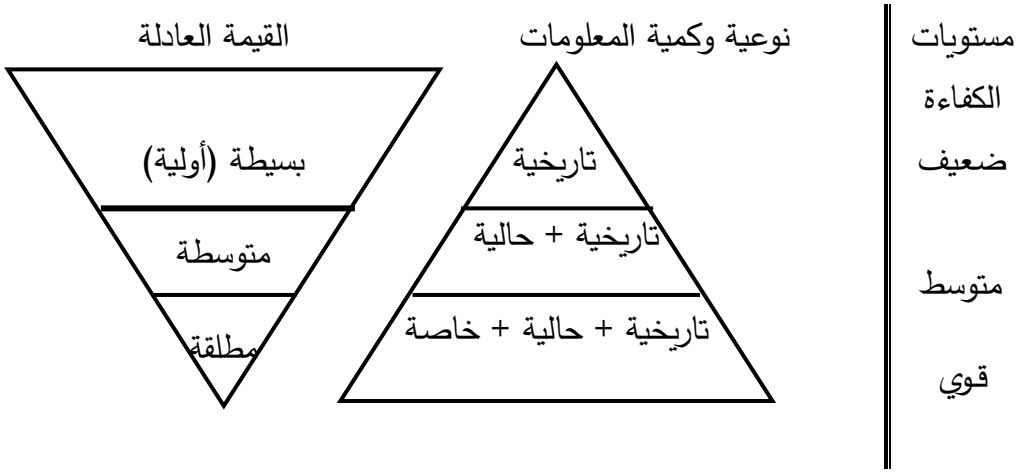
أ- العدالة البسيطة (الأولية): هي العدالة التي يمكن أن تتواجد في السوق ضعيف الكفاءة، حيث تتوفر المعلومات التاريخية فقط لجميع المستثمرين في سوق الأوراق المالية وفي الوقت نفسه وبأقل تكلفة.

ب- العدالة المتوسطة: هي العدالة التي تتوفر في السوق متوسط الكفاءة حيث تتوفر المعلومات التاريخية والحالية لجميع المستثمرين في السوق في ذات الوقت وبأقل تكلفة.

ج- العدالة القوية: هي العدالة التي تتوفر في السوق قوي الكفاءة حيث تتوافر جميع المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية، لجميع المتعاملين في السوق وبأقل تكلفة.

ويوضح الشكل التالي العلاقة بين المعلومات ومستويات كفاءة سوق الأوراق المالية والقيمة العادلة:

شكل رقم (٨): العلاقة بين المعلومات ومستويات كفاءة سوق الأوراق المالية والقيمة العادلة.




المصدر: (زهران، ٢٠٠٥: ص٨٩)

كما توصل Milburn في دراسته للعلاقة بين محاسبة القيمة العادلة والقيمة السوقية وكفاءة السوق المالي إلى أن وجود الكفاءة والعقلانية في الأسواق المالية يساهم في توفير إطار مفاهيمي مناسب لقياس القيمة العادلة، لأن القيمة السوقية لا تمثل القيمة العادلة إلا إذا كانت الأسواق كفوءة وعقلانية ونشطة، وعلى العكس أيضاً فإن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يساهم بدوره في جعل الأسواق أكثر عقلانية وكفاءة (Milburn J. Alex: 2008: p293-316).

ولما كان الاعتماد على مدخل السوق في تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية يتطلب كفاءة السوق المالي يرى الباحث حلاً لهذه المشكلة ضرورة تطوير كفاءة سوق الأوراق المالية في سورية، وذلك من خلال التوسع في توفير المعلومات المحاسبية سواء كانت تاريخية أم حالية أم خاصة، حيث لا يوفر السوق في الوقت الحالي سوى بعض المعلومات التقليدية متمثلة بالقوائم المالية التاريخية للشركات والمصارف المصدرة لهذه الأدوات، وكذلك يجب العمل على تعدد وتنويع قنوات التوصيل لهذه المعلومات في السوق إلى المستثمرين.

**مدى كفاءة سوق دمشق للأوراق المالية**

لا يوجد حتى الآن أي دراسة على سوق دمشق المالي تستهدف قياس مدى كفاءته، لكن الباحث يرى ضرورة اختبار مدى كفاءة السوق لأغراض هذا البحث لمعرفة فيما إذا كان السوق المالي يشكل معوقاً لتطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية، في حال عدم تحقيقه للكفاءة كشرط تطلبته المعايير الدولية لتطبيق مدخل السوق عند تقييم الأداة المالية بالقيمة العادلة، لذلك قام الباحث بإجراء اختبار التوزيع الطبيعي واختبار الأحداث المتشابهة Run Test اعتماداً على نظرية السير العشوائي للتغيرات في أسهم الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال العام ٢٠١٠ من تاريخ جلسة ٤-١-٢٠١٠ وحتى تاريخ جلسة ٣٠-١٢-٢٠١٠ والتي تبلغ ١٧١ جلسة تداول، وأجرى كذلك هذه الاختبارات للتغيرات في سعر مؤشر السوق لنفس المدة لمعرفة مدى عشوائية هذه التغيرات وبالتالي كفاءة السوق بالاعتماد على نظرية الأرقام العشوائية لقياس كفاءة السوق عند المستوى الضعيف، وأظهرت نتائج الاختبار الموضح بالملحق رقم (١) من الأطروحة أن التغيرات في أسعار أسهم المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وكذلك التغيرات في قيم مؤشر السوق لا تتبع لخصائص التوزيع الطبيعي، حيث كان مستوى المعنوية لجميعها أقل من ٥٪، كما أظهر اختبار الأحداث المتشابهة Run Test عدم عشوائية تحركات أسعار كل من أسهم المصارف المدرجة باستثناء مصرف واحد، وذلك عند مستوى معنوية قدره ٥٪، وكذلك بالنسبة لتغيرات مؤشر السوق كما هو موضح بالجدولين رقم (٢)،(٣) في الملحق رقم (١) من الأطروحة، حيث بلغ مستوى المعنوية له (0.00)، ما يدل على عدم عشوائية التغيرات في الأسعار لكل من البنوك المدروسة ومؤشر السوق، وبالتالي عدم كفاءة سوق دمشق للأوراق المالية عند المستوى الضعيف مما يدفع الباحث بالاستنتاج بأنه لا يمكن الاعتماد على الأسعار المقتبسة للأدوات المالية (الأسهم) في سوق دمشق للأوراق المالية، وأن ذلك يشكل معوقاً لتطبيق مدخل السوق في قياس القيمة العادلة للأدوات المالية.

**٣- مدى كفاية التأهيل العلمي والعملي للكوادر والإدارات في المصارف السورية لتطبيق معايير القيمة العادلة.**

تتطور الأسواق المالية باتجاه استخدام أدوات مالية متنوعة ومعقدة بشكل تدريجي، ما يستدعي رفع كفاءة الكوادر لتمكينها من التعامل مع طرق القياس والافصاح عن القيمة العادلة لمختلف هذه الأدوات، وتتمثل أحد أهم المعوقات لتطبيق القياس والافصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية في عدم توفر الكوادر المؤهلة علمياً وعملياً لتطبيق المعايير الجديدة (معايير القيمة العادلة للأدوات المالية)، حيث أن الاختلافات الكبيرة بين الآراء والأهواء والمصالح المتعارضة، إضافة

إلى الاجتهادات المتعددة التي تنشأ عن اختلاف التأهيل العلمي، والخبرة العملية، والأخلاقية، قد ينجم عنه بروز عنصر التحيز الشخصي عند قياس القيمة العادلة للأدوات المالية.

كما يرى القشي أن أنظمة المعلومات المحاسبية في المصارف قد تشكل عائق أمام تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية، حيث أن أغلب الأنظمة المحاسبية فيها صممت بناءً على القياس والافصاح باستخدام التكلفة التاريخية، وبالتالي يجب إعادة تصميمها كي تتأقلم مع طرق القياس والافصاح باستخدام القيمة العادلة، بحيث تكون قادرة على عكس التغيرات التي تطرأ على أي تغير في القيمة العادلة وانعكاسها على القوائم المالية يتطلب أنظمة محوسبة وربط الكتروني مع مؤشرات الأسواق وبالتالي تكبد تكلفة كبيرة قد يصعب على المصارف صغيرة ومتوسطة الحجم تحملها (القشي، ٢٠٠٦).

ويمكن تلخيص أهم العقبات والمعوقات المتعلقة بكوادر وإدارة المصارف والتي قد تقف حائلاً دون تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية بما يلي:

- عدم توفر خبرات كافية لتقييم الأدوات المالية وتحديد قيمتها العادلة.
- عدم توفر محاسبين على دراية جيدة بمفهوم القيمة العادلة وآلية ومتطلبات تطبيق معاييرها.
- ارتفاع كلفة الخبراء في تحديد القيمة العادلة.
- التطورات المتسارعة على المعايير التي تتعلق بالقيمة العادلة للأدوات المالية، وصعوبة التأقلم معها ومتابعتها من قبل كوادر المصرف.

يرى الباحث أنه لكي يتم تعزيز موثوقية القيمة العادلة يتعين على المصارف تنفيذ سياسات مثل تدريب موظفيها على أساليب وطرق التقييم وكيفية وضع تقييمات محايدة، والإفصاح عن الطرق المتبعة والفرضيات التي توضع لتبني مقاييس القيمة العادلة، وتحسين نظم المعلومات التي تؤدي إلى تعزيز إمكانية الوصول للقيمة العادلة للأدوات المالية بموثوقية، وجعلها قابلة للتطوير بشكل يتماشى مع سرعة التغيرات على المعايير المحاسبية التي تتعامل بالقيمة العادلة وبالتالي توفير الجهد والتكلفة.

## الفصل الرابع

## أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة لأدوات المصرف المالية على جودة المعلومات المحاسبية

### المبحث الأول: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

**أولاً: جودة المعلومات المحاسبية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.**

إن مصطلح **الجودة Quality** مشتق من كلمة لاتينية Qualies وتعني بشكل عام "طبيعة الشيء وصلاحيته للغرض الذي أعد من أجله" (الباروي، ٢٠٠٠: ص٨٨)، وبذلك فالجودة مسألة نسبية وحدودها أن تكون الخدمة مقبولة من جانب العميل ومن حيث إشباعها لحاجته في حدود المقابل الذي يتحمله" (الصباغ، ٢٠٠٣: ص٢)، ويشير Gabriel بأن مفهوم الجودة قد تطور عبر الزمن، فقد كان ينظر إليها البعض على أنها الكمال ولكن يعاب على هذا المفهوم انه محدود الفائدة، وقد نظر إليها البعض الأخر على أنها شيئاً غير ملموس ومعنوي ويعاب على ذلك أنه مفهوم غامض وغير واقعي، في حين نظر إليها آخرون على أنها درجة الملاءمة للاستخدام (Gabriel, 1987: p22, 23).

أما مفهوم جودة المعلومات المحاسبية فيرى الشيرازي بأنها تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، وتكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين عن وضع المعايير المناسبة والمسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة (الشيرازي، ١٩٩٠: ص١٩٤، ١٩٥)، كما عرفت لجنة المعايير الدولية خصائص المعلومات المحاسبية بأنها: "صفات تجعل المعلومات المعروضة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين" (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٦: ص٣٨).

أما خصائص جودة المعلومات المحاسبية فتندرج تحت خاصيتين أساسيتين هما:

**١. الملاءمة Relevance:**

تعتبر من أهم الخصائص الواجب توفرها في المعلومات التي يمكن تقديمها لمتخذي القرارات الاستثمارية والإدارية على المستوى الداخلي والخارجي، وتمتلك المعلومات خاصية الملاءمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية" (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ١٩٩٩: ص٤٥)، ولقد عرفها دهمش أنها "قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرار مستخدم المعلومات والتأثير عليه أي قدرة المعلومات لإيجاد فرق في اتخاذ القرار" (دهمش، ١٩٩٥: ص١٢)، ويرى اسكندر أن الملاءمة هي "مدى كفاءة هذه التقارير ونجاحها في خدمة

مستخدميها بقدرتها على توفير المعلومات الكافيه والملاءمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة بحيث تتميز هذه المعلومات بأنها مناسبة لاتخاذ القرارات وأنها تعرض بالشكل الصحيح وتتوفر بالوقت المناسب، ومدى نجاح التقارير في لعب دورها كمصدر للمستثمر يعتمد على درجة الإفصاح عن هذه المعلومات الملائمة" (اسكندر، ١٩٩٤: ص١٢)، وأوضح هندركسون "أن الملاءمة يتحقق معناها اللغوي إذا تفهم متلقو المعلومات المعنى المقصود من المعلومات والذي يعتبر الهدف الأساسي للمحاسبة وتقتضي الملاءمة وجوب إمكانية الاعتماد على المعلومات بطريقة مفيدة أو ارتباطها المقيد بالتصرفات أو النتائج المرغوب في تحقيقها" (هندركسون، ١٩٩٠: ص٢٠٢)، وعرفها النقيب بأنها "المعلومات التي تعمل على زيادة تأثيرها في التحكم بالحاضر واستيعاب الماضي من أجل التنبؤ بالمستقبل بموضوعية تسهل على مستخدمي تلك المعلومات عملية صنع واتخاذ قرار أدق وأكفأ مما لو كانت تلك المعلومات غير ملائمة" (النقيب، ١٩٩٩: ص٢٤٢)، ويرى البدوي "الملاءمة من وجهة النظر الاجتماعية على أنها هي المعلومات التي تعكس صوره واضحة لتأثيرات المساهمات البيئية والاجتماعية للمشروع في المجالات التي تهم الفئات الاجتماعية التي تقع عليهم هذه التأثيرات فمن ضمنها الحكومة المحلية أو المركزية هي تلك التي تمكنهم من مساءلة المشروع عن تنفيذ ما تفرضه عليه من مسؤوليات ذات تأثيرات في تحقيق بعض الأهداف القومية" (بدوي، ٢٠٠٠: ص٢٠٢)، ويذكر (Kieso) في هذا المجال أن ملاءمة المعلومات تتوقف على قدرتها في التأثير على اتخاذ القرارات حيث لا يمكن الوصول إلى قرار معين بدون استخدام معلومات ملائمة ومناسبة (Kieso and Weyegandt, 2003: P30)، وتتحقق الملاءمة إذا ما كان للمعلومة المحاسبية خصائص ثانوية تتمثل في القدرة التنبؤية أو القدرة على تقييم القرارات السابقة والحصول على المعلومة في الوقت المناسب (Kieso&Weyegandt, 1998: P38).

نلاحظ التأكيد من خلال التعريفات السابقة على أهمية توافر صفة الملاءمة في المعلومات المحاسبية لكي تكون مفيدة في اتخاذ القرارات وإيصالهم للنتائج التي يرجونها من تلك المعلومات في اتخاذ قرار رشيد، ونلاحظ ارتباط المعلومة الملائمة بقرار معين بالشكل الذي تؤدي فيه دوراً مؤثراً في نتيجة القرار بحيث تصنع تغيراً سلبياً أو ايجابياً في سلوك متخذ القرار وإذا ما أدت هذه المعلومة إلى مثل هذا التغير فإنها ملائمة وهي تصبح الأكثر ملاءمة إذا ما أستخدمها متخذ القرار لوحدها في الوصول إلى نتائج قراره.

ولتحقيق صفة الملاءمة يجب أن تتوفر الصفات النوعية الفرعية التالية:

- **التوقيت المناسب Timelines:** أي توصيل المعلومات لمتخذي القرار في الوقت الذي يمكنهم من تحقيق أكبر فائدة مرجوّة من هذه المعلومات، وهناك علاقة وطيدة بين الملاءمة

والتوقيت المناسب كلما زادت سرعة توصيل المعلومـات المحاسبية إلى مستخدميها كان الاحتمال كبيرا في التأثير على قراراتهم الاستثمارية، وقد جاء (Shroeder) بنفس المفهوم، أي أن تقدم المعلومات بوقت مناسب وقبل أن تفقد قدرتها في التأثير على القرار، إذ إن تقديم المعلومات بوقت متأخر غالباً ما يقلل ملائمتها (Shroeder, 1998: P19). ويقول (الشيرازي، ١٩٩٠: ص ١٩٨-٢٠٠) في أهمية التوقيت المناسب "أنه قد يكون من المفيد أحيانا التضحية بشيء من الدقة الحسابية ودرجة عدم التأكد لصالح التوقيت المناسب حيث أن عملية اتخاذ القرارات دائما محددة بفترة زمنية معينة ولذلك فإن المعلومات الملائمة هي تلك التي تتوفر بالتوقيت المناسب"، ويمكن تحقيق هذه الخاصية في ضوء الآتي: (زامل، ٢٠٠٠: ص٦٣).

١. السرعة في تقديم المعلومات مع درجة أقل أفضل من درجة دقة عالية مع التأخير، حيث تفقد المعلومات قيمتها اذا ما قدمت بعد فوات الأوان.
٢. يجب تقديم التقارير المطلوبة (العادية) في الوقت المحدد لها، أما الأحداث الهامة وآثارها، فيجب أن تقدم المعلومات عنها لمتخذ القرار بمجرد حدوثها.
٣. المعلومات عن الأحداث الطارئة يمكن أن ترسل مباشرة إلى المسؤول عن إتخاذ القرار بشأنها، حتى ولو أدى ذلك إلى عدم إتباع الدورة المعتادة للتقرير.

- **القدرة على التنبؤ Predictive Value:** تعني أن تعطي المعلومات مؤشرات قوية عن المستقبل في الظروف الطبيعية وكلما كانت هذه المؤشرات قوية وقريبة للواقع فإنها تكون أكثر ملاءمة لأنها تتيح لمستخدميها المراقبة على الأداء المستقبلي ومعرفة الانحرافات ومواضعها وأسبابها والقيام بمعالجتها، فلا يمكن اتخاذ أي قرار دون اللجوء إلى إجراء التنبؤات الخاصة بالتوقعات المستقبلية (Belkaoui, 2000: P45)، إذ أنه من خلال دراسة الماضي والحاضر وبناء التوقعات المستقبلية يمكن لمستخدمي هذه المعلومات اتخإذ قرار أكثر دقة وكفاءة. ويشير الحسني أن المعلومات يجب أن تسهم في مساعدة مستخدميها على التنبؤ وتحسن من احتمالات التوصل إلى تنبؤات صادقة عن نتائج الأحداث التي تشير إليها وفي الوقت نفسه لا تهمل الماضي بل تستفيد من نتائجه (الحسني، ١٩٩٨: ص٩٤).
- **التغذية الراجعة أو إعادة التقييم Feedback Value:** ويقصد بذلك احتواء المعلومات على خاصية تمكن مستخدمها من التقييم الارتدادي أو التغذية العكسية أو المرتدة من خلال المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات والتي تساهم في تحسين وتطوير نوعية مخرجات (معلومات) النظام وقدرته على التكيف في الظروف البيئية المتغيرة باستمرار.

**٢. الموثوقية Reliability:**

تتعلق خاصية الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها، وإن درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعد انعكاساً واضحاً للأدلة الموضوعية أو طرق أو أسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات، وتسمى الموثوقية أحياناً (بالمعولية) وإمكانية الاعتماد على المعلومات، وتعد الموثوقية خاصية متأصلة في المعلومات المحاسبية، ولكي تكون المعلومات مفيدة لابُد أن تكون محل ثقة من قبل المستخدم وتكون المعلومات محل ثقة عندما تصور للمستخدم فحوى ما تمثله (الخرسان، ٢٠٠٢: ص٦٠). ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس موحدة ومقبولة وعملية، ولكي يمكن الاعتماد على المعلومات والوثوق بها يلزم أيضا توافر الخصائص الفرعية الثلاث التالية:

١. الصدق في التمثيل: ويعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها. ويرى Vernon Kam أن التمثيل الصادق "هو العنصر الأكثر أهمية والذي يتعلق بمسألة التطابق أو التماثل بين قياس أو وصف ما والحدث أو الشيء الاقتصادي الذي يدعي القياس أو الوصف على أنه يمثله" (فرنون كام، ترجمة رياض العبدالله، ٢٠٠٠: ص٧١٢).

٢. إمكانية التحقق Verifiability: وتعني توفر شرط الموضوعية في القياس العلمي أي أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين يستطيع التوصل اليها شخص آخر بشرط استخدام نفس الأساليب في القياس والافصاح، لذلك فهي خاصية تحقق لنا تجنب ذلك النوع من التحيز المتعلق بشخصية القائم بعملية القياس، ويرى باتون ولتلتون (William Paton & A. C. Littleton, 1940: p18) "أن الدليل القابل للتحقق من صحته والموضوعي قد أصبح عنصراً مهما في المحاسبة وجزء تابع ضروري للتنفيذ الصحيح لوظيفة المحاسبة عند تجهيزها معلومات يمكن الاعتماد عليها"، ويرى الشيرازي أنه لكي تتحقق الثقة بالمعلومات المحاسبية يلزم أن تكون المعلومات قابلة للإثبات وأنه بالإمكان التحقق من سلامتها وهو ما يتطلب الالتزام بأكبر قدر ممكن من الحياد في القياس والإفصاح (الشيرازي، ١٩٩٠: ص١٩٦). وهذا يعني أن تكون هذه المعلومات ذات دقة عالية ولا نقول كاملة لأن القائم على إعدادها هم من البشر والبشر معرضون للخطأ في أعمالهم وأحكامهم.

٣. الحيادية Neutrality: تعني تقديم حقائق صادقة دون حذف، أو انتقاء للمعلومات لمصلحة فئة أو قرار معين، وحيادية المعلومات يقصد بها تجنب النوع المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية، بهدف التوصل إلى نتائج مسبقة، أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين. عرفها فداغ الفداغ "تكون المعلومات محايدة عندما تكون خالية من التحيز للوصول إلى نتيجة معينة أو سلوك معين" (الفداغ، ٢٠٠٢: ص٥٤,٥٥).

**الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفقاً لمعايير المحاسبة الأمريكية والدولية**

حاولت عدة جهات محاسبية متخصصة تحديد ماهية خصائص وجودة المعلومات، فقام مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB بإصدار بيان مفاهيم المحاسبة SFAS NO.2 (معايير جودة المعلومات المحاسبية)، محاولاً الإجابة على السؤال التالي: ما هي الخصائص التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية لتصبح ناجعة؟ (Richard G. Schroeder et al, 2001: P19)، وقسم خصائص جودة المعلومات المحاسبية إلى مجموعتين: المجموعة الأولى الخصائص الأساسية والمجموعة الثانية الخصائص الثانوية: (FASB, SFAS.NO2: para46)

المجموعة الأولى: الخصائص الأساسية:

١. خاصية الملاءمة Relevance.
٢. خاصية الموثوقية Reliability.

١. خاصية الملاءمة: وصفت جمعية المحاسبة الأمريكية AAA الملاءمة "تعبر المعلومات عن صفة الشيء أو الحدث الملائمة، لو كانت المعرفة بهذه الصفة تساعد متخذي القرارات في تحديد المسارات البديلة للعمليات أو تقييم المخرجات لمسارات هذه الانشطة (Stanga, 1980: p29).

أما FASB فقد عرف الملاءمة بمدى قدرة المعلومة المحاسبية في صنع تغيير في قرار ما (FASB, SFAS.NO2, 1980).

وتتوقف مصداقية هذه الخاصية على ثلاثة عوامل:

أ- توقيت المعلومة Timing: ويقصد توافرها لمتخذ القرار بالوقت المناسب.
ب-التغذية العكسية Feed back: ويقصد بها قدرة المعلومات المحاسبية على تقييم الأعمال الماضية وتصحيح التوقعات السابقة بشأن هذه الأعمال.
ت- القدرة على التنبؤ Predictive value: وهي قدرة المعلومات على التنبؤ بالمستقبل، سواء كان الايرادات أم اتجاه الأسعار.

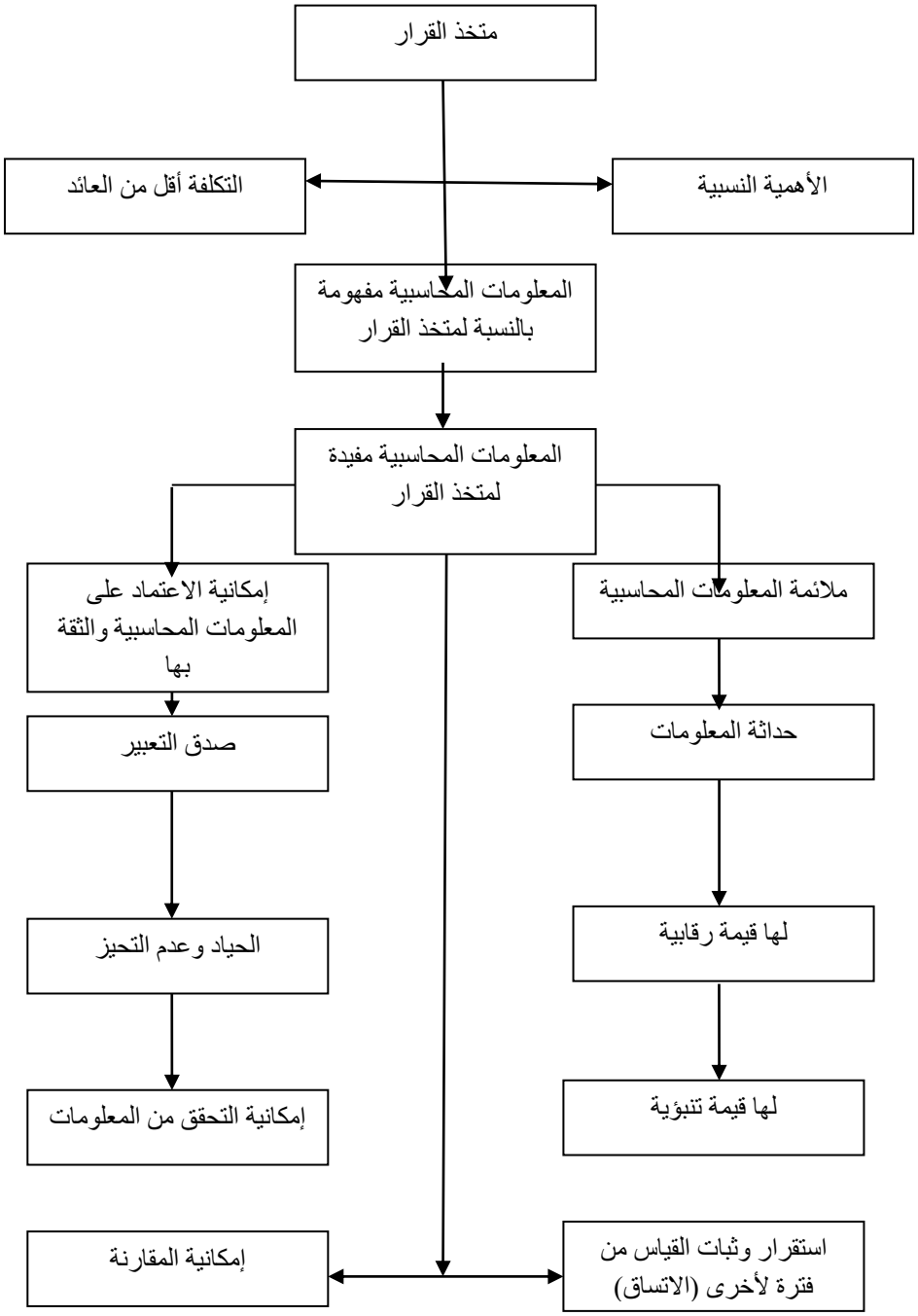
٢. خاصية الموثوقية: يعرف (FASB) الموثوقية بأنها: "الثقة في القياس والتي ترتبط بمدى صدق القياس في تمثيل ما يدعي على أنه يمثله" (FASB, SFAS. No 2, 1980: P131)، يقصد بالموثوقية اطمئنان مستخدمي القوائم المالية للمعلومات التي تحتويها هذه القوائم، وأنها غير متحيزة وخالية من الأخطاء، وتتوقف مصداقية هذه الخاصية على ثلاثة عوامل:

أ. صدق التعبير Representational Faithfulness: يقصد به أن تكون معلومات القوائم المالية معبرة بصدق وأمانة عن الأحداث الاقتصادية بالمنشأة.
ب. عدم التحيز Neutrality: يقصد به أن تكون المعلومات المحاسبية موضوعية ومحايدة، وتعني الموضوعية الحكم على الأمور دون قصد الوقوع بالخطأ.
ت. القابلية للتحقق والاثبات Verifiability: يقصد به أنه بحال قيام أثر من شخص واحد بالقياس فإنهم جميعاً يصلون إلى نفس النتيجة.

المجموعة الثانية: الخصائص الثانوية:

١. خاصية القابلية للمقارنة Comparability: بقصد بها إمكانية استخدام المعلومات المحاسبية لإجراء المقارنة بين الأنشطة المتشابهة لسنوات متعددة لنفس المنشأة، أو إجراء مقارنة بين المنشآت المختلفة.
٢. خاصية الاتساق Consistency: ضرورة الثبات على اتباع المنشأة نفس السياسات المحاسبية من عام لآخر، وفي حالة وجود ضرورة لتغيير بعض السياسات يجب الإفصاح عن هذه التغيير وبيان مدى تأثيره على القوائم المالية.

الشكل رقم (٩) خصائص جودة المعلومات المحاسبية وفقاً لمجلس معايير الحاسبة المالية الأمريكي.




المصدر (FASB, SFAS NO.2, Para47)، (Wiley, GAAP, 2002: P24-27)

يبين الشكل رقم (٩) أعلاه أن مستوى جودة المعلومات لا يعتمد فقط على الخصائص الذاتية للمعلومات (الملاءمة والموثوقية) بل يعتمد أيضاً على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات (مستخدمي المعلومات)، كالمقدرة على تحليل المعلومات، ومستوى الفهم والإدراك المتوفرة لدى متخذ القرار، كما يبين الشكل أن فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات تأتي قمة

الخصائص وتمثل هذه الخاصية القاعدة العامة التي تعتمد على خاصية الملاءمة وخاصية الموثوقية، وتتعلق على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الاستخدام، مثل طبيعة القرارات التي يواجهها وطبيعة النموذج القراري المستخدم، وطبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها، ومقدار ونوعية المعلومات السابقة المتوفرة.

أما مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB فقد تطرق للخصائص النوعية التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية، حيث تم اعتماد إطار إعداد وعرض القوائم المالية في عام ١٩٨٩، وقد تضمن هذا الإطار الخصائص النوعية للبيانات المالية وعرفها على النحو التالي: (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠١: ص ص٦٠-٦٥) الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات المعروضة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، والخصائص النوعية الأساسية الأربع هي: القابلية للفهم، والملاءمة، والموثوقية، والقابلية للمقارنة (Deegan et al, 2006: pp180-184).

١. **القابلية للفهم Understandability:** إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات المعروضة بالإبلاغ المالي هي قابليتها للفهم من قبل المستخدمين، وتحقيقاً لهذا الفرض، يفترض أن لدى المستخدمين بعض المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبة، وأن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، ومهما يكن، فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات المهمة و الملائمة لحاجات متخذي القرارات الاقتصادية التي يجب تضمينها الإبلاغ المالي اعتماداً على أنه من الصعب جداً فهمها من قبل المستخدمين العاديين، كونها تحتوي بعضاً من التعقيد، وبما أن الإطار المفاهيمي هو المرشد والدليل لوضع المعايير المحاسبية؛ فأن تحقق صفة القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية تعتبر متطلباً أساسياً أو تحدٍ لواضعي المعايير، ليتأكدوا بأن المعايير التي طوروها لتعالج المواضيع الحساسة والمعقدة، تنتج إبلاغاً مالياً وإفصاحاً مالياً مفهوماً.

٢. **الملاءمة Relevance:** تمتلك المعلومات حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية خاصية الملاءمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تعزيز أو تصحيح تقييماتهم الماضية، وهناك خاصيتان فرعيتان للملاءمة، فحتى تكون المعلومات ملائمة يجب أن يكون لها قيمة تنبؤية وقيمة استرجاعية أو توكيدية، كما ترتبط نظرية ملاءمة المعلومات بمفهوم المادية (Materiality)، وقد ورد هذا المفهوم في كثير من الأطر المفاهيمية للمحاسبة، حيث عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB (المادية) في الفقرة (٣٠) من إطاره المفاهيمي: " يعتبر البند مادياً أو ذا أهمية نسبية إذا ما كان حذفه أو عرضه بشكل خطأ سيؤثر في قرارات المستخدمين الاقتصادية المبنية

على واقع القوائم المالية وعليه فإن مفهوم المادية يضع حداً فاصلاً أو نقطة قطع أكثر للملاءمة كونها خاصية أساسية يجب أن تتصف بها المعلومات لكي تكون مفيدة".

٣. **الموثوقية Reliability:** تمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول. ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوقة بطبيعتها أو تمثلها لدرجة أن الاعتراف بها من المحتمل أن يكون مضللاً (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٦: ص٣٩).

وقد بين مجلس معايير المحاسبة الدولية أن هذه الخاصية تتحقق من خلال الخصائص الفرعية الآتية:

أ. **التمثيل الصادق:** لتكون المعلومات موثوقة يجب أن تمثل العمليات المالية بصدق والأحداث الأخرى التي من المفروض أنها تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها بشكل معقول.

ب. **الجوهر فوق الشكل:** عندما يختلف الجوهر الاقتصادي للعملية عن شكلها القانوني، فإن خاصية "الجوهر فوق الشكل" تتطلب أن تتم المحاسبة والإبلاغ عن جوهر العملية وآثارها، وليس شكلها القانوني وحسب، حيث إن جوهر العمليات المالية والأحداث الأخرى ليس دائماً متطابقاً مع تلك الظاهرة في شكلها القانوني، مثال ذلك؛ أنه في المعاملات المالية ما بين الشركة الأم والشركات التابعة لها، فإنه يجب إلغاء الأثر المالي لكافة العمليات المتبادلة فيما بينها؛ مثل أرصدة الذمم المدينة والدائنة المستحقة لكل طرف على الآخر ومثل المبيعات التي تحدث بينها والتي لم يتم إعادة بيعها لأطراف خارجية؛ لأنها تعتبر من حيث الجوهر منشأة واحدة، ولكن من حيث الشكل فهي منشآت اقتصادية كل منها ذات شخصية اعتبارية مستقلة.

ت. **الحيادية:** حتى تكون المعلومات موثوقة يجب أن تكون محايدة، أي خالية من التحيز، ويقصد بذلك أن يكون الهدف من نشر المعلومات المحاسبية هو خدمة كافة الأطراف دون أي تحيز في توجيه هذه المعلومات لخدمة جهة معينة دون الأخرى.

ث. **الحذر والاكتمال:** يجب أن تكون المعلومات كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة، وأي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خطأ أو مضللة وبالتالي تصبح غير موثوقة وضعيفة من حيث ملاءمتها أيضاً، وتتطلب الحصافة أو الحذر– حسب الفقرة (37) من الإطار المفاهيمي لمجلس المعايير المحاسبة الدولية – ضرورة بذل العناية لكافية وأخذ الحيطة والحذر بعين الاعتبار عند ممارسة حكم معين حول وضع التخمينات والتقديرات

المطلوبة تحت ظروف عدم التأكد، مثل قابلية الديون المشكوك فيها للتحصيل وتقدير مخصصاتها، تقدير القيمة العادلة للعديد من الأصول والالتزامات.

٤. **القابلية للمقارنة:** يجب أن يتمكن المستخدمون من إجراء مقارنة للقوائم المالية للمشروع على مرور الزمن أجل تحديد الاتجاهات في مركزه المالي وفي الأداء، كما يجب أن يكون بإمكانهم مقارنة القوائم المالية للمشاريع المختلفة من أجل التقييم النسبي لمراكزها المالية، والأداء والتغيرات في المركز المالي، ومن هنا فإن عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والإفصاح عنها يجب أن تتم بشكل قابل للمقارنة، أي أن "قابلية المعلومات لأجراء المقارنات تتطلب الثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية، وهي تعتبر خاصية متداخلة مع خاصيتي الملاءمة والموثوقية بما يحقق زيادة فائدة المعلومات. فمن المعروف ان إمكانية استخدام المعلومات المحاسبية في إجراء المقارنات يعد أمرا حيوياً وذلك لعدم توافر مقاييس مطلقة لتقويم الأداء فالهدف من أجراء المقارنات هو تحديد وتفسير اوجه التشابه والاختلاف وذلك عن طريق أيجاد العلاقة بين نوعين من المعلومات والأرقام". (الشيرازي، ١٩٩٦: ص١٩٥)، إلا أن الحاجة إلى القابلية للمقارنة يجب أن لا تختلط مع مفهوم التوحيد كما يجب ان لا تعيق عملية تقديم معايير محاسبية محسنة، فمن غير المناسب للمنشاة ان تستمر في السياسة المحاسبية بنفس الأسلوب عن عملية مالية أو حدث آخر إذا كانت هذه السياسات لا تتفق مع خاصية الملاءمة والموثوقية كما أنه من غير المناسب للمنشاة ان تبقى على سياساتها المحاسبية دون تعديل أن وجدت سياسات بديلة اكثر ملاءمة وموثوقية.

يرى البعض (خليل، ٢٠٠٥: ص٢٣) تصنيف خصائص جودة المعلومات المحاسبية في ثلاث مجموعات وفقاً لمراحل إعداد المعلومات واستخدامها كمايلي:

أ. مجموعة الخصائص التي تعكس مرحلة القياس المحاسبي للمعلومات المحاسبية مثل: القابلية للتحقق، القابلية للقياس، الموضوعية.

ب. مجموعة الخصائص التي تعكس مرحلة الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية مثل: التوقيت المناسب، الأهمية النسبية، القابلية للمقارنة.

ت. مجموعة الخصائص التي تعبر عن مرحلة استخدام المعلومات المحاسبية وقدرتها على المنفعة لمستخدميها مثل: الملاءمة، القابلية للفهم، القدرة التنبؤية.

**ثانياً: المشاكل والمحددات لاستخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية**

يمكن تقسيم المشاكل والمحددات لاستخدام الخصائص النوعية إلى مجموعتين:

١. مجموعة المشاكل والمحددات التي قد تنشأ عند المفاضلة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي تتضح فيما يلي: (Landsman, 2007: PP19-30)، (حميدات، ٢٠٠٤، ص ص: ٦٧ – ٦٨)

أ. احتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية (أي الملاءمة والموثوقية). إذ لا يوجد توافق بين ملاءمة المعلومات ودرجة الوثوق بها، فمثلاً قد ترفض معلومة معينة أو تقبل إذا كانت ملائمة ولكنها غير موثوق بها، أو أنها موثوق بها ولكنها غير ملائمة. فأرقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز، إلا أن الأرقام التاريخية تتمتع بدرجة منخفضة من الملاءمة لأن تلك الأرقام أقل ارتباطاً أو تمثيلاً للواقع الفعلي.

ب. احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، فقد تصل المعلومة في الوقت المناسب ولكنها لا تملك قدرة تنبؤية عالية، كما في حالة أرقام التكلفة التاريخية. والسرعة في إعداد المعلومات غالباً ما يكون على حساب درجة الدقة والاكتمال وعدم التأكد، وكذلك يجب الموازنة بين ميزة رفع التقارير في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الدقيقة، فلكي تقدم المعلومات دقيقة يتطلب التعرف على كل الأوجه والتأكد من جميع البيانات ودقتها، مما قد ينجم عنه تأخير وعدم انتاج المعلومات بالوقت المناسب، في هذه الحالة تكون المعلومات موثوقة بشكل كبير، ولكن ذات فائدة متدنية للمستخدمين.

ت. احتمال التعارض بين خاصية قابلية المقارنة وخاصية التماثل والاتساق، فيهتم مستخدمو المعلومات المحاسبية بمقارنة المعلومات الخاصة بشركة معينة مع شركات مشابهة أو منافسة أو مع القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه هذه الشركة، إلا أن عملية المقارنة سواء المكانية أو الزمانية قد لا تكون ذات جدوى عند الالتزام الشركة بسياسة التماثل أو الاتساق كتغيير الطرق المحاسبية على سبيل المثال، فالحاجة إلى القابلية للمقارنة يجب ألا تتعارض مع مفهوم الاتساق أو التماثل، حيث لا يمنع هذا من تغيير المبادئ أو السياسات المحاسبية إذا كان ذلك أفضل وأكثر نفعاً وأكثر ملاءمة وموثوقية، ولكن شريطة وجود ما يبرر هذا التغيير والإفصاح عن ذلك، ويجب توضيح سبب تفضيل الأسلوب الجديد والإفصاح عن طبيعة وأثر

التغيير في فترة حدوثه وكذلك أثره المتراكم على الفترات السابقة لتحقيق خاصية التماثل والاتساق.

ث. قد تكون المعلومات المحاسبية ملائمة وموثوق بها إلا أن مستخدميها يواجهون صعوبة فهمها، وتحليلها واستخدامها في اتخاذ القرار المطلوب. على الرغم من أن المعلومات ينبغي أن تكون مفهومة، وصفة الفهم هذه تعكسها خصائص السهولة والوضوح التي تتميز بها المعلومات المنشورة. ولكن هناك عدد كبير من المستخدمين يمتلكون مستويات استيعاب وتعليم مختلفة وكذلك أهداف مختلفة ومتعددة مما يجعل هذه المهمة صعبة للغاية بالنسبة للمحاسب. لذلك يقع على عاتق المحاسب باعتباره الجهة التي تعد التقارير المالية مهمة التوفيق بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي المعلومات المحاسبية التي تحتويها تلك التقارير.

٢. مجموعة المشاكل والمحددات التي تنشأ نتيجة القيود الكمية: (Reis&Stocken, 2008)[٣]

أ. اختبار الأهمية النسبية: ليست كل المعلومات الملائمة والموثوق بها تعتبر ذات أهمية نسبية تذكر، حيث يشير اختبار مستوى الأهمية النسبية أن البند يعد مفيداً وذو أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنة بطريقة محرفة إلى التأثير على متخذ القرار، وتختلف أهمية المعلومات من مستخدم لآخر فقد تكون المعلومات ذات أهمية نسبية منخفضة للبعض ولكنها بالنسبة للبعض الآخر مهمة لأسباب معينة، قد تكون عقائدية أو اجتماعية فمثلاً قد يكون مبلغ الفائدة المدينة أو الدائنة غير مهم نسبياً كرقم، إلا أن بعض مستخدمي القوائم المالية يكون مهتماً بأن تفصح الشركة عن تلك المبالغ بشكل منفصل مما قد يغير قراره في الاستثمار أو التعامل مع ذلك المصرف لأسباب دينية.

ب. اختبار التكلفة – العائد: قد تكون تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها، إن القاعدة العامة فيما يتعلق باختبار محدد التكلفة والعائد هي أن المعلومات المحاسبية يجب عدم إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها عن كلفتها وإلا فإن الشركة تتكبد خسارة عند الإفصاح عن تلك المعلومة، وتعتبر الموازنة بين التكلفة والمنفعة قيداً متشعب الأثر فالمنافع المشتقة من المعلومات يجب أن تفوق التكاليف المتكبدة في توفير هذه المعلومات، ومهما يكن فإن تقييم المنافع والتكاليف عملية اجتهادية تعتمد بشكل رئيسي على عملية

[٣] - http://ssrn.com/abstract=975445

اتخاذ الأحكام، وفوق ذلك فإن التكاليف قد لا تقع بالضرورة على أولئك الذين يستفيدون من المنافع، كما أن المنافع قد يستفيد أيضاً منها آخرون غير الذين أعدت من أجلهم المعلومات، فعلى سبيل المثال: إن توفير معلومات إضافية للمقترضين يجب أن يقلل من تكاليف الاقتراض على المنشأة، وإلّا فإن الإفصاح عن هذه المعلومات يكون غير مجدي.

الجدول رقم (١١): الفرق بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين المعايير الأمريكية والدولية

| الخاصية | مجلس معايير المحاسبة الدولي | مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي |
|---|---|---|
| الخصائص الأساسية | – القابلية للفهم<br>–الملاءمة<br>– الموثوقية<br>– قابلية المقارنة | – الملاءمة<br>– الموثوقية |
| الخصائص الثانوية | | – قابلية المقارنة<br>– الاتساق |
| الخصائص الفرعية<br>أ– للملاءمة | – المادية (الأهمية النسبية)<br>– القدرة التنبؤية<br>– التغذية العكسية | – القدرة التنبؤية<br>– التوقيت المناسب<br>– التغذية العكسية |
| ب– للموثوقية | – الجوهر فوق الشكل<br>– التمثيل الصادق<br>– الحياد<br>– الحذر<br>– الاكتمال | – قابلية التحقق<br>– التمثيل الصادق<br>– الحيادية |
| المحددات | – التوقيت المناسب<br>– الموازنة بين التكلفة والمنفعة<br>– الموازنة بين الخصائص النوعية<br>– الصورة الصحيحة العادلة (التمثيل العادل) | –الموازنة بين التكلفة والمنفعة<br>– المادية. |

المصدر: (الطرايرة، ٢٠٠٥: ص٧٠، ٧١)

**المبحث الثاني: بيئة الأعمال الخارجية والمفهوم الشامل لمعايير جودة المعلومات المحاسبية.**

إن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي أشار إليها الباحث في المبحث الأول من هذا الفصل تعكس فقط أحد جوانب معايير جودة المعلومات والتي يطلق عليها "المعايير الفنية لجودة المعلومات المحاسبية"، حيث يرى (خليل، ٢٠٠٥: ص٢٤) أن هناك معايير أخرى غير المعايير الفنية لجودة المعلومات المحاسبية، وإن تحققها يحقق المفهوم الشامل لجودة المعلومات المحاسبية ويعكس بيئة الأعمال الخارجية للمنشأة، وبناءً عليه يعرف (خليل، ٢٠٠٥: ص٢٤) المفهوم الشامل للمعلومات المحاسبية بأنه "ما تتمتع به المعلومات المحاسبية من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها".

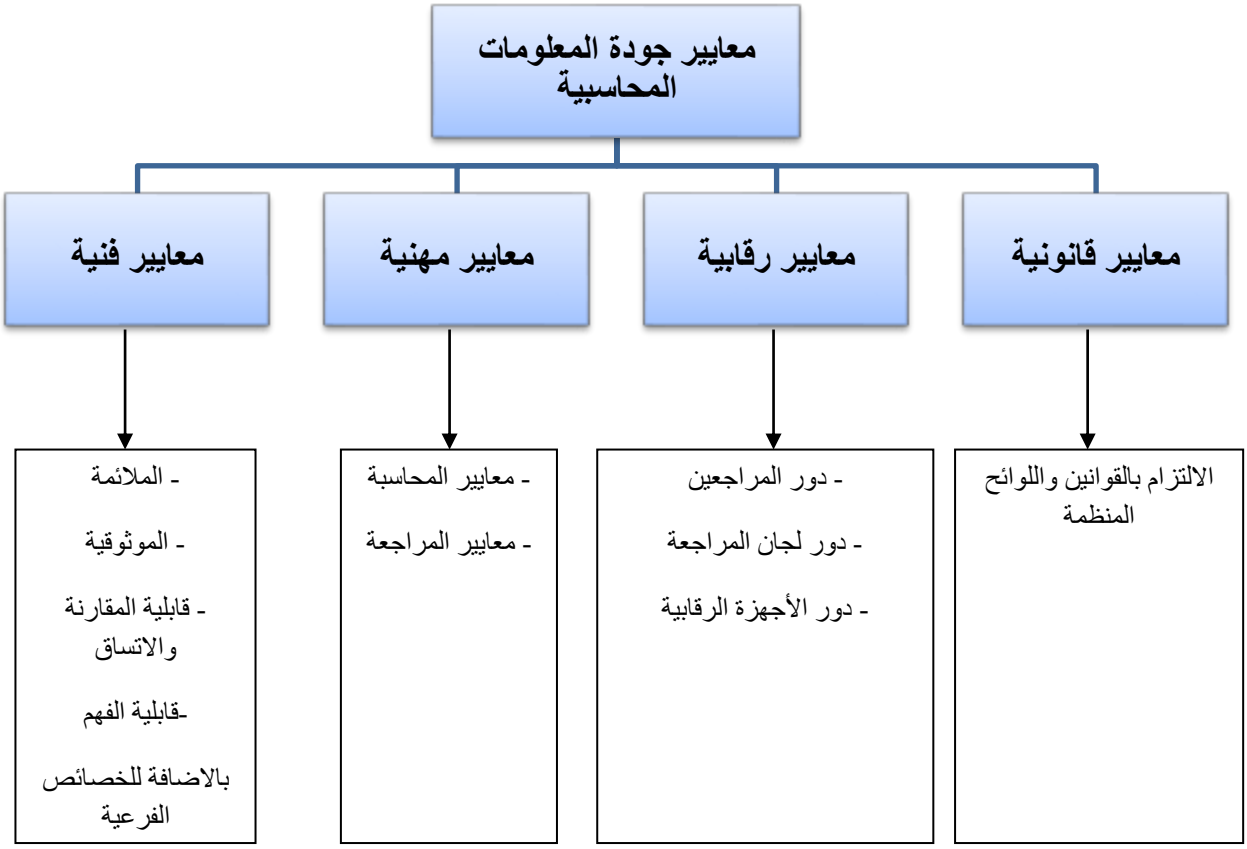
نلاحظ من التعريف السابق أنه يشير إلى أن هناك جوانب متعددة للحكم على جودة المعلومات المحاسبية، ولا تقتصر جودة المعلومات المحاسبية على المعايير الفنية التي تعبر عنها الخصائص النوعية لهذه المعلومات بل تتسع لتتضمن معايير أخرى تعكس كل الجوانب القانونية والرقابية والمهنية وتجعل من المعلومات المحاسبية أداه نافعة ومفيدة بالنسبة لمختلف مستخدميها.

في ضوء المفهوم السابق لجودة المعلومات المحاسبية، تتمثل المعايير المختلفة لتحقيق هذا المفهوم بالنقاط التالية:

١. المعايير القانونية.
٢. المعايير الرقابية.
٣. المعايير المهنية.
٤. المعايير الفنية.

ويعبر الشكل الآتي عن نقاط المفهوم الشامل لمعايير جودة المعلومات المحاسبية:

الشكل رقم (١٠) معايير جودة المعلومات المحاسبية وفق المفهوم الشامل للجودة




المصدر (خليل، ٢٠٠٥: ص٢٥)

إن المفهوم الشامل لجودة المعلومات المحاسبية يتفق مع الإطار الفكري للحوكمة وما تتضمنه من إجراءات قانونية ورقابية ومهنية وفنية تهتم جميعها بالتأكيد على أهمية إعداد المعلومات المحاسبية وتحديد المسؤولية عن ذلك، والعلاقة بين الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات ومعايير جودة المعلومات المحاسبية تظهر نتيجة وجود ارتباط بين أحد عناصر الجوانب الفكرية للحوكمة وبين تحقق واحدة أو أكثر من معايير جودة المعلومات المحاسبية، أو بالعكس قد تتطلب بعض الجوانب الفكرية للحوكمة ضرورة وجود بعض معايير جودة المعلومات المحاسبية، وهذا يشير إلى الأثر المتبادل بين كل من الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات ومعايير جودة المعلومات المحاسبية (خليل، ٢٠٠٥: ص٣٠).

ويتناول الباحث معايير المفهوم الشامل لجودة المعلومات المحاسبية كل على حدى وفق الآتي:

**أولاً: المعايير القانونية**

تتأثر الممارسة المحاسبية سواء في منهجيتها أم في تطبيقاتها بشدة بقوانين المنظمات والتشريعات القانونية والضريبية والمقاييس التنظيمية الأخرى، حيث تزيد تلك التشريعات القانونية من منفعة المعلومات المحاسبية (لطفي، ٢٠٠٥: ص١٨)، وتؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مهنة المحاسبة من خلال الرقابة والاشراف على ممارستها، وإن ظهور الشركات المساهمة التي تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة أدى إلى خضوعها للتشريعات القانونية منذ بداية تكوينها حتى تصفيتها وهذا ينعكس بالتالي على الكيفية التي تعد بها المعلومات وكيفية عرضها في التقارير المالية وذلك بهدف إضافة نوع من الثقة لمستخدمي المعلومات، وبالتالي فالقواعد الملزمة بتوفير المعلومات المالية التي يجب إعدادها وتقديمها هي أحد العوامل القانونية التي تتأثر بها جودة المعلومات المحاسبية.

ويعرض الباحث أهم القوانين في بيئة الأعمال السورية التي تؤثر على جودة المعلومات للمصارف، قانون سوق دمشق للأوراق المالية رقم ٥٥ لعام ٢٠٠٦، الذي أشار في الفقرة ٦٥ منه إلى ضرورة الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق المالي التي تطلبت بدورها تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية كما رأينا في الفصل السابق، وقانون إحداث المصارف الخاصة رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ الذي نص في المادة (١٩) منه أنه يترتب على كل مصرف أن يتقيد بمعايير المحاسبة الدولية عند اعداد القوائم المالية، وتعليمات مصرف سورية المركزي المتمثلة بالقرارت رقم ٥٩٧/م ن/ب٤ تاريخ ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٩ والقرار ٦٥٠/م ن/ب٤ تاريخ ١٤- ٤- ٢٠١٠ التي سبق أن عرضها الباحث، ويعرض الباحث أهم متطلبات نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية الصادر بناءً على اقتراح مجلس المفوَّضين بجلسته رقم /٢٣/ المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٨، ذات العلاقة بموضوع البحث وفقاً للنقاط التالية:

المادة -٢- تُعتمَد معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبية الدولية (IASB)، ويتعين على جميع الجهات الخاضعة لإشراف ومراقبة الهيئة إعداد بياناتها وقوائمها المالية وفقاً لهذه المعايير.

المادة -٣- تعتمد معايير التدقيق الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) لغايات تدقيق حسابات وقوائم الجهات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة، ويتعين على مفتشي الحسابات الالتزام بهذه المعايير عند قيامهم بتدقيق حسابات وبيانات الجهات المذكورة.

وفيما يتعلق بالأدوات المالية أشارت الفقرة (و) من المادة – ١٣- أنه يجب الافصاح عن قرارات مجلس الإدارة الهامة التي قد تؤثر على أسعار الأوراق المالية المصدرة من قبلها بما في ذلك القرارات المتعلقة بما يلي:

- إصدار أوراق مالية جديدة، أو إطفاء أي أوراق مالية قائمة.
- التغيرات في الاستثمارات الرأسمالية أو في غايات الشركة وأسواقها.
- الشروع في الاندماج.
- توزيع الأرباح.
- شراء الشركة المصدرة لأسهمها وأي تصرف بها.
- التصفية الاختيارية.

كما تطلب هذا النظام أيضاً أنه يجب على الشركة المصدرة لأي ورقة مالية إعلام الهيئة دون إبطاء وبأي وسيلة تحقق السرعة المطلوبة، وإصدار بيان علني فوراً، عند توفر أي معلومة جوهرية وخاصة ما يلي:

أ- التغيرات الهامة التي تطرأ على أي مما يلي:

- أصول الشركة.
- الالتزامات المترتبة على الشركة سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل وأي حجوزات على أصولها.
- هيكل رأس المال.
- التقييم الائتماني للشركة إن وجد، وأي تغيير يطرأ عليه.
- التغيرات في ملكية أسهم الشركة التي تحدث تأثيراً في السيطرة عليها.
- منتجات الشركة.

**ثانياً: المعايير الرقابية**

تمثل بيئة الرقابة الإطار العام الذي يتم من خلاله تنفيذ الاجراءات والسياسات الرقابية، وإن الالتزام بالمعايير التي تتضمنها بيئة الرقابة ينعكس أثره بالايجاب على النظام المحاسبي للمؤسسة، وبالتالي على جودة المعلومات المحاسبية التي تمثل مخرجات هذا النظام، وتعرف الاجراءات الرقابية بأنها: مجموعة من الأدوات المتاحة للادارة، والتي يمكن من خلالها تحقيق أهدافها ومن أهم هذه الاجراءات: (القاسم، ٢٠٠٣: ص ص ١٠٦،١١٢)

١. التفويض الملائم لسلطة تنفيذ الأنشطة واعتماد العمليات: تضع الادارة سياسات يتقيد بها العاملون عند تنفيذ الأنشطة والفعاليات وتفويضهم بالسلطات اللازمة لاتخاذ القرار.
٢. الفصل بين المهام: يقصد به تقسيم المسؤولية عن اجراءات تنفيذ العملية الواحدة بين أشخاص متعددين بهدف منع واحد من القيام بسيطرة كاملة على كل اجراءات تنفيذ العملية بحيث يساعد على حماية أصول المنشأة وتحسين الدقة لمخرجات النظم المحاسبية.
٣. تصميم واستخدام المستندات والسجلات المحاسبية المناسبة: بعد تحديد وتوزيع السلطات لانجاز العمليات وتحديد الواجبات لا بد من توثيق كافة الاجراءات وتحديد المستندات اللازمة لادخال البيانات ومعالجتها والحصول على المخرجات، بما يضمن دقتها ويمكّن من الاعتماد عليها بحيث ترفع من القدرة على تحقيق أهداف النظام.
٤. تنظيم اجراءات الوصول للسجلات المحاسبية واستخدامها: يجب تحديد واتخاذ الخطوات الكفيلة بحفظ معلومات المنظمة وأصولها من السرقة أو التزوير وكافة المستندات غير النظامية الأخرى، بما يمكّن من الوصول إليها والتحقق منها.
٥. الضبط الداخلي المستقل للعمليات والمستندات: يتم تحقيق الضبط الداخلي من خلال مجموعة الإجراءات التي تحكم المقارنة والمطابقة للبيانات المحاسبية التي تدقق داخل نظم المعلومات المحاسبية، وذلك بما يكفل التحقق من صحة البيانات المحاسبية.

كما يعد أحد أهم الضوابط الرقابية وجود دليل عمل يمثل المرجع لإجراءات العمل، ويتضمن تحديداً واضحاً للوظائف والمهام كلّها، وتوصيفاً دقيقاً لها فضلاً عن الصلاحيات التي تتمتع بها كل وظيفة (القطناني، ٢٠٠٥: ص٧٤)، بالإضافة لمعلومات إرشادية تتعلق بكيفية التعامل مع النظام المحاسبي وتشغيله والحصول على المعلومات المطلوبة لتنفيذ عملية القياس، وتوثيق المستندات التي تمثل مدخلات عملية التقييم والمستخدمة في قياس القيمة العادلة

(Konrath et al, 2002: p317-318)، ما يسهم في زيادة موثوقية قياسات القيمة العادلة للأدوات المالية، وإمكانية التحقق منها من خلال مراجعة وثائق وخطوات التقييم ومراحله المبينة في دليل العمل.

تتمثل أبرز الجهات الرقابية كما يوضحها الشكل رقم (١٠) السابق بالمراجع الخارجي ولجان المراجعة الداخلية، بالنسبة لدور مراجع الحسابات الخارجي فيعد تقرير مراجع الحسابات الركيزة الأساسية في جودة المعلومات المحاسبية من خلال مراجعتة التقارير المالية المنشورة، وإضفاء الثقة في المعلومات الواردة فيها، والتحقق من أن اعداد وعرض التقارير المالية قد تم وفقاً لمعايير المحاسبة المعتمدة وكذلك متطلبات القوانين المعمول بها مما يضمن بالتالي جودة التقارير

المالية، فعند النظر لمضمون معايير التدقيق الدولية نلاحظ أنها تتطلب من المراجع أن يفصح في تقريره ما إذا كانت المعلومات الواردة في التقارير المالية تتفق مع معايير المحاسبة الدولية أم لا، وتتطلب أيضاً تحقق المراجع من ثبات الشركة في تطبيق المبادئ المحاسبية من فترة لأخرى واتساقها، وبناءً على ذلك فإن تقرير مراجع الحسابات يؤثر في ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية من خلال التزامه بتطبيق المعايير الدولية والقواعد المهنية التي يفرضها دستور المهنة التي ينتمي إليها، وبالتالي إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ويرفقه بالقوائم المالية (خليل، ٢٠٠٥: ص١٢).

أما فيما يتعلق بدور لجان المراجعة الداخلية في جودة التقارير المالية فقد خلصت دراسة Dorothy إلى أن هناك علاقة إرتباط قوية بين وجود لجنة مراجعة بالشركات وبين مستوى الجودة والموثوقية فى التقارير والقوائم المالية (Dorothy, 1996: pp87-103)، بجانب ذلك فقد توصلت دراسة Memullen والتي تناولت دور لجان المراجعة في زيادة الثقة في المعلومات المنشورة بالقوائم المالية، إلى أن الوحدات الاقتصادية التي لديها لجان مراجعة قد انخفض بها معدل حدوث التصرفات المالية غير القانونية، بجانب زيادة درجة الثقة في معلومات القوائم المالية وخاصة الشركات المقيدة أسهمها في سوق الأوراق المالية (Memullen, 1996: pp9-86).

أما سامي تناول في دراسته "دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة التقارير المالية المنشورة وخلص إلى النتائج التالية: (سامي، ٢٠٠٩: ص٣٢)

١. أن الهدف الرئيس من تكوين لجان المراجعة هو تأكيد وزيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية.
٢. أن الإختصاصات التى تقوم بها لجان المراجعة تسعى فى النهاية إلى الحفاظ على حقوق المساهمين وتعظيم ثرواتهم بشكل عادل، وكذلك دعم مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة، وهذا ما تسعى إليه حوكمة الشركات.
٣. أن لجان المراجعة بإعتبارها آلية من آليات الحوكمة لها دوراً محورياً فى الإرتقاء بجودة التقارير والقوائم المالية، فهي منوط بها القيام بالتأكد من تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وكذا تقييم الرقابة الداخلية، وحل المنازعات التى تنشأ بين الإدارة والمراجع الخارجي، وللقيام بهذه المهام يتعين أن يراعى تشكيل لجان المراجعة من كافة التخصصات اللازمة سواء محاسبين أو محللين ماليين لضمان جودة التقارير والقوائم المالية.

ويتم تشكيل لجان المراجعة وفقاً ل (سامي، ٢٠٠٩: ص٢٣، ٢٤) بهدف:

١. زيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية التى تخضع للمراجعة والتأكد من جودة المعلومات الواردة بها، وزيادة فعالية نظم الرقابة الداخلية.
٢. مساعدة مجلس إدارة الشركة على الوفاء بمسؤولياته القانونية كوكيل عن المساهمين، من خلال قنوات رسمية للإتصال بين اللجان التابعة لمجلس الإدارة من ناحية والمراجعين (الخارجين والداخلين) وهيكل الرقابة الداخلية من ناحية أخرى.
٣. تدعيم إستقلال وظيفة المراجعة وتحسين جودتها، من خلال إضطلاع اللجنة بمهمة ترشيح المراجعين الخارجيين الذين سيتم تعيينهم أو عزلهم أو تغييرهم.
٤. الإشراف على وظيفة المراجعة الداخلية وتدعيم إستقلالها.

نلاحظ أن لجان المراجعة تقوم بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات المراجعة الداخلية ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة علي عملية المراجعة وضمان استقلاليتها مما يعزز موثوقية المعلومات المحاسبية وبالتالي ملاءمتها.

**ثالثاً: المعايير المهنية**

يتضح دور المنظمات المهنية المصدرة لمعايير المحاسبة ومعايير المراجعة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية من خلال الأهداف التي تسعى لتحقيقها ومنها: (حنان، ٢٠٠١: ص٩٦)

١. حماية ودعم المحاسبين ضد الضغوطات التي يمكن أن تمارسها ادارة الشركة بهدف نشر التقارير المالية التي لا تظهر الصورة الحقيقة لمواقع الشركة واظهارها بأحسن مما هي عليه.
٢. تطوير المعرفة الثقافية المحاسبية عن طريق الندوات العلمية والتدريب العلمي والعملي للمحاسب وإصدار التعليمات المهنية للمحاسب لمواجهة المشاكل المهنية في الواقع العملي.
٣. محاولة إنشاء ووضع معايير محاسبية دولية، ومطالبة المهنيين الالتزام بها وتحقيق اتفاقها مع متطلبات القوانين في البلدان المختلفة، مع التركيز على الاهتمام بمتطلبات العرض للمعلومات الملائمة لمستخدمي تلك التقارير المالية.

وتتمثل أهمية ودور المنظمات المهنية في إعداد معايير موحدة ومتناسقة من أجل تحقيق إمكانية المقارنة التي تتطلبها عملية اتخاذ القرارات، حيث يتطلب ذلك كشوفات معدة وفق أسس موحدة،

وبما أن هدف المحاسبة هو توفير معلومات مفيدة لصنع القرارات، لذا فإن المعايير المحاسبية الدولية تسهل عملية المقارنة عن طريق توحيد الأسس التي تعد بموجبها تلك الكشوفات (سلوم، ٢٠٠٩: ص١٣).

يجب أن تتوفر الخصائص التالية في المعايير المحاسبية الدولية التي تعدها المنظمات المهنية ذات العلاقة حتى تحقق الفائدة من وجودها وتساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية: (الشيرازي، ١٩٩٠)

١. الاتساق المنطقي الداخلي والخارجي: فالمعايير يجب أن تكون متسقة منطقياً من الناحية الداخلية والخارجية مع عناصر البناء الفكري من أهداف ومفاهيم وفروض ومبادئ.
٢. الملاءمة: باعتبار أن المعايير تعد من أهم أدوات التطبيق العملي، لذا يجب مراعاة كافة الظروف البيئية المحيطة عند إعدادها، بحيث تكون ملائمة لواقع التطبيق العملي وهذا يتطلب المواءمة بين متطلبات الفكر ومتطلبات التطبيق.
٣. المرونة: بسبب عدم ثبات الظروف البيئية وتغيرها من وقت لآخر ومن مكان لآخر فالمعايير المحاسبية الدولية يجب أن تكون مرنة، بحيث عملية إعدادها تعد عملية مستمرة وقابلة للتجديد والإضافة.
٤. الواقعية: يجب أن تكون المعايير المحاسبية الدولية نابعة من الواقع وتتلاءم مع الظروف البيئية المحيطة بها كما تكون متلائمة مع الأعراف المحاسبية السائدة.

**رابعاً: المعايير الفنية**

كما أشار الباحث في المبحث السابق فإن جودة التقارير المالية تتأثر بمدى توافر عدد من الخصائص النوعية وتسمى هذه الخصائص بالمعايير الفنية والتي تم دراستها بالتفصيل في المبحث الأول من هذ الفصل.

وهناك من يوسع مفهوم جودة المعلومات المحاسبية بشكل أكبر من خلال إشارته لتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على جودة المعلومات المقدمة في التقارير المالية، ويطلق عليها مجتمعة بالعوامل البيئية (أي البيئة المحيطة بالوحدة المحاسبية)، وفي هذا الإطار أشار المجهلي لهذه العوامل: (المجهلي، ٢٠٠٩: ص ص ٧٩-٨٣)

**العوامل الاقتصادية:** يترتب على القرارات المرتبطة بالسياسات المحاسبية نتائج اقتصادية، وإذا لم تترتب مثل تلك النتائج فلن يكون هناك سبب لأي من هذه القرارات، وتنتهي النتائج المرغوبة في تحسين المعلومات المتاحة للمستثمرين وللمستخدمين الآخرين للمعلومات وتكون نتيجتها اتخاذ

قرارات اقتصادية صحيحة وتخفيض التكاليف التي يتحملها مستخدمو المعلومات لجمع المعلومات (هندركسن، ٢٠٠٥: ص٢١٥)، ولما كانت الأحداث الاقتصادية هي المادة الأولية التي يقوم المحاسب بتسجيلها وتحليلها فمن المهم بيان طبيعة الأحداث الاقتصادية التي تؤثر بصورة أو بأخرى في الظروف الاقتصادية للمؤسسة.

ويعتبر التضخم على سبيل المثال من أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على خصائص المعلومات المحاسبية حيث يترتب على تزايد معدلات التصخم عدم ملاءمة المعلومات المحاسبية التي تعد وفقاً لأساس التكلفة التاريخية، لذلك من الضروري تطوير البدائل المحاسبية الأخرى لأغراض القياس والافصاح المحاسبي التي تأخذ بعين الاعتبار التغيرات في الأسعار (القاضي، حمدان،٢٠٠١: ص١٥٥)، ومن هنا فإن استخدام القيمة العادلة لقياس الأدوات المالية بناءً على معدل الخصم السائد يعكس نسبة التضخم في الاقتصاد ويؤدي بالتالي لملاءمة هذه القياسات للعوامل الاقتصادية السائدة ويؤثر بالتالي على المفهوم الشامل لجودة المعلومات الحاسبية.

**العوامل الاجتماعية:** تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الاجتماعية مثل اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في القوائم المالية، وأهمية الوقت الوقت، فالتوجه نحو السرية يؤثر على عملية تجميع ونشر المعلومات المحاسبية، أما قيمة الوقت فنجد أن الدولة التي تعطي قيمة أعلى للوقت تعد البيانات المالية خلال فترات مالية متقاربة، وعلى الرغم من أن المحاسبة بقيت وقتاً طويلاً تهتم بالجوانب الفنية إلا أن العوامل الاجتماعية في الوقت الحاضر أصبح لها صداها على التطبيقات المحاسبية، حيث يحتم البعد الاجتماعي للمحاسبة أنه يجب على المحاسب الافصاح الشامل عن المعلومات التي تفي باحتياجات كافة الفئات في المجتمع وعدم التحيز لفئة من المستخدمين على حساب فئة أخرى، لأن هذا يؤثر على عدالة الافصاح المحاسبي وعدالة التوزيع للمنافع بين كافة الفئات المكونة للمجتمع (المجهلي، 2009: ص٦٧).

يرى الباحث أن التطور في أهداف المحاسبة تتطلب نموذجاً محاسبياً موسعاً ليشمل القياس المحاسبي للآثار الاجتماعية، ويعكس بالتالي التكلفة الإجتماعية أو العائد الاجتماعي، ما يؤثر بدوره على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، ويساهم في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية لناحية ملائمتها وتمثيلها للآثار الاجتماعية للقرارات الادارية.

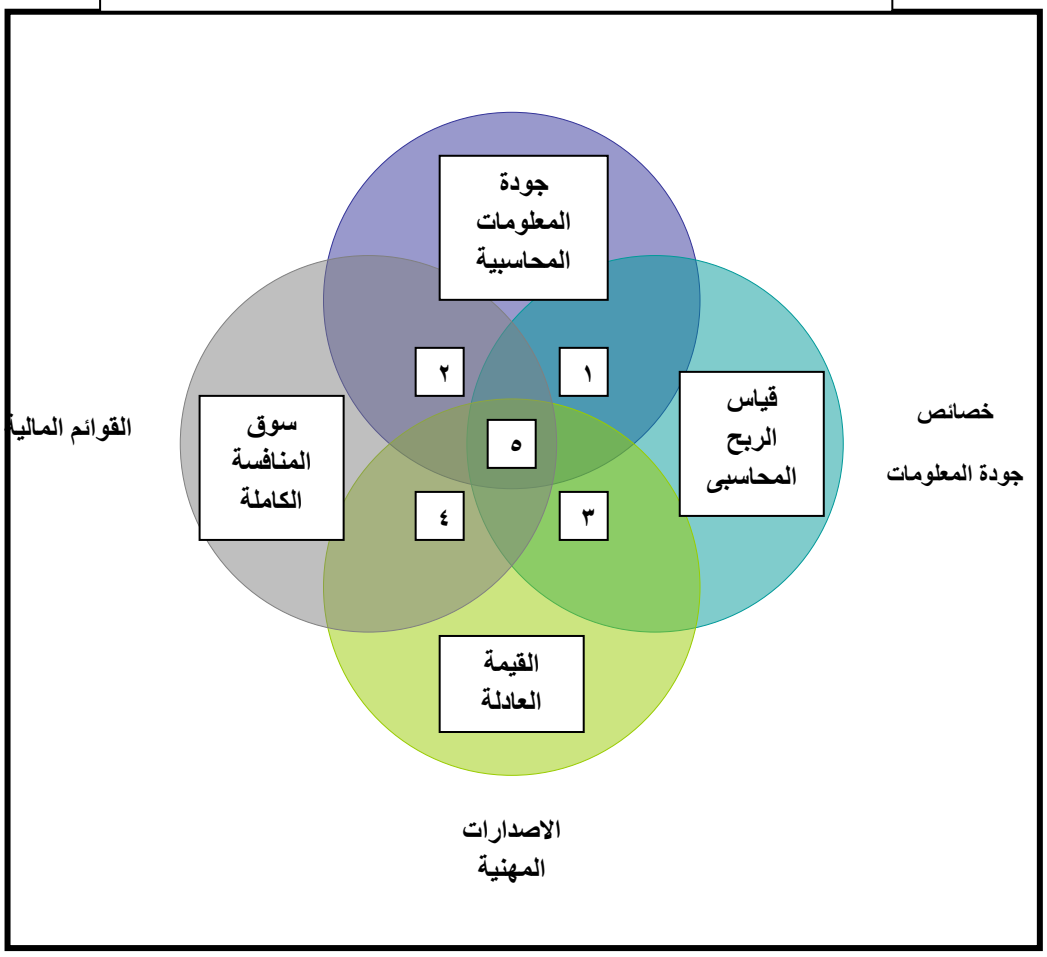
## المبحث الثالث: محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف وعلاقتها بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

**تمهيد:**

إن تحقق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية مرتبط بوجود مبادئ وفروض ومحددات محاسبية كافية وكفوءة، ونتيجة لذلك ظهرت أسس القياس المختلفة عبر تطور علم المحاسبة وصولاً لتحسين جودة المعلومات المحاسبية، حيث يؤثر نموذج القياس المتبع على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وبالنسبة لنموذج القيمة العادلة في القياس فإن المشكلة يمكن أن تظهر في التعارض بين خاصيتي الملاءمة والموثوقية عند سوء تطبيق القياس بالقيمة العادلة، وعدم الالتزام بمتطلبات وشروط التطبيق وفقاً للمعايير الدولية ذات العلاقة.

قام البعض (خليل، ٢٠٠٥: ص٣٥،٣٦)، بعرض العلاقة بين تطبيق القيمة العادلة وكل من قياس الدخل المحاسبى وجودة المعلومات المحاسبية وسوق المنافسة الكاملة من خلال الشكل:

**الشكل رقم (١١) العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية وبين القيمة العادلة وقياس الربح المحاسبي**




المصدر: (خليل، ٢٠٠٥: ص٣٥،٣٦).

تتمثل المنطقة المتقاطعة رقم (١) فى الدور المتبادل بين كل من جودة المعلومات المحاسبية وقياس الربح المحاسبي، في الوقت الذى تؤثر فيه سوق المنافسة الكاملة وانعكاساتها على جودة المعلومات المحاسبية من خلال المعلومات المنشورة بالقوائم المالية وهذا ما توضحه المنطقة المتقاطعة رقم (٢)، أما المنطقة رقم (٣) تشير إلى العلاقة بين العوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبى فى ظل توافر خصائص نوعية لجودة المعلومات، بينما تشير المنطقة رقم (٤) الى العلاقة القوية بين الاصدارات المهنية الرامية الى توحيد قياس القيمة العادلة للأصول المعروضة فى القوائم المالية فى ظل سوق المنافسة الكاملة من خلال حركة تداول الأصول سواء كانت مالية أو أصول أخرى، أما المنطقة رقم (٥) نقطة التقاء وترابط العناصر الأربعة والتي تتمثل بالآثار المباشرة فى مدى دلالة المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية وعلاقتها بالقياس العادل للأصول.

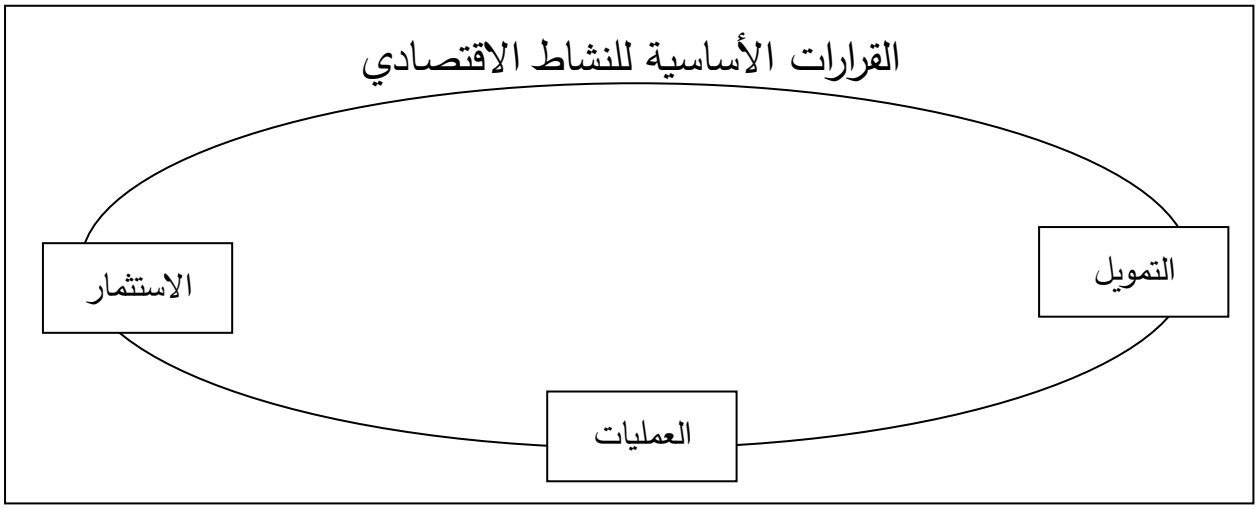
**أولاً: أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على ملاءمة المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية لتقييم الأدوات المالية.**

اثبتت العديد من الدراسات أن محاسبة القيمة العادلة تزود مستخدمي القوائم المالية بمعلومات تتوفر فيها خاصية الملاءمة أكثر مما تقدمه التكلفة التاريخية، مثل:
(Stalla&Malcom, 2009: PP103-118), (Lee&Shen, 2006: pp665–700), (Maines&Wahlen, 2006: pp399–425) وفي دراسة Nelson حول محاسبة القيمة العادلة، بين أن العديد من الدراسات السابقة أكدت أهمية الافصاحات عن القيمة العادلة في تزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية بمعلومات أكثر فائدة وأشار إلى مجموعة من الدراسات مثل:
(Beaver, 1989)، (Wahlen, 1994)، (Barth, 1991)، (Barth, 1994)، كما بين أن القليل من الدراسات التي فشلت في إثبات إضافة أي معلومة مفيدة لإفصاحات القيمة العادلة قد عزت ذلك لوجود أخطاء في القياس من جهة والتدخل أو التلاعب الإداري بعدم إظهار هذه القيم على حقيقتها (Nelson, 1996: P163).

تلعب القرارت الإدارية فيما يتعلق بتقييم الأدوات المالية دوراً أساسياً في المفاضلة بين البدائل للاستثمار في هذه الأدوات من خلال قياس أداء هذه الأدوات لمعرفة مدى نجاحها في تحقيق الهدف من اقتنائها، وبالتالي اتخاذ القرار بالاحتفاظ بها أو استبدالها باستثمارات أخرى أكثر جدوى بناءً على نتيجة التقييم لهذه الأدوات، وسيثبت الباحث هنا كيف أن نماذج القياس المستخدمة للأدوات المالية تؤثر على ملاءمة المعلومات المستخدمة في تقييم المصرف للأدوات المالية، وسيحدد ما هو دور القيمة العادلة في التزويد بمعلومات ملائمة لذلك.

إن القرارات التي تتخذ في أي منشأة مهما اختلفت طبيعة نشاطها أو حجمها أو شكلها القانوني يمكن تصنيفها في ثلاث مجالات أساسية هي التمويل والعمليات التشغيلية والاستثمار كما يوضح الشكل التالي:

**الشكل رقم (١٢) القرارات الأساسية للنشاط الاقتصادي.**

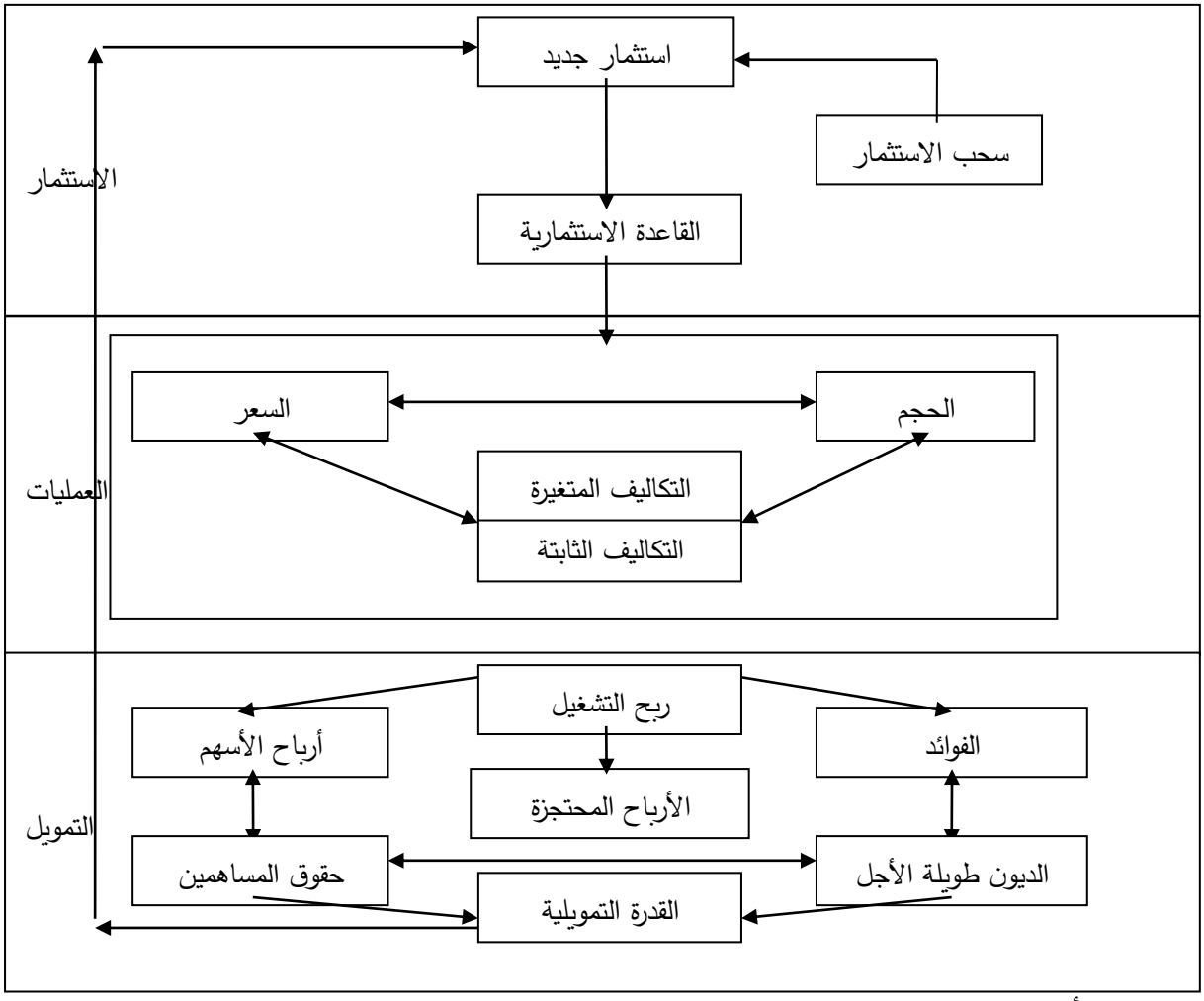



المصدر: (اسماعيل، ٢٠٠٨: ص ٢,٣)

بالتالي فإن الوظيفة الأساسية للمحاسبة تتمثل في إنشاء مجموعة ملاءمة ومفيدة من المعلومات التي يمكن استخدامها في كل مجال من المجالات السابقة بحيث تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة، وتسبب تغيرات مرغوبة في حجم تدفقات الأموال ونمطها، سواء في مصادر الأموال أو استخدامات هذه الأموال.

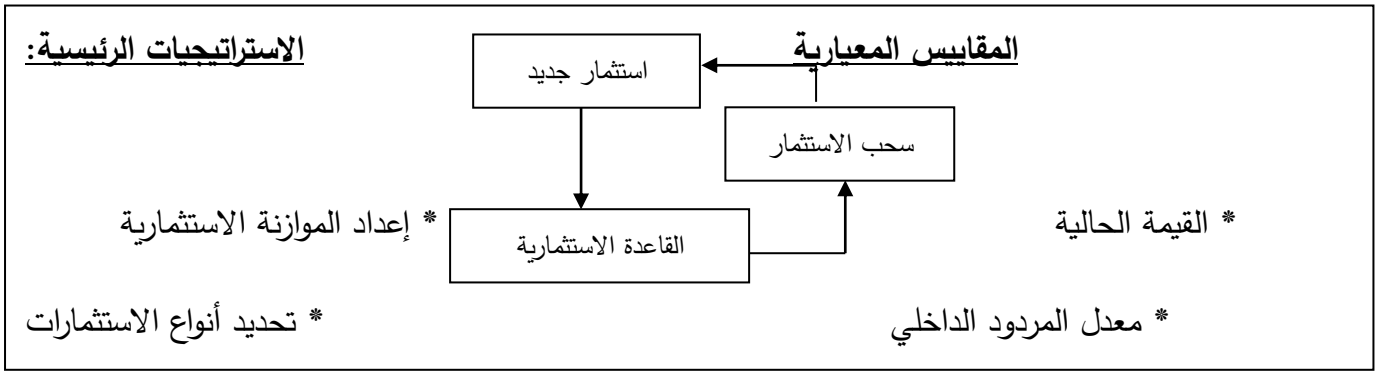
كما يبين الشكل الآتي رقم (١٣) المجالات الرئيسية لاتخاذ القرارت الاستثمارية وأجزائها المرتبطة بعلاقة متبادلة وهي: الاستثمار، العمليات، التمويل.

الشكل التالي رقم (١٣) المجالات الرئيسية لاتخاذ القرارت الاستثمارية وأجزائها المرتبطة بعلاقة متبادلة وهي: الاستثمار، العمليات، التمويل.




ومن أجل تنفيذ هذه العملية واتخاذ القرارات المناسبة يمكن تحديد الاستراتيجيات الرئيسية المطلوبة وكذلك المقاييس المعيارية اللازمة كما يوضحها الشكل رقم (١٤) الآتي:

الشكل رقم (١٤) الاستراتيجيات الرئيسية للاستثمار والمقاييس المعيارية له

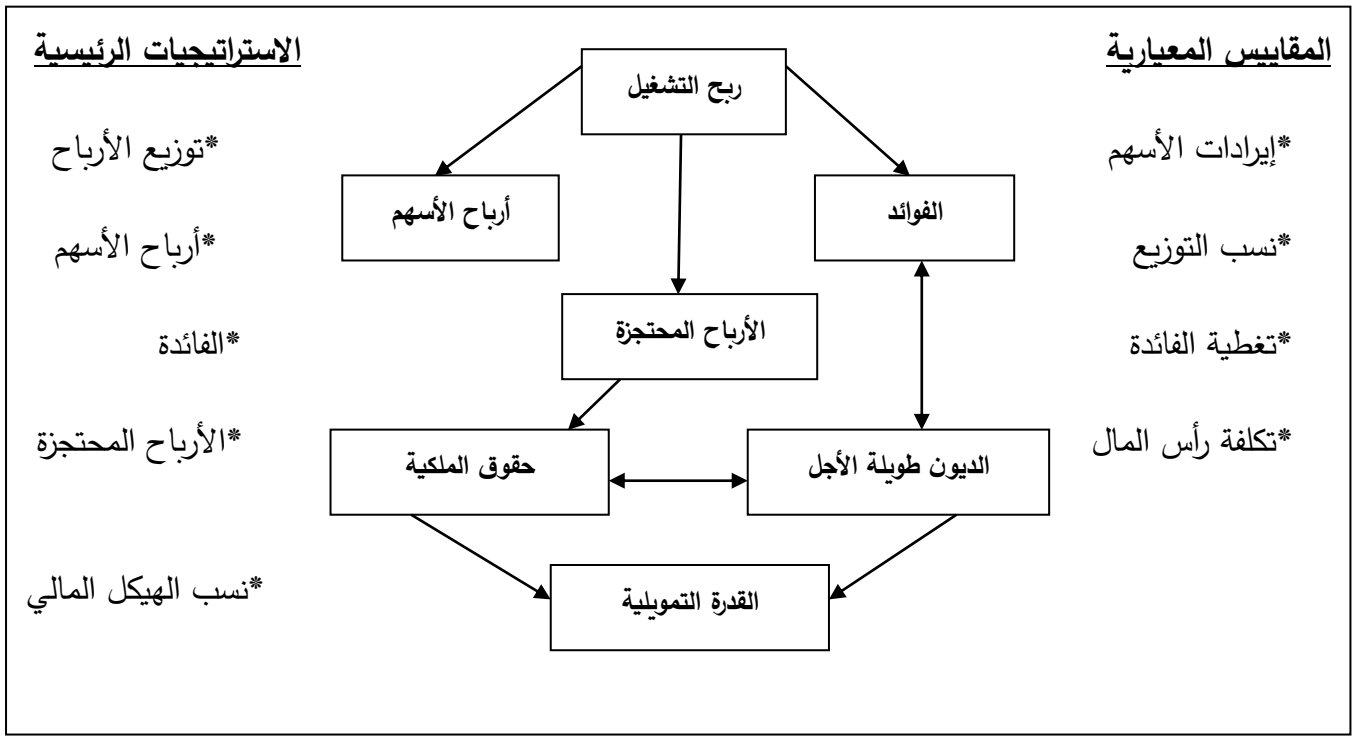



المصدر: (اسماعيل، ٢٠٠٨: ص ٣،٤)

نلاحظ من الشكل السابق رقم (١٤) أن هناك معيارين يتم من خلالهما الحكم على أداء الاستثمارات في الأدوات المالية هما القيمة الحالية للأداة (القيمة العادلة وفق مدخل الدخل) ومعدل المردود الداخلي، وبناءً على هذين المعيارين تتخذ الإدارة القرار الاستراتيجي بشأن الاحتفاظ بالأداة بالمستقبل أو بيعها، وتساعد أيضاً هذه المعايير الادارة على اتخاذ القرار الادارية بشأن اختيار وتحديد نوع الأدوات المالية الجديدة التي سيتم الاستثمار بها، لذلك فإن معلومات القيمة العادلة عن الأدوات المالية تعد ملائمة لاتخاذ القرار الادارية بشأن هذه الأدوات.

فإذا أخذنا الأسهم العادية على سبيل المثال كأحد أنواع الأدوات المالية يوضح الشكل الآتي رقم (١٥) الاستراتيجيات الرئيسية المطلوبة وكذلك المقاييس المعيارية اللازمة لتقييم الأداة المالية (السهم) واتخاذ القرارات التمويلية المناسبة.

الشكل رقم (١٥): الاستراتيجيات الرئيسية المطلوبة والمقاييس المعيارية اللازمة لتقييم الأسهم




المصدر: (اسماعيل، ٢٠٠٨: ص٥)

نلاحظ من الشكل رقم (١٥) أنه عند تقييم الأسهم العادية فإن المستثمرين حملة الأسهم العادية الحاليين والمستقبليين إنما يركزوا على دراسة وتحليل النقاط التالية المتعلقة بالأسهم:

أولاً: توزيعات الأرباح التي سيحصلون عليها.

ثانياً: الأرباح الرأسمالية من ارتفاع القيمة السوقية للسهم في المستقبل وما تحققه لهم من مكاسب.

ثالثاً: معدل الفائدة السائد في السوق اللذي يتناسب عكساً مع القيمة الحالية للأداة المالية باعتباره يمثل تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار في الأداة المالية، أو معدل العائد المطلوب من المستثمرين للاستثمارات المشابهة.

رابعاً: قيمة الإكتتاب بالأسهم والتي تمثل تكلفة رأس المال التي يتحملها المكتتب بالأسهم.

إن العوامل السابقة تؤخذ بعين الاعتبار عند تطبيق مدخل القيمة الحالية وخصم التدفقات النقدية لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية، ومن هنا تبرز أهمية معلومات القيمة العادلة التي تعكس العوامل السابقة في اتخاذ القرارات الإدارية لتقييم أداء الادوات وتقييم قدرتها على توليد التدفقات النقدية المستقبلية، فإذا تمت المقارنة مع الأهداف الاسترتيجية لاستخدام المقاييس الموضحة في الشكل أعلاه نلاحظ ان اعتماد القياس بالقيمة العادلة كمعيار لتقييم الأداة المالية يمكن الادارة من اتخاذ القرارات الادارية حيث تأخذ بعين الاعتبار مايلي:

١. أرباح الأسهم وتوزيعها: يتضمن نموذج القيمة الحالية التدفقات النقدية التي تمثل الأرباح الموزعه للأسهم.
٢. معدل الفائدة: ينعكس بشكل واضح بنموذج القيمة الحالية المستخدم من خلال علاقته العكسية مع القيمة العادلة للأداة المالية.
٣. هيكل التمويل الأمثل (تكلفة رأس المال): يمكن للإدارة المقارنة بين بدائل التمويل بين مختلف الأدوات المالية ومقارنتها مع فائدة الديون وحجم هذه الديون وصولاً لهيكل التمويل الأمثل.

**ثانياً: أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على ملاءمة المعلومات لاتخاذ قرارات الاستثمار في السوق المالي وقدرتها التنبؤية.**

يحقق إعداد القوائم المالية وفقاً لمحاسبة القيمة العادلة منفعة رئيسية للمستثمرين، لتقدير استثماراتهم واستنباط توقعاتهم المستقبلية، واتخاذ قراراتهم الاقتصادية المناسبة. ولما كان المستثمرين يتطلعون إلى المعلومات المالية من منظور استثماري عالمي واسع ولهذا السبب كان من المهم استخدام معايير محاسبية متعارف عليها دولياً في إعدادها، وحيث أن الأسواق المالية تعتبر آلية هامة في تطوير الاقتصاد الوطني، فإنه من المهم الوقوف على أهمية العلاقات المتداخلة بين محاسبة القيمة العادلة واتخاذ القرارت للمستثمرين في الأسواق المالية.

يعد توافر المعلومات المحاسبية المبنية على أساس القيمة العادلة الركيزة الأساسية لاتخاذ قرارات الاستثمار في الأدوات المالية ويؤدي لتنشيط سوق الأوراق المالية حيث تمكن من التنبؤ بالأسعار المستقبلية وتحقيق الأرباح وتمكن المستثمرين من توجيه استثماراتهم نحو الاستثمار الأمثل والتنبؤ بشكل أفضل بالعوائد المتأتية من هذا الاستثمار.

وتعود أهمية المعلومات المحاسبية عن الأدوات المالية بشكل عام إلى مايلي:

١. يؤدي توفر المعلومات المحاسبية إلى تخفيض درجة عدم التأكد في اتخاذ قرارت الاستثمار.
٢. تستخدم المعلومات المحاسبية كمدخلات لنماذج تحليل العوامل الأساسية وذلك للتنبؤ بقيمة الأداة المالية.
٣. يساعد توافر المعلومات المحاسبية في الاختيار الأمثل لمحفظة الأوراق المالية.

وقد حدد (الخطيب وآخر، ٢٠٠٤: ص٢١,٢٢) أثر محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية من خلال تطبيق معيار المحاسبة الدولي IAS39 على السوق المالي بمايلي:

١. يساهم هذا المعيار بتحقيق ما يسمى بالإفصاح الشامل، حيث يستطيع المستثمرون الاطلاع على قوائم الشركة المالية، ومعرفة أنواع الاستثمارات التي تقوم بها من خلال الأدوات المالية ومساءلة الشركة عن كل منها وسبب الاحتفاظ بها.
٢. عملية الإفصاح وفقا للقيمة العادلة ستساهم بجعل السوق المالي سوقا كفؤاً، وبالتالي استجابة السوق لمعلومة القيم العادلة وتشجيع المستثمرين على الاستثمار بشكل أكبر وخصوصاً إن عملية الإفصاح تضفي عليهم الإحساس بالأمان.
٣. يستطيع المستثمرون معرفة أسباب احتفاظ الشركة بهذا النوع من الأدوات المالية، وخصوصاً إن كان محتفظ بها لغايات التحوط، والتي يعتبرها الكثيرون نوع من أنواع المقامرة، وبالتالي ستضطر الإدارة إلى اخذ الحيطة والحذر قبل الإقدام على استخدام هذا النوع من الأدوات المالية لدرايتها الأكيدة بعلم المستثمرين بها.
٤. كانت الإدارة بالسابق قبل ظهور هذا المعيار تعالج الخسائر الناتجة عن بعض أدوات التحوط مثل (عقود الخيار وعقود المقايضة) برسملتها وتنزيلها بالدخل تدريجياً دون شعور أصحاب المصالح بذلك، ولكن الآن ووفقا للمعيار IAS39 يجب على الإدارة إظهار تلك الأدوات ضمن أصولها ومعالجتها وفقا للقيمة العادلة، وبالتالي لن تستطيع إخفاء نتائج استخدامها لتلك الأدوات، مما ساهم بإظهار القوائم المالية بشفافية عالية جدا.

يرى الباحث أن ملاءمة معلومات القيمة العادلة للأدوات المالية لاتخاذ القرارات الاستثمارية وقدرتها التنبؤية يتطلب أن تعكس هذه القيمة العوائد المتوقعة من الأدوات المالية سواء كانت في صورة توزيعات أو عوائد رأسمالية في صورة إرتفاع قيمة هذه الأدوات، وأن تعكس هذه القيمة المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على قيمة وعوائد هذا النوع من الاستثمارات، وهذا يتطلب القياس بالقيمة العادلة من خلال تطبيق مدخل الدخل (خصم التدفقات النقدية المستقبلية) عند تقييم الأدوات المالية.

**ثالثاً: أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على موثوقية المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الاستثمارية والإدارية.**

إن معظم الانتقادات الموجهة لمحاسبة القيمة العادلة تدور حول موثوقية قياس القيمة العادلة واللجوء إلى الحكم الشخصي واستخدام أساليب التقدير، خاصة فى ظل عدم توافر السوق الكفء. وبالمقابل يرى مؤيدو تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية، أنه أحياناً هذا القياس يكون أكثر موثوقية وملاءمة من التكلفة التاريخية، ويمكن تحديد القيمة العادلة للكثير من الأصول والالتزامات المالية بطريقة موضوعية وموثوقة، حيث لا توجد صعوبات لتحديد القيمة العادلة خاصة في حال توافر الأسواق التي تتصف بالسيولة والشفافية، فعلى سبيل المثال الأسعار المعلنة في سوق الأوراق المالية، تعد قيم موضوعية قابلة للتحقق، ويمكن استخدامها في تقييم الاستثمارات بالأدوات المالية.

بالنسبة للأدوات المالية تحديداً (وهي موضوع البحث) فإن القيمة العادلة الموثوقة متاحة أساساً للكثير من الأدوات المالية ويمكن تحديدها، ومن أمثلة ذلك:

- وجود أسواق سائلة ونشطة للعديد من الأدوات المالية.
- توفر القيم الجارية واستخدامها أساساً لأغراض إدارة المخاطر الداخلية.
- بالنسبة لبعض الأدوات المالية، يحتمل أن تكون التكلفة تقريباً معقولة للقيمة العادلة.
- يتم تطوير نماذج بوساطة المؤسسات المالية وغيرها لتقدير قيمة الأدوات المالية التي لا يوجد لها أسواق نشطة (حماد، ٢٠٠٣: ص376).

وفي دراسة (Crawford&Welson, 1997: pp111-122) حول محاسبة الأدوات المالية المشتقة بعنوان "أثر تطبيق القيمة العادلة للمشتقات المالية في تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات محاسبية مفيدة"، يؤكد على ملاءمة وموثوقية قياس القيمة العادلة لهذه الأدوات من خلال مايلي:

١. إن قياس المشتقات المالية بالقيمة العادلة لن يؤدي فقط إلى ظهورها في القوائم المالية، بل يزود مستخدمي هذه القوائم بمعلومات عن حجم المكاسب أو الخسائر الناجمة عن الدخول في هذه الأدوات في أي نقطة زمنية.
٢. إذا كان السوق فعالاً، فلا يوجد مانعاً من الاعتراف بالمشتقات في صلب القوائم المالية بدلاً من الاكتفاء بالافصاح عن القيمة العادلة لها فقط.
٣. وبالنسبة للموثوقية، فبالرغم من استخدام الحكم الشخصي أحياناً في تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة أو ضعيفة التداول، إلا أن استخدام أسعار محددة (Dealer Quotes) أو بموجب خدمات التسعير أو أسعار الأوراق المالية المماثلة تزود بتقديرات فعالة وموثوقة لهذه الأدوات.

كما تتطلب بعض أطر الإبلاغ المالي لزيادة الموثوقية عند تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية إجراء تعديلات محددة على معلومات التقييم المتعلقة بأصل أو التزام مالي محدد، فإذا كان السوق بالنسبة لأصل معين هو سوق غير نشط قد يكون من الضروري تعديل عروض الأسعار المنشورة للوصول إلى القياس الأكثر مناسبة للقيمة العادلة. فمثلاً، قد لا تكون أسعار السوق المعروضة مؤشراً على القيمة العادلة إذا كان يوجد نشاط غير مألوف في السوق، أو إذا لم يكن السوق مؤسساً بشكل جيد، أو إذا كانت تتم المتاجرة بمقادير صغيرة من الوحدات بالنسبة للعدد الإجمالي من الوحدات التجارية الموجودة، وعليه، قد يكون من الضروري تعديل أسعار السوق هذه، ومن المحتمل أن تكون هناك حاجة إلى مصادر بديلة من معلومات السوق لإجراء مثل هذه التعديلات (ملحق معيار التدقيق الدولي رقم ٥٤٥، فقرة ٦، ٢٠٠٧).

يرى الباحث أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يمكن أن يساهم في تعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية، وذلك في حال الالتزام بتطبيق مداخل القيمة العادلة في القياس للأدوات المالية من خلال مايلي:

- إن توفر أسواق سائلة ونشطة للأدوات المالية موضوع القياس، والاعتماد على أسعار المعاملات الفعلية والمؤشرات في السوق يشكل أساس موثوق للقياس بالقيمة العادلة باعتبار هذه الأسعار منشورة وموثقة، ومن جهة أخرى فإن هذه القيمة قابلة للتحقق بالعودة للمؤشرات والنشرات السوقية المعتمد عليها في التقييم بتاريخ معين، ويمكن بالتالي المحللين الماليين من الاعتماد على هذه القيم بالقوائم المالية من أجل التوقع بالعوائد المستقبلية واتجاهات الأسعار الممكنة لها، ويساعد المستثمرين في هذه الأدوات على اتخاذ القرارات الملائمة للاستثمار.
- القيم الجارية تستخدم أساساً من قبل العديد من المصارف لأغراض إدارة المخاطر الداخلية، بالتالي يمكن اعتبارها معلومات متوفرة وموثوقة واستخدامها في تقييم الأدوات المالية.
- بالنسبة للكثير من الأدوات المالية، يحتمل أن تكون القيمة العادلة تقريباً معقولاً للتكلفة، مما يجعل موثوقيتها مستمدة من موثوقية التكلفة.
- تقوم العديد من المصارف بتقديم معلومات موثوقة عن القيمة العادلة للأدوات المالية حتى لو تم قياسها بالتكلفة التاريخية وفقاً لما تتطلبه العديد من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة، ويمكن استخدام هذه المعلومات كمدخلات في نماذج تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية بما يعزز موثوقيتها ويتيح إمكانية الرجوع إليها والتحقق منها.
- يتم تطوير نماذج بوساطة المؤسسات المالية ووكالات التقييم المختصة في أسواق المال لتقدير القيمة العادلة للأدوات المالية التي لا يوجد لها أسواق نشطة، يجب أن تكون

المعلومات التي تعتمد عليها هذه المؤسسات والتي تشكل مدخلات لنماذج التقييم موثوقة بما يضمن ويعزز موثوقية مخرجاتها التي تمثل قياسات القيمة العادلة للأدوات المالية.

- لدى الاعتماد على مدخل الدخل في تحديد القيمة العادلة للأداة المالية، فإن جميع مدخلات نموذج احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع من الأداة المالية المتمثلة ب(القيمة الاسمية للأداة المالية، سعر الفائدة التعاقدي، سعر الفائدة السوقي، المدة الزمنية المتبقية لأداة الدين بحال كانت الأداة المالية أداة دين، سعر صرف العملة بحال كان الاستثمار في أداة مالية بعملة أجنبية) يمكن توثيق معلوماتها تطبيقاً لمتطلبات استخدام مداخل تحديد القيمة العادلة وشروطه بما يمكن الرجوع إليها والتحقق منها ويضمن موثوقيتها، ويجعل القيمة وفقاً لهذا المدخل قادرة على تحسين توقعات مستخدم هذه المعلومات للأحداث المستقبلية بشكل موثوق.
- أما بالنسبة لتكلفة الاستبدال التي يتم اللجوء إليها بحال تعذر الاعتماد على المدخلين السابقين، لن تختلف كثيراً عن القيمة السوقية بالأسواق النشطة، لأنه في حال تجاوزت تكلفة الاستبدال القيمة السوقية، سيكون ذلك لفترة بسيطة ولا تستمر لفترة طويلة، لأن ضغط المنافسين في السوق يؤثر على تخفيض قيمتها السوقية لتتساوى مع تكلفة الاستبدال، لذلك يمكن اعتبار موثوقيتها مستمدة من موثوقية القيمة السوقية بحال توفر سوق نشط للأداة المالية، ويمكن توثيقها عن طريق العودة لسعر الشراء الذي يتكبده المصرف للحصول على أصل مالي مشابه، ويعتبر بالتالي قابلاً للتحقق.

أمكن للباحث تلخيص النقاط السابقة بأن: الالتزام بتطبيق مداخل قياس القيمة العادلة للأدوات المالية بدلاً من التقدير الشخصي والعشوائي يساهم في إنتاج معلومات محاسبية خالية من التحيز وتعبر بشكل دقيق عن القيمة، لأنه وفقاً للتدرج الذي تفرضه هذه المداخل، إذا لم تحدد القيمة وفق مدخل السوق حيث تقتبس القيمة من السوق النشط دون تحيز وبدقة، فإنه يتم تحديدها وفقاً لمدخل الدخل الذي يعتمد على خصم التدفقات النقدية من الأداة المالية باستخدام معدلات الفائدة المتاحة والموثقة والمعروفة من جهة ومستوى المخاطر من جهة أخرى، وإلا فيتم الاعتماد على مدخل التكلفة فإن تكلفة الاستبدال لأي أداة الممتمثلة بتكلفة الحصول على أصل مشابه يمكن تحديدها وتوثيقها عن طريق العودة لسعر الشراء الذي يتكبده المصرف للحصول على أصل مشابه، حيث يعتبر موثوق وقابل للتحقق.

ويرى الباحث أن عدم موثوقية القياس يمكن أن توجد أياً كان أساس القياس المستخدم سواء كان التكلفة أم القيمة العادلة، ويعود ذلك لأسباب عديدة أهمها عنصر التحيز الشخصي عند التقدير للقيم، هذ التحيز الذي ينجم عن الاختلافات بين الآراء والأهواء والمصالح المتعارضة، إضافة

إلى الاختلافات في الاجتهادات المتعددة التي تنشأ عن اختلاف التأهيل العلمي، والخبرة العملية، ولكن عند التقيد بمداخل تحديد القيمة العادلة في قياس الأدوات المالية ومتطلباتها وفقاً للتدرجات التي ذكرناها وأولوياتها، تكون التقديرات للقيم محكومة ومشروطة وغير متحيزة لأنها مستندة لأسس وقواعد تتطلبها المعايير وفقاً لمداخل القياس، وتساهم عندها هذه القياسات في تعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية.

**رابعاً: أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على قابلية المعلومات للمقارنة.**

تتطلب خاصية القابلية للمقارنة التطبيق الثابت والمستمر للسياسات المحاسبية للمنشأة من فترة إلى فترة أخرى، من أجل مقارنة نتائج المنشآت المختلفة وذلك لتقييم أدائها ومركزها المالي.

إن استخدام محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية يزيد من تحقق خاصية القابلية المقارنة، كونها تتضمن أسلوب معالجة ثابتاً وموحداً لكل الأدوات في حين أن الإجراءات والمعالجات المحاسبية التقليدية تؤدي إلى معالجة الأدوات المالية المتشابهة بطرق محاسبية مختلفة (Carwford&Welson, 1997: pp111-122)، وكذلك تكون معلومات القيمة العادلة قابلة للمقارنة، لأن كل الأدوات المالية تمثل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بسعر السوق الجاري للعائد المناسب لمستوى المخاطر، وكذلك في حال الاعتماد على القيم السوقية فيتم تقييم الأدوات المالية ذات الخصائص المتشابهة في كل المصارف بالقيمة السوقية المقتبسة من مؤشرات السوق النشط بحال توفره، مما يمكن من المقارنة بين المنشآت المالية المختلفة.

# الفصل الخامس: الدراسة العملية

## المبحث الأول: دراسة تطبيقية

## اختبار الموثوقية والملاءمة

**تمهيد:**

توجهت العديد من الدراسات التجريبية لدراسة العلاقة بين المتغيرات المحاسبية ومستويات أسعار الأسهم، ومن أهم هذه الدراسات دراسة (Ohlson, 1995) التي اختبرت أثر كل من (القيمة الدفترية للسهم، وربح السهم، والربح الموزع للسهم، والأصول الثابتة، وإيراد الفوائد، والأصول التشغيلية، والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وتكلفة رأس المال) على أسعار الأسهم، أما من ناحية تأثير تطبيق القيمة العادلة على موثوقية المعلومات وملاءمتها لاتخاذ القرارت، فقد قامت دراسة (Barth, 1994) بالتحقق من تأثير تقديرات القيمة العادلة لاستثمارات المصارف من الأوراق المالية، والمكاسب وخسائر (على أساس هذه التقديرات) في اسعار الاسهم في المقارنة مع التكاليف التاريخية. وخلصت الدراسة إلى أن تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية توفر قوة تفسيرية كبيرة تتجاوز تلك التي توفرها التكاليف التاريخية. أما دراسة ( Nelson, 1996) هدفت لدراسة مدى ملاءمة بيانات القيمة العادلة المفصح عنها عنها بموجب ١٠٧ SFAS (الافصاحات عن القيمة العادلة للأدوات المالية) حيث تناولت ١١ مصرف للسنوات ١٩٩٢ و ١٩٩٣. وخلصت إلى أن هذه الافصاحات لم تقدم دليلاً إضافياً حول ملاءمة القيمة العادلة، باستثناء بنود الأدوات المالية خارج الميزانية كالمشتقات المالية. وقامت دراسة

(Carroll et al, 2002) بالمقارنة بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية للسندات المالية التي تملكها صناديق الاستثمار المغلقة" للتأكد فيما إذا كانت القيمة العادلة للسندات تقدم معلومات أكثر موثوقية وأكثر ملاءمة من التكلفة التاريخية، وقد انتهت الدراسة إلى أن القيمة العادلة للسندات المالية تقدم معلومات ذات موثوقية للمستثمرين في صناديق الاستثمار المغلقة، نلاحظ ان النتائج مختلطة حول ملاءمة وموثوقية القيمة العادلة للأدوات المالية، وهذا ما دفع الباحث لاجراء دراسة تطبيقية على عدد من المصارف المدرجة في سوق دمشق المالي، للحصول على دليل تجريبي واختبار أثر تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية.

**أولاً: اختبار ملاءمة معلومات القيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف السورية.**

**١. فرضية الاختبار**

**لا يؤثر تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية بالمصارف السورية في ملاءمة المعلومات لاتخاذ القرارات الاستثمارية.**

من أجل تحديد دور معلومات القيمة العادلة للأدوات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية استخدم الباحث السعر السوقي لأسهم المصرف كتقريب لمؤشر هام بالنسبة للمستثمرين يوضح ثقة المستثمرين في وضع المصرف وأدائه الحالي، من خلال وضع نموذج لاختبار العلاقة بين كل من المتغيرين EPS(W) ، EPS(WA) وبين أسعار الأسهم، وتحديد مدى أفضلية المتغير EPS(W) (حصة السهم من الأرباح متضمناً التغيرات الناجمة عن تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية) مقارنة بالمتغير EPS(WA) (حصة السهم من الأرباح مستثنىً منه التغيرات الناجمة عن تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية) من حيث قدرتهما على تفسير التغيرات في أسعار الاغلاق لأسهم المصرف، على اعتبار أن حصة السهم من الأرباح EPS أكثر المتغيرات المحاسبية المعبرة عن رغبة المستثمر في الاستثمار في سهم مصرف معين (Chang et al, 2008: p4)، (Mirfakhr, et al: 2011: pp140-141)، حيث قام الباحث بتصميم نموذج الدراسة التطبيقية المتمثل بمعادلتين تبين إحداها العلاقة بين نصيب السهم من الأرباح متضمناً التغيرات الناجمة عن تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية وأسعار الأسهم (ممثلة الملاءمة لاتخاذ القرارات) لأن قرارات المستثمرين تنعكس على أسعار الأسهم بناءً على عوائدها وتدفقاتها المستقبلية (Saeedi&other, 2008: p123)، والمعادلة الثانية تبين العلاقة بين نصيب السهم من الأرباح مستثنىً منها التغيرات الناجمة عن تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية وأسعار الأسهم، ثم اختبار معنوية الفرق بين العلاقتين لمعرفة هل تغيرات القيمة العادلة للأدوات المالية الناجمة عن تطبيق القيمة العادلة يحدث تغيير في اتجاه القرار لمستخدم المعلومات أم لا.

**٢. مجتمع وحدود الدراسة**

اختار الباحث المصارف السورية وفقاً للاعتبارات التالية:

١. يقتصر تطبيق النموذج على المصارف التي يتم تداول أسهمها في سوق دمشق المالي خلال فترة الدراسة ٢٠٠٩، ٢٠١٠ وبصورة منتظمة، حيث بلغ عددها ٧ مصارف من أصل ١٢ مصرف مدرج لتاريخه، وتم استثناء الباقي إما بسبب عدم توفر البيانات المالية الربعية اللازمة للتحليل،

أو بسبب عدم توافر بيانات عن الأسعار السوقية لأسهمها بسبب إداراجها حديثاً في سوق دمشق المالي.

٢. اعتمد الباحث على البيانات المنشورة السنوية ونصف السنوية والربعية للعامين ٢٠٠٩، ٢٠١٠ لهذه المصارف في سوق دمشق المالي.

٣.اعتمد الباحث على أسعار الاغلاق السوقية لأسهم هذه المصارف في سوق دمشق المالي، في نهاية كل فترة مالية متمثلة بثلاثة أشهر، متزامنة بذلك مع تواريخ البيانات المالية الربعية التي استخلص منها الباحث المتغيرات EPS(W)،EPS(WA) .

## ٣. نموذج الدراسة (التصميم التجريبي للدراسة)

وتم وضع المعادلتين الآتيين لهذا الغرض:

$PRICE_{it} = \alpha 0 + \alpha 1 * EPS(W) + \varepsilon_{it}$ Model (1)

$PRICE_{it} = \alpha 0 + \alpha ٢ * EPS(WA) + \varepsilon_{it}$ Model (2)

حيث يمثل: $PRICE_{it}$: السعر السوقي لسهم المصرف i بالفترة t.

EPS(W) نصيب السهم من الأرباح متضمناً التغيرات الناجمة عن تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية.

EPS(WA): نصيب السهم من الأرباح مستثنىً منه التغيرات الناجمة عن تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية.

α0: ثابت النموذج.

α1: معامل الانحدار للنموذج الأول.

α2: معامل الانحدار للنموذج الثاني.

$\varepsilon_{it}$: الخطأ العشوائي.

وقام الباحث بوضع المتغيرين كل في معادلة ولم يضعهم في معادلة واحدة، تجنباً للارتباط الذاتي الذي يمكن أن ينجم عنه مشكلة ازدواج خطي في النموذج، لأن الباحث يتوقع وجود ارتباط عالي بين المتغيرين المستقلين المستخدين EPS(W)، EPS(WA) ولتأكيد ذلك أجرى اختبار الارتباط بيرسون للارتباط بين هذين المتغيرين، بعد التأكد من اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي باستخدام اختبار كولوموكروف سيمنوف K-S.

**٤. بيانات متغيرات الدراسة**

الجدول رقم (١) يوضح أرقام المتغيرات المستقلة للنموذج المتمثل بحصة السهم من الأرباح مع وبدون التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية EPS(W)، EPS(WA) للمصارف المدرجة في سوق دمشق المالي للفترات المدروسة، والتي تمثل المتغيرات المستقلة في نموذج الدراسة، حيث قام الباحث بتصدير البيانات من موقع سوق دمشق المالي إلى تطبيق صممه لهذا الغرض على برنامج EXCEL لحساب المتغيرين EPS(W)، EPS(WA) وهو موضح بالجداول في الملحق رقم (٢) من الأطروحة.

| الفترة / المصرف | | ٢٠٠٩ | | ٢٠١٠ | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | Q3 | Q4 | Q1 | Q2 | Q3 | Q4 |
| ARABS | EPS(W) | ١٠,٩٧ | ٠,٤٧- | ١٩,٩٢ | ٢٣,٠٦ | ٦,٢٣ | ١٦,٨٥ |
| | EPS(WA) | ٨,٢٦ | ١,٧٨ | ١٩,٨٦ | ٢٣,٢٣ | ٦,٠٠ | ١٦,٨٥ |
| BASY | EPS(W) | ٣٢,٠٤ | ٤١,٧٧ | ٤٢,١٢ | ٤١,٥٩ | ٤٤,٩٥ | ١١,٩٦ |
| | EPS(WA) | ٢٢,٩٨ | ٤٣,٢٤ | ٢٨,٧٢ | ٣٦,٦٠ | ٣١,٩٢ | ٣٢,٠٥ |
| BBSF | EPS(W) | ٢٨,٨٧ | ٦,٤٣ | ٢٥,٥٩ | ٣٤,٨٨ | ١٨,٩٢ | ٢٠,٣٧ |
| | EPS(WA) | ٢,١٠ | ٦,١٠ | ٢٤,٣٦ | ٣٣,٩٠ | ١٧,٤٤ | ٢٢,١٤ |
| BSO | EPS(W) | ٢١,٣٢ | ٣٤,٧٣ | ٢٠,٧٠ | ٢٨,٦٨ | ٢٧,٤٤ | ٢٧,١٩ |
| | EPS(WA) | ١٧,٣٤ | ٢٣,٣٢ | ٢٥,٣٣ | ٢,٥٦ | ٢٤,٠٨ | ٢٨,٤٤ |
| SIIB | EPS(W) | ٢,٨١ | ٣,٨٧ | ١٢,٣١ | ١٦,٩١ | ٢١,٦٠ | ٢٢,٢٣ |
| | EPS(WA) | ٢,٦٢ | ٤,٥٥ | ١٢,٣١ | ١٦,٨٨ | ٢١,٠٩ | ٢٢,٢٤ |
| BBS | EPS(W) | ١٨,٦٢ | ١٣,٢١ | ٨,٨٥ | ١٤,٢٤ | ١٤,٧٠ | ١١,١١ |
| | EPS(WA) | ١٧,٣٦ | ١٣,٣٦ | ٩,٠٦ | ١٣,٤٩ | ١١,٧٢ | ١١,٦٢ |
| IBTF | EPS(W) | ٣٣,٣٣ | ٣٧,٦٢ | ٣٦,١١ | ٣٢,٦٤ | ٢٥,١٢ | ٢٩,٠٧ |
| | EPS(WA) | ٣٣,٣٣ | ٣٧,٦٢ | ٣٦,١١ | ٣٢,٦٤ | ٢٥,١٢ | ٢٩,٠٧ |

المصدر: إعداد الباحث من واقع التقارير المالية الربعية المنشورة للعامين ٢٠٠٩، ٢٠١٠ (التفاصيل في الملحق رقم ٢ من الأطروحة).

أما بيانات المتغير التابع فهي أسعار الاغلاق المنشورة في سوق دمشق المالي لأسهم المصارف المدروسة بتاريخ نهاية كل ربع من أرباع السنة للعامين ٢٠٠٩، ٢٠١٠، متوافقاً بذلك مع التاريخ المأخوذ للمتغيرات المستقلة، حيث أن المصارف المدرجة في سوق دمشق المالي ملزمة بضرورة إعداد ونشر التقارير المالية السنوية والنصف سنوية والربعية في سوق دمشق المالي.

الجدول رقم (٢): يمثل أسعار الاغلاق السوقية للمصارف محل الدراسة، والتي تمثل المتغير التابع في نموذج الدراسة.

| الفترة / المصرف | ٢٠٠٩ | | ٢٠١٠ | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | Q3 | Q4 | Q1 | Q2 | Q3 | Q4 |
| **ARABS** | 1221.1R[٤] | 1116R | 1166.01 | 1433.74 | 1661.42 | 1557.75 |
| **BASY** | 1626 | 1914R | 2500 | 2805 | 2750.07 | 2720 |
| **BBSF** | 1214R | 1607 | 1795.77 | 2152R | 2131.95 | 1795.5 |
| **BSO** | 1100 | 1118.84 | 1405.62 | 1605.42 | 1603.53 | 1575R |
| **SIIB** | 867.17 | 1091.73 | 1172.99 | 1285.33 | 1694.16 | 1594.25 |
| **BBS** | 575 | 575 | 743 | 801.50 | 994.50 | 1355 |
| **IBTF** | 1411 | 1400 | 1690.94 | 1425.85 | 1507.36 | 1500 |

**٥. التصميم الاحصائي (الأساليب والاختبارات الاحصائية) المستخدمة في الدراسة.**

اعتمد الباحث في اختبار النموذج على الاختبارات الإحصائية التالية:

١. اختبار **Kolmogorov-Smirnov (K-S)** لمعرفة هل تتبع البيانات التوزيع الطبيعي أم لا، ليتم بناءً على نتيجته تحديد نوعية اختبار الارتباط الذي يجب أن يستخدم بيرسون أم سبيرمان.

٢. اختبار معامل الارتباط بيرسون للبيانات لمعرفة مدى وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة في الدراسة EPS(W)، EPS(WA).

٣. اختبار تحليل الانحدار البسيط ($R^2$): الذي يبين نسبة التفسير لكل من المتغيرين EPS(W) (ربحية السهم مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الناجمة عن تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية) و EPS(WA) (ربحية السهم دون الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الناجمة عن تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية)، للمتغير التابع الأسعار السوقية لأسعار أسهم المصارف محل الدراسة.

[٤] – الرمز R يعني أن السعر المأخوذ هو السعر المرجعي للسهم معبراً عن سعر الاغلاق لعدم توفره لبعض البيانات.

٤. اختبار F لتحديد معنوية كل نموذج (معنوية معادلة الانحدار للنموذج ككل)، ويتم بناء النتائج وفقاً لقاعدة القرار التالية:

إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية عند مستوى معنوية ٥٪ فالنموذج مقبول وذو دلالة احصائية عند درجة ثقة ٩٥٪، والعكس بالعكس.

٥.اختبار Voung's Z-statistic لمعادلتي الانحدار لتحديد أي من المتغيرين EPS(W)، EPS(WA) ذو دلالة أكبر وأكثر تفسيراً للمتغير التابع، وبالتالي أكثر ملاءمةً لاتخاذ القرارات الاستثمارية. ويستخدم هذا الاختبار لمقارنة معاملي الانحدار لمتغيرين مستخدين في معادلتين (نموذجين) مستقلين، حيث لم يكن من الممكن وضع المتغيرين في نموذج واحد بسبب وجود مشكلة الارتباط بينهما.

٦. اختبار فحص البواقي Durbin Watson للتحقق من مدى وجود ارتباط للبواقي (المتغيرات المستقلة الأخرى غير المشمولة بالنموذج) مع المتغير التابع، وقد اتفق الاحصائيون بأن الفحص يكون قريب من ٢ في حال عدم وجود ارتباط للبواقي عند مستوى معنوية ٥٪ (Gujarati,2003.462)، وتتراوح قيمة هذه الإحصائية بين (صفر، و ٤) إذ تشير النتيجة القريبة من الصفر إلى وجود ارتباط موجب قوي بين البواقي المتعاقبة، أما النتيجة القريبة من ٤ فتشير إلى وجود ارتباط سالب قوي. أما النتيجة المثلى فهي التي تتراوح بين ١,٥ و ٢,٥ والتي تشير لعدم وجود ارتباط خطي للبواقي بالمتغيرالتابع، ويتوقع الباحث وجود متغيرات أخرى تؤثر في الأسعار السوقية للأسهم، وهذه العوامل غير متضمنة بالنموذج، لأنه ليس هدف الباحث وضع نموذج يتضمن كافة المتغيرات المؤثرة في المتغير التابع (الأسعار السوقية للأسهم)، ويستخدم بالتنبؤ بأسعار الأسهم السوقية، بل هدفه تحديد مدى ملاءمة معلومات القيمة العادلة المتمثل بالمتغير EPS(W) لتفسير أسعار الأسهم وبالتالي ملاءمتها لاتخاذ القرارات الاستثمارية مقارنة بالمتغير EPS(WA) اللذي لا يتضمن التغيرات في الأرباح أو الخسائر الناجمة عن تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية.

**٦. تحليل البيانات واختبار الفرضية.**

أولاً: اختبار **Kolmogorov-Smirnov (K-S)** لمعرفة هل تتبع البيانات التوزيع الطبيعي أم لا، ليتم بناءً على نتيجته تحديد نوعية اختبار الارتباط الذي يجب أن يستخدم بيرسون أم سبيرمان.

الجدول رقم (٣) يبين نتيجة اختبار Kolmogorov-Smirnov (K-S) لمتغيرات الدراسة

| One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | **PRICE** | **EPS(W)** | **EPS(WA)** |
| | Mean | 1506.2024 | 22.3919 | 20.2093 |
| | Std. Deviation | 532.36546 | 11.69686 | 11.07777 |
| | Absolute | 0.148 | 0.057 | 0.069 |
| | Positive | 0.148 | 0.054 | 0.065 |
| | Negative | -0.075 | -0.057 | -0.069 |
| **Kolmogorov-Smirnov Z** | | **0.957** | **0.371** | **0.448** |
| **Asymp. Sig. (2-tailed)** | | **0.318** | **0.999** | **0.988** |
| Test distribution is Normal. | | | | |

يبين لنا اختبار التوزيع الطبيعي Kolmogorov-Smirnov (K-S) أن قيمة الدلالة sig هي **0.318، 0.999، 0.988**، على التوالي لمتغيرات الدلراسة الثلاثة ،EPS(W) EPS(WA) PRICE وهي جميعها أكبر من ٠,٠٥ هذا يشير لاتباع البيانات التوزيع الطبيعي، لذلك سيستخدم الباحث مقياس بارامتري خاص بالبيانات التي تتبع التوزيع الطبيعي لتحديد مدى وجود مشكلة ارتباط بين المتغيرات المستقلة وهو مقياس بيرسون (لجنة التأليف والترجمة، دار شعاع، ٢٠٠٧: ص105).

ثانياً: اختبار معامل الارتباط بيرسون للبيانات لمعرفة مدى وجود ارتباط بن المتغيرات المستقلة في الدراسة EPS(W)، EPS(WA).

الجدول رقم (٤) يبين نتيجة اختبار معامل الارتباط للمتغيرين EPS(W)، EPS(WA)

| Correlations الارتباط | | | |
|---|---|---|---|
| | | **EPS(WA)** | **EPS(W)** |
| **EPS(WA)** | Pearson Correlation | **1** | **0.787**** |
| | Sig. (2-tailed) | | **0.000** |
| **EPS(W)** | Pearson Correlation | **0.787**** | **1** |
| | Sig. (2-tailed) | **0.000** | |
| ** Correlation is significant at the 0.01، 0.05 level (2-tailed). | | | |

نلاحظ من خلال الجدول السابق رقم (٤) بأن معامل الارتباط بيرسون بين المتغيرين المستقلين للدراسة EPS(W)،EPS(WA) بلغ 0.787 ونلاحظ أنه موجب وقريب جداً من الواحد الأمر الذي

يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين، وبما أن مستوى المعنوية بلغ sig هي (٠،٠٠٠) وهي أصغر من ٠.٠٥ فإن هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة ٥٪، لذلك وتجنباً لمشكلة الارتباط الخطي الذاتي بين المتغيرات المستقلة، لم يقم الباحث بجمع المتغيرين بمعادلة انحدار واحدة بل قام بوضع معادلتين وكل معادلة تعبر عن العلاقة بين أحد المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، كما سيتبين من خلال الاختبارات اللآتية.

ثالثاً: اختبار معنوية معادلتي الانحدار للنموذج ومقارنة Adjusted $R^2$ لكل من المتغيرين EPS(W)، EPS(WA) للتحقق في ما إذا كان المتغير EPS(W) الذي يمثل نصيب السهم من الأرباح متضمناً التغيرات الناجمة عن تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية يعكس أداء المصارف وله القدرة على تفسير التغيرات في أسعار الاغلاق لأسهم المصرف بشكل أفضل من المتغير EPS(WA) الذي يمثل نصيب السهم من الأرباح مستثنىً منه التغيرات الناجمة عن تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية، لمعرفة بالتالي مدى ملاءمة معلومات القيمة العادلة للأدوات المالية.

الجدول رقم (٥): نتيجة اختبار معامل الانحدار

| | معامل الانحدار Coefficient | | | اختبار معنوية المعادلات F-statistics | | Adjusted $R^2$ | اختبار البواقي Durbin - Watson |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | قيمة معامل الانحدار B- VALUE | T-statistics | معنوية المعامل PROB | قيمة الاختبار F- VALUE | معنوية الاختبار PROB | | |
| **Model 1** EPS(W) | 24.346 | 4.004 | 0.000 | 16.034 | 0.000 | 0.286 | 1.172 |
| **Model 2** EPS(WA) | 27.041 | 4.305 | 0.000 | 18.533 | 0.000 | 0.300 | 0.776 |

يوضح الجدول السابق رقم (٥) نتيجة اختبار النموذج الأول بوجود علاقة طردية جوهرية بين EPS(W)، والقيمة السوقية للسهم، حيث بلغت T المحسوبة (4.004) وهي أكبر من T الجدولية (2.02) وذلك عند مستوى معنوية ٥٪، كما يبين هذا الجدول أيضاً نتيجة اختبار النموذج الثاني بوجود علاقة طردية جوهرية بين EPS(WA)، والقيمة السوقية للسهم، حيث بلغت T المحسوبة (4.305) وهي أكبر من T الجدولية (2.02) وذلك عند مستوى معنوية ٥٪.

ويبين الجدول رقم (٥) أن قيمة (Adjusted $R^2$) للنموذج الأول بلغت 0.286، أي أن ربحية السهم مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الناجمة عن تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية EPS(W)، الذي يمثل المتغير المستقل في هذا النموذج يفسر فقط 26.8% من التغيرات في الأسعار السوقية للسهم، وأن هناك 74.2% من التغيرات تعود لعوامل أخرى غير محددة بالنموذج، كما بلغت قيمة اختبار Durbin - Watson 1.172 للنموذج الأول، وهي لا تقع ضمن مجال القيمة

المثلى بين (١.٥- ٢.٥)، وتشير إلى وجود ارتباط موجب قوي بين البواقي غير المتضمنة في النموذج وبين المتغير التابع (الأسعار السوقية للأسهم)، وهذا يفسر أيضاً نسبة التفسير المتدنية للمتغير المستقل EPS(W) المتمثلة بقيمة (Adjusted $R^2$) التي بلغت 26.8%، كما يبين الجدول نتيجة اختبار تحليل التباين للنموذج الأول، أن قيمة F المحسوبة ١٦,٠٣٤ وهي أكبر من F الجدولية 1.692 وقيمة SIG بلغت 0.00 كما يوضحه نفس الجدول وهي أقل من ٥٪، ما يشير إلى معنوية النموذج وقبوله عند مستوى معنوية ٥٪.

كما يبين الجدول رقم (٥) أن قيمة (Adjusted $R^2$) للنموذج الثاني بلغت 0.300، أي أن ربحية السهم مستثنىً منه التغيرات الناجمة عن تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية (EPS(WA، الذي يمثل المتغير المستقل في هذا النموذج يفسر فقط 30% من التغيرات في الأسعار السوقية للسهم، وأن هناك 70% من التغيرات تعود لعوامل أخرى غير محددة بالنموذج، كما بلغت قيمة اختبار Durbin - Watson ٠,٧٧٦ للنموذج الثاني، وهي لا تقع ضمن مجال القيمة المثلى (١,٥- ٢,٥)، وتشير إلى وجود ارتباط موجب قوي بين البواقي غير المتضمنة في النموذج وبين المتغير التابع (الأسعار السوقية للأسهم)، وهذا يفسر أيضاً نسبة التفسير المتدنية للمتغير المستقل EPS(WA) المتمثلة بقيمة (Adjusted $R^2$) التي بلغت 30%، كما يبين الجدول رقم (٥) نتيجة اختبار تحليل التباين للنموذج الأول، أن قيمة F المحسوبة ١٨,٥٣٣ وهي أكبر من F الجدولية 1.692 وقيمة SIG بلغت 0.00 كما يوضحه نفس الجدول وهي أقل من ٥٪، ما يشير إلى معنوية النموذج وقبوله عند مستوى معنوية ٥٪.

نلاحظ أن نسبة التفسير للمتغير (EPS(WA، بلغت ٣٠٪ من التغيرات في أسعار الأسهم، أما نسبة التفسير للمتغير EPS(W) بلغت 28.6%، ولمعرفة معنوية هذا الفرق وهل هذا الفرق ذو دلالة احصائية ويعبر عن تفوق للمتغير EPS(WA) على المتغير EPS(W)، في تفسيره للمتغير التابع أم أن هذا الفرق غير احصائي ولا يمكن الاعتماد عليه، تم اجراء اختبار Voung's Z-Statistic، ويستخدم هذا الاختبار لمقارنة معاملي الانحدار لمتغيرين مستخدين في معادلتين (نموذجين) مستقلين حيث لم يكن من الممكن وضع المتغيرين في نموذج واحد بسبب وجود مشكلة الارتباط بينهما كما تبين لنا في اختبار الارتباط المبين بالجدول رقم (٤)، ويبين الجدول الآتي رقم (٦) نتيجة هذا الاختبار:

الجدول رقم (٦) نتيجة الاختبار Vuong's Z-statistic لمعادلتي الانحدار

| نتيجة الاختبار | Vuong's Z-statistic | | Model 2 EPS(WA) | | Model 1 EPS(W) | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | (P-value) | Z-statistic | P-value | Adjusted $R^2$ | P-value | Adjusted $R^2$ |
| قبول فرضية العدم | 0.739 | 0.334 | 0.000 | 0.300 | 0.000 | 0.286 |

يبين الجدول رقم (٦) أن اختبار Vuong's Z-statistic يشير إلى عدم معنوية الفرق بين المعاملين في كل من النموذجين، حيث بلغت قيمة Z=0.334 وقيمة معنوية الاختبار بلغت P=0.739 وهي غير معنوية عند مستوى معنوية ٥٪ لأنها أكبر من ٥٪.

نستنتج أن تطبيق القيمة العادلة للأدوات لم يؤدي لتغيير جوهري في ملاءمة المعلومات لاتخاذ القرارات الاستثمارية التي تنعكس بقرارات شراء أو بيع أسهم البنك، ولم تؤثر بالتالي على سعره، حيث أظهرت الاختبارات الاحصائية أن عدم معنوية الفرق بين المتغيرين المحسوبين قبل وبعد تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية لجهة تاثيرها على قرارات الاستثمار بالأسهم وأسعارها، ما يدفع الباحث لقبول فرضية الاختبار بعدم وجود تأثير لتطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية بالمصارف السورية في ملاءمة المعلومات لاتخاذ القرارات الاستثمارية، ويعود السبب بذلك لعدم تلبية متطلبات القياس وتطبيق مداخل تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والالتزام بشروطها، وهذا ما ستبينه الدراسة الميدانية عند اختبار الفرضية الأولى للدراسة التي خلصت إلى أن بيئة المصارف السورية الحالية لا تفي بمتطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية، نجم عنه بالتالي عدم ملاءمة المعلومات التي تنتجها هذه المصارف، بسبب العلاقة الطردية بين تلبية المتطلبات وبين جودة المعلومات وفق ما أدى إليه اختبار الفرضية الثانية.

**ثانياً: اختبار موثوقية معلومات القيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف السورية.**

**١. فرضية الاختبار:**

**"لا يؤثر تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية في موثوقية معلومات التقارير المالية للمصارف السورية سلباً نتيجة زيادة التقلبات في أرقام الدخل".**

**٢. مجتمع وحدود الدراسة.**

قام الباحث باختبار مدى موثوقية قياسات القيمة العادلة للأدوات المالية وبالتالي ملاءمتها لاتخاذ القرارات الاستثمارية، من خلال قياسه للتقلبات في الدخل لجميع المصارف السورية المدرجة في سوق دمشق المالي عند تطبيقها للقيمة العادلة، والتي بلغ عددها حتى تاريخه ١٢ مصرف، وذلك بالتطبيق على القوائم المالية المنشورة لهذه المصارف للعامين ٢٠٠٩ – ٢٠١٠.

**٣. الأساليب والاختبارات الاحصائية المستخدمة.**

تم استخدام العديد من الأساليب والاختبارات الاحصائية من أجل دراسة العلاقة بين الدخل متضمناً التغيرات (المكاسب أو الخسائر) غير المحققة (الناجمة عن قياسات القيمة العادلة للأدوات المالية) والدخل مستثنىً منه هذه التغيرات، وذلك بالاستعانة بالدراسات السابقة ذات العلاقة: (Alkhadash, 2009) (Stella So et al, 2009)، (Hodder et al, 2005)، وهذه الأساليب هي:

أ. احتساب النسبة INCW/INCWA التي تمثل نسبة الدخل متضمناً التغيرات الناجمة عن تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية إلى الدخل مستثنىً منه التغيرات (المكاسب أو الخسائر غير المحققة) الناجمة عن تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية، فكلما اقتربت النسبة من الواحد كلما دل ذلك على عدم حدة التقلبات الناجمة عن القياس بالقيمة العادلة للأدوات المالية (Alkhadash, 2009: P541,542) لأنها تعبر عن تقارب الدخل قبل وبعد تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية.

ب. اختبار Paired Samples Test، لمقارنة المتوسطين لكل من أرقام الدخل متضمناً التغيرات الناجمة عن تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية (MEAN(INCW، وأرقام الدخل مستثنىً منه التغيرات الناجمة عن تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية (MEAN(INCWA، والحكم على معنوية هذه الفروق بناءً على قيمة P التي يبينها هذا الاختبار (Stella So et al, 2009: pp. 103-118).

ت. مقارنة الانحراف المعياري للتغيرات في الدخل متضمناً الأرباح والمكاسب غير المحققة الناجمة عن قياسات القيمة العادلة للأدوات المالية INCW مع التغيرات في الدخل مستثنىً منه هذه التغيرات INCWA (Hodder et al, 2005: PP14,15).

ث. اختبار Levene's Test for Equality of Variances للفروق بين التباين للمتغيرين INCW، INCWA، لمعرفة هل التقلبات في الدخل قبل تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية أكبر بصورة معنوية منه بعد تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية، بناءً على مقارنة الانحرافات المعيارية للمجموعتين INCW، INCWA، ثم حساب ومقارنة التباين لكل منهما، فالمتغير اللذي له تباين أكبر يكون ذو تقلب أكبر، حيث يمكننا هذا الاختبار من معرفة معنوية هذه الفروق من الناحية الاحصائية بناءً على قيمة F عند تطبيق قاعدة القرار على أساس مستوى ثقة ٩٥٪، فإذا كانت P<5% يكون الفرق معنوي بين تباين المجموعتين INCW، INCWA ونرفض بالتالي فرضية العدم التي تقول بعدم وجود تباين بين المتغيرين المدروسين، والعكس بالعكس.

**٤. تحليل البيانات واختبار الفرضية.**

الجدول رقم (٧) يبين بيانات متغيرات الدراسة واحتساب النسبة INCW/INCWA

| الرقم | المصرف | الدخل متضمناً التغيرات الناجمة عن تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية INCW | | الدخل مستثنى منه التغيرات (المكاسب أو الخسائر غير المحققة) الناجمة عن تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية INCWA | | النسبة INCW/INCWA | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ٢٠١٠ | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ | ٢٠٠٩ |
| ١ | ARABS | ٤٠٢٤٨٣٠١٥ | 183829791 | 401664025 | 183445423 | 1.002038993 | 1.002095272 |
| ٢ | IBTF | ٩١٤٤٧٤٣٥٧ | 849785753 | 914478002 | 849785753 | 0.999996014 | 1 |
| 3 | BOJS | ١٧٦٠٣١٦١ | (159107805) | ١٧٦٠٣١٦١ | (159107805) | 1 | 1 |
| ٤ | BBS | ٢٤٦٩٣٨٥٤٥ | 179899103 | 231123382 | 176808018 | 1.068427361 | 1.01748272 |
| 5 | BBSF | ٦٦٦٩٩٥٦٠٦ | 693759477 | 656100030 | 661204477 | 1.016606578 | 1.049235904 |
| 6 | SIIB | ٧٥١٠٥٨٩١٥ | 261762301 | 745699771 | 267164718 | 1.007186731 | 0.979778703 |
| 7 | SGB | (٢٠٣٤١٠٥٨٩ ) | 4786006 | (202755777) | 1985606 | 1.00322956 | 2.410350291 |
| 8 | BSO | ٧٢٣٩٧٧٥٩٨ | 745591257 | 712548262 | 635976310 | 1.016040087 | 1.172356966 |
| 9 | BASY | ٧٣٧٥٦٩٦٣٩ | 680389722 | 681628658 | 624544195 | 1.082069585 | 1.089418055 |
| 10 | QNBS | (93163345) | (288121832) | (93163345) | (288121832) | 1 | 1 |
| 11 | SHRQ | (١١٩٧٦٠٠٠٠) | (105034162) | (112819237) | (110968662) | 1.061521095 | 0.946520938 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 0.924435256 | 2.675567336 | (129994909) | 5229532 | (120171877) | (8762433) | **FSBS** | **12** |

يتضمن الجدول رقم (٧) نتيجة تطبيق النسبة INCW/INCWA ويبين أن معظم المصارف تتجاوز لديها هذه النسبة ١ خلال العامين المدروسين ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ وتشير هذه النتيجة أن معظم المصارف لديها أرباح غير محققة نتيجة تطبيق القيمة العادلة لأدواتها المالية، وهذه النتيجة تتفق مع دراسات أجريت في بيئات أخرى مثل دراسة الخداش التي أجريت على المصارف الأردنية (Alkhadash, 2009: 545)، وكذلك تتفق مع دراسات أجريت في بيئات أسواقها أكثر تطوراً كدراسة كل من (Barth et al, 1995: p577-605)، (Khurana et al, 2003: p19-42)

الجدول رقم (٨) يبين نتيجة مقارنة النسبتين INCW / INCWA

| العام | | INCW/INCWA>1 | INCW/INCWA=1 | INCW/INCWA<1 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠١٠ | عدد المصارف | 9 | 2 | 1 | ١٢ |
| | النسبة | 75% | %16.66 | ٨.٣٣٪ | ١٠٠٪ |
| ٢٠٠٩ | عدد المصارف | ٦ | ٣ | ٣ | ١٢ |
| | النسبة | ٥٠٪ | ٢٥٪ | ٢٥٪ | ١٠٠٪ |

يظهر الجدول رقم (٨) أن معظم المصارف كانت لديها النسبة INCW/INCWA>1 بواقع ٧٥٪، ٥٠٪ من إجمالي عدد المصارف للعامين ٢٠١٠، ٢٠٠٩ على التوالي، بينما المصارف التي كانت لديها النسبة INCW/INCWA<1 هي الأقل بواقع ١٦,٦٦٪، ٢٥٪ من اجمالي عدد المصارف على التوالي للعامين ٢٠١٠، ٢٠٠٩.

وبمقارنة النسبة في العامين ٢٠١٠، ٢٠٠٩ نلاحظ أن المصارف التي تشكل لديها النسبة INCW/INCWA>1 ارتفعت من ٥٠٪ من اجمالي عدد المصارف العام ٢٠٠٩ إلى ٧٥٪ من اجمالي عدد المصارف العام ٢٠١٠، بينما المصارف التي تشكل لديها النسبة INCW/INCWA<1 انخفضت من ٢٥٪ من إجمالي عدد المصارف العام ٢٠٠٩ إلى ١٦.٦٦٪ من إجمالي عدد المصارف العام ٢٠١٠، ما يدل على أن نسبة التقلبات في الدخل سواء كانت ارتفاعاً أو انخفاضاً ارتفعت بين العامين ٢٠٠٩ – ٢٠١٠، وهذه التقلبات جاءت لصالح ارتفاع

الأرباح غير المحققة الناجمة عن قياس القيمة العادلة للأدوات المالية على حساب الخسائر غير المحققة بالمقابل.

أما نسبة المصارف التي حققت المعادلة INCW/INCWA=1 بلغ ١٦,٦٦٪، ٢٥٪ من اجمالي عدد المصارف على التوالي للعامين ٢٠١٠، ٢٠٠٩، أي بواقع مصرفين في العام ٢٠١٠ وهما،BOJS ، QNBS وبالعودة لقائمة المركز المالي ولبيان الدخل الشامل لهذه المصارف نلاحظ عدم وجدود استثمارات لديها بالأدوات المالية تتطلب القياس والمحاسبة عنها بالقيمة العادلة فهناك فقط إلى جانب اتسهيلات الائتمانية موجودات مالية محتفظ بها للاستحقاق في مصرف QNBS، وبالتالي فإن سبب تحقق هذه النسبة INCW/INCWA=1 ليس بسب عدم تقلب الدخل قبل وبعد تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية، بل بسبب أنه تبين عند العودة للقوائم المالية لهذه المصارف عدم وجود استثمارات في أدوات مالية أساساً لدى هذه المصارف تتطلب القياس بالقيمة العادلة.

الجدول رقم (٩): يبين الاحصاءات الوصفية لأرقام الدخل متضمناً التغيرات الناجمة عن تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية INCW، والدخل مستثنى منه التغيرات (المكاسب أو الخسائر غير المحققة) الناجمة عن تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية INCWA، وذلك للمصارف محل الدراسة خلال العامين ٢٠٠٩، ٢٠١٠.

الجدول رقم (٩) يبين الاحصاءات الوصفية لكل من INC(W) وINC(W)

| Descriptive Statistics | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | N | Minimum | Maximum | Mean | | Std. Deviation |
| | Statistic | Statistic | Statistic | Statistic | Std. Error | Statistic |
| INC(W) | 24 | -288121832 | 914474357 | 290140508.5 | 81556026 | 399541298 |
| INC(WA) | 24 | -288121832 | 914478002 | 277919073.2 | 79019162 | 387113254 |

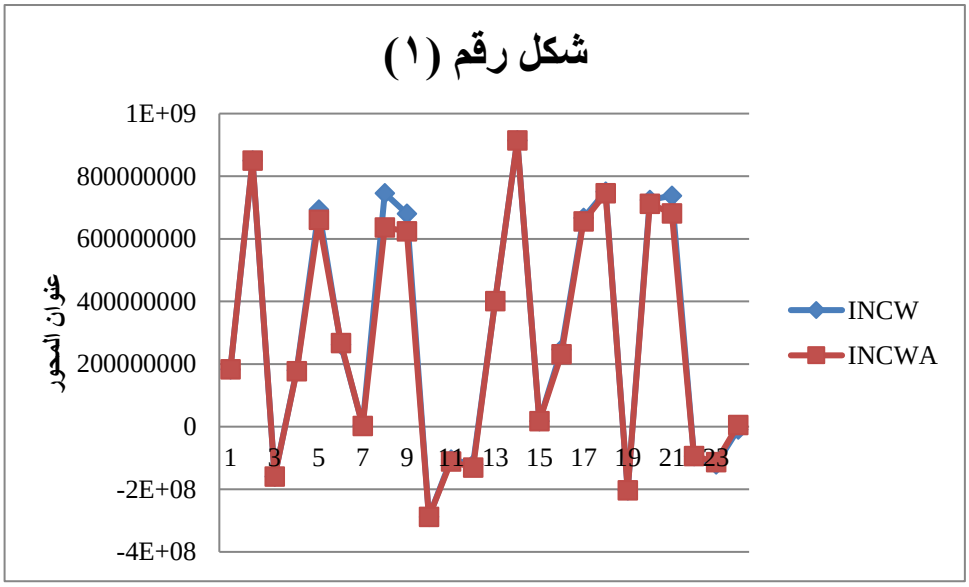
نستنتج من الجدول رقم (٩) أعلاه أن المتوسط الحسابي لأرقام الدخل متضمناً التغيرات الناجمة عن تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية MEAN(INCW) بلغ 290140508.5 وهو أكبر من المتوسط الحسابي لأرقام الدخل مستثنىً منه التغيرات الناجمة عن تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية MEAN(INCWA) اللذي بلغ ٢٧٧٩١٩٠٧٣,٢، ولمعرفة مدى معنوية هذا الفرق لصالح الدخل متضمناً التغيرات نتيجة تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية من الناحية الاحصائية، أجرى الباحث اختبار Paired Samples Test استيودنت، حيث يبين الجدول رقم (١٠) الآتي نتيجة اختبار T استيودنت لمقارنة المتوسطين لكل من أرقام الدخل متضمناً التغيرات الناجمة عن تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية MEAN(INCW)، وأرقام الدخل مستثنىً منه التغيرات الناجمة عن تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية MEAN(INCWA)، حيث بلغت معنوية

الاختبار 0.036 وهي أقل من ٥٪ وبالتالي فإن الفرق بين المتوسطين معنوي عند مستوى معنوية ٥٪، وهذه النتيجة تؤكد ما توصل إليه الباحث عند تحليل الجدول رقم (٨) بأن معظم المصارف لديها أرباح غير محققة نتيجة تطبيق القيمة العادلة لأدواتها المالية.

الجدول رقم (١٠): اختبار Paired Samples Test يبين معنوية الفرق بين MEAN(INCW) وبين MEAN(INCWA) عند مستوى دلالة ٥٪.

| اختبار<br>**Paired Samples Test** | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | Paired Differences | | | | |
| Pair<br>INCW - INCWA | Mean | Std. Deviation | قيمة<br>t | df | معنوية الاختبار<br>Sig. (2-tailed) |
| | 12221435 | 26938198 | 2.223 | 23 | 0.036 |

ويؤكد هذه النتيجة الشكل الآتي رقم (١) اللذي يبين أن الخط البياني لINCW أعلى من الخط البياني لINCWA .




كما بين الجدول رقم (٩) أن الانحراف المعياري لأرقام الدخل متضمناً التغيرات الناجمة عن تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية STD(INCW) الذي بلغ 399541298 أكبر من الانحراف المعياري لأرقم الدخل مستثنىً منه التغيرات الناجمة عن تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية STD(INCWA) الذي بلغ 387113254، ما يدل على زيادة التقلبات VOLATILTY لأرقام الدخل عند تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف.

ولمعرفة هل هذا الفرق بين التقلبات في الدخل قبل تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية ذو دلالة إحصائية قام الباحث بمقارنة الانحرافات المعيارية للمجموعتين INCW،INCWA وإجراء اختبار Levene's Test للفروق بين التباين للمتغيرين INCW، INCWA، فتبين أن قيمة F بلغت 0.077، أما معنوية الاختبار P بلغت 0.783 كما هو موضح بالجدول الآتي رقم (١١) وهي أكبر من ٥٪ ما يدل على عدم معنوية هذا الفرق بين الانحرافين المعياريين للمتغيرينINCW،INCWA ، أي أنه على الرغم من زيادة التقلبات في أرقام الدخل عند الأخذ بعين الاعتبار التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية، إلا أن هذا الفرق غير معنوي من الناحية الاحصائية، بالتالي فإننا نقبل فرضية العدم القائلة: "**لا يؤثر تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية في موثوقية معلومات التقارير المالية للمصارف السورية سلباً نتيجة زيادة التقلبات في أرقام الدخل**"، وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Hodder et al, 2005)، (التي توصلت لوجود تأثير هام لتطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية على موثوقية المعلومات المحاسبية، بسبب مساهمتها في زيادة تقلبات قياسات الدخل).

الجدول رقم (١١) يبين نتيجة اختبار Levene's Test for Variances

| | | اختبار Levene's Test for Variances | |
|---|---|---|---|
| | | قيمة F | معنوية الاختبار Sig |
| TOTALINC | Equal variances assumed | 0.077 | 0.783 |
| | Equal variances not assumed | | |

نستنتج أن تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف السوية، لم تؤدي لزيادة التقلبات لأرقام الدخل بشكل معنوي، بالتالي لا تؤثر سلباً على موثوقية قياسات القيمة العادلة ولا تؤدي للحد من القدرة التنبؤية للمعلومات.

ويعود ذلك برأي الباحث لسببين:

الأول: إن أساس القياس المعتمد كممثل للقيمة العادلة في المصارف محل الدراسة، يعتمد بشكل على مدخل التكلفة بشكل أكبر من مدخلي السوق والسوق، كما بينته الدراسة الميدانية عند تحليل الباحث للجدول رقم (١١) الخاص بأولوية الاعتماد على المداخل عند تحديد القيمة العادلة وتلبية متطلباتها، حيث توصل إلى أن درجة تلبية متطلبات التطبيق لمدخل التكلفة درجة كبيرة، أما لمدخلي السوق والدخل درجة متوسطة (جدول رقم (١١))، ويعلل الباحث ذلك لأن معظم الأدوات الموجودة ليس لها سوق نشط يمكن أن يتوفر التداول فيه بشكل فوري وبأي لحظة، وإن أمكن

تداول بعضها في سوق دمشق المالي، فلا تمثل قيمتها السوقية القيمة العادلة بسبب عدم كفاءة سوق دمشق المالي كما بين الباحث في الملحق رقم (١) من الأطروحة، وهذا ما يجعل هذه القياسات بعيدة عن التقلبات بالأسعار السوقية ولا تتأثر بها لحد بعيد، ومن جهة أخرى عدم توفر متطلبات تطبيق مدخل الدخل في بيئة الأعمال المصرفية السورية، مثل عدم توفر معدل عائد خالي من المخاطرة يمكن من خلاله اشتقاق سعر الفائدة الذي يجب أن يطبق عند خصم التدفقات المالية للأدة المالية عند تطبيق مدخل الدخل.

الثاني: لاحظ الباحث عند دراسة وتحليل القوائم المالية للمصارف محل الدراسة محدودية أنواع الاستثمارات في الأدوات المالية المستخدمة من قبل المصارف المدرجة في سوق دمشق المالي، بسبب أن هذا السوق هو سوق ناشئ وبالتالي عدم تنوع أدوات الاستثمار المتاحة للمصارف فيه، ما ينعكس على قوائمها المالية من حيث محدودية التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية، حيث لاحظ الباحث من خلال التقارير المالية المنشورة للمصارف أن بنود الدخل الناجمة عن التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية تقتصر على بندين فقط هما:

١. التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المتاحة للبيع.
٢. صافي الأرباح أو الخسائر المحققة الناجمة عن قروض وسلف (أدوات دين) معاد تصنيفها.

ما يجعل بالتالي تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة لها محدود على تقلبات الدخل للمصارف المدرجة في سوق دمشق المالي.

## المبحث الثاني: الدراسة ميدانية.

### أولاً: مجتمع الدراسة وعينتها وأداتها.

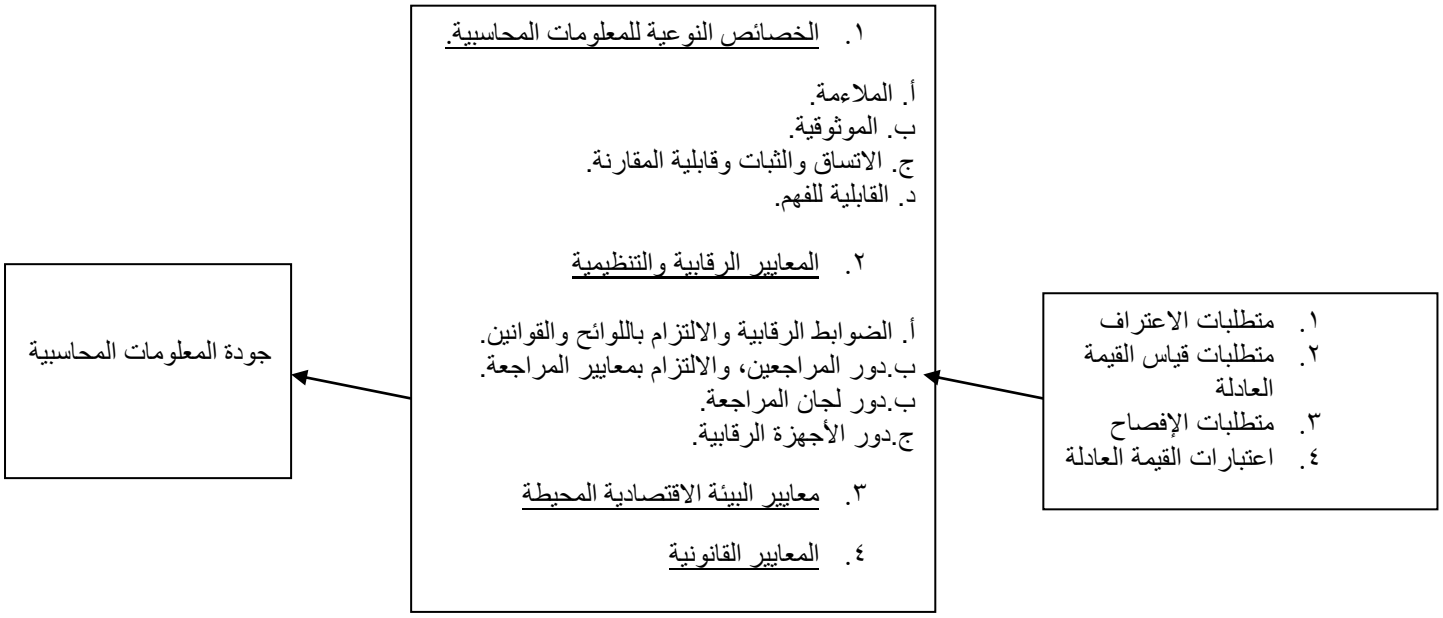
يتكون مجتمع الدراسة الميدانية من مراجعي الحسابات الخارجيين للمصارف المدرجة في سوق دمشق المالي، والمدققين الداخليين ومدراء الحسابات لهذه المصارف، وتم اختيار عينة منهم حيث بلغ عدد الاستبيانات الموزعة والمستردة والقابلة للتحليل (٨٣) استبيان.

### ثانياً: نموذج الدراسة الميدانية ومتغيراتها.

**المتغيرات المستقلة** **المتغير التابع**

متطلبات تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية المحاسبية — جودة المعلومات

**متغيرات وسيطة**




**الشكل رقم (١): نموذج الدراسة الميدانية**

### ثالثاً: التصميم الاحصائي (الأساليب والاختبارات الاحصائية) المستخدمة في الدراسة.

استخدم الباحث لتحليل بيانات الدراسة الميدانية حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statical Package For Social Science (SPSS)، حيث تم إدخال البيانات إلى الحاسوب بعد أن تم ترميزها وفق مقياس ليكرت الخماسي وحسب الأوزان بالجدول الآتي:

**الجدول رقم (١) أوزان اجابات الاستبيان وفق مقياس ليكرت الخماسي**

| الإجابة | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق على الاطلاق |
|---|---|---|---|---|---|
| الوزن | ٥ | ٤ | ٣ | ٢ | ١ |

وتمثلت الأساليب والاختبارات الاحصائية التي استخدمها الباحث بالآتي:

١. اختبار معامل كرونباخ ألفا (CRONBACH ALPHA) لتحديد مدى ثبات واتساق متغيرات وفقرات أداة الدراسة (الاستبيان).
٢. التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة.
٣. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ولتحديد طول مقياس ليكرت الخماسي "الحدود الدنيا والعليا " تم حساب المدى [٥-١] = ٤، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس أي ٥، ٤/٥ = 0.80 للحصول على طول المجال الصحيح، ثم تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس أو بداية المقياس للحصول على مجالات الاجابة، وهكذا أصبح طول مجالات الإجابة ومعناها كالآتي:

متوسط الإجابة من ١ إلى ١,٨٠ يعني بدرجة ضعيفة جدًا.
متوسط الإجابة من ١,٨١ إلى ٢,٦٠ يعني بدرجة ضعيفة.
متوسط الإجابة من ٢,٦١ إلى ٣,٤٠ يعني بدرجة متوسطة.
متوسط الإجابة من ٣,٤١ إلى ٤,٢٠ يعني بدرجة كبيرة.
متوسط الإجابة من ٤,٢١ إلى ٥ يعني بدرجة كبيرة جدا.

٤. اختبار اختبار T استيودنت (One – sample).
٥. اختبار معاملات الارتباط Correlation Coefficients ومعاملات الانحدار Regression Coefficients باستخدام اختبار T- test، واختبار نماذج الانحدار باستخدام اختبار F – test.
٦. تحليل الانحدار البسيط Simple Regression Analysis، لاختبار أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع لكل فرضية فرعية على حدى.
٧. تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression Analysis، لاختبار أثر المتغيرات المستقلة مجتمعةً على المتغير التابع ككل.

**رابعاً: تحليل البيانات واختبار الفرضيات.**

- **صدق أداة الدراسة (الاستبيان)**

يقصد بصدق الأداة قدرة الاستبيان على قياس المتغيرات التي وضع لقياسها، ولمعرفة الصدق المنطقي للاستبيان، قام الباحث بعد صياغة الاستبيان بالاستعانة بالأستاذة المشرفة وإرشاداتها، بتحكيمه من قبل عدد من المتخصصين من أساتذة الجامعة في المحاسبة والاحصاء، لمراجعة وفحص المتغيرات كافة، وتم الأخذ بملاحظاتهم حولها، حيث تم تعديل الاستبيان بناءً على هذه الملاحظات إلى أن وصل إلى صيغته النهائية، ويوضح الملحق رقم (٤) من الأطروحة قائمة بأسماء السادة المحكمين ومرتبتهم العلمية وتخصصاتهم.

- **الثبات والاتساق الداخلي لأداة الدراسة (الاستبيان)**

يعني ثبات الأداة مدى الحصول على نفس النتائج في حالة تكرار الدراسة في ظروف مشابهة وباستخدام الأداة نفسها، وتم استخدام مقياس كرونباخ ألفا لتحديد درجة ثبات الأداة حيث تعد أداة الدراسة (الاستبيان) ملائمة إذا زادت قيمة كرونباخ ألفا عن (٦٠٪) (النجار وآخرون، ٢٠٠٨، ص١٢٥)، ويوضح الجدول الآتي رقم (٢) نتيجة هذا الاختبار:

**الجدول رقم (٢) نتيجة اختبار CRONBACH ALPHA لمتغيرات الدراسة**

| متغيرات الدراسة | معامل الثبات CRONBACH ALPHA |
|---|---|
| المتغيرات المستقلة (متطلبات تطبيق القيمة العادلة) | ٩١٪ |
| المتغير التابع (جودة المعلومات) | %96.2 |
| الأداة ككل | %97.1 |

ويتضح من الجدول رقم (٢) أن معاملات الثبات كانت عالية ومقبولة إحصائياً لجميع متغيرات الدراسة وللأداة ككل، حيث بلغت (97.1%) وتعد هذه القيمة مقبولة إحصائياً وأكبر ٦٠ % ما يدل على أن مصداقية المقياس المستخدم جيدة، وأنه يمكن تعميم النتائج.

- **مجتمع وعينة الدراسة**

يتكون مجتمع الدراسة الميدانية من مراجعي الحسابات الخارجيين للمصارف المدرجة في سوق دمشق المالي، والمدققين الداخليين ومدراء الحسابات لهذه المصارف، وتم اختيار عينة منهم بلغت (١٠٢) ووزع عليهم الاستبيان، استرد منها (٩١) استبيان، منها (٨٣) استبيان صالح للتحليل، وتعرض الجداول التالية نتائج توزيع الاستبيان والخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة:

أ. نتائج توزيع الاستبيان:

**الجدول رقم (٣) يوضح عدد قوائم الاستبيان الموزعة والمستردة على أفراد عينة الدراسة.**

| الاستبيانات الموزعة | الاستبيانات المستردة | النسبة | الاستبيانات غير المستردة | النسبة | الاستبيانات غير القابلة للتحليل | النسبة % | الاستبيانات القابلة للتحليل | النسبة % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٠٢ | ٩١ | %89.22 | 11 | %10.78 | ٨ | %7.84 | ٨٣ | %81.37 |

نلاحظ من الجدول رقم (٣) أن عدد قوائم الاستبيانات المستردة والقابلة للتحليل بلغت (٨٣) قائمة بنسبة 81.37% من الاستبيانات الموزعة وهي نسبة كافية ومقبولة لتحليل البيانات.

ب. الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:

تم تحليل الخصائص الديموغرافية لعينة البحث والتي تشمل على (المؤهل العلمي، التخصص، الوظيفة، سنوات الخبرة) وكانت نتائج التحليل كالآتي:

**الجدول رقم (٤) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي**

| المؤهل العلمي | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| دكتوراه | ٢ | %2.4 |
| ماجستير | ٢٩ | %34.9 |
| دبلوم دراسات عليا | ١ | %1.2 |
| إجازة جامعية | ٥١ | %61.4 |
| **المجموع** | **83** | **% ١٠٠** |

**الجدول رقم (٥) يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص**

| المستوى العلمي | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| محاسبة | ٥١ | %61.4 |
| علوم مالية ومصرفية | ١١ | %13.3 |
| إدارة أعمال | ١٥ | %18.1 |
| أسواق مالية | ٥ | ٪٦ |
| إقتصاد | ١ | %1.2 |
| **المجموع** | **٨٣** | **% ١٠٠** |

**الجدول رقم (٦) يوضح توزيع أفراد العينة حسب نوع الوظيفة**

| الوظيفة | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| مراجع حسابات خارجي | ٣٢ | %38.6 |
| مدير حسابات | ١٠ | %12 |
| مدقق حسابات داخلي | ٤١ | %49.4 |
| **المجموع** | ٨٣ | **% ١٠٠** |

**الجدول رقم(٧) يوضح توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة.**

| سنوات الخبرة | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| أقل من ٥ سنوات | ٤٣ | %51.8 |
| ٥ سنوات وأقل من ١٠ سنوات | ٣٥ | %42.2 |
| ١٠ سنوات وأقل من ١٥ سنة | ٤ | %4.8 |
| ١٥ سنة فأكثر | ١ | %1.2 |
| المجموع | ٨٣ | % ١٠٠ |

نلاحظ من الخصائص الشخصية لعينة البحث أنه بلغت نسبة الحاصلين على الدكتوراه 2.4%، والماجستير 34.9%، ودبلوم الدراسات العليا 1.2%، والإجازة الجامعية 61.4%، وتنوعت تخصصاتهم بين المحاسبة بنسبة 61.4%، وعلوم مالية ومصرفية بنسبة 13.3%، وإدارة الأعمال بنسبة 18.1%، وأسواق مالية بنسبة 6%، واقتصاد بنسبة 1.2%، أما بالنسبة لسنوات الخبرة بلغت نسبة أفراد العينة ذوو الخبرة أقل من ٥ سنوات 51.8%، ومن ٥ سنوات وأقل من ١٠ سنوات بلغت نسبتهم 42.2%، و١٠ سنوات وأقل من ١٥ سنة بلغت 4.8%، و١٥ سنة فأكثر بلغت 1.2%. نلاحظ تمتع أفراد العينة بالمستوى العلمي والعملي المناسب الذي يمكّن من فهم محتويات الاستبيان، ومن ثم الإدلاء بآراء مجدية، ما يعزز من موثوقيته ويزيد من إمكانية التعويل عليه في التحليل، أما ما يفسر تدني نسبة من خبرتهم من١٠حتى ١٥ سنة وكذلك أكثر من١٥سنة، هو حداثة المصارف الخاصة السورية نسبياً التي بدأت بموجب المرسوم ٢٨ لعام ٢٠٠١، كما أن توزيع الاستبيان بين المراكز الوظيفية للمستبينين بين 38.6% لمراجعي الحسابات الخارجيين، و12% للمدراء الماليين، و49.4% لمدققي الحسابات الداخليين، يدل وجود توزيع متوازن لا بأس به في عينة الدراسة.

- **التحليل الوصفي واختبار الفرضيات**

**أولاً: التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة حول درجة تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف عينة الدراسة.**

قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغيرات المستقلة للدراسة، المتمثلة بمتطلبات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية وفق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية، وذلك لمعرفة هل تفي بيئة المصارف السورية الحالية بمتطلبات التطبيق لمعايير محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية، وفيما يأتي استعراض أهم النتائج التي توصل إليها وذلك لكل مجال من مجالات التطبيق على حده:

**١. التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة حول درجة تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية في مجال الاعتراف والتصنيف والقياس المبدئي وإلغاء الاعتراف.**

**الجدول رقم (٨) يبين درجة تطبيق متطلبات الاعتراف والتصنيف وإلغاء الاعتراف والقياس المبدئي بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً ل IFRS**

| الرقم | المتغيرات (متطلبات التطبيق) | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | درجة التطبيق |
|---|---|---|---|---|
| ١ | يتم تحديد أنواع الحسابات التي يتطلبها قياس القيمة العادلة سواء كانت تنشأ من الأنشطة التقليدية للمصرف أم الاستثمارية. | 4.036 | 0.688 | كبيرة |
| ٢ | يعترف المصرف بالأدوات المالية في قائمة المركز المالي المالية عندما يصبح طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية. | 3.988 | 0.614 | كبيرة |
| ٣ | يقيس المصرف الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة بالقيمة العادلة. | 3.927 | 0.694 | كبيرة |
| ٤ | يقيس المصرف الأدوات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة. | 3.638 | 0.820 | كبيرة |
| ٥ | يقيس المصرف الأدوات المالية التي لها استحقاق ثابت بمقدار التكلفة المطفأة باستخدام أسلوب سعر الفائدة الفعال. | 3.722 | 0.831 | كبيرة |
| ٦ | يتم معالجة المكاسب والخسائر غير المحققة الناتجة عن فروقات التقييم العادل للاستثمارات في الأدوات المالية المحتفظ بها لغاية المتاجرة في قائمة الدخل. | 3.566 | 0.858 | كبيرة |
| ٧ | يتم معالجة المكاسب والخسائر غير المحققة الناتجة عن فروقات التقييم العادل للاستثمارات في الأدوات المالية المتاحة في قائمة الدخل الشامل في بنود الدخل الشامل الأخرى OCI. | 3.891 | 0.698 | كبيرة |
| ٨ | يقوم المصرف بإعادة تصنيف الأدوات المالية وفقاً لمتطلبات المعيار IFRS9 إلى أدوات مالية مقيمة بالقيمة العادلة وأدوات مالية مقيمة بالتكلفة المطفأة. | 3.494 | 0.817 | كبيرة |
| ٩ | يقوم المصرف بإلغاء الاعتراف بالأصول المالية أو بجزء منها عندما يفقد المصرف السيطرة على الحقوق التعاقدية لهذا الأصل. | 3.518 | 1.016 | كبيرة |
| ١٠ | يقوم المصرف بإلغاء الاعتراف بالتزام مالي أو بجزء منه عندما يتم تنفيذ الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء مدته. | 3.614 | 0.793 | كبيرة |
| **المتوسط الحسابي العام لمجال التطبيق في الاعتراف والقياس بالقيمة العادلة للأدوات المالية** | | **3.739** | **0.783** | **كبيرة** |

يتضح من الجدول رقم (٨) السابق أن المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المجال تراوحت بين (٤,٠٦٣ – 3.494)، أما المتوسط الحسابي العام للمجال فقد بلغ ٣,٧٣٩ وبانحراف معياري ٠.٧٨٣، الأمر الذي يشير إلى أن درجة تطبيق كبيرة لمتطلبات الاعتراف والتصنيف وإلغاء

الاعتراف والقياس المبدئي بالقيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف عينة الدراسة وفقاً لما تطلبته المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية ذات العلاقة.

**٢. التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة حول درجة تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية في مجال الافصاح.**

**الجدول رقم (٩) يبين درجة تطبيق متطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً ل IFRS**

| الرقم | المتغيرات (متطلبات التطبيق) | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | درجة التطبيق |
|---|---|---|---|---|
| ١ | يتم الإفصاح عن السياسات والمبادئ المحاسبية المستخدمة في الاعتراف والقياس عن الأدوات المالية. | 4.108 | 0.765 | كبيرة |
| ٢ | يتم الإفصاح لكل صنف من الأدوات المالية عن معلومات حول خصائص الأدوات المالية والأحكام والشروط ذات الأهمية النسبية التي قد تؤثر على مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية وتوقيتها. | 3.819 | 0.885 | كبيرة |
| ٣ | يتم الإفصاح عن أسباب عدم إمكانية قياس القيمة العادلة بموثوقية في حال اعتماد نموذج التكلفة. | 3.710 | 0.981 | كبيرة |
| ٤ | يفصح المصرف عن سبب إعادة تصنيف أي أداة مالية بين الفئات الثلاث (محتفظ بها للمتاجرة – محتفظ بها للاستحقاق – متاحة للبيع). | 3.903 | 0.835 | كبيرة |
| ٥ | الإفصاح عن سبب إعادة تصنيف أي أصل مالي معترف به بالقيمة العادلة إلى الاعتراف به بالتكلفة المطفأة وبالعكس. | 3.734 | 0.782 | كبيرة |
| ٦ | الإفصاح عن سبب إعادة تصنيف أي التزام مالي من القيمة العادلة إلى التكلفة المطفأة وبالعكس. | 3.433 | 0.783 | كبيرة |
| ٧ | يفصح المصرف عن القيمة العادلة للضمانات التي تم بيعها أو إعادة رهنها عندما يكون مقرضاً. | 3.771 | 0.721 | كبيرة |
| ٨ | بحال تعذر تحديد القيمة العادلة يتم الإفصاح عن معلومات حول الخصائص الأساسية للأداة المالية كي تساعد المستثمرين في عمل تقديراتهم الخاصة حول قيمتها العادلة. | 3.722 | 0.801 | كبيرة |
| **المتوسط الحسابي العام لمجال التطبيق في الافصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية.** | | **3.775** | **0.819** | **كبيرة** |

يتضح من الجدول رقم (9) السابق أن المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المجال تراوحت بين (٤,١٠٨ – 3.433)، أما المتوسط الحسابي العام للمجال فقد بلغ ٣,٧٧٥ وبانحراف معياري ٠,٨١٩، الأمر الذي يشير إلى أن درجة تطبيق كبيرة لمتطلبات محاسبة القيمة العادلة للأدوات

المالية في المصارف عينة الدراسة في مجال الافصاح عن الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة، وفقاً لما تطلبته المعايير الدولية ذات العلاقة.

**٣. التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة حول درجة تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية في مجال الاعتماد على أحد مداخل التقييم وفقاً ل IFRS13،IFRS9 لقياس القيمة العادلة.**

**الجدول رقم (١٠) يبين درجة درجة الاعتماد على أحد مداخل التقييم لقياس القيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً ل IFRS13،IFRS9**

| الرقم | المتغيرات (متطلبات التطبيق) | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | درجة التطبيق |
|---|---|---|---|---|
| | **مدخل السوق** | | | |
| ١ | يتم الاعتماد على الأسعار السوقية في السوق النشط لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الأسعار المعروضة. | 3.157 | 1.234 | متوسطة |
| ٢ | توفر بيئة الأعمال السورية ظروفاً ملائمة لتحديد القيمة السوقية لأدوات حقوق الملكية (كالأسهم) للشركات المتداولة في سوق دمشق للأوراق المالية. | 3.422 | 1.061 | كبيرة |
| ٣ | عندما لا يتوفر أسعار عرض حالية للأداة المالية يتم الاعتماد على آخر سعر معروض للأداة بعد الأخذ بعين الاعتبار التغير في الظروف بين تاريخ أحدث سعر وتاريخ التقييم. | 2.831 | 1.022 | متوسطة |
| ٤ | يتم الاعتماد على الأسعار السوقية لأدوات مالية لها خصائص اقتصادية مشابهة في تحديد القيمة العادلة بحال عدم توفر أسواق نشطة للأداة موضوع القياس. | 2.940 | 1.063 | متوسطة |
| ٥ | في حال عدم الاعتماد على مدخل السوق يتم تحديد الأساليب والافتراضات الهامة المطبقة عند تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية. | 2.880 | 1.109 | متوسطة |
| ٦ | يتم الاعتماد على الافتراضات والتقديرات ذاتها التي يستخدمها المتعاملون بالسوق في تحديد القيمة العادلة للأداة المالية. | 2.855 | 1.095 | متوسطة |
| | **المتوسط الحسابي العام لمجال التطبيق لدرجة الاعتماد على مدخل السوق في قياس القيمة العادلة للأدوات المالية** | 3.014 | 1.097 | متوسطة |
| | **مدخل الدخل** | | | |
| ١ | يتم الاعتماد على مدخل الدخل المتوقع من الأداة المالية لتحديد القيمة العادلة بحال تعذر الاعتماد على مدخل السوق. | 3.771 | 0.754 | كبيرة |
| ٢ | تُعتمَد التدفقات النقدية المتوقعة من الأداة المالية كأساس لاحتساب القيمة العادلة لها وفقاً لمدخل الدخل. | 3.012 | 1.030 | متوسطة |
| ٣ | توفر بيئة الأعمال السورية ظروفاً موضوعية لتحديد معدلات خصم في سوق | 2.566 | 1.139 | ضعيفة |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | فعّال. | | | |
| ٤ | عند تحديد معدل الخصم للتدفقات النقدية تستخدم مؤشرات السوق القابلة للملاحظة (كمعدلات الفائدة المعلنة بالسوق). | 2.928 | 1.068 | متوسطة |
| ٥ | عند تطبيق مدخل الدخل وخصم التدفقات النقدية وصولاً للقيمة الحالية لأداة الدين يتم الأخذ بعين الاعتبار الوضع الائتماني للمدين. | 2.855 | 0.964 | متوسطة |
| ٦ | عند تطبيق مدخل الدخل وخصم التدفقات النقدية وصولاً للقيمة الحالية لأداة الدين يتم الأخذ بعين الاعتبار سعر الفائدة السوقي كمعدل خصم للأداة المالية أو لأدوات مالية مشابهة بحال عدم توفره. | 2.855 | 1.072 | متوسطة |
| ٧ | عند تطبيق مدخل الدخل وخصم التدفقات النقدية وصولاً للقيمة الحالية لأداة الدين يتم الأخذ بعين الاعتبار الفترة المتبقية لتسديد الدين. | 2.831 | 1.022 | متوسطة |
| ٨ | عند تطبيق مدخل الدخل وخصم التدفقات النقدية وصولاً للقيمة الحالية لأداة الدين يتم الأخذ بعين الاعتبار العملة التي سيتم بها تسوية الأداة المالية. | 3.217 | 0.870 | متوسطة |
| ٩ | بالنسبة لأدوات الدين يحدد المصرف الخسارة الناتجة عن عدم القدرة على تحصيل كافة المبالغ المستحقة (المبلغ الأصلي والفوائد) على أساس أنها تمثل الفرق بين المبلغ المرحل للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المخصومة بسعر الفائدة السائد للأداة المالية. | 3.265 | 0.813 | متوسطة |
| ١٠ | يمكن تحديد معدل الخصم الملائم للأداة المالية في ظل بيئة الأعمال السورية الحالية عند تطبيق مدخل الدخل لقياس القيمة العادلة. | 2.458 | 1.172 | ضعيفة |
| **المتوسط الحسابي العام لمجال التطبيق لدرجة الاعتماد على مدخل الدخل في قياس القيمة العادلة للأدوات المالية** | | **2.976** | **0.990** | **متوسطة** |
| **مدخل التكلفة** | | | | |
| ١ | يتم الاعتماد على مدخل التكلفة (تكلفة الاستبدال للأدوات المالية) بحال تعذر الاعتماد على مدخل السوق ومدخل الدخل. | 3.759 | 0.742 | كبيرة |
| ٢ | يتم العودة لتكلفة الاستثمار في أداة مالية مشابهة لتحديد تكلفة الاستبدال للأداة المالية. | 3.675 | 0.857 | كبيرة |
| ٣ | يُراعى أن تكون الأداة المالية التي تحدد تكلفة استبدالها كتعبير عن القيمة العادلة لأي أداة مالية لها نفس الخصائص من حيث المنافع المتوقعة بحال كانت أصل مالي. | 3.253 | 0.867 | متوسطة |
| ٤ | عند تحديد القيمة العادلة للأداة المالية بحال كانت التزام مالي وفق مدخل تكلفة الاستبدال يتم الاعتماد على تكلفة الاستبدال بأداة مالية مماثلة لها نفس المخاطر وشروط التسوية | 3.663 | 0.830 | كبيرة |
| **المتوسط الحسابي العام لمجال التطبيق لدرجة الاعتماد على مدخل التكلفة في قياس القيمة العادلة للأدوات المالية** | | **3.587** | **0.824** | **كبيرة** |
| **المتوسط الحسابي العام لمجال التطبيق لدرجة الاعتماد على أحد مداخل التقييم** | | **3.192** | **0.970** | **متوسطة** |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **لقياس القيمة العادلة** | | | |

يتضح من الجدول رقم (١٠) السابق أن المتوسطات الحسابية للفقرات المتعلقة بمدى توفر متطلبات الاعتماد على مدخل السوق في تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية، والاعتماد عليها من قبل المصارف عينة الدراسة، تراوحت بين (2.831– 3.422)، أما المتوسط الحسابي العام لفقرات هذا المجال فقد بلغ 3.014 وبانحراف معياري 1.097، الأمر الذي يشير إلى أن درجة توفر متوسطة لمتطلبات تطبيق مدخل السوق وفقاً لما تطلبته المعايير الدولية ذات العلاقة، ودرجة الاعتماد عليه بالتالي من قبل المصارف لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية درجة متوسطة، ويعود ذلك برأي الباحث إلى أن سوق دمشق المالي سوق ناشئ ولا يتمتع بالكفاءة اللازمة لتعكس أسعاره السوقية القيمة العادلة للأدوات المالية المقاسة، حيث بين ذلك الباحث في اختبار كفاءة السوق في الملحق رقم (١) من الأطروحة، كما أن عدم تنوع الأدوات المالية المتداولة بالسوق التي تقتصر على أدوات حقوق الملكية (الأسهم) فقط، يؤدي لعدم توفر أسعار سوقية لأنواع أخرى من الأدوات كالسندات وأدوات الدين والمشتقات المالية وغيرها من الأدوات المالية التي يملكها المصرف، ما يدفع المصرف للجوء لمداخل أخرى لتحديد القيمة العادلة لهذ الأدوات.

وكذلك بالنسبة للمتوسطات الحسابية للفقرات المتعلقة بمدى توفر متطلبات الاعتماد على مدخل الدخل في تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية، والاعتماد عليها من قبل المصارف عينة الدراسة، تراوحت بين (2.458– 3.771)، أما المتوسط الحسابي العام لفقرات هذا المجال فقد بلغ 2.976 وبانحراف معياري 0.990، الأمر الذي يشير إلى أن درجة توفر متوسطة لمتطلبات تطبيق مدخل السوق وفقاً لما تطلبته المعايير الدولية ذات العلاقة، ودرجة الاعتماد عليه بالتالي من قبل المصارف لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية درجة متوسطة، ويرى الباحث إلى أن هذا يعود بشكل رئيسي لعدم توفر متطلبات وشروط تطبيق مدخل الدخل وخصم التدفقات النقدية، فحتى الآن لا يتوفر منحنى عائد مرجعي خالي من المخاطرة لأسعار الفائدة في الاقتصاد السوري، الذي يمكن أن تشتق منه معدلات الفائدة المختلفة التي تستخدم لخصم التدفقات النقدية للأدوات المالية موضوع القياس، وتحديد قيمتها العادلة وفقاً لمدخل الدخل، ويعود ذلك لحداثة تجربة اصدار الأوراق المالية الحكومية، التي من شأنها أن تحدد عبر الزمن وعبر الاصدارات المتكررة منحنى العائد للأدوات المالية عديمة الخطر، ويشتق منها معدلات الخصم للأدوات المالية المختلفة، حيث بدأت التجربة في سورية باصدار أول مزاد بتاريخ ١٣-١٢-٢٠١٠، وتم ايقاف المزادات بتاريخ ١٤-٢-٢٠١١ بعد اصدار ٧ مزادات فقط وهي غير كافية لتشكل منحنى عائد

عديم المخاطرة يبنى عليه لتحديد معدلات الخصم للأدوات المالية المختلفة، ولم تستأنف التجربة حتى الآن.

أما بالنسبة للمتوسطات الحسابية للفقرات المتعلقة بمدى توفر متطلبات الاعتماد على مدخل التكلفة في تحديد القيمة العادلة، والاعتماد عليها من قبل المصارف عينة الدراسة، يظهر الجدول رقم (١٠) السابق أنها تراوحت بين (3.253– 3.759)، أما المتوسط الحسابي العام لفقرات هذا المجال فقد بلغ 3.587 وبانحراف معياري 0.824، الأمر الذي يشير إلى أن درجة توفر كبيرة لمتطلبات تطبيق مدخل التكلفة وفقاً لما تطلبته المعايير الدولية ذات العلاقة، ودرجة الاعتماد عليه بالتالي من قبل المصارف لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية درجة كبيرة، ويعود السبب برأي الباحث إلى سهولة الحصول على التكلفة الاستبدالية للأداة المالية ممثلة لقيمة الأداة، متمثلة بسعر شراء هذه الأداة، أو العودة لتكلفة الاستثمار في أداة مالية مماثلة لها من حيث المنافع والمخطر وشروط التسوية، ويمكن تحديدها وتوثيقها عن طريق العودة لسعر الشراء الذي يتكبده المصرف للحصول على أصل مشابه، حيث يعتبر موثوق وقابل للتحقق.

ومما سبق وبعد الاستعراض والتحليل الوصفي لمتطلبات القيمة العادلة ومدى تطبيقها كلٍّ على حدى، يمكن تلخيصها مجتمعةً كما هو موضح في الجدول الآتي:

**الجدول رقم (١١) يبين درجة تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف السورية عينة الدراسة**

| الرقم | المتغيرات (متطلبات التطبيق) | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | درجة التطبيق |
|---|---|---|---|---|
| ١ | متطلبات الاعتراف والقياس المبدئي بالقيمة العادلة للأدوات المالية | 3.739 | 0.398 | كبيرة |
| ٢ | متطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية | 3.775 | 0.535 | كبيرة |
| **٣** | متطلبات واعتبارات تحديد القيمة العادلة بالاعتماد على المداخل وفقاً ل IFRS13،IFRS9 | **3.192** | **0.٥٤٧** | **متوسطة** |
| ٣-١ | متطلبات الاعتماد على مدخل السوق | 3.014 | 0.789 | متوسطة |
| ٣-٢ | متطلبات الاعتماد على مدخل الدخل | 2.976 | 0.70 | متوسطة |
| ٣-٣ | متطلبات الاعتماد على مدخل التكلفة | 3.587 | 0.601 | كبيرة |
| **المتوسط الحسابي العام لمتطلبات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية** | | **3.418** | **0.436** | **متوسطة** |

يوضح الجدول رقم (١١) أن كل من متطلبات الاعتراف والقياس المبدئي للأدوات المالية ومتطلبات الافصاح، حازت على أعلى درجة تطبيق، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها 3.739 –

3.775على التوالي، أما المتوسط الحسابي العام لمجال التطبيق لدرجة الاعتماد على أحد مداخل التقييم لقياس القيمة العادلة، وتلبية متطلباتها وفقاً للهرمية أو الأولوية المطلوبة وفقاً للمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية ذات العلاقة بلغت 3.192 أي بدرجة متوسطة وبانحراف معياري قدره 0.574، ويعود ذلك كما ذكرنا سابقاً لعدم توفر الشروط والبيئة اللازمة لتطبيق مدخلي السوق والدخل في تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية، وبلغت درجة تطبيق متطلبات القيمة العادلة بالمجمل درجة متوسطة وبمتوسط حسابي 3.418 وانحراف معياري 0.436.

**ثانياً: التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة حول جودة معلومات القيمة العادلة للأدوات المالية التي تنتجها المصارف عينة الدراسة (بوصفها متغيراً تابعاً).**

تناول الباحث التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول المعايير الفنية (الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والرقابية والتنظيمية والقانونية وظروف البيئة الاقتصادية المحيطة، التي تمثل المفهوم الشامل لجودة المعلومات المحاسبية.

**الجدول رقم (١٢) يبين درجة تحقيق جودة معلومات القيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف السورية عينة الدراسة**

| الرقم | المتغيرات | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | درجة توفر الخاصية |
|---|---|---|---|---|
| ١ | **المعايير الفنية لجودة المعلومات المحاسبية (الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية)** | | | |
| ١-١ | الملاءمة | ٣.٥٦٢ | ٠.٥١١ | كبيرة |
| ١-٢ | الموثوقية | ٣.١٠٢ | ٠.٨٠٠ | متوسطة |
| ١-٣ | الاتساق والثبات وقابلية المقارنة | 3.352 | 0.620 | متوسطة |
| ١-٤ | القابلية للفهم | 3.030 | 0.760 | متوسطة |
| **المتوسط الحسابي العام للمعايير الفنية لجودة المعلومات المحاسبية** | | ٣.٢٦١ | ٠.٦٧٣ | متوسطة |
| ٢ | **المعايير الرقابية والتنظيمية لجودة المعلومات المحاسبية** | 2.840 | 0.924 | متوسطة |
| ٣ | **معايير ظروف البيئة الاقتصادية لجودة المعلومات المحاسبية** | 2.647 | 0.755 | متوسطة |
| ٤ | **المعايير القانونية لجودة المعلومات المحاسبية** | 2.745 | 0.701 | متوسطة |
| **المتوسط الحسابي العام لجودة المعلومات المحاسبية** | | 2.873 | 0.763 | متوسطة |

يتضح من الجدول رقم (١٢) أن المتوسطات الحسابية للفقرات المتعلقة بإجابات أفراد عينة الدراسة حول المعايير الفنية (الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية)، والرقابية والتنظيمية والقانونية وظروف البيئة الاقتصادية المحيطة، التي تمثل المفهوم الشامل لجودة المعلومات

المحاسبية، تراوحت بين (2.647 – 3.562)، حيث حازت معايير ظروف البيئة الاقتصادية أدنى درجة توفر بمتوسط قدره 2.647 أي بدرجة متوسطة، ويعود ذلك لعدم توفر عوامل تتعلق بالسوق السورية، سواء ما يتعلق منها بالعدد غير الكافي للشركات المدرجة في السوق، الأمر الذي ينجم عنه عدم عمق السوق وعدم توفر المنافسة فيمابينها، أو ما يتعلق منها بعدم توفر منحنى عائد خالي من المخاطرة يساعد في تسعير الأصول الرأسمالية كالأدوات المالية، ومن هنا فإن استخدام القيمة العادلة لقياس الأدوات المالية الذي من المفترض أن يعكس معدل الخصم السائد ونسبة التضخم في الاقتصاد لا يعكسها ولا يعكس بالتالي ظروف البيئة الاقتصادية للمصارف السورية، وكذلك الأمر بالنسبة للمعايير التنظيمية والرقابية والقانونية لجودة المعلومات المحاسبية التي نالت درجة متوسطة وبلغ متوسطها الحسابي 2.840، ويعود ذلك كما أظهرت نتائج الدراسة الميدانية، لعدم توفر دليل عمل تضعه ادارة المصارف يساهم في تحديد وتوضيح خطوات تطبيق القيمة العادلة لأدواتها المالية، وعدم قيام الجهات الرقابية والاشرافية على هذه المصارف ومن أهمها مصرف سورية المركزي وهيئة الأسواق والأوراق المالية السورية بوضع ارشادات ونماذج متواءمة مع متطلبات القياس والافصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية، ولاتقوم بممارسة الرقابة المنتظمة وعقد الدرورات التدريبية وورش العمل الدورية، اللازمة لتعزيز تطبيق معايير القيمة العادلة للأدوات المالية، كما بلغ المتوسط العام لمعايير جودة المعلومات المحاسبية كما يبينه الجدول رقم (١٢) 2.873 وانحراف معياري 0.763 أي بدرجة متوسطة.

**ثالثاً: اختبار الفرضيات.**

**١. اختبار الفرضية الأولى الأساسية الأولى:**

**H1: تفي بيئة المصارف السورية الحالية بمتطلبات تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية.**

**H01: لا تفي بيئة المصارف السورية الحالية بمتطلبات تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية.**

استخدم الباحث اختبار T استيودنت (One – sample) في إجراءات التحليل الإحصائي لهذه الفرضية، وحدد **معيار القبول أو الرفض بأنه** يتم قبول فرضية العدم إذا كانت قيمة T المحسوبة أقل من T الجدولية، والعكس بالعكس، يتم قبول الفرضية البديلة إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من T الجدولية.

ويبين الجدول الآتي رقم (١٣) نتائج التحليل الإحصائي لهذه الفرضية:

| المتطلبات | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة T المحسوبة | قيمة T الجدولية[٥] |
|---|---|---|---|---|
| **متطلبات الاعتراف والقياس المبدئي** | 3.739 | 0.783 | 16.927 | 1.99 |
| **متطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية** | 3.775 | 0.819 | 13.201 | 1.99 |
| **متطلبات واعتبارات تحديد القيمة العادلة وفق مدخل السوق** | 3.014 | 0.789 | 0.162 | 1.99 |
| **متطلبات واعتبارات تحديد القيمة العادلة وفق مدخل الدخل** | 2.976 | 0.70 | -0.313 | 1.99 |
| **متطلبات واعتبارات تحديد القيمة العادلة وفق مدخل التكلفة** | 3.587 | 0.601 | 8.894 | 1.99 |
| **المتطلبات التنظيمية والرقابية** | 2.840 | 0.924 | -1.574 | 1.99 |
| **متطلبات ظروف البيئة الاقتصادية** | 2.647 | 0.755 | -4.259 | 1.99 |
| **المتطلبات القانونية** | 2.745 | 0.701 | -3.317 | 1.99 |
| **المتوسط العام** | 2.912 | 0.588 | -1.352 | 1.99 |

يتضح من الجدول رقم (١٣) أنه بالنسبة لكل من (متطلبات الاعتراف والقياس المبدئي، ومتطلبات الافصاح، ومتطلبات تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية وفق مدخل التكلفة) فإن قيمة T المحسوبة أكبر من T الجدولية، بالتالي نقبل الفرضية البديلة لهذه المتطلبات، أي أن المصارف السورية عينة البحث تفي بهذه المتطلبات، أما بالنسبة للمتطلبات الأخرى (متطلبات واعتبارات تحديد القيمة العادلة وفق مدخل السوق، متطلبات واعتبارات تحديد القيمة العادلة وفق مدخل الدخل، المتطلبات التنظيمية والرقابية، المتطلبات القانونية متطلبات ظروف البيئة الاقتصادية)، فإن قيمة T المحسوبة أقل من T الجدولية، بالتالي نقبل فرضية العدم لهذه المتطلبات أي أن المصارف السورية عينة البحث لاتفي بهذه المتطلبات، أما بالنسبة للمتوسط العام لاجابات أفراد العينة حول جميع المتطبات، نلاحظ أن قيمة T المحسوبة أقل من T الجدولية، بالتالي نقبل فرضية العدم لهذه للفرضية الأساسية الأولى، وبالتالي لا تفي بيئة المصارف السورية الحالية بمتطلبات تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية.

[٥] – يمكن مراجعة الملحق رقم (٥) من الأطروحة لمزيد من التفاصيل

**٢.اختبار الفرضية الثانية:**

**الفرضية الأساسية الثانية**

H2: يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية بالمصارف وبين تحقيق المفهوم الشامل لجودة المعلومات المحاسبية.

H02: لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية بالمصارف وبين تحقيق المفهوم الشامل لجودة المعلومات المحاسبية.

قام الباحث بتقسيم الفرضية الرئيسية إلى أربع فرضيات فرعية لأغراض الدراسة الاحصائية كالآتي:

**2.1: عرض نتائج الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الثانية:**

**H2.1: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية بالمصارف وبين تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.**

تناول الباحث الأثر على كل خاصية من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على حدى كالآتي:

**أولاً: الملاءمة.**

يعرض الجدول الآتي رقم (14) نتيجة اختبار الارتباط والانحدار للعلاقة بين تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية وبين تحقيق ملاءمة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الاستثمارية والإدارية الداخلية.

| المتغير | ثابت الانحدار a | معامل الانحدار b | معامل الارتباط R | التباين المفسر Adjusted $R^2$ | قيمة T المحسوبة | قيمة T الجدولية | قيمة F المحسوبة | مستوى الدلالة SIG |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الملاءمة | 0.460 | 0.907 | 0.776 | 0.597 | 11.058 | 1.99 | 122.288 | 0.00 |

أظهرت نتائج الانحدار البسيط الموضحة في الجدول رقم (14) وجود علاقة تأثير إيجابية طردية ذات دلالة إحصائية لمتطلبات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية في تحقيق ملاءمة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الاستثمارية والإدارية الداخلية، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار 0.907. في حين بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل المتمثل بمتطلبات

تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية والمتغير التابع المتمثل بملاءمة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الاستثمارية والإدارية الداخلية 77.6% ، وهذان المعاملان – معامل الانحدار ومعامل الارتباط – ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ بحسب ما أشار إليه اختبار T، حيث بلغت قيمة T المحسوبة 11.058 وهي أكبر من T الجدولية[٦]، كما بلغ مستوى الدلالة لاختبار T (٠,٠٠٠) SIG وهي أصغر من مستوى الدلالة T المعتمد في هذه الدراسة 0.05.

أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار والمتمثلة في التباين المفسر Adjusted $R^2$ فقد بلغت 59.7%، أي تطبيق متطلبات محاسبة القيمة العادلة يفسر ما نسبته 59.7% من ملاءمة المعلومات المحاسبية، ونموذج الانحدار ذو دلالة احصائية بحسب ما أشار اليه اختبار F والتي بلغت قيمتها 122.288 وبمستوى دلالة 0.00 أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة 0.05.

بناءً على ما تقدم من نتائج يستنتج الباحث أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية بالمصارف وبين تحقيق ملاءمة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الاستثمارية والإدارية الداخلية.

**ثانياً: الموثوقية.**

يعرض الجدول الآتي رقم (١٥) نتيجة اختبار الارتباط والانحدار للعلاقة بين تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية وبين تحقيق موثوقية المعلومات المحاسبية التي تنتجها.

| المتغير | ثابت الانحدار a | معامل الانحدار b | معامل الارتباط R | التباين المفسر Adjusted $R^2$ | قيمة T المحسوبة | قيمة T الجدولية | قيمة F المحسوبة | مستوى الدلالة SIG |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الموثوقية | -2.178 | 1.545 | 0.843 | 0.707 | 14.108 | 1.99 | 199.041 | 0.00 |

أظهرت نتائج الانحدار البسيط الموضحة في الجدول رقم (١٥) وجود علاقة تأثير إيجابية طردية ذات دلالة إحصائية لمتطلبات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية في تحقيق موثوقية المعلومات المحاسبية، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار 1.545 في حين بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل المتمثل بمتطلبات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية والمتغير التابع المتمثل بموثوقية المعلومات المحاسبية 84.3% ، وهذان المعاملان – معامل الانحدار ومعامل الارتباط – ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ بحسب ما أشار إليه اختبار T،

[٦] – يمكن مراجعة الملحق رقم (٥) من الأطروحة والذي يعرض قيم T الجدولية وفقاً لدرجات الحرية ومستوى المعنوية.

حيث بلغت قيمة T المحسوبة 14.108 وهي أكبر من T الجدولية، كما بلغ مستوى الدلالة لاختبار T (٠،٠٠٠) SIG وهي أصغر من مستوى الدلالة T المعتمد في هذه الدراسة 0.05.

أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار والمتمثلة في التباين المفسر $Adjusted\ R^2$ فقد بلغت 70.7%، أي تطبيق متطلبات محاسبة القيمة العادلة يفسر ما نسبته 70.7% من موثوقية المعلومات المحاسبية، ونموذج الانحدار ذو دلالة احصائية بحسب ما أشار اليه اختبار F والتي بلغت قيمتها 199.041 وبمستوى دلالة 0.00 أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة 0.05.

بناءً على ما تقدم من نتائج يستنتج الباحث أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية بالمصارف وبين تحقيق موثوقية المعلومات المحاسبية، فعلى الرغم من الانتقادات الموجهة لمحاسبة القيمة العادلة التي تدور حول موثوقية قياس القيمة العادلة واللجوء إلى الحكم الشخصي واستخدام أساليب التقدير، خاصة فى ظل عدم توافر السوق الكفء، إلا أن الاستناد في تحديد القيمة العادلة على الأسعار المعلنة والموثقة، أو بحال تعذر ذلك الاعتماد على نماذج تقييم تكون مدخلاتها قابلة للقياس وموثوقة بحيث يسهل إعادة حسابها دورياً، وقابلة للتحقق، يوفر الأدلة الموضوعية للأسس والطرق التي بنيت عليها قياسات القيمة العادلة ويجعل من المعلومات المحاسبية تتصف بالموثوقية ويمنع التقدير الشخصي ويجعل أخطار التقدير في حدها الأدنى.

**ثالثاً: الاتساق والثبات وقابلية المعلومات للمقارنة.**

يعرض الجدول الآتي رقم (١٦) نتيجة اختبار الارتباط والانحدار للعلاقة بين تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية وبين تحقيق اتساق وثبات المعلومات المحاسبية التي تنتجها المصارف وقابليتها للمقارنة.

| المتغير | ثابت الانحدار a | معامل الانحدار b | معامل الارتباط R | التباين المفسر $Adjusted\ R^2$ | قيمة T المحسوبة | قيمة T الجدولية | قيمة F المحسوبة | مستوى الدلالة SIG |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الاتساق وقابلية المقارنة | -0.562 | 1.145 | 0.807 | 0.647 | 12.312 | 1.99 | 151.576 | 0.00 |

أظهرت نتائج الانحدار البسيط الموضحة في الجدول رقم (16) وجود علاقة تأثير إيجابية طردية ذات دلالة إحصائية لمتطلبات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية في تحقيق اتساق وثبات المعلومات المحاسبية، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار 1.145. في حين بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل المتمثل بمتطلبات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية والمتغير التابع المتمثل باتساق وثبات المعلومات المعلومات المحاسبية 80.7% ، وهذان المعاملان – معامل الانحدار ومعامل الارتباط – ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ بحسب ما أشار إليه اختبار T، حيث بلغت قيمة T المحسوبة 12.312 وهي أكبر من T الجدولية، كما بلغ مستوى الدلالة لاختبار T (٠،٠٠) SIG وهي أصغر من مستوى الدلالة T المعتمد في هذه الدراسة 0.05.

أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار والمتمثلة في التباين المفسر Adjusted $R^2$ فقد بلغت 64.7%، أي تطبيق متطلبات محاسبة القيمة العادلة يفسر ما نسبته 64.7% من اتساق وثبات المعلومات المحاسبية، ونموذج الانحدار ذو دلالة احصائية بحسب ما أشار اليه اختبار F والتي بلغت قيمتها 151.576 وبمستوى دلالة 0.00 أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة 0.05.

وبناءً على ما تقدم من نتائج يستنتج الباحث أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية بالمصارف وبين تحقيق اتساق وثبات المعلومات المحاسبية، فعلى الرغم من تعدد بدائل القياس والمداخل لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية، وعدم الاقتصار على طريقة معالجة محاسبية واحدة لجميع الأدوات المالية بل تنوعها باختلاف تصنيف الأداة المالية، إلا أن متطلبات تطبيق معايير القيمة العادلة للأدوات المالية التي نصت على ضرورة الافصاح عن أساليب التقييم وطرق ومداخل القيمة العادلة وأساليب المعالجة المحاسبية لها، وحددت شروط وحالات استخدام كل مدخل، ووضعت قيوداً على اعادة تصنيف الأوات المالية بين الفئات التي تتطلب القياس بالقيمة العادلة وتلك التي لا تتطلب القياس القيمة العادلة، كل ذلك جعل المعلومات المحاسبية عن الأدوات المالية التي تنتجها المصارف تتصف بالاتساق وقابلية المقارنة عند الالتزام بهذه المتطلبات.

**رابعاً: قابلية المعلومات للفهم.**

يعرض الجدول الآتي رقم (١٧) نتيجة اختبار الارتباط والانحدار للعلاقة بين تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية وبين القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية التي تنتجها المصارف.

| المتغير | ثابت الانحدار a | معامل الانحدار b | معامل الارتباط R | التباين المفسر Adjusted $R^2$ | قيمة T المحسوبة | قيمة T الجدولية | قيمة F المحسوبة | مستوى الدلالة SIG |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القابلية للفهم | -0.811 | 1.124 | 0.645 | 0.409 | 7.605 | 1.99 | 57.842 | 0.00 |

أظهرت نتائج الانحدار البسيط الموضحة في الجدول رقم (17) وجود علاقة تأثير إيجابية طردية ذات دلالة إحصائية لمتطلبات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية في تحقيق قابلية المعلومات للفهم، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار 1.124. في حين بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل المتمثل بمتطلبات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية والمتغير التابع المتمثل بقابلية المعلومات المحاسبية للفهم 64.5%، وهذان المعاملان – معامل الانحدار ومعامل الارتباط – ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ بحسب ما أشار إليه اختبار T، حيث بلغت قيمة T المحسوبة 7.605 وهي أكبر من T الجدولية، كما بلغ مستوى الدلالة لاختبار T (٠,٠٠) SIG وهي أصغر من مستوى الدلالة T المعتمد في هذه الدراسة 0.05.

أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار والمتمثلة في التباين المفسر Adjusted $R^2$ فقد بلغت 40.9% أي تطبيق متطلبات محاسبة القيمة العادلة يفسر ما نسبته 40.9% من القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية، ونموذج الانحدار ذو دلالة احصائية بحسب ما أشار اليه اختبار F والتي بلغت قيمتها 57.842 وبمستوى دلالة 0.00 أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة 0.05.

بناءً على ما تقدم من نتائج يستنتج الباحث أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية بالمصارف وبين تحقيق قابلية العلومات المحاسبية للفهم، كما يلاحظ الباحث أن العلاقة بين متطلبات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية وبين خاصية قابلية المعلومات للفهم هي أضعف منها مقارنة مع الخصائص النوعية الأخرى، حيث بلغ معامل الارتباط 64.5% ومعامل الانحدار المعدل 40.9%، ويعود ذلك برأي الباحث إلى تعقيد تطبيق مدخل القيمة العادلة للأدوات المالية، الذي يتطلب الالمام بأنشطة المصارف المعقدة واستثماراتها في الأدوات المالية المتنوعة من جهة، وطرق وأسس قياس القيمة العادلة من

جهة أخرى، والتي من الصعب جداً فهمها من قبل المستخدمين العاديين، لأن قابلية المعلومات للفهم لا تعتمد فقط على الخصائص المتعلقة بذات المعلومات بل تعتمد أيضاً على خصائص أخرى تتعلق بمستخدمي المعلومات المحاسبية مثل مستوى التعليم، والإدراك وكمية المعلومات السابقة المتوفرة لديهم.

قام الباحث بإجراء اختبار بإجراء تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression Analysis لتحديد العلاقة بين متطلبات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية والخصائص النوعية جميعها للمعلومات المحاسبية مجتمعة (ممثلة المعايير الفنية لجودة المعلومات المحاسبية)، ويعرض الجدول الآتي رقم (١٨) نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (١٨): نتيجة اختبار الارتباط والانحدار للعلاقة بين تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية وبين الخصائص النوعية جميعها للمعلومات المحاسبية مجتمعة (ممثلة المعايير الفنية لجودة المعلومات المحاسبية).

| المتغير | ثابت الانحدار a | معامل الانحدار b | معامل الارتباط R | التباين المفسر Adjusted $R^2$ | قيمة T المحسوبة | قيمة T الجدولية | قيمة F المحسوبة | مستوى الدلالة SIG |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (المعايير الفنية لجودة المعلومات المحاسبية) | -0.773 | 1.180 | 0.901 | 0.809 | 18.689 | 1.99 | 349.275 | 0.00 |

أظهرت نتائج الانحدار المتعدد الموضحة في الجدول رقم (18) وجود علاقة تأثير إيجابية طردية ذات دلالة إحصائية لمتطلبات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية في تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار 1.180. في حين بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل المتمثل بمتطلبات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية والمتغير التابع المتمثل بتحقق الخصائص النوعية للمعلومات المعلومات المحاسبية 90.1% ، وهذان المعاملان – معامل الانحدار ومعامل الارتباط – ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ بحسب ما أشار إليه اختبار T، حيث بلغت قيمة T المحسوبة 18.689 وهي أكبر من T الجدولية، كما بلغ مستوى الدلالة لاختبار T (٠,٠٠) SIG وهي أصغر من مستوى الدلالة T المعتمد في هذه الدراسة 0.05.

أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار والمتمثلة في التباين المفسر Adjusted $R^2$ فقد بلغت 80.9%، أي تطبيق متطلبات محاسبة القيمة العادلة يفسر ما نسبته 80.9% من تحقق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، ونموذج الانحدار ذو دلالة احصائية بحسب ما أشار اليه اختبار F والتي بلغت قيمتها 349.275 وبمستوى دلالة 0.00 أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة 0.05.

وبناءً على ما تقدم من نتائج يستنتج الباحث أنه يوجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية بالمصارف وبين تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، فإن تلبية متطلبات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية يجعل من معلومات القيمة العادلة للأدوات المالية التي ينتجها النظام المحاسبي للمصارف تتمتع بالخصائص النوعية (الملاءمة – الموثوقية – الاتساق وقابلية المقارنة – قابلية الفهم)، والعكس بالعكس، وهذا ما يفسر ما توصل إليه الباحث عند التحليل الوصفي لاجابات أفراد العينة، حيث أن درجة تطبيق متوسطة لمتطلبات القيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف عينة البحث نجم عنه درجة توفر متوسطة للخصائص النوعية للمعومات المحاسبية)، (كما يوضحه الجدول رقم (١١)، والجدول رقم(١٢)).

**٢.٢: عرض نتائج الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الثانية:**

**H2.2: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية بالمصارف وبين تحقيق المعايير الرقابية والتنظيمية لجودة المعلومات المحاسبية.**

يعرض الجدول الآتي رقم (١٩) نتيجة اختبار الارتباط والانحدار للعلاقة بين تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية وبين المعايير الرقابية والتنظيمية لجودة المعلومات المحاسبية.

| المتغير | ثابت الانحدار a | معامل الانحدار b | معامل الارتباط R | التباين المفسر Adjusted $R^2$ | قيمة T المحسوبة | قيمة T الجدولية | قيمة F المحسوبة | مستوى الدلالة SIG |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المعايير الرقابية والتنظيمية | -2.352 | 1.519 | 0.718 | 0.509 | 9.281 | 1.99 | 86.129 | 0.00 |

أظهرت نتائج الانحدار البسيط الموضحة في الجدول رقم (١٩) وجود علاقة تأثير إيجابية طردية ذات دلالة إحصائية لمتطلبات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية في تحقيق المعايير الرقابية والتنظيمية لجودة المعلومات المحاسبية، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار 1.519. في حين

بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل المتمثل بمتطلبات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية والمتغير التابع المتمثل بالمعايير الرقابية التنظيمية لجودة المعلومات المحاسبية 71.8%، وهذان المعاملان – معامل الانحدار ومعامل الارتباط – ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ بحسب ما أشار إليه اختبار T، حيث بلغت قيمة T المحسوبة 9.281 وهي أكبر من T الجدولية، كما بلغ مستوى الدلالة لاختبار T (٠,٠٠) SIG وهي أصغر من مستوى الدلالة T المعتمد في هذه الدراسة 0.05.

أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار والمتمثلة في التباين المفسر Adjusted $R^2$ فقد بلغت 50.9%، أي تطبيق متطلبات محاسبة القيمة العادلة يفسر ما نسبته 50.9% من تحقق المعايير الرقابية والتنظيمية لجودة المعلومات المحاسبية، ونموذج الانحدار ذو دلالة احصائية بحسب ما أشار اليه اختبار F والتي بلغت قيمتها 86.129 وبمستوى دلالة 0.00 أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة 0.05.

وبهذه النتائج تقبل الفرضية الفرعية الثانية للفرصية الرئيسية الثانية والتي تنص على أنه: يوجد علاقة طردية ذات دلالة إحصاءية بين متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية بالمصارف وبين تحقيق المعايير الرقابية والتنظيمية لجودة المعلومات المحاسبية، فإن هناك علاقة تأثير ايجابية متبادلة بين تلبية متطلبات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية وبين تحقيق المعايير الرقابية والتنظيمية لجودة المعلومات المحاسبية، وهذا ما يفسر ما توصل إليه الباحث عند التحليل الوصفي لاجابات أفراد العينة، حيث أن درجة تطبيق متوسطة لمتطلبات القيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف عينة البحث يقابله درجة توفر متوسطة للمعايير الرقابية والتنظيمية لجودة المعلومات المحاسبية، (كما يوضحه الجدول رقم (١١)، والجدول رقم(١٢)).

**٢.٣: عرض نتائج الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الثانية:**

**H2.3: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية بالمصارف وبين تحقيق معايير البيئة الاقتصادية المحيطة لجودة المعلومات المحاسبية.**

يعرض الجدول الآتي رقم (٢٠) نتيجة اختبار الارتباط والانحدار لأثر تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية وبين معايير البيئة الاقتصادية المحيطة لجودة المعلومات المحاسبية.

| المتغير | ثابت الانحدار a | معامل الانحدار b | معامل الارتباط R | التباين المفسر Adjusted $R^2$ | قيمة T المحسوبة | قيمة T الجدولية | قيمة F المحسوبة | مستوى الدلالة SIG |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معايير البيئة الاقتصادية المحيطة | -0.459 | 0.909 | 0.526 | 0.268 | 5.563 | 1.99 | 30.947 | 0.00 |

أظهرت نتائج الانحدار البسيط الموضحة في الجدول رقم (٢٠) وجود علاقة تأثير إيجابية طردية ذات دلالة إحصائية لمتطلبات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية في تحقيق معايير البيئة الاقتصادية المحيطة لجودة المعلومات المحاسبية، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار 0.909، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل المتمثل بمتطلبات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية والمتغير التابع المتمثل بمعايير البيئة الاقتصادية المحيطة لجودة المعلومات المحاسبية 52.6% ، وهذان المعاملان – معامل الانحدار ومعامل الارتباط – ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ بحسب ما أشار إليه اختبار T، حيث بلغت قيمة T المحسوبة 5.563 وهي أكبر من T الجدولية، كما بلغ مستوى الدلالة لاختبار T (٠,٠٠) SIG وهي أصغر من مستوى الدلالة T المعتمد في هذه الدراسة 0.05.

أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار والمتمثلة في التباين المفسر Adjusted $R^2$ فقد بلغت 26.8%، أي تطبيق متطلبات محاسبة القيمة العادلة يفسر ما نسبته 26.8% من تحقق معايير البيئة الاقتصادية المحيطة لجودة المعلومات المحاسبية، ونموذج الانحدار ذو دلالة احصائية بحسب ما أشار اليه اختبار F والتي بلغت قيمتها 30.947 وبمستوى دلالة 0.00 أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة 0.05.

وبهذه النتائج تقبل الفرضية الفرعية الثالثة للفرصية الرئيسية الثانية والتي تنص على أنه: يوجد علاقة ذات دلالة إحصاءية بين متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية بالمصارف وبين تحقيق معايير البيئة الاقتصادية المحيطة لجودة المعلومات المحاسبية، فإن

هناك علاقة تأثير ايجابية متبادلة بين تلبية متطلبات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية وبين تحقيق معايير البيئة الاقتصادية المحيطة لجودة المعلومات المحاسبية، وهذا ما يفسر ما توصل إليه الباحث عند التحليل الوصفي لاجابات أفراد العينة، حيث أن درجة تطبيق متوسطة لمتطلبات القيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف عينة البحث يقابله درجة توفر متوسطة لمعايير البيئة الاقتصادية المحيطة لجودة المعلومات المحاسبية، (كما يوضحه الجدول رقم (١١)، والجدول رقم(١٢)).

**٢.٤: عرض نتائج الفرضية الفرعية الرابعة للفرضية الثانية:**

**H2.4: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية بالمصارف وبين تحقيق المعايير القانونية لجودة المعلومات المحاسبية.**

يعرض الجدول الآتي رقم (٢١) نتيجة اختبار الارتباط والانحدار بين تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية وبين المعايير القانونية لجودة المعلومات المحاسبية.

| المتغير | ثابت الانحدار a | معامل الانحدار b | معامل الارتباط R | التباين المفسر Adjusted $R^2$ | قيمة T المحسوبة | قيمة T الجدولية | قيمة F المحسوبة | مستوى الدلالة SIG |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المعايير القانونية | 0.136 | 0.763 | 0.475 | 0.216 | 4.860 | 1.99 | 23.617 | 0.00 |

أظهرت نتائج الانحدار البسيط الموضحة في الجدول رقم (٢١) وجود علاقة تأثير إيجابية طردية ذات دلالة إحصائية لمتطلبات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية في تحقيق المعايير القانونية لجودة المعلومات المحاسبية، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار 0.763. في حين بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل المتمثل بمتطلبات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية والمتغير التابع المتمثل بالمعايير القانونية لجودة المعلومات المحاسبية 47.5%، وهذان المعاملان – معامل الانحدار ومعامل الارتباط – ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ بحسب ما أشار إليه اختبار T، حيث بلغت قيمة T المحسوبة 4.860 وهي أكبر من T الجدولية، كما بلغ مستوى الدلالة لاختبار T (٠،٠٠) SIG وهي أصغر من مستوى الدلالة T المعتمد في هذه الدراسة 0.05.

أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار والمتمثلة في التباين المفسر Adjusted $R^2$ فقد بلغت 21.6%، أي تطبيق متطلبات محاسبة القيمة العادلة يفسر ما نسبته 21.6%، من تحقق المعايير القانونية لجودة المعلومات المحاسبية، ونموذج الانحدار ذو دلالة احصائية بحسب ما أشار اليه

اختبار F والتي بلغت قيمتها 23.617 وبمستوى دلالة 0.00 أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة 0.05.

وبهذه النتائج تقبل الفرضية الفرعية الرابعة للفرصية الرئيسية الثانية والتي تنص على أنه: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية بالمصارف وبين تحقيق المعايير القانونية لجودة المعلومات المحاسبية، فإن هناك علاقة تأثير ايجابية متبادلة بين تلبية متطلبات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية وبين تحقيق المعايير القانونية لجودة المعلومات المحاسبية، وهذا ما يفسر ما توصل إليه الباحث عند التحليل الوصفي لاجابات أفراد العينة، حيث أن درجة تطبيق متوسطة لمتطلبات القيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف عينة البحث يقابله درجة توفر متوسطة للمعايير القانونية لجودة المعلومات المحاسبية، (كما يوضحه الجدول رقم (١١)، والجدول رقم(١٢)).

ومما سبق من اختبار للفرضيات الفرعية للفرضية الثانية أتضح وجود علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين متطلبات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية وبين تحقيق المفهوم الشامل لجودة المعلومات المحاسبية، ولتعزيز هذه النتيجة قام الباحث بإجراء الانحدار الخطي المتعدد لاختبار أثر المتغيرات المستقلة مجتمعةً على المتغير التابع ككل (كمحور عام)، وقد كانت أهم النتائج التي توصل إليها الباحث متضمنة في الجدول الآتي رقم (٢٢):

| المتغير | ثابت الانحدار a | معامل الانحدار b | معامل الارتباط R | التباين المفسر Adjusted $R^2$ | قيمة T المحسوبة | قيمة T الجدولية | قيمة F المحسوبة | مستوى الدلالة SIG |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| جودة المعلومات المحاسبية | -0.824 | 1.130 | 0.841 | 0.703 | 13.973 | 1.99 | 195.244 | 0.00 |

أظهرت نتيجة اختبار الانحدار الموضحة في الجدول رقم (٢٢) وجود علاقة تأثير متبادلة طردية ذات دلالة إحصائية لمتطلبات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية في تحقيق المفهوم الشامل لجودة المعلومات المحاسبية بمعاييرها المختلفة، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار 1.130. في حين بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل المتمثل بمتطلبات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية والمتغير التابع المتمثل بالمفهوم الشامل لجودة المعلومات المحاسبية 84.1%، وهذان المعاملان – معامل الانحدار ومعامل الارتباط – ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ بحسب ما أشار إليه اختبار T، حيث بلغت قيمة T المحسوبة 13.973 وهي أكبر من T

الجدولية، كما بلغ مستوى الدلالة لاختبار T (٠،٠٠) SIG وهي أصغر من مستوى الدلالة T المعتمد في هذه الدراسة 0.05.

أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار والمتمثلة في التباين المفسر $Adjusted\ R^2$ فقد بلغت 70.3%، أي تطبيق متطلبات محاسبة القيمة العادلة يفسر ما نسبته 70.3%، من تحقق معايير المفهوم الشامل لجودة المعلومات المحاسبية، في حين أن هناك 29.7% من العوامل المؤثرة في تحقيق جودة معلومات القيمة العادلة المحاسبية لايفسرها هذا النموذج، أي تعود لمتغيرات وأسباب غير متضمنة في النموذج، ونموذج الانحدار هذا ذو دلالة احصائية بحسب ما أشار اليه اختبار F والتي بلغت قيمتها 195.244 وبمستوى دلالة 0.00 أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة 0.05، وهذه النتيجة تعزز نتائج اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الأساسية الثانية، وتقبل بالتالي هذه الفرضية.

# النتائج والتوصيات

## النتائج

### استنتاجات الدراسة النظرية

١. إن الأدوات المالية أصبحت أكثر تعقيداً وشاع استخدامها في العقدين الماضيين، كما إن المتطلبات المحاسبية الخاصة بتوفير قيمة عادلة ومعلومات أخرى عن الأدوات المالية أخذت في الاتساع، فكانت هناك حاجة لتطوير معايير حول الاعتراف بالأدوات المالية وقياسها والإفصاح عنها.

٢. من بين أهم أهداف المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية الحديثة هو الحد من مرونة استخدام خيارات التقييم عند تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية، إذ تطلب تطبيق أي مدخل شروط محددة وتوفر المعلومات اللازمة.

٣. تشير نتائج الدراسات السابقة إلى أن هناك اتفاقاً بينها على اعتبار أن القيمة السوقية في سوق مالي كفء تعبر عن القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة، وفي حال عدم توفر سوق مالي كفء أو بحال الأدوات المالية غير المدرجة، يتم الاعتماد على نماذج تقييم مناسبة تأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة في قياس القيمة العادلة للأداة محل القياس، وهذه النماذج مستمدة من مداخل التقييم وفقاً للمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية ذات العلاقة، التي حددت شروط وأولوية الاعتماد على كل مدخل ونوعية المعلومات المستخدمة كمدخلات لنماذج التقييم.

٤. صعوبة تحديد نموذج تقييم موحد لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية في ظل عدم وجود سوق كفء، أو بالنسبة للأدوات المالية غير المدرجة، يعود لعدد العوامل المؤثرة في القيمة العادلة للأداة المالية، والتي تشمل القيمة الزمنية للنقود، ومخاطر الإئتمان، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وأسعار السلع، وأسعار أدوات حقوق الملكية، والتقلبات المتعلقة بمقدار التغيرات المستقبلية في أسعار الأدوات المالية أو البنود الأخرى، ومخاطر الدفع المسبق والتنازل، وتكاليف خدمة الأصل أو الالتزام المالي.

٥. أن بيئة الأعمال المصرفية السورية لا توفر كامل الظروف الموضوعية لقياس القيمة العادلة، حيث تفتقر للسوق النشط لمعظم الأدوات المالية، من حيث الأسعار المعلنة وعمق السوق المتمثل بعدد الشركات وعدد الصفقات، ولا يتوفر في سوق دمشق المالي

حتى الآن سوى امكانية تداول نوع واحد من الأدوات المالية وهو الأسهم (أداة حقوق ملكية).

٦. على الرغم من الاتفاق في اطار اعداد وعرض القوائم المالية على الجمع بين خاصيتي الملاءمة والموثوقية في أساس القياس المستخدم للتقييم، إلا أن المعايير الدولية لم تضع طرق ثابتة لتقدير القيمة العادلة في حالة غياب السوق الكفء، وإنما وضعت مجموعة من البدائل وحددت شروط استخدام كل بديل.

٧. إن طبيعة العلاقة المتوقعة بين متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية وبين معايير المفهوم الشامل لجودة المعلومات المحاسبية، هي علاقة تأثير متبادلة، كأن ينتج عن تلبية أحد المتطلبات تحقق أحد معايير جودة المعلومات المحاسبية أو أكثر، أو قد يتطلب تلبية أحد المتطلبات تحقق واحد أو أكثر من معايير جودة المعلومات المحاسبية.

## نتائج الدراسة التطبيقية

١.تطبيق القيمة العادلة للأدوات لم يؤدي لتغيير جوهري في ملاءمة المعلومات لاتخاذ القرارات الاستثمارية، ولم تؤثر بالتالي على سعره، حيث أظهرت الاختبارات الاحصائية عدم معنوية الفرق بين المتغيرين المحسوبين قبل وبعد تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية لجهة تاثيرها على قرارات الاستثمار بالأسهم وأسعارها، ما يدفع الباحث لقبول فرضية الاختبار بعدم وجود تأثير لتطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية بالمصارف السورية في ملاءمة المعلومات لاتخاذ القرارات الاستثمارية.

٢.نستنتج أن تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف السوية، لم تؤدي لزيادة التقلبات لأرقام الدخل بشكل معنوي، بالتالي لا تؤثر سلباً على موثوقية قياسات القيمة العادلة ولا تؤدي بالتالي للحد من القدرة التنبؤية للمعلومات، كما أظهرت الدراسة التطبيقية أيضاً على عدم معنوية الفرق من الناحية الاحصائية بين رقمي الدخل متضمناً التغيرات نتيجة تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية والدخل مستثنىً منه هذه التغيرات.

## نتائج الدراسة الميدانية

١. حازت كل من متطلبات الاعتراف والقياس المبدئي للأدوات المالية ومتطلبات الافصاح، على أعلى درجة تطبيق من بين متطلبات تطلبق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية.
٢. أما بالنسبة للمتطلبات الأخرى (متطلبات واعتبارات تحديد القيمة العادلة وفق مدخل السوق, متطلبات واعتبارات تحديد القيمة العادلة وفق مدخل الدخل، المتطلبات التنظيمية والرقابية، المتطلبات القانونية متطلبات ظروف البيئة الاقتصادية)، فقد حازت على درجة تطبيق متوسطة.
٣. بلغت درجة تلبية متطلبات التطبيق للقيمة العادلة للأدوات المالية بالمجمل درجة متوسطة، لكن أظهر اختبار T استيودنت عدم معنوية هذه النتيجة من الناحية الاحصائية، بالتالي لا تفي بيئة المصارف السورية الحالية بمتطلبات تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية.
٤. يوجد علاقة تأثير طردية متبادلة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية بالمصارف وبين تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الملاءمة – الموثوقية – الاتساق وقابلية المقارنة – قابلية الفهم)، وهذا ما يفسر ما توصل إليه الباحث عند التحليل الوصفي لاجابات أفراد العينة، حيث أن درجة تطبيق متوسطة لمتطلبات القيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف عينة البحث نجم عنه درجة توفر متوسطة للخصائص النوعية للمعومات المحاسبية).
٥. يوجد علاقة تأثير طردية متبادلة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية بالمصارف وبين تحقيق المعايير الرقابية والتنظيمية لجودة المعلومات المحاسبية، وهذا ما يفسر ما توصل إليه الباحث عند التحليل الوصفي لاجابات أفراد العينة، حيث أن درجة تطبيق متوسطة لمتطلبات القيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف عينة البحث يقابله درجة توفر متوسطة للمعايير الرقابية والتنظيمية لجودة المعلومات المحاسبية.
٦. يوجد علاقة تأثير طردية متبادلة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية بالمصارف وبين تحقيق معايير البيئة الاقتصادية المحيطة لجودة المعلومات المحاسبية، وهذا ما يفسر ما توصل إليه الباحث عند التحليل الوصفي لاجابات أفراد العينة، حيث أن درجة تطبيق متوسطة لمتطلبات القيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف عينة البحث يقابله درجة توفر متوسطة لمعايير البيئة الاقتصادية المحيطة لجودة المعلومات المحاسبية.

٧. يوجد علاقة تأثير طردية متبادلة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية بالمصارف وبين تحقيق المعايير القانونية لجودة المعلومات المحاسبية، وهذا ما يفسر ما توصل إليه الباحث عند التحليل الوصفي لاجابات أفراد العينة، حيث أن درجة تطبيق متوسطة لمتطلبات القيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف عينة البحث يقابله درجة توفر متوسطة للمعايير القانونية لجودة المعلومات المحاسبية.

٨. يوجد علاقة تأثير طردية متبادلة ذات دلالة إحصائية لمتطلبات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية وبين تحقيق المفهوم الشامل لجودة المعلومات المحاسبية بمعاييرها المختلفة.

## التوصيات

١. ضرورة الالتزام بشروط ومتطلبات تطبيق أي مدخل من مداخل تحديد القيمة العادلة، وفقاً للمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية ذات العلاقة، لضمان توفر الخصائص النوعية للمعلومت المحاسبية التي تنتجها المصارف.

٢. تمثل مشكلة الموثوقية أهم مشاكل تطبيق محاسبة القيمة العادلة، لذلك ينبغي العمل على توفير قواعد استرشادية واضحة ومحددة لقياس القيمة العادلة، وتقليل الاعتماد على التقديرات الشخصية من قبل معدي التقارير المالية، لتجنب المشاكل الناتجة عن عمليات إدارة الأرباح.

٣. يجب على إدارة المصارف عند تطبيق القيمة العادلة لقياس أداواتها المالية من أجل ضمان موثوقية معلوماتها مراعاة مايلي:

أ. عدم استخدام التقديرات الذاتية للقيم العادلة التي لاتستند لأسس علمية وموضوعية.

ب. توثيق افتراضات الإدارة المستخدمة في تحديد القيمة العادلة بالوثائق اللازمة.

ج. عند استخدام نماذج التقييم لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية يجب توفر الرقابة على البيانات المستخدمة كمدخلات لعملية التقييم وموثوقيتها.

د. تدقيق نموذج التقييم وتقييم ما اذا كان النموذج مناسباً للافتراضات المستخدمة.

٤. توفير قوانين وتشريعات تساهم في ضبط أخلاقيات إداراة المصارف المطبقة لمعايير القيمة العادلة للأدوات المالية، وذلك للالتزام بالمداخل المحددة في هذه المعايير وشروطها.

٥. قيام مصرف سورية المركزي بتطوير تعليماته لتكون أكثر تطابقاً مع متطلبات المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية فيما يتعلق بتطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية، ومطالبته هذه المصارف بمزيد الشفافية والوضوح فيما يتعلق بأساليب وطرق وتقنيات تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية.

٦. تطوير أدوات المصرف المركزي الرقابية وجعلها اكثر انسجاماً مع التوجه الجديد للمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية نحو القيمة العادلة، وخاصة فيما يتعلق بقياس أدوات الدين وتحديد مخصصات الديون.

٧. تنويع أدوات الاستثمار المتاحة للمصارف في سوق دمشق المالي، وزيادة عدد الشركات والمصارف المدرجة فيه، ما يسهم في زيادة عمق السوق وجعله سوقاً نشطاً.

٨. إعادة تفعيل تجربة اصدار الأوراق المالية الحكومية (سندات وأذونات الخزينة) التي بدأت في ١٣-١٢-٢٠١٠، وتوقفت بتاريخ ١٤-٢-٢٠١١ بعد اصدار ٧ مزادات فقط، ما يسهم عبر الزمن والاصدارات المتكررة، بتشكيل منحنى العائد الخالي من المخاطرة RISK FREE RATE، الذي تشتق منه أسعار الفائدة عند خصم التدفقات النقدية للأدوات المالية كأحد المتطلبات الأساسية لتطبيق مدخل الدخل عند قياس الأدوات المالية.

٩. إعادة التنظيم داخلي بالمصارف بما يسمح بوجود قسم مستقل يقوم بمتابعة نشاط السوق، مع درجة معينة من الاستقلالية والصلاحيات، بغية تحقيق الارتباط المتواصل بالتغيرات بالأسعار السوقية، وذلك لتوفير المعلومات لتطبيق مداخل قياس القيمة العادلة للأدوات المالية.

١٠. تأمين نظم محاسبية متينة قادرة على إدخال البيانات ومعالجتها وإعداد التقارير التي تغطي نتائج التقييم الدوري للأدوات المالية بالدقة والسرعة المطلوبة.

١١. العمل على ترسيخ مفهوم القيمة العادلة وخصائصها وطرق قياسها لكل من العاملين في المصارف والمراجعين الخارجيين، من خلال ورش العمل والدورات والندوات العلمية التي تعنى بهذا الموضوع، وتشجيع هذه الأطراف على متابعة التطورات على معايير التقرير المالي الدولية الخاصة بالقيمة العادلة.

١٢. ضرورة إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث في هذا المجال لتدعيم الجانب المعرفي والتطبيقي للقياس والافصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية، لتعزيز مووقية هذه القياسات.

١٣. إجراء المزيد من البحوث المحاسبية الخاصة بقياس جودة المعلومات المحاسبية، ومحاولة اقتراح معايير جديدة، وأدوات جديدة لقياس جودة المعلومات المحاسبية، وذلك بما يتناسب مع أهمية المعلومات المحاسبية واستخداماتها المتعددة.

**المراجع العربية**

**الكتب:**


١. تركي، عبد السلام (١٩٩٥)، **تحليل التقارير المالية**، مطبعة جامعة الملك سعود،المملكة العربية السعودية.

٢. جودة، صلاح (٢٠٠٠)، **بورصات الأوراق المالية علمياً وعملياً**، مكتبة ومطبعة الإشعاع، الطبعة الأولى.

٣. الحسني، صادق (١٩٩٨)، **التحليل المالي والمحاسبي**، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الاردن.

٤. حسين، كمال (١٩٩٥)، **محاسبة التكاليف**، الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.

٥. حماد، طارق (٢٠٠٢)، ***موسوعة معايير المحاسبة، الجزء الثالث، المحاسبة عن الاستثمارات والمشتقات المالية***، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.

٦. حماد، طارق (٢٠٠٣)، **المحاسبة عن القيمة العادلة**، مصر، جامعة عين شمس، مصر.

٧. الخطيب، خالد (١٩٩٨)، **الأصول العلمية في المحاسبة الضريبية**، دار حامد للطباعة والنشر، ط١، عمان، الأردن.

٨. دهمش، نعيم (١٩٩٥)، **القوائم المالية والمبادئ المحاسبية**، الناشر معهد الدراسات المصرفية، عمان، الاردن.

٩. الدون، هندريكسون (١٩٩٠)، **نظرية المحاسبة**، الطبعة الرابعة، (ترجمة كمال أبو زيد)، جامعة الاسكندرية، مصر.

١٠. رضوان، حلوة حنان (٢٠٠١)، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير: دراسة معمقة في نظرية المحاسبة**، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

١١. رمضان، زياد (١٩٩٨)، **مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي**، دار وائل للنشر،عمان، الأردن.

١٢. زامل، أحمد محمد (٢٠٠٠)، **المحاسبة الادارية مع تطبيقات الحاسب الآلي**، الجزء الاول، الرياض: مركز البحوث – الادارة العامة للطباعة والنشر بمعهد العامة.

١٣. السعودي، جميل سالم (١٩٩٩)، **أساسيات في الجهاز المالي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

١٤. الشيرازي، عباس (١٩٩٠)، **نظرية المحاسبة ط١**، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت.
١٥. الشيرازي، عباس (١٩٩٦)، **نظرية المحاسبة**، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت.
١٦. عبد الرزاق، القاسم (٢٠٠٣)، **نظم المعلومات المحاسبية**، مكتبة دار الثقافة للمشر والتوزيع، عمان، الأردن.
١٧. العربيد، عصام (٢٠٠٢)، **الاستثمار في بورصات الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق**، دار الرضا للنشر.
١٨. الفداغ، فداغ (٢٠٠٢)، **المحاسبة المتوسطة**، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
١٩. فرنون، كام (٢٠٠٠)، **نظرية المحاسبة**، ترجمة رياض العبد الله، جامعة المستنصرية، العراق.
٢٠. القاضي، حسين وحمدان، مأمون (٢٠٠٤)، **نظرية المحاسبة**، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، سورية.
٢١. القاضي، حسين وحمدان، مأمون، (٢٠٠١)، **نظرية المحاسبة**، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٢٢. كداوي، طلال (٢٠٠٨)، **تقييم القرارات الاستثمارية**، دار اليازوري للنشر، عمان، الأردن.
٢٣. كمال، النقيب (١٩٩٩)، **تطور الفكر المحاسبي**، الطبعة الاولى، الزرقاء، الاردن.
٢٤. لجنة التأليف والترجمة (٢٠٠٧)، **الإحصاء باستخدام SPSS**، دار شعاع للنشر والعلوم، حلب، سورية.
٢٥. لطفي، أمين (٢٠٠٥)، **نظرية المحاسبة من منظور التوافق الدولي**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.
٢٦. محمد، بدوي (٢٠٠٠)، **المحاسبة عن تأثيرات البيئة والمسؤولية الاجتماعية للمشروع**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر.
٢٧. مطر محمد والحيالي، وليد والراوي، حكمت (١٩٩٦)، **نواية المحاسبة واقتصاد المعلومات**، دار حنين، عمان، الأردن.
٢٨. مطر، محمد (٢٠٠٤)، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح**، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

٢٩. معروف، هوشيار (٢٠٠٣)، **الاستثمارات والأسواق المالية**، دار صفاء للنشر، عمان، الأردن.
٣٠. هندركسون (٢٠٠٥)، **النظرية المحاسبية**، ترجمة كمال خليفة أبو زيد، المكتبة الجامعية الحديثة.
٣١. الهندي، منير (١٩٩٦)، **الفكر الحديث في مجال الاستثمار**، منشأة المعارف، الإسكندرية.
٣٢. الوطيان، محمد (١٩٩٠)، **المدخل إلى أساسيات الاستثمار**، مكتبة الفلاح، الكويت.

**الدوريات والرسائل والمؤتمرات والندوات وورشات العمل:**

١. أسانيوس، وبدر نبيه (آب ٢٠٠٢)، **أساليب المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية**، مجلة عالم المال والاقتصاد، العدد الثاني.
٢. اسماعيل، اسماعيل (٢٠٠٨)، **دور المحلل المالي في الأسواق المالية**، جمعية المحاسبين القانونيين في سورية، دمشق، سورية.
٣. الباروي، نزار محمد (٢٠٠٠)، **مستلزمات الجودة وإمكانية تطبيقها في المنظمات العربية: رؤية مستقبلية**، مجلة المنصورة، المجلد الأول، جامعة المنصورة، بغداد العراق.
٤. جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (٢٠٠٥)، **المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد على أخلاقيات المهنة كما هي في ١ كانون الثاني ٢٠٠٥**، عمان، الأردن.
٥. جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (٢٠٠٦)، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية كما** هي في ١ يناير ٢٠٠٦، عمان، الأردن.
٦. حميدات، جمعة (٢٠٠٤)، **مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية"**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الاردن.
٣٣. حنفي، منى (٢٠٠٠)، **المنهج المحاسبي لتحديد وتحقيق القيمة العادلة لأسهم الشركات المخصخصة في أسواق الأوراق المالية في ظل استخدام شبكة الانترنت**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة الاسماعيلية، جامعة قناة السويس.

٣٤. الخرسان، ومحمد حلو، داود (٢٠٠٢)، **أهمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تحديد الدخل الخاضع للضريبة**، رسالة دكتوراه فلسفة في المحاسبة غير منشورة، جامعة البصرة.

٣٥. خريسات، علا محمد (٢٠٠٨)، **دور محاسبة القيمة العادلة في تخطيط عملية التدقيق الخارجي: دراسة ميدانية على البنوك الموجودة بالأردن**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

٣٦. الخطيب حازم, القشي ظاهر (٢٠٠٤)، **توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد**، مجلة الزيتونة للبحوث العلمية، المجلد الثاني، العدد الثاني، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن.

٣٧. خليل، محمد أحمد إبراهيم (٢٠٠٥)، **دور حوكمة الشركات فى تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية: دراسة نظرية تطبيقية**، مجلة الدراسات والبحوث التجارية. كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الاول، ٢٠٠٥.

٣٨. خوري، نعيم (2007)، **القيمة العادلة والإبلاغ المالي**، محاضرة أقامتها جمعية المحاسبين السوريين في المركز الثقافي العربي بالمزة، دمشق، سورية.

٣٩. دهمش، نعيم وأبو زر، عفاف (أيلول ٢٠٠٤)، **اتجاه المعايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة، المؤتمر العلمي السادس تحت شعار "المحاسبة في خدمة الاقتصاد"**، عمان، الأردن، الفترة بين ٢٢-٢٣ أيلول ٢٠٠٤.

٤٠. دهمش، نعيم وأبو زر، عفاف (أيلول ٢٠٠٦)، **موثوقية وملاءمة القيمة العادلة وإمكانية تطبيقها**، المؤتمر العلمي المهني السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن.

٤١. رزق، عادل محمد أحمد (٢٠٠٣)، **تقييم الاستثمارات المالية للبنوك وشركات تداول الأوراق المالية والإفصاح عنها في ضوء المعايير المحاسبية: دراسة تطبيقية**، رسالة ماجستير غير منشورة، مكتبة كلية التجارة، جامعة عين شمس.

٤٢. رفاعه، تامر (٢٠١٠)، **أثر تعليمات مصرف سورية المركزي في التزام المصارف الخاصة بمتطلبات القياس والافصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد٢٦، العدد الأول، ص ٦١٧- ٦٥٠.

٤٣. الريشاني، سمير (٢٠٠٩)، **معايير المحاسبة واعداد التقارير المالية الدولية المتعلقة بالأدوات المالية IAS32 – IAS39 – IFRS7 قياس وعرض وافصاح**، دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أعدت ضمن الفعاليات العلمية لهيئة الأوراق والأسواق المالية بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين لعام ٢٠٠٩، دمشق، سورية.

٤٤. الزعبي، يامن خليل (٢٠٠٥)، **القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية العادلة وأهميته للشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان: دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، عمان الأردن.

٤٥. زهران، عماد حسني (٢٠٠٥)، **مشكلات القياس والافصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية في ضوء معايير المحاسبة: دراسة تطبيقية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.

٤٦. السبتي، علاء الدين وحسون، عبد الوهاب (١٩٩٧)، **أثر المناخ الأخلاقي المحاسبي في احتساب وعاء ضريبة الدخل في العراق**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد.

٤٧. السعافين، (هيثم الفترة بين ٢٢-٢٣ أيلول٢٠٠٤)، **القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية**، المؤتمر العلمي المهني السادس تحت شعار "المحاسبة في خدمة الاقتصاد"، عمان، الأردن.

٤٨. السعافين، هيثم (٢٠٠٤)، **معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩**، الطبعة الأولى، بدون ناشر.

٤٩. السعافين، هيثم (الفترة بين ٢٨-٢٩ أيلول ٢٠٠٥)، **معايير المحاسبة الدولية المعدلة والمعايير الدولية للإبلاغ المالي**، ورشة عمل مهنية، الجلسة الثانية، عمان، الأردن.

٥٠. السعيد، معتز أمين (٢٠٠٨)، **أثر الإفصاح باستخدام مفهوم القيمة العادلة في ضوء التغيرات في معايير الإبلاغ المالي الدولية على الإبلاغ المالي في شركات التأمين الأردنية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.

٥١. سلوم حسن عبد الكريم، نوري بتول محمد (٢٠٠٩)، **دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية**، دراسة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة المالية على منظمات الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزرقاء، الأردن.

٥٢. الشطي، صالح جمعة (٢٠٠٧)، **مدى التزام الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بتطبيق معيار الممحاسبة الدولي رقم (39) – الأدوات المالية: الاعتراف والقياس**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.

٥٣. صالح، مفتاح ومعارفي، فريدة (٢٠١٠)، **متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية: دراسة لواقع أسواق الأوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها**، مجلة الباحث، العدد ٧ / ٢٠١٠، جامعة خيضر، بسكرة، الجزائر.

٧. الصباغ، أحمد عبد المولي (٢٠٠٣)، **الاطارالعام لرقابة جودة عملية المراجعة**، ورقة بحثية مقدمة الي مؤتمر: مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر.

٥٤. صيام، وليد (١٣-١٤ أيلول ٢٠٠٦)، **أثر القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها: دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية**، بحث مقدم في المؤتمر العلمي المهني السابع :حول القيمة العادلة والإبلاغ المالي، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن.

٥٥. طاحون، محمد عبد الحميد (٢٠٠٣)، **المشكلات المحاسبية في إعداد القوائم المالية المستقبلية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، المجلد الأربعون، العدد الثاني، سبتمبر ٢٠٠٣.

٥٦. الطرايرة، جمال علي عطية (٢٠٠٥)، **التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره على الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.

٥٧.عبد العال طارق (٢٠٠٢)، **مشكلات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في البيئة المصرية بالتطبيق على المصارف**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني نيسان ٢٠٠٢، كلية التجارة, جامعة عين شمس ، القاهرة، مصر.

٨. عبدة، أحمد وعبد الجبار، عبد الرحيم (٢٠٠٦)، **الضرائب على الدخل ومعايير المحاسبة الدولية حالة تطبيقية في الجمهورية اليمنية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.

٥٨. العوام، محمد عاطف (١٩٩٦)، **المحاسبة عن الاستثمارات المالية قصيرة الأجل في إطار المعايير المحاسبية وقانون سوق المال المصري**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ملحق العدد الثاني.

٥٩. القاسم، عبد الرزاق (١٠ تشرين الثاني ٢٠١٠)، **معيار المحاسبة الدولي IAS39 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس**، برنامج تدريبي حول المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية IFRS، اتحاد هيئات الأسواق والأوراق المالية العربية، دمشق، سورية.

٦٠. القشي، ظافر (أيلول ٢٠٠٦)، **أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة في الشركات الأردنية في ظل تكنولوجيا المعلومات والقيمة العادلة**، مجلة المدقق، العدد ٦٧-٦٨، الأردن.

٦١. القشي، ظاهر (٢٠٠٧)، **السياسة المتبعة في تصنيف الأوراق المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم "٣٩" في الشركات المساهمة الأردنية**، المجلة العربية للادارة، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر.

٦٢. القشي، ظاهر والخطيب، حازم (٢٠٠٤)، **توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد**، مجلة الزيتونة للدراسات والبحوث العلمية، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن.

٦٣. القطناني، خالد محمود حسن (٢٠٠٥)، **الضوابط الرقابية في نظم المعلومات المحاسبية المصرفية المحوسبة: دراسة تحليلية للمصارف التجارية في الأردن**، رسالة دكتوراه في المحاسبة، جامعة دمشق.

٦٤. الكراسنة، إبراهيم (٢٠٠٥)، **إرشادات في تقييم الأسهم والسندات**، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، ابو ظبي، نشرة الانترنيت يصدرها ديوان الرقابة المالية، العدد ٢٤ لسنة ٢٠٠٥.

٦٥. لجنة معايير المحاسبة الدولية (١٩٩٩)، **المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية**، (ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين)، عمان، الاردن.

٦٦. لجنة معايير المحاسبة الدولية (٢٠٠١)، **المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية**، (ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين)، عمان، الاردن.

٦٧. لجنة معايير المحاسبة الدولية (٢٠٠٣)، **المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية**، (ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين)، عمان، الاردن.

٦٨. الليثي، محمد فؤاد (١٩٩٥)، **استخدام مدخل القيمة السوقية الجارية لتقييم الاستثمارات في الأوراق المالية للشركات المصرية: دراسة نظرية تطبيقية**، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ١٩٩٥.

٦٩. مثنى، عبد الإله ناصر (٢٠٠٥)، **كفاءة سوق الأوراق المالية: الأسس والمقترحات**، مداخلة مقدمة إلى ندوة دور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية: تجارب ورؤى مستقبلية، طرابلس، يوم ١١ /١٢/ ٢٠٠٥.

٧٠. مجدي، محمد سامي (٢٠٠٩)، **دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورية في بيئة الأعمال المصرية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية.

٧١. المجهلي، ناصر محمد علي (٢٠٠٩)، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارت**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر.

٧٢. محمد، منى (٢٠٠٩)، **المحاسبة عن الاستثمارات في المصارف التجارية وفق القواعد المحاسبية العراقية والمعايير المحاسبية الدولية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٧٣. المزيني، عماد الدين محمد (٢٠٠٢)، **سوق فلسطين للأوراق المالية واقعها وآفاقها**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية الاقتصادية، مصر.

٩. مصيص، اسكندر (١٩٩٤)، **التقارير المالية والقرارات الاستثمارية**، المحاسب القانوني العربي، العدد الثاني والخمسون كانون ثاني.

٧٤. مطر، محمد (٢٠٠٤)، **دور المحاسب الاداري في اتخاذ القرارات**، المحاسب القانوني العربي، العدد١٢٠.

٧٥. مطر، محمد والسويطي، موسى (٢٠٠٦)، **أثر استخدامات منهج القياس بالقيمة العادلة على إدارة الإرباح وعدالة البيانات المالية**، بحث مقدم في المؤتمر العلمي المهني السابع :حول القيمة العادلة والإبلاغ المالي، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان(١٣-١٤) أيلول٢٠٠٦.

٧٦. نانه، خالد (١٩٩٨)، **المحافظة على رأس المال في ظل تعدد بدائل القياس المحاسبي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، سورية.

٧٧. النجار، فايز جمعة والنجار، نبيل جمعة، والزعبي، ماجد راضي (٢٠٠٨)، **أساليب البحث العلمي: منظور تطبيقي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

٧٨. هيئة الأوراق المالية والسلع (٢٠٠٦)، **ندوة تطبيقات التحليل المالي**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

**القرارات والتشريعات:**

١. مجلس النقد والتسليف (٢٠٠٤)، مصرف سورية المركزي، **النماذج الموحدة للبيانات المالية** المعتمدة بقرار رئاسة مجلس الوزراء رقم ٤٨٤٤ تاريخ ٢٠٠٤، السياسات المحاسبية والإيضاحات والإفصاحات للبنوك العاملة في سورية.
٢. مجلس النقد والتسليف (٢٠٠٤)، مصرف سورية المركزي، قرار رقم ٩٤ /م ن/ ب٤ تاريخ ١٩/ ٩/ ٢٠٠٤ المتضمن **التعليمات الخاصة بتقييم وقياس الديون وتصنيف مخاطرها ونظام تكوين المؤونات للديون غير المنتجة.**
٣. مجلس النقد والتسليف (٢٠٠٥)، مصرف سورية المركزي، قرار رقم ١٠٨/م ن/ب٤ تاريخ ١٣/ ٢٠٠٥/٢ **المتضمن التعديلات على القواعد العامة لإعداد البيانات المالية الدورية للأوضاع المصرفية.**
٤. مجلس النقد والتسليف (٢٠٠٨)، مصرف سورية المركزي، قرار رقم ٤٣٩/م ن/ب٤ المتضمن **اعتماد النماذج الموحدة للبيانات المالية السنوية**، السياسات المحاسبية والإيضاحات والإفصاحات للبنوك التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية وتحدد النماذج والإيضاحات المرحلية من قبل مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف.
٥. مجلس النقد والتسليف (٢٠٠٩)، مصرف سورية المركزي، قرار رقم ٥٩٧/م ن/ ب٤ تاريخ ٢٠/ ٢٠٠٩/١٢، المتضمن تعديل للقرار رقم ٩٤ لعام ٢٠٠٤ بخصوص **التعليمات الخاصة بتقييم وقياس الديون وتصنيف مخاطرها ونظام تكوين المؤونات للديون.**
٦. مجلس النقد والتسليف (٢٠١٠)، مصرف سورية المركزي، **قرار رقم** ٦٥٠/م ن/ب٤ تاريخ ١٤-٤-٢٠١٠، المتضمن تعديل للقرار رقم ٥٩٧ لعام ٢٠٠٤ بخصوص **التعليمات الخاصة بتقييم وقياس الديون وتصنيف مخاطرها ونظام تكوين المؤونات للديون.**
٧. المرسوم التشريعي رقم ٥٥ لعام ٢٠٠٦ المتضمن **قانون سوق الأوراق المالية.**
٨. المرسوم التشريعي رقم رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ المتضمن **قانون إحداث المصارف الخاصة.**
٩. **نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية**، جلسة مجلس المفوضين رقم ٢٣ تاريخ ٨-٩-٢٠٠٦.

## المراجع الأجنبية:

**BOOKS:**


1. Belkaoui, Ahmed (2000), **Accounting Theory**, 4th edition, Thomson learning, UK.
2. Belkaoui, Ahmed (2004), **Accounting Theory**, fifth edition, business press, Illinois, USA.
3. Brealey, Richard, Myers & Marcus, Stewart C., Alan J.(2001), **Study Guide For Use With Fundamentals of Corporate Finance**, McGraw-Hill , 3rd Edition.
4. Chance, Done (2004), **An Introduction to Derivatives & Risk Management**, 6th Ed, Thomson, South-Western, New York, Prentice-Hall international.
5. Christine Helliar, Alpa Dhanani, Suzanne Fifield, Lorna Stevenson (005), **Interest Rate Risk Management**, CIMA Publishing, Elsevier.
6. Delaney,Patrick R. etal. (2002), **Wiley GAAP**, New York, John Wiley and Sons, Inc.
7. Dennis R. Jennings & Joseph B. Feiten & Horace R. Brock (2000), **Petroleum Accounting Principles, Procedures & Issues**, 5th Edition, Professional Development Institute ,Denton ,Texas.
8. Dyckman ,Thomas R. & Davis, Charles J. (2001), **Intermediate Accounting**, Mc Graw- Hill, USA.
9. Gabriel ,P. A (1987), **Quality Process Management**, Prentice-Hall , Inc., N.J.
10. Gangdhar,V&babu,Ramesh G (2006). **Investment Management**, J.L. Kumar forAnmol puplications part. Ltd, New Delhi-India.
11. Gujarati, D. N (2003), **Basic Econometrics**, 4th Ed., Mc Graw-Hill, New York.
12. Hearth , Douglas & Zaima , Janis K. (2002), **Contemporary Investments Security & Portfolio Analysis**, 3rd Edition .
13. Hendriksen, Eldon S. (1982), **Accounting Theory**, fourth edition, Irwin Richared D, Inc.
14. John C. Hull (2003), **Options, futures, &Other Derivatives**, 5th Edition, Prentice Hall.
15. John C. Hull (2005), **Options, futures, &Other Derivatives**, 6th Edition, Prentice Hall.
16. Jones, Chales P. (1999), **Investment Analysis and management**, John Wiley& sons,Inc.
17. Kam, Vernon (1990), **Accounting Theory**, second edition, John Wiley & Sons, Inc.
18. Kieso ,Donald E.; Weygandt, Jerry J ; and Warfield, Terry D. (2003), **Intermediate Accounting,** 10th ed., John Wiley&Sons Inc.
19. Kieso, D. E., Weygandt, J.J (1998), **Intermediate Accounting**, 9th ed. Wiley & Sons, Inc.
20. Kieso, D. E., Weygandt, J.J and Warfield (2007), T.D, **Intermediate Accounting**. 12th ed. Wiley&Sons, Inc.
21. Kieso, D. E., Weygandt, J.J. and Warfield, T.D. ,(2005), **Intermediate Accounting**. 12th ed. Wiley & Sons, Inc.

22. Konrath, Larry F (2002), **Auditing: A risk analysis Approach**, 5th Edition, South-Western.
23. Larson ,Kermit D.& Wild, John J. (2005), **Fundamental Accounting Principles**, Mc Graw-Hill ,Irwin.
24. Lee, Tom A (1985), **Income and Value Measurement: Theory and practice**, third edition, Van Nostrand Reinhold, UK Co. Ltd.
25. Lockyer, Sarah E. (2002), **Fair Value method of accounting has limits: fed governor**, American Banker, vol. 167 (215), 11/8/2002.
26. Macneal, Kenneth (1970), **Truth in Accounting**, Scholars Book Co.
27. Needles, Belverd E., Powers & Crosson, Marian, Susan V. (2002), **Financial & Managerial Accounting**, Houghton Mifflin Company.
28. Paton William & Littleton A.C (1940), An **Introduction to Corporate Accounting Standards**, American Accounting Association.
29. Richard G. Schroeder; Myrtle W. Clark; and Jack M. Cathey (2001), **Accounting Theory and Analyses**, John Wiley & Sons, Inc.
30. Rose , Petar & Sytvia Hudgins (1999), **Bank Management & Financial servies**, Mc Graw- Hill,USA.
31. Ross, Stephen A., Westerfield & Jaffe , Randolph W., Jeffrey F. (2002), **Corporate Finance**, McGraw-Hill , 6th Edition.
32. Schroeder, R. G., and Clarck, M. W. (1998), **Accounting Theory,** New York, **USA**, John Wiley & Sons, Inc**.,** Sixth Edition.
33. Schroeder, Richard G& Clark, Myrtle W.& Cathey, Jack M. (2006), **Financial Accounting Theory and Analysis Text Readings and Cases**.
34. Schroeder, Richard G.; Clarck, Myrtle W.; and Cathy , Jack M. (2001), **Accounting Theory and Analysis,** Seventh Edition, John Wiley&Sons, Inc.
35. Sterling, Robert (1970), **Theory of the management of Enterprise Income**, University Press of Kansas.
36. Wild, John J.& Subramanyam K.R (2007), **Financial Statement Analysis**, Mc Graw- Hill, New York.
37. William Paton and A. C. Littleton (1940), **An Introduction to Corporate Accounting Standards** , AAA.
38. Winger, Bernard J.& Frasca, Ralph R. (1995), **Investments**, prentice Hall,USA.
39. Wolk, H. I. And Tierney, M. G. And Dodd, J. L. (2001), **Accounting Theory**, Mason Ohio -USA**,** South Western College Publishing, Fifth Edition.
40. Wolk, Harry I, Francis, Jere R, and Tearney Michael G (1989), **Accounting Theory: A conceptual and institutional approach**, Boston, PWS-Kent.

**Periodical, Researches and Articles:**

1. American Accounting Association (1972), **Report of the Committee on Accounting Valuation Bases**, The Accounting Review, Supplement, Vol.47, issue4, PP534-540, 1972.

2. Anagnostopoulos, Yiannis, (2005), **Historical cost versus fair value accounting in banking: Implications for supervision, provisioning, financial reporting and market discipline**, Journal of Banking Regulation, Vol. 6 Issue 2, UK.
3. Baran, Arie, and et al, **The Value of General Price Level Adjusted Data to Bond Rating**, Journal of Business Finance & Accounting, 1998, Vol.7, Issue1.

4. Barth & et al (1995), **Fundamental Issues Related to Using Fair Value Accounting for Financial Reporting**, Accounting Horizon, December 1995, Vol.9 issue 4, PP97-107.

5. Barth, M. E. (1994), **Fair value accounting: Evidence from investment securities and the market valuation of banks**, The Accounting Review, vol69(January), 1994,1–25.
6. Barth, M.E. (1995), Landsman, W.R. and Wahlen, J.M., **Fair Value Accounting: Effects on Banks' Earnings Volatility, Regulatory Capital, and Value of Contractual Cash Flows**, Journal of Banking and Finance.
7. Beatty, Anne and et al (1996), **An empirical analysis of the economic implication of fair value accounting for investment securities**, Journal of Accounting and economic, June 1996, Vol.22.

8. Blacconiere, Walter G., Frederickson, James R., Johnson, Marilyn F. and Lewis, Melissa Fay, (2009), **Do Voluntary Disclosures that Disavow the Reliability of Mandated Fair Value Information Reflect Legitimate Concerns About Reliability**? (May 22, 2009). Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=1408709.
9. c So and Malcolm Smith (2009), **Value-relevance of presenting changes in fair value of investment properties in the income statement: evidence from Hong Kong**, Accounting and Business Research, Vol. 39. No. 2, 2009.
10. Camfferman, Kees. (1998), **Deprival value in the Netherlands: History and current status**, Abacus, vol. 34 (1), Mar 1998.

11. Carroll, Thomas, and Linsmeter, Thomas, Petroni, Kathy (2002), **The reliability of fair value versus historical cost information: evidence from closed- end mutual funds**, Journal of Accounting, Auditing &Finance. Forthcoming.
12. Chambers Raymond j (1965), **Measurement in Accounting**, Journal of Accounting Research, Spring 1965, Vol. 3, issue 1, PP 32-62.
13. Chambers Raymond j (1970), **Second Thought on Continuously Contemporary Accounting**, Abacus, September 1970, Vol, 6 issue1, pp39-55.
14. Chambers, Raymond J (1976), **Continuously Contemporary Accounting: Misunderstanding and Misrepresentation**, Abacus, December 1976, Vol. 12, issue 2.

15. Chang, Hsu-Ling, Yahn-Shir Chen, Chi-Wei Su, and Ya-Wen Chang (2008), **The Relationship between Stock Price and EPS: Evidence Based on Taiwan Panel Data**, Economics Bulletin, 2008. Vol. 3, No. 30 pp. 1.
16. Crawford, Lil E and Wilson, Arlette C. (2997), **Using and accounting for derivatives: An international concern**, Journal of International Accounting Auditing and Taxation , Vol. 6(1), 1997.

17. Dean,G.W. (1998), **A Modern Phoenix**,Abacus,Vol.34, ISSUE1, Mar,1998**.**

18. Dorothy, A. M. (1996), **audit committee performance: an investigation of consequences associated with audit committee**, Journal of Practice and Theory, Vol. 15,No.1, spring, 1996.

19. Epstein, B., J, & Mirza, A.A. (2002), **IAS**, John wiley&Sons, Inc., New York.

20. Fama, E. F., and Kenneth R. F (1998), **Value Versus Growth: The International Evidence**, Journal of Finance 53: pp 1975-1999.
21. Goncharov, Igor and Van Triest, Sander,(2011), **Do Fair Value Adjustments Influence Dividend Policy**? Accounting and Business Research, Vol. 42, No. 1, 2011. Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=1348264.
22. Hodder, L.D., Hopkins, P.E. and Wahlen, J.M. (2006), **Risk-relevance of fair-value income measures for commercial banks** . Accounting Review , 81(2) , 2006.
23. Henning Zülch, Paul Pronobis (2010), **The Predictive Power of Comprehensive Income and Its Individual Components under IFRS**, HHL-Arbeitspapier HHL Working Paper **No. 95**, School of Management.

24. Husam Aldeen Al-Khadash, Modar Abdullatif (2009), **Consequences of Fair Value Accounting for Financial Instruments in the Developing Countries: The Case of the Banking Sector in Jordan**, Journal of Business Administration, Volume 5, No. 4, 2009.
25. Ijiri, Yuji & Jaedicke, Robert K. (1966), **Reliability and Objectivity of Accounting Measurement**, The Accounting Review, July, 1966, Vol.41, issue3, PP474-483.
26. Jenkins, Edmund L. (2000), **Using Information for cash flow and present value in Accounting Measurements**, Statement of Financial Accounting Concepts No.7,Financial Accounting Standards Board.
27. JWG Joint Working Group of Banking Assocaiation on financial Instruments (1999), **Accounting For Financial Instruments For Banks**.
28. Karen, k., Nelson (1996), **Fair value accounting for commercial banks: An empirical analysis of SFAS107**, The Accounting Review, Vol. 74, No. 2, April 1996.
29. Kaye, T. (1999), **Fair Market Value of Stock, A publication of Fair Market** Press Inc., 17December. 1999.

30. Keji Chen, Gregory A. Sommers ,Gary K. Taylor, (2006), **Fair Value's Affect on Accounting's Ability to Predict Future Cash Flows: A Glance Back and a Look at the Potential Impact of Reaching the Goal**, Working Paper Series, Social Science Electronic Publishing.
31. Khurana, I.K. and Kim, M. (2003), **Relative Value Relevance of Historical Cost vs. Fair Value: Evidence from Bank Holding Companies**, Journal of Accounting and Public Policy, 2003. 22: 19-42.
32. Landsman, W.R (2007), **Is fair value accounting information relevant and reliable? Evidence from capital market research**, Accounting and Business Research, Special Issue: International Accounting Policy Forum.
33. Lee, Y., Petroni, K. and Shen, M. (2006), **Cherry picking, financial reporting quality, and comprehensive income reporting choices: the case of property-liability insurers**, Contemporary Accounting Research , 23(3) 2006.
34. Leslie D. Hodder, Patrick E. Hopkins, James M. Wahlen (2005), **Risk-Relevance of Fair Value Income Measures for Commercial Banks**, Kelley School of Business Indiana University.

35. Lijing, Bingjin-LI, (2010), **The Value-Relevance of Fair Value Measures for Commercial Banks: Evidences from the Chinese Bank Industries**, International Research Journal of Finance and Economics, ISSN 1450-2887 Issue 60 (2010).
36. Maines, L.A. and Wahlen, J.M. (2006), **The nature of accounting information reliability: inferences from archival and experimental research**. Accounting Horizons, 20(4) 2006.
37. McDonald, Daniel L (1968), **A Test Application of the Feasibility of Market Based Measures in Accounting**, Journal of Accounting Research, Spring 1968, Vol6, issue1.

38. Memullen , D .N. (1996), **Audit Committee Performance : An Investigation of The Consequences Associated with Audit Committees** ,A Journal of Practice and Theory , Vol . 15, Spring , 1996.
39. Milburn J. Alex, (2008), **The Relationship between Fair Value, Market Value, and Efficient Markets**, Accounting Perspectives, Vol. 7 Issue 4.
40. Miller, Elwood L (1978), **What is Wrong with Price Level Accounting**, Harvard Business Review, November-December 1978, Vol.56, issue 6.

41. Mohsen Dastgir, Saeedi Velashani, Saeedi Velashani (2008), **Comprehensive Income and Net Income as Measures of Firm Performance: Some Evidence for Scale Effect**, European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, Issue 12, 2008.
42. Needles, et al. (2002), **Principle of Accounting**, Houghton Mifflin Company, Poston, New York, 2002, P.P. 394 - 397.

43. Nelson, Karen K. (1996), **Fair value accounting for commercial banks: An empirical analysis of SFAS No. 107**, Accounting Review, vol. 71 (2), Apr 1996, PP (161-183).
44. Ohlson (1995), **Earnings, book values, and dividends in equity valuation**, Contemporary Accounting Researc.
45. Paton, W.A (1968), **Observation on Inflation from an Accounting Stance**, Journal of Accounting Research, Spring 1968, Vol.6, issue 1.
46. Patricia Teixeira Lopes (2007), **Accounting For Electricity Futures Under IAS 39**, Factually Of Economics, University Of Porto, by Journal of Derivatives & Hedge Funds, November 2007.
47. Pauline Wallace (2005), **International Financial Reporting Standards IAS 39-Achieving hedge accounting in practice**", PricewaterhouseCoopers, December 2005.

48. Reis, Ricardof F. and Stocken, Phillip C., (2008), **Strategic Consequences of Historical Cost and Fair Value Measurements**, Electronic copy of this paper is available at: http://ssrn.com/abstract=975445**.**
49. Sekaran, U, (2000), **Research Methods for Business: a Skill Building Approach,** 3TH Edition. John Wiley and Sons. Inc. USA, 2008.
50. Seyed Heidar Mirfakhr, Hassan Dehghan Dehavi, Elham Zarezadeh (2011), **Fitting the Relationship between Financial Variables and Stock Price through Fuzzy Regression Case study: Iran Khodro Company**, International Journal of Business and Social Science, Vol. 2 No. 11 (Special Issue - June 2011), pp140-146.

51. Snavely, Haward J. (1969), **Current cost for long- lived assets: a critical view**, The Accounting Review, April 1969.

52. Stella So and Malcolm Smith (2009), **Value-relevance of presenting changes in fair value of investment properties in the income Statement: evidence from Hong Kong**, Accounting and Business Research, Vol. 39. No. 2. 2009.
53. Stephen H. Penman, (2007), **Financial reporting quality: is fair value a plus or a minus?**, Accounting and Business Research, International Accounting Policy Forum.
54. Sterling, Robert R (1967), **Conservatism: The Fundamental Principle of Valuation in Traditional Accounting**, Abacus, December 1967, Vol3, issue2, PP109-132.

55. Wallace, Marsha, (2009), **Is Fair-Value Accounting Responsible for the Financial Crisis?**, Bank Accounting & Finance, Vol. 22 Issue 1, graphs Wallace, USA.
56. Wayne R. Landsman, (2007), **Is fair value accounting information relevant and reliable? Evidence from capital market research**, Accounting and Business Research, International Accounting Policy Forum.
57. Willett, R.J, An Axiomatic (1987), **Theory of Accounting Measurement**, Accounting and Business Research, Spring 1987, Vol17, issue66, PP155-171.
58. Zeff, Stephen A (1982), **Truth in Accounting: The Ordeal of Kenneth Macneal**, The Accounting Review, july 1982, Vol.57, issue3, pp528-553.

**إصدارات المعايير الدولية:**

1. FASB (1980), **Qualitative Characteristics of Accounting Information, Statement of Financial Accounting Concepts No.2**, May1980.
2. FASB (2000), **Accounting for Transfers and Servicing of Financial Assets and Extinguishments of Liabilities-a replacement of FASB Statement No. 125**, SFAS No. 140, Washington, D.C.
3. FASB (2006), **Fair Value Measurements, Statement of Financial Accounting Standards No. 157**, Washington, D.C.
4. IASC Foundation (2009), **International Financial Reporting Standards (IFRS),** London, UK.

5. IFRSs (2007), **Hand book of International Auditing, Assurance and Ethics Pronouncements**, **International Standard on Auditing 545, Auditing Fair Value Measurements and Disclosures**, International Federation of Accountants:591-609, 2007.

6. International Accounting Standards Board Foundation IASB (F) (2005), **Financial Instruments: Disclosure**, IFRS7, London.
7. International Accounting Standards Board Foundation IASB (F) (2009), **Financial Instruments: Classification and Measurement**, IFRS9, London.
8. International Accounting Standards Board Foundation IASB (F) (2000) **Financial Instruments: Disclosure, IFRS7**, London.
9. International Accounting Standards Board Foundation IASB (F) (2011), **Fair Value Measurements, IFRS13**, London.

10. International Accounting Standards Board Foundation IASB (F), (2009), Fair **Value Measurements, Exposure Draft (ED) of IFRS13**, London.
11. International Accounting Standards Board Foundation IASB(F) (Revised 2008), **Financial Instruments: Recognition and Measurement**, IAS,NO39, London.
12. International Accounting Standards Board Foundation IASB(F), (Revised 2008) 2008, **Financial Instruments: Presentation, IAS,NO32**, LONDON.
13. International Accounting Standards Board IASB(F) (2010), **IAS1 amendments to IAS 1(presentation of financial statements) relating to Presenting Comprehensive Income**, 27-May, 2010, London.
14. International Valuation Standards Committee (IVSC) (2003), International Valuation Standards, **IVS3: Valuation Reporting**.
15. KPMG PRACTICE ISSUE (2009), **FAIR VALUE HIERARCHY**.

**The Internet websites:**

1. http://www.fasb.org
2. http://www.iasplus.com/agenda/fairvalue.htm
3. www.bis.org.
4. International Accounting Standards Board(IASB), Discussion Paper "Fair Value Measurement" By http://www.iasplus.com/agenda/fairvalue.htm
5. www.iasplus.com
6. www.pwc.com/ifrs
7. www.aicpa.org, American Institute of Certified Public Accountants.
8. www.iasb.uk, International Accounting Standards Board.

# الملاحق

## ملحق رقم (١): اختبار كفاءة سوق دمشق المالي

قام الباحث بإجراء مجموعة من الاختبارات تساعد فى تحديد مدى كفاءة سوق دمشق للأوراق المالية عند المستوى الضعيف بالتطبيق على التغيرات أسعار أسهم البنوك المدرجة فى سوق دمشق للأوراق المالية، والتغيرات في أسعار مؤشر السوق.

واستند الباحث على فرضية السير العشوائي فى حركة التغيرات في أسعار أسهم المصارف المدرجة في السوق, وأسعار مؤشر السوق (على اعتبار أن هذه الفرضية تستخدم لاختبار كفاة الأسواق عند المستوى الضعيف)، والتي تقوم على أساس اختبار التغيرات في أسعار الأسهم ومدى عشوائيتها واستقلالها عن أسعار الفترات السابقة (مصطفى كامل ، ٢٠٠١: ص ص ٢٧-٢٨).

وذلك باستخدام الاختبارات المتعارف عليها في الدراسات السابقة لإثبات هذه الفرضية وهي:

١. اختبار التوزيع الطبيعي للتغيرات في أسعار أسهم البنوك، والتغيرات في مؤشر السوق.
٢. اختبار الأحداث المتشابهة Run Test.

يوضح الجدول رقم (١) أن التغيرات في أسهم المصارف في سوق دمشق للأوراق المالية للفترة خلال العام ٢٠١٠ من تاريخ الجلسة ٤-١- ٢٠١٠ حتى جلسة ٣٠-١٢-٢٠١٠ لا تتبع التوزيع الطبيعي حيث إن قيمة مستوى المعنوية لجميعها أقل من ٠,٠٥، ما يدل على عدم كفاءة السوق عند المستوى الضعيف.

الجدول رقم (١)

| الرقم | المصرف | المتوسط | قيمة Z | مستوى المعنوية | القرار |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | البنك العربي | 0.3436 | 2.389 | 0.000 | توزيع غير طبيعي |
| ٢ | بنك عودة | 0.1673 | 3.379 | 0.000 | توزيع غير طبيعي |
| ٣ | بنك بيمو السعودي الفرنسي | 0.0898 | 2.604 | 0.000 | توزيع غير طبيعي |
| ٤ | بنك سورية والمهجر | 0.1991 | 2.355 | 0.000 | توزيع غير طبيعي |
| ٥ | بنك الدولي للتجارة والتمويل | 0.0153 | 2.865 | 0.000 | توزيع غير طبيعي |
| ٦ | بنك بيبلوس سورية | 0.6629 | 2.749 | 0.000 | توزيع غير طبيعي |
| ٧ | بنك الأردن سورية | 0.5545 | 2.425 | 0.000 | توزيع غير طبيعي |
| ٨ | بنك الشرق | 0.6138 | 1.632 | 0.010 | توزيع غير طبيعي |
| ٩ | بنك سورية الدولي الاسلامي | 0.6905 | 3.085 | 0.000 | توزيع غير طبيعي |
| ١٠ | بنك قطر الوطني | 0.5819 | 2.681 | 0.000 | توزيع غير طبيعي |

٢- لمعرفة هل تتحرك أسعار أسهم البنوك بعشوائية, وكذلك أسعار مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية، استخدم الباحث أيضاً اختبار الأحداث المتشابهة Run Test، وذلك عند مستوى دلالة ٥٪.

يبين الجدول رقم (٢) أن التغيرات في أسعار أسهم البنوك للفترة المدروسة تتحرك بصورة غير عشوائية، حيث نلاحظ أن مستوى معنوية الاختبار لجميع البنوك أقل من 2.5%، باستثناء مصرف واحد كما هو موضح بالجدول رقم (٢)، ويبين الجدول رقم (٣) أن التغيرات في أسعار مؤشر السوق للفترة المدروسة تتحرك بصورة غير عشوائية حيث بلغت معنوية اختبار Run Test (0.00) وهي أقل من 2.5% ما يدل على عدم عشوائية التغيرات في الأسعار بالتالي عدم كفاءة سوق دمشق للأوراق المالية عند المستوى الضعيف.

الجدول رقم (٢)

| الرقم | البنك | قيمة الوسيط | عدد الحالات أقل من الوسيط | عدد الحالات أكبر من الوسيط | عدد الدورات | قيمة z | المعنوية | نتيجة التحليل / القرار |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | البنك العربي | 0.00 | ٥٩ | ١١٢ | ٦٥ | -2.256 | 0.024 | غير عشوائي |
| ٢ | بنك عودة | 0.00 | ٤٥ | ١٢٦ | ٥٥ | -2.440 | 0.015 | غير عشوائي |
| ٣ | بنك بيمو الفرنسي السعودي | 0.00 | 52 | ١١٩ | ٥٣ | -3.696 | 0.000 | غير عشوائي |
| ٤ | بنك سورية والمهجر | 0.03 | 85 | 86 | 60 | -4.065 | 0.000 | غير عشوائي |
| ٥ | البنك الدولي للتجارة والتمويل | 0.00 | 67 | 104 | 73 | -1.529 | 0.126 | عشوائي |
| ٦ | بنك بيبلوس | 0.00 | 14 | 118 | 12 | -6.548 | 0.00 | غير عشوائي |
| ٧ | بنك الأردن سورية | 0.00 | 22 | ١١٠ | ٢٧ | -3.376 | ٠.01 | غير عشوائي |
| ٨ | بنك الشرق | 0.42 | ٥٠ | ٥١ | ٣٤ | -3.50 | 0.00 | غير عشوائي |
| ٩ | بنك سورية الدولي الاسلامي | 0.00 | 28 | ٥٢ | ١٨ | -4.804 | 0.00 | غير عشوائي |
| ١٠ | بنك قطر الوطني | 0.00 | ٥ | ٦٢ | ٦ | -3.954 | 0.00 | غير عشوائي |

الجدول رقم (٣)

| البيان | قيمة الوسيط | عدد الحالات أقل من الوسيط | عدد الحالات أكبر أو تساوي من الوسيط | عدد الدورات | قيمة z | المعنوية | نتيجة التحليل / القرار |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **المؤشر** | 0.32 | ٨١ | ٩٠ | ٤٧ | -6.040 | 0.00 | غير عشوائي |

ملاحظة: لقد تم استثناء مصرف سورية والخليج من عينة المصارف المدرجة لأنه أدرج بتاريخ ٢٩-١٢-٢٠١٠ وحتى نهاية العام ٢٠١٠ لم يحصل عليه سوى يوم تداول واحد فقط في تاريخ ٢٩-١٢-٢٠١٠ بنسبة تغير عن السعر المرجعي بلغت 1.93% لكن هذه النسبة لا يمكن الأخذ بها لأنه لم يحصل أي تداول بعدها حتى نهاية الفترة المدروسة، أي لا يوجد سلسلة زمنية لتغيرات أسعار هذا السهم كي نجري عليها الاختبارات المذكورة.

## الملحق رقم (٢): خطوات وتفاصيل احتساب المتغيرات المستقلة للدراسة التطبيقية

الجدول رقم (١): يبين خطوات وتفاصيل احتساب المتغيرات المستقلة للدراسة التطبيقية EPS(W), EPS(WA) (بيانات الربع الأول)

| EPS/WA | | EPS/W | | AVARAGE SHARE NOMBER | | INC/WA | | INC / W | | المصرف– الأرباح |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Q1- 2009 | Q1- 2010 | Q1- 2009 | Q1- 2010 | Q1- 2009 | Q1- 2010 | Q1- 2009 | Q1- 2010 | Q1 - 2009 | Q1 - 2010 | |
| 17.29 | 19.86 | 17.29 | 19.92 | 6000000 | 6000000 | 103728367 | 119134938 | 103728367 | 119548103 | **ARAB** |
| 49.77 | 28.72 | 55.84 | 42.12 | 2500000 | 5000000 | 124413367 | 143596302 | 139594007 | 210603148 | **BASY** |
| 61.40 | 24.36 | 61.14 | 25.59 | 5000000 | 6500000 | 306982264 | 158320796 | 305717278 | 166334827 | **BBSF** |
| 31.68 | 25.33 | 30.50 | 20.70 | 6000000 | 6000000 | 190103391 | 151963071 | 182979030 | 124188515 | **BSO** |
| 15.47 | 12.31 | 15.47 | 12.31 | 10000000 | 10000000 | 154711163 | 123112507 | 154711163 | 123118995 | **SIIB** |
| 7.20 | 9.06 | 7.01 | 8.85 | 4000000 | 4000000 | 28805334 | 36233631 | 28048358 | 35389334 | **BBS** |
| 33.38 | 36.11 | 33.38 | 36.11 | 6000000 | 6000000 | 200259735 | 216633762 | 200259735 | 216633762 | **IBTF** |

الجدول رقم (٢): يبين خطوات وتفاصيل احتساب المتغيرات المستقلة للدراسة التطبيقية EPS(W), EPS(WA) (بيانات الربع الثاني)

| EPS/WA | | EPS/W | | AVARAGE SHARE NOMBER | | INC/WA | | INC / W | | المصرف– الأرباح |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Q2 - 2009 | Q2 - 2010 | Q2 - 2009 | Q2 - 2010 | Q2 - 2009 | Q2 - 2010 | Q2 - 2009 | Q2 - 2010 | Q2- 2009 | Q2 - 2010 | |
| 3.14 | 23.23 | 2.87 | 23.06 | 6000000 | 6000000 | 18823235 | 139367191 | 17241396 | 138371490 | **ARAB** |
| 27.27 | 36.60 | 28.52 | 41.59 | 5350000 | 5350000 | 145899237 | 195802352 | 152556019 | 222526974 | **BASY** |
| 3.88 | 33.90 | 39.22 | 34.88 | 5000000 | 6500000 | 19420084 | 220337887 | 196082356 | 226691101 | **BBSF** |
| 21.27 | 2.56 | 22.09 | 28.68 | 7200000 | 7200000 | 153120178 | 18447670 | 159080393 | 206508899 | **BSO** |
| 3.66 | 16.88 | 36.57 | 16.91 | 10000000 | 10000000 | 36573673 | 168763738 | 365743161 | 169080036 | **SIIB** |
| 6.28 | 13.49 | 6.13 | 14.24 | 4000000 | 4309392 | 25128740 | 58128229 | 24517524 | 61377368 | **BBS** |
| 37.31 | 32.64 | 37.31 | 32.64 | 6000000 | 7333333 | 223833021 | 239324548 | 223833021 | 239324548 | **IBTF** |

الجدول رقم (٣): يبين خطوات وتفاصيل احتساب المتغيرات المستقلة للدراسة التطبيقية EPS(W), EPS(WA) (بيانات الربع الثالث)

| EPS/WA | | EPS/W | | AVARAGE SHARE NOMBER | | INC/WA | | INC / W | | المصرف– الأرباح |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Q3 - 2009 | Q3 - 2010 | Q3 - 2009 | Q3 - 2010 | Q3 - 2009 | Q3 - 2010 | Q3 - 2009 | Q3 - 2010 | Q3 - 2009 | Q3 - 2010 | |
| 8.26 | 6.00 | 10.97 | 6.23 | 6000000 | 6000000 | 49550306 | 36017244 | 65825165 | 37407391 | **ARAB** |
| 22.98 | 31.92 | 32.04 | 44.95 | 5350000 | 5350000 | 122919202 | 170783231 | 171424853 | 240465743 | **BASY** |
| 2.10 | 17.44 | 28.87 | 18.92 | 5000000 | 6500000 | 10506055 | 113364262 | 144338909 | 123005734 | **BBSF** |
| 17.34 | 24.08 | 21.32 | 27.44 | 7200000 | 7200000 | 124847096 | 173367031 | 153491915 | 197544042 | **BSO** |
| 2.62 | 21.09 | 2.81 | 21.60 | 10000000 | 10000000 | 26178849 | 210941618 | 28149773 | 216021249 | **SIIB** |
| 17.36 | 11.72 | 18.62 | 14.70 | 4000000 | 5553114 | 69453080 | 65096726 | 74485796 | 81632231 | **BBS** |
| 33.33 | 25.12 | 33.33 | 25.12 | 6000000 | 8222222 | 199988008 | 206545903 | 199988008 | 206545903 | **IBTF** |

الجدول رقم (٤): يبين خطوات وتفاصيل احتساب المتغيرات المستقلة للدراسة التطبيقية EPS(W), EPS(WA) (بيانات الربع الرابع)

| EPS/WA | | EPS/W | | AVARAGE SHARE NOMBER | | INC/WA | | INC / W | | المصرف- الأرباح |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Q4 - 2009 | Q4 - 2010 | Q4 - 2009 | Q4 - 2010 | Q4 - 2009 | Q4 - 2010 | Q4 - 2009 | Q4 - 2010 | Q4 - 2009 | Q4 - 2010 | |
| 1.78 | 16.85 | -0.47 | 16.85 | 6360000 | 6360000 | 11343515 | 107144652 | -2965137 | 107156031 | **ARAB** |
| 43.24 | 32.05 | 41.77 | 11.96 | 5350000 | 5350000 | 231312387 | 171446775 | 223471622 | 63973774 | **BASY** |
| 6.10 | 22.14 | 6.43 | 20.37 | 7410000 | 7410000 | 45195538 | 164077094 | 47620934 | 150963944 | **BBSF** |
| 23.32 | 28.44 | 34.73 | 27.19 | 7200000 | 7200000 | 167905644 | 204776277 | 250039918 | 195736145 | **BSO** |
| 4.55 | 22.24 | 3.87 | 22.23 | 10922763 | 10922763 | 49701433 | 242881908 | 42321604 | 242838635 | **SIIB** |
| 13.36 | 11.62 | 13.21 | 11.11 | 4000000 | 6169863 | 53420864 | 71664796 | 52847425 | 68539649 | **BBS** |
| 37.62 | 29.07 | 37.62 | 29.07 | 6000000 | 8666667 | 225704989 | 251973789 | 225704989 | 251970144 | **IBTF** |

**الملحق رقم (٣): استمارة الاستبيان للدراسة الميدانية**

## استمارة استبيان

الأستاذ/ ..... المحترم

تحية طيبة وبعد

لأغراض استكمال الجانب الميداني لأطروحة الدكتوراه في المحاسبة في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق بعنوان **(متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية)**، يضع الباحث استمارة الاستبيان المرفقة بين أيادي حضرتكم للتفضل بالإجابة على الأسئلة الواردة فيها نظراً لأهمية رأيكم السديد بما تملكونه من علم وخبرة في مجال التخصص وكذلك بحكم موقعكم المتخصص والمتمكن في العمل المحاسبي والمالي.

وينشد الباحث تعاونكم في الإجابة على أسئلة الاستبيان، وإن توخي الدقة عند اختياركم للإجابة المناسبة، سيكون له أثر كبير في إنجاز البحث والوصول إلى نتائج مفيدة وواقعية، علماً أن هذا الاستبيان سوف يستخدم للأغراض العلمية فقط وستحاط إجاباتكم بالسرية التامة.

والباحث يؤكد استعداده للإجابة على أي استفسار يتعلق بما ورد في الاستبيان، ويرحب الباحث بأي إضافات أو ملاحظات علمية والتي من الممكن تدوينها على الصفحات الخلفية للاستمارة.

وقد صممت الأسئلة في محورين لمعرفة آرائكم فيما يخص تلك المحاور والمتمثلة بالأتي:

المحور الأول: تحديد مدى تلبية المصارف السورية الخاصة لمتطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة لأدواتها المالية.

المحور الثاني: تحديد أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على جودة المعلومات المحاسبية التي تنتجها المصارف.

| | |
|---|---|
| المشرف | طالب الدكتوراه |
| الأستاذة الدكتورة: رشا حمادة | تامر مزيد رفاعه |

**أولاً: المعلومات الشخصية**

**١. المؤهل العلمي:** □ إجازة جامعية □ دبلوم دراسات عليا
□ ماجستير □ دكتوراه

**٢. التخصص:** □ محاسبة □ علوم مالية ومصرفية
□ إدارة أعمال □ أسواق مالية
□ اقتصاد □ اختصاصات أخرى

**٣. الوظيفة:** □ مراجع حسابات خارجي □ مدقق حسابات داخلي
□ مدير حسابات.

**٤. سنوات الخبرة:** □ أقل من ٥ سنوات □ ٥ سنوات و أقل من ١٠ سنوات
□ ١٠ سنوات وأقل من ١٥ سنة □ ١٥ سنة فأكثر

**ثانياً: أسئلة محاور الاستبيان**

**المحور الأول: متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف السورية الخاصة.**

| الرقم | السؤال | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق على الإطلاق |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | **ما درجة تطبيق متطلبات الاعتراف والقياس بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً ل IFRS ؟** | | | | | |
| ١ | يتم تحديد أنواع الحسابات التي يتطلبها قياس القيمة العادلة سواء كانت تنشأ من الأنشطة التقليدية للمصرف أم الاستثمارية. | | | | | |
| ٢ | يعترف المصرف بالأدوات المالية في قائمة المركز المالي المالية عندما يصبح طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية. | | | | | |
| ٣ | يقيس المصرف الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة بالقيمة العادلة. | | | | | |
| ٤ | يقيس المصرف الأدوات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة. | | | | | |
| ٥ | يقيس المصرف الأدوات المالية التي لها استحقاق ثابت بمقدار التكلفة المطفأة باستخدام أسلوب سعر الفائدة الفعال. | | | | | |
| ٦ | يتم معالجة المكاسب والخسائر غير المحققة الناتجة عن فروقات التقييم العادل للاستثمارات في الأدوات المالية المحتفظ بها لغاية المتاجرة في قائمة الدخل. | | | | | |
| ٧ | يتم معالجة المكاسب والخسائر غير المحققة الناتجة عن فروقات التقييم العادل للاستثمارات في الأدوات المالية المتاحة في قائمة الدخل الشامل في بنود الدخل الشامل | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الأخرى OCI. | | | | | |
| ٨ | يقوم المصرف بإعادة تصنيف الأدوات المالية وفقاً لمتطلبات المعيار IFRS9 إلى أدوات مالية مقيمة بالقيمة العادلة وأدوات مالية مقيمة بالتكلفة المطفأة. | | | | | |
| ٩ | يقوم المصرف بإلغاء الاعتراف بالأصول المالية أو بجزء منها عندما يفقد المصرف السيطرة على الحقوق التعاقدية لهذا الأصل. | | | | | |
| ١٠ | يقوم المصرف بإلغاء الاعتراف بالتزام مالي أو بجزء منه عندما يتم تنفيذ الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء مدته. | | | | | |
| **ما درجة تطبيق متطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً ل IFRS؟** | | | | | | |
| **الرقم** | **السؤال** | **موافق بشدة** | **موافق** | **محايد** | **غير موافق** | **غير موافق على الإطلاق** |
| ١١ | يتم الإفصاح عن السياسات والمبادئ المحاسبية المستخدمة في الاعتراف والقياس عن الأدوات المالية. | | | | | |
| ١٢ | يتم الإفصاح لكل صنف من الأدوات المالية عن معلومات حول خصائص الأدوات المالية والأحكام والشروط ذات الأهمية النسبية التي قد تؤثر على مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية وتوقيتها. | | | | | |
| ١٣ | يتم الإفصاح عن أسباب عدم إمكانية قياس القيمة العادلة بموثوقية في حال اعتماد نموذج التكلفة. | | | | | |
| ١٤ | يفصح المصرف عن سبب إعادة تصنيف أي أداة مالية بين الفئات الثلاث (محتفظ بها للمتاجرة – محتفظ بها للاستحقاق – متاحة للبيع). | | | | | |
| ١٥ | الإفصاح عن سبب إعادة تصنيف أي أصل مالي معترف به بالقيمة العادلة إلى الاعتراف به بالتكلفة المطفأة وبالعكس. | | | | | |
| ١٦ | الإفصاح عن سبب إعادة تصنيف أي التزام مالي من القيمة العادلة إلى التكلفة المطفأة وبالعكس. | | | | | |
| ١٧ | يفصح المصرف عن القيمة العادلة للضمانات التي تم بيعها أو إعادة رهنها عندما يكون مقرضاً. | | | | | |
| ١٨ | بحال تعذر تحديد القيمة العادلة يتم الإفصاح عن معلومات حول الخصائص الأساسية للأداة المالية كي تساعد المستثمرين في عمل تقديراتهم الخاصة حول قيمتها العادلة. | | | | | |
| **ما درجة الاعتماد على أحد مداخل التقييم لقياس القيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً ل IFRS9, IFRS13 ؟** | | | | | | |
| **مدخل السوق** | | | | | | |
| ١٩ | يتم الاعتماد على الأسعار السوقية في السوق النشط لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الأسعار المعروضة. | | | | | |
| ٢٠ | توفر بيئة الأعمال السورية ظروفاً ملائمة لتحديد القيمة السوقية لأدوات حقوق الملكية (كالأسهم) للشركات المتداولة في سوق دمشق للأوراق المالية. | | | | | |
| ٢١ | عندما لا يتوفر أسعار عرض حالية للأداة المالية يتم الاعتماد على آخر سعر معروض للأداة بعد الأخذ بعين الاعتبار التغير في الظروف بين تاريخ أحدث سعر وتاريخ التقييم. | | | | | |
| ٢٢ | يتم الاعتماد على الأسعار السوقية لأدوات مالية لها خصائص اقتصادية مشابهة في تحديد القيمة العادلة بحال عدم توفر أسواق نشطة للأداة موضوع القياس. | | | | | |
| ٢٣ | في حال عدم الاعتماد على مدخل السوق يتم تحديد الأساليب والافتراضات الهامة المطبقة عند تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية. | | | | | |
| ٢٤ | يتم الاعتماد على الافتراضات والتقديرات ذاتها التي يستخدمها المتعاملون بالسوق في تحديد القيمة العادلة للأداة المالية. | | | | | |

| الرقم | السؤال | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق على الإطلاق |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | **مدخل الدخل** | | | | | |
| ٢٥ | يتم الاعتماد على مدخل الدخل المتوقع من الأداة المالية لتحديد القيمة العادلة بحال تعذر الاعتماد على مدخل السوق. | | | | | |
| ٢٦ | تُعتمَد التدفقات النقدية المتوقعة من الأداة المالية كأساس لاحتساب القيمة العادلة لها وفقاً لمدخل الدخل. | | | | | |
| ٢٧ | توفر بيئة الأعمال السورية ظروفاً موضوعية لتحديد معدلات خصم في سوق فعّال. | | | | | |
| ٢٨ | عند تحديد معدل الخصم للتدفقات النقدية تستخدم مؤشرات السوق القابلة للملاحظة (كمعدلات الفائدة المعلنة بالسوق). | | | | | |
| ٢٩ | عند تطبيق مدخل الدخل وخصم التدفقات النقدية وصولاً للقيمة الحالية لأداة الدين يتم الأخذ بعين الاعتبار الوضع الائتماني للمدين. | | | | | |
| ٣٠ | عند تطبيق مدخل الدخل وخصم التدفقات النقدية وصولاً للقيمة الحالية لأداة الدين يتم الأخذ بعين الاعتبار سعر الفائدة السوقي كمعدل خصم للأداة المالية أو لأدوات مالية مشابهة بحال عدم توفره. | | | | | |
| ٣١ | عند تطبيق مدخل الدخل وخصم التدفقات النقدية وصولاً للقيمة الحالية لأداة الدين يتم الأخذ بعين الاعتبار الفترة المتبقية لتسديد الدين. | | | | | |
| ٣٢ | عند تطبيق مدخل الدخل وخصم التدفقات النقدية وصولاً للقيمة الحالية لأداة الدين يتم الأخذ بعين الاعتبار العملة التي سيتم بها تسوية الأداة المالية. | | | | | |
| ٣٣ | بالنسبة لأدوات الدين يحدد المصرف الخسارة الناتجة عن عدم القدرة على تحصيل كافة المبالغ المستحقة (المبلغ الأصلي والفوائد) على أساس أنها تمثل الفرق بين المبلغ المرحل للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المخصومة بسعر الفائدة السائد للأداة المالية. | | | | | |
| ٣٤ | يمكن تحديد معدل الخصم الملائم للأداة المالية في ظل بيئة الأعمال السورية الحالية عند تطبيق مدخل الدخل لقياس القيمة العادلة. | | | | | |
| | **مدخل التكلفة** | | | | | |
| ٣٥ | يتم الاعتماد على مدخل التكلفة (تكلفة الاستبدال للأدوات المالية) بحال تعذر الاعتماد على مدخل السوق ومدخل الدخل. | | | | | |
| ٣٦ | يتم العودة لتكلفة الاستثمار في أداة مالية مشابهة لتحديد تكلفة الاستبدال للأداة المالية. | | | | | |
| ٣٧ | يُراعى أن تكون الأداة المالية التي تحدد تكلفة استبدالها كتعبير عن القيمة العادلة لأي أداة مالية لها نفس الخصائص من حيث المنافع المتوقعة بحال كانت أصل مالي. | | | | | |
| ٣٨ | عند تحديد القيمة العادلة للأداة المالية بحال كانت التزام مالي وفق مدخل تكلفة الاستبدال يتم الاعتماد على تكلفة الاستبدال بأداة مالية مماثلة لها نفس المخاطر وشروط التسوية. | | | | | |

**المحور الثاني: أسئلة قياس جودة المعلومات المحاسبية التي تنتجها المصارف السورية الخاصة.**

**القسم الأول: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية باعتبارها المعايير الفنية لجودة المعلومات المحاسبية.**

| الرقم | السؤال | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق على الإطلاق |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | **ما درجة ملاءمة معلومات القيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف لاتخاذ القرارات الاستثمارية والقرارات الإدارية الداخلية؟** | | | | | |
| ١ | تعزز المعلومات حول قيمة الأدوات المالية التي توفرها التقارير المالية من القدرة التنبؤية لمتخذ القرار. | | | | | |
| ٢ | تعزز المعلومات حول قيمة الأدوات المالية التي توفرها التقارير المالية من درجة التأكد فيما يخص بدائل قرار الاستثمار. | | | | | |
| ٣ | تعكس معلومات التقارير المالية عن قيمة أدوات الدين معدل الفائدة السوقي على التسهيلات الائتمانية المماثلة. | | | | | |
| ٤ | تعكس معلومات التقارير المالية عن قيمة أدوات حقوق الملكية معدل العائد المطلوب في السوق لأدوات حقوق الملكية المماثلة. | | | | | |
| ٥ | تساعد المعلومات التي توفرها التقارير المالية في تقدير مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية في المصرف. | | | | | |
| ٦ | توفر طرق تحديد القيمة العادلة المستخدمة للأدوات المالية المعلومات اللازمة لتقييم الأداء الداخلي للأداة المالية. | | | | | |
| ٧ | تمكن طريقة التقييم المستخدمة الإدارة من المفاضلة بين البدائل للاستثمار في مختلف الأدوات المالية. | | | | | |
| ٨ | تعكس طرق التقييم المستخدمة للأدوات المالية للمصرف هدف الإدارة من اقتناء كل نوع من الأدوات المالية. | | | | | |
| ٩ | مؤشرات التحليل المالي المستندة إلى قيم عادلة تكون ذات جدوى أكبر لاتخاذ القرارات الاستثمارية. | | | | | |
| ١٠ | يتم الحصول على معلومات التقارير المالية حول تقييم الأدوات المالية في الوقت المناسب وقبل أن تفقد قدرتها على التأثير في القرارات المنوي اتخاذها. | | | | | |
| ١١ | منفعة معلومات التقارير المالية عن الأدوات المالية أقل من تكلفة التقييم العادل لها. | | | | | |
| | **ما درجة موثوقية معلومات القيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف؟** | | | | | |
| ١٢ | مدخلات عملية التقييم للأدوات المالية سواء كانت مقتبسة من السوق النشط أم تستند لافتراضات الإدارة يمكن التحقق منها. | | | | | |
| ١٣ | يمكن تدقيق البيانات الفنية المستخدمة كمدخلات لنموذج التقييم للأدوات المالية وإعادة الحوسبة الرياضية لها. | | | | | |
| ١٤ | توفر الإدارة أدلة إثبات موضوعية لقياس قيمة الأدوات المالية. | | | | | |
| **الرقم** | **السؤال** | **موافق** | **موافق** | **محايد** | **غير** | **غير** |

| | | بشدة | | | موافق | موافق على الإطلاق |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٥ | تعتمد الإدارة على خبراء أو مؤسسات مالية متخصصة لتحديد القيمة العادلة لبعض الأدوات المالية المعقدة. | | | | | |
| ١٦ | تقوم المصارف بتقديم معلومات موثوقة عن القيمة العادلة للأدوات المالية حتى لو تم قياسها بالتكلفة التاريخية. | | | | | |
| ١٧ | تقوم الإدارة بتدعيم الافتراضات والتقديرات التي تستخدمها لقياس الأدوات المالية بالوثائق اللازمة. | | | | | |
| ١٨ | توفر التقارير المالية معلومات محايدة وغير متحيزة عن قيمة الأدوات المالية. | | | | | |
| ١٩ | يتم توثيق جميع المعلومات التي استند إليها كمدخلات لعملية التقييم وتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية. | | | | | |
| ٢٠ | يتم استخدام تقنية المعلومات بشكل موثوق عند تقييم بعض الأدوات المالية. | | | | | |
| ٢١ | يحدد المصرف إجراءات رقابية تضمن دقة مدخلات نموذج التقييم المستخدم وموثوقيتها. | | | | | |
| ٢٢ | لا يتم استغلال البدائل المسموح بها لقياس القيمة العادلة للأدوات المالية بموجب IFRS للتلاعب بتصنيف هذه الأدوات وقياسها. | | | | | |
| ٢٣ | تحقق معلومات التقارير المالية عن الأدوات المالية خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية. | | | | | |
| ٢٤ | لا يعتمد تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على الاجتهادات والتقديرات الشخصية. | | | | | |
| **ما درجة اتساق وثبات معلومات القيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف وقابليتها للمقارنة؟** | | | | | | |
| ٢٥ | إعادة التقييم الدوري للأدوات المالية بالقيمة العادلة لا يقلل من قابلية المعلومات للمقارنة. | | | | | |
| ٢٦ | تعدد بدائل التقييم وفقاً للمداخل الاقتصادية المختلفة لتقييم الأدوات المالية لا يقلل من اتساق المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة. | | | | | |
| ٢٧ | لا تؤثر التقلبات في الأسعار السوقية لكل من معدلات الفائدة وأسعار الأدوات المالية على إمكانية إجراء المقارنات من فترة لأخرى. | | | | | |
| ٢٨ | تساعد طرق التقييم المستخدمة للأدوات المالية للمصرف الإدارة من إجراء المقارنات بين أدوات مالية لها نفس الخصائص الاقتصادية. | | | | | |
| ٢٩ | لدى تطبيق معايير القيمة العادلة للأدوات المالية لأول مرة، تحقق التقارير المالية خاصية المقارنة للمعلومات المحاسبية. | | | | | |
| ٣٠ | عدم الاقتصار على طريقة معالجة محاسبية واحدة لجميع الأدوات المالية لايجعل المعلومات المحاسبية أقل اتساقاً وثباتاً. | | | | | |
| ٣١ | تصنيف بنود الأدوات المالية الخاضعة للتقييم العادل في مجموعات مختلفة لا يجعل المعلومات المحاسبية أقل اتساقاً وثباتاً. | | | | | |
| ٣٢ | لا يؤدي اختلاف طرق وآليات التقييم العادل لبعض الأدوات المالية إلى عدم اتساق المعلومات المحاسبية من فترة لأخرى. | | | | | |
| **الرقم** | **السؤال** | **موافق بشدة** | **موافق** | **محايد** | **غير موافق** | **غير موافق على** |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | **الإطلاق** |
| **ما درجة قابلية الفهم لمعلومات القيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف؟** | | | | | | |
| ٣٣ | تمتاز المعلومات المحاسبية عن تقييم الأدوات المالية بالقابلية للفهم من قبل مستخدمي التقارير المالية. | | | | | |
| ٣٤ | يتمتع أفراد المجتمع المالي السوري بدرجة كافية من الفهم لأنشطة المصارف وطبيعتها الخاصة. | | | | | |
| ٣٥ | يتمتع أفراد المجتمع المالي السوري بدرجة كافية من الفهم لمخرجات القياس بالقيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف. | | | | | |
| ٣٦ | تشمل التقارير المالية في المصارف كافة الإيضاحات اللازمة حول كيفية قياس القيمة العادلة للأدوات المالية. | | | | | |
| ٣٧ | لا يحتاج المستثمرون إيضاحات عن قياسات القيمة العادلة لتعزيز فهمهم لمخرجات عملية القياس بالقيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف. | | | | | |
| ٣٨ | تعدد مداخل التقييم وتعقد طرق القياس للقيمة العادلة لا يحد من وضوح المعلومات حول الأدوات المالية وإمكانية فهمها من قبل المستخدمين. | | | | | |

## القسم الثاني: يتضمن أسئلة حول المعايير القانونية والتنظيمية والرقابية وظروف البيئة الاقتصادية المحيطة، التي تمثل المفهوم الشامل لجودة المعلومات المحاسبية.

| الرقم | السؤال | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق على الإطلاق |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | **١. المعايير الرقابية والتنظيمية**<br>**يُرجى تحديد دور الضوابط الرقابية والتنظيمية بالمصارف في تحقيق جودة معلومات القيمة العادلة للأدوات المالية** | | | | | |
| ٣٩ | توفر إدارة المصارف السورية دليل عمل يوضح آلية تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية والاعتبارات التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند التقييم. | | | | | |
| ٤٠ | تساهم لجان المراجعة الداخلية في المصارف السورية بمقاومة ضغوطات الإدارة وضمان التقييم العادل ودقته للأدوات المالية. | | | | | |
| ٤١ | تقوم الهيئات الرقابية والإشرافية على المصارف السورية بإصدار تعليمات رسمية وأدلة وإرشادات توضح آلية تطبيق معايير القيمة العادلة التي تستجد. | | | | | |
| ٤٢ | تقوم الهيئات الرقابية والإشرافية بتزويد المصارف السورية بنماذج البيانات المالية ونماذج الجداول الإضافية المتوائمة مع إفصاحات القيمة العادلة للأدوات المالية المطلوبة وفقاً للمعايير الدولية. | | | | | |
| **الرقم** | **السؤال** | **موافق بشدة** | **موافق** | **محايد** | **غير موافق** | **غير موافق على الإطلاق** |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٤٣ | تقوم الهيئات الرقابية والإشرافية بفرض عقوبات على المصارف السورية التي لا تلتزم بمتطلبات معايير القيمة العادلة للأدوات المالية وبمتطلبات وقواعد الإفصاح المرتبطة بها. | | | | | |
| ٤٤ | يساهم التزام المصارف بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتزام مراجعي حساباتها بتطبيق معايير التدقيق الدولية بتعزيز الالتزام بالمعايير المهنية لجودة المعلومات المحاسبية. | | | | | |
| ٤٥ | تقوم الهيئات الرقابية والإشرافية بعقد دورات تدريبية و ورشات عمل متخصصة حول تطبيق معايير القيمة العادلة لموظفي المصارف السورية لتساعدهم في تطبيقها بشكل صحيح. | | | | | |
| ٤٦ | تقوم الهيئات الرقابية والإشرافية بإصدار دراسات وأبحاث تتعلق بمعايير التقرير المالي الدولية ومعايير القيمة العادلة بشكل خاص. | | | | | |
| **٢. معايير ظروف البيئة الاقتصادية**<br>**يرجى تحديد مدى ملاءمة الظروف الاقتصادية لبيئة الأعمال السورية لتحقيق جودة معلومات القيمة العادلة للأدوات المالية** | | | | | | |
| ٤٧ | تتميز السوق السورية بالمنافسة الكاملة بعيداً عن التدخل الحكومي وتأثير الاحتكارات. | | | | | |
| ٤٨ | عدد الشركات في السوق المالي كبير ولا يوجد تقاسم للسوق فيما بينها. | | | | | |
| ٤٩ | تتحدد الأسعار في سوق دمشق المالي طبقاً لقانون العرض والطلب دون وجود تأثيرات للشركات الكبيرة واحتكاراتها. | | | | | |
| ٥٠ | يوفر سوق دمشق المالي إمكانية تبادل الأداة المالية محل القياس في صفقة منظمة بتاريخ القياس. | | | | | |
| ٥١ | لا تشكل نفقات الحصول على خدمات خارجية لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية عائقاً أمام تطبيقها في التقييم. | | | | | |
| ٥٢ | تساعد بيئة الأعمال السورية بتحديد معدل خصم ملائم يعكس نسبة التضخم في الاقتصاد السوري لقياس الأدوات المالية بناءً على معدل الخصم السائد. | | | | | |
| ٥٣ | يتمتع أفراد المجتمع المالي السوري بدرجة كافية من الوعي لمفهوم القيمة العادلة تمكن من تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية. | | | | | |
| **الرقم** | **السؤال** | **موافق بشدة** | **موافق** | **محايد** | **غير موافق** | **غير موافق على الإطلاق** |
| **٣. المعايير القانونية**<br>**يرجى تحديد مدى ملاءمة التشريعات المحلية لبيئة الأعمال السورية لتحقيق جودة معلومات القيمة العادلة للأدوات المالية** | | | | | | |
| ٥٤ | تساهم متطلبات نظام وتعليمات الإفصاح المتعلقة بأسعار الأوراق المالية التي أصدرتها هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية في تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية. | | | | | |
| ٥٥ | تساهم تعليمات مصرف سورية المركزي المتمثلة بالقرارات رقم ٥٩٧/م ن/ب٤ تاريخ ٢٠/ ٢٠٠٩/١٢ والقرار ٦٥٠/م ن/ب٤ تاريخ ١٤-٤-٢٠١٠، الخاصة بالتصنيف والقياس لأدوات الدين لدى المصارف في تحديد والإفصاح عن القيمة العادلة لأدوات الدين. | | | | | |
| ٥٦ | عدم وجود معايير محاسبية محلية وتبني المشرع السوري لمعايير المحاسبية الدولية يسهل من تطبيق القيمة العادلة. | | | | | |
| ٥٧ | لا تتمسك التشريعات الضريبية السورية بالقياس القائم على أساس التكلفة التاريخية بالنسبة للأدوات المالية. | | | | | |
| ٥٨ | لا تحتاج التشريعات الضريبية السورية للتطوير بشكل يسمح بتطبيق القيمة العادلة في القياس للأدوات المالية. | | | | | |

## ملحق رقم (٤)

## يوضح اسماء محكمي الاستبيان

## مرتبة حسب الحروف الأبجدية

| الاسم | التخصص | اللقب العلمي | اسم الجامعة والكية |
|---|---|---|---|
| د. حسين القاضي | محاسبة | أستاذ | كلية الاقتصاد – جامعة دمشق |
| د. حسين دحدوح | محاسبة | أستاذ | كلية الاقتصاد – جامعة دمشق |
| د. سمير الريشاني | محاسبة | أستاذ مساعد | كلية الاقتصاد – جامعة دمشق |
| د. عدنان غانم | إحصاء | أستاذ | كلية الاقتصاد – جامعة دمشق |

## الملحق رقم (٥)

## جدول التوزيع المعياري لقيم T الجدولية وفقاً لدرجات الحرية ومستوى المعنوية

| Degrees of Freedom | Probability, p | | | |
|---|---|---|---|---|
| | 0.1 | 0.05 | 0.01 | 0.001 |
| 1 | 6.31 | 12.71 | 63.66 | 636.62 |
| 2 | 2.92 | 4.30 | 9.93 | 31.60 |
| 3 | 2.35 | 3.18 | 5.84 | 12.92 |
| 4 | 2.13 | 2.78 | 4.60 | 8.61 |
| 5 | 2.02 | 2.57 | 4.03 | 6.87 |
| 6 | 1.94 | 2.45 | 3.71 | 5.96 |
| 7 | 1.89 | 2.37 | 3.50 | 5.41 |
| 8 | 1.86 | 2.31 | 3.36 | 5.04 |
| 9 | 1.83 | 2.26 | 3.25 | 4.78 |
| 10 | 1.81 | 2.23 | 3.17 | 4.59 |
| 11 | 1.80 | 2.20 | 3.11 | 4.44 |
| 12 | 1.78 | 2.18 | 3.06 | 4.32 |
| 13 | 1.77 | 2.16 | 3.01 | 4.22 |
| 14 | 1.76 | 2.14 | 2.98 | 4.14 |
| 15 | 1.75 | 2.13 | 2.95 | 4.07 |
| 16 | 1.75 | 2.12 | 2.92 | 4.02 |
| 17 | 1.74 | 2.11 | 2.90 | 3.97 |
| 18 | 1.73 | 2.10 | 2.88 | 3.92 |
| 19 | 1.73 | 2.09 | 2.86 | 3.88 |
| 20 | 1.72 | 2.09 | 2.85 | 3.85 |
| 21 | 1.72 | 2.08 | 2.83 | 3.82 |
| 22 | 1.72 | 2.07 | 2.82 | 3.79 |
| 23 | 1.71 | 2.07 | 2.82 | 3.77 |
| 24 | 1.71 | 2.06 | 2.80 | 3.75 |
| 25 | 1.71 | 2.06 | 2.79 | 3.73 |
| 26 | 1.71 | 2.06 | 2.78 | 3.71 |
| 27 | 1.70 | 2.05 | 2.77 | 3.69 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **28** | 1.70 | 2.05 | 2.76 | 3.67 |
| **29** | 1.70 | 2.05 | 2.76 | 3.66 |
| **30** | 1.70 | 2.04 | 2.75 | 3.65 |
| **40** | 1.68 | 2.02 | 2.70 | 3.55 |
| **60** | 1.67 | 2.00 | 2.66 | 3.46 |
| **120** | 1.66 | 1.98 | 2.62 | 3.37 |
| **infinity** | 1.65 | 1.96 | 2.58 | 3.29 |

**Requirements of application fair value accounting for financial instruments in the banks and their effect on quality of accounting information**

**An Empirical Study on banks listed in Damascus Stock Exchange**

**By: TAMER MAZYAD RIFAA**

**Supervisor: Professor RASHA HAMADA**

## Abstract

The study aimed to determine the requirements of the application of fair value accounting for financial instruments in accordance with related international financial reporting standards, and on basis of determination fair value approaches, and to identify their constraints in present environment of Syrian banks, and evaluate the practical application by the Syrian banks of the fair value of financial instruments, and determine the extent to which classification procedures, evaluation and disclosure requirements identical with related international financial reporting standards, and determine the impact of fair value accounting application for financial instruments in the banks on the quality of produced accounting information. The problem with the study is that the application of fair value accounting for financial instruments Consequent in meeting set of requirements in addition to many problems and obstacles facing the application, and that adversely affect the quality of accounting information, when you do not abide by rules of fair value accounting and meet the requirements. Hypotheses of study reflected the problem, and answer questions about the study, and to achieve the objectives of the study, a researcher adopted inductive deductive approach in two complementary, theoretical side by reference to sources and references of various scientific books and published research and articles in foreign and Arabic versions of related international financial reporting standards, and the official rules and regulations, to identify and develop the various aspects of application fair value accounting (measurement, disclosure and presentation) for financial instruments of requirements and constraints. The practical side through a practical study included financial statements for a number of banks listed on Damascus exchange, to obtain a practical guide for impact of fair value application for financial instruments on both the relevance and reliability, where the researcher tested the reliability of fair value measurements for financial instruments, and measuring the relevance of fair value information about financial instruments for making investment decisions, through developing model to test the relevance of fair value information for making decisions, and a field study to determine the impact of application fair value accounting for financial instruments on the quality of accounting information and the relationship between them, from the viewpoint of the study sample, through using a Questionnaire for this purpose.

when analyzing the data of field study, researcher find the following results:

1. the requirements for recognition and initial measurement of financial instruments and disclosure requirements, Won the highest degree of application for fair value accounting requirements of financial instruments, but for other requirements (requirements and considerations of determining the fair value according to the market approach, the requirements and considerations for determining fair value

according to income approach, regulatory requirements and supervisory, legal requirements, the requirements of economic environment conditions), have taken up medium degree of application, therefore we accept the null hypothesis of the first hypothesis, which means that Syrian banks sample don't match these requirements of accounting fair value application for financial instruments, anb For second hypothesis of study the result found significant direct relationship between requirements of fair value application for financial instruments and achieving the overall concept of accounting information quality with its various standards, whether they are technical standards (relevance - Reliability - consistency and comparability - the understandability), or supervisory standards, or regulatory standards, or standards of economic environment conditions, or legal standards.

As for the empirical study the researcher did not find any empirical evidence from the financial statements of banks Included in the study sample and the prices of their shares for a relationship between the application of the fair value for financial instruments and the information relevance to make investment decisions, where the statistically tests showed no significant difference between the two variables Calculated before and after application of fair value for financial instruments in terms of its impact on stocks investment decisions, and their prices, also empirical study found that application of fair value for financial instruments in Syrian banks, did not lead to increased volatility of the income figures significantly, therefore, do not negatively affect the reliability of fair value measurements and thus doont lead to reduce the predictive ability of information.